

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



962
Sa229A
C.1

رئاسة مجلس الوزراء

قضية وادى النيل

مصر والسودان

عبد الرزاق أحمد الشهوري

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٩



الكتاب في الفقه

في الفقه والحديث

كتاب في الفقه

كتاب في الفقه

كتاب في الفقه

فهرست

١ - مصر

القسم الأول

علاقة مصر بإنجلترا منذ الاحتلال الفرنسي إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

صفحة

- ١ - المرحلة الأولى
انجلترا تبرص بمصر (طريق المواصلات الامبراطورية) ١٧١٨ - ١٨٨٢
- ٢ - المرحلة الثانية
انجلترا تحتل مصر :
الحماية المقننة - مركز فعل تحاول جعله مشروعا ١٨٨٢ - ١٩١٤
- ٣ - المرحلة الثالثة
انجلترا تعلن الحماية على مصر :
الحماية السافرة - ضرورة حرية مؤقتة ١٩١٤ - ١٩٢٢
- ٤ - المرحلة الرابعة
انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ :
عودة إلى الحماية المقننة - الحماية السافرة علاقة غير مرضية ١٩٢١ - ١٩٢٢
- ٥ - المرحلة الخامسة
انجلترا تفاوض مصر والتحالف معها :
التحالف الذي بين ياغراض الحماية ١٩٢٢ - ١٩٣٦

القسم الثاني

معاهدة سنة ١٩٣٦

- ١ - الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت
- ٢ - تحليل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦
(١) المخالفة الأبدية
(٢) النقطة العسكرية

القسم الثالث

الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

(١) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة ٥٢

(١) الخدمات التي قدمتها مصر لانتحاراً في غضون الحرب العالمية الأخيرة ٥٨

(٢) قيام ميثاق الأمم المتحدة والتغير الجوهرى في السياسة العالمية ٦١

(ب) المفاوضات الأخيرة :

(١) موقف مصر بعد أن دخلت عضواً في هيئة الأمم المتحدة ٦٣

(٢) طلب فتح باب المفاوضات ٦٤

(٣) نيات انتحاراً كانت تدعو إلى الحذر ٦٦

(٤) مراحل المفاوضات الأخيرة ٧٠

(٥) فشل المفاوضات ١٠٢

(٦) قطع المفاوضات ١٠٦

(٧) ما بعد انقطاع المفاوضات ١١٨

(٨) قصة المفاوضات وما تلاها من حوادث ١٣١

القسم الرابع

أمام مجلس الأمن

تمهيد :

(١) هل الخصومة نزاع أو موقف ١٣٥

(٢) النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى ١٣٧

(٣) لا محل للتوصية بالرجوع إلى المقاضاة أو لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ١٤٠

(١) الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ١٤٧

الوجه الأول — الأحكام العامة في الميثاق ١٤٧

الوجه الثانى — نظام الدفاع الجماعى الذى قام عليه الميثاق ١٤٩

الوجه الثالث — السوابق ١٥١

الوجه الرابع — قرار الجمعية العامة فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ١٥٢

١٥٧	(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة
١٥٨	(١) معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تنفذ عن حرية واختيار
١٦١	(٢) معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس
١٦٤	(٣) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها
١٦٦	(٤) معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق
١٧٠	(٥) النزاع بين مصر وبريطانيا ليس نزاعاً قانونياً

٢ — السودان

القسم الأول

وحدة وادى النيل

١٧٢	عناصر الوحدة
١٧٣	١ — العناصر الطبيعية
١٧٣	(١) العناصر الجغرافية
١٧٤	(٢) العناصر الانوجرافية
١٧٦	(٣) العناصر الاستراتيجية
١٧٨	٢ — العناصر الاجتماعية
١٧٨	(١) العناصر التاريخية
١٨١	(٢) العناصر الثقافية
١٨٢	٣ — العناصر الاقتصادية
١٨٣	(١) الناحية الزراعية
١٨٤	(٢) الناحية الصناعية والتجارية
١٨٥	(٣) المصالح المشتركة في مياه النيل

القسم الثاني

كيف حققت مصر وحدة وادى النيل

١٨٩	١ — كيف تمت وحدة وادى النيل في التاريخ
١٩٢	٢ — نوع الوحدة التي قامت بين مصر والسودان
١٩٤	٣ — مآثر الحكم المصري في السودان

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا وحدة وادى النيل

٢٠٠	١ — ثورة المهدي وإخلاء السودان
٢٠١	٢ — استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩
٢١٣	٣ — استئثار بريطانيا بإدارة السودان وإقصاء مصر عنه
	الإدارة الحالية في السودان
٢١٥	(أ) تأخر التعليم
٢١٦	(ب) تأخر النظم الصحية
٢١٦	(ج) تأخر الحالة الاقتصادية
٢١٧	٤ — محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فصلا تاما

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

٢٢٠	١ — إنهاء النظام الإدارى القائم في السودان
٢٢٠	اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعااهدة سنة ١٩٣٦
٢٢٠	(أ) اتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٢	الظروف التى كانت قائمة وقت عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٤	نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٩	التكيف القانونى لاتفاقية سنة ١٨٩٩
٢٢٩	(ب) معااهدة سنة ١٩٣٦
٢٣٠	نصوص معااهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان
٢٣٢	التعليل القانونى لهذه النصوص
٢٣٢	(ج) موقفان لمصر وبريطانيا يؤيدان وحدة مصر والسودان
٢٣٥	(د) موقف مصر من حق السودان في تقرير مصيره
٢٣٦	٢ — جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

بيان

هذه مذكرة وضعتها عند ما كنت عصوا في وفد مصر لدى مجلس الأمن ،
بسطت فيها قضية وادي النيل . وما تركز عليه هذه القضية من أسس قانونية
وتاريخية . وما تقوم عليه من أسس عدة حقبة . وقد ضمت لمذكرة إلى أعمال
الوفد .

وفرغت من كتابتها قبل أن تنظر القضية أمام مجلس الأمن . لذلك يبقى .
ستكمالا لهذا الموضوع الخطير ، أن تعمق هذه المذكرة مذكرة أخرى ، يستعرض
فيها ما دار في مجلس الأمن من مناقشات . وما اتخذ هذا المجلس من قرارات .
ويكفي في ذلك ترجمة محضر محاسن الأمن عن الجلسات التي عقدها لنظر القضية .
نهى وافية بهذا الغرض . وقد قامت رئاسة مجلس الوزراء فعلا بهذا العمل .
وستكملت بذلك وثائق هامة يفيد منها المشتغلون بقضية البلاد .

كتب الله هذه القضية المقدسة م هي جديرة به من نجاح وتوفيق

عبد الرزاق أحمد المدهوري

مصر

القسم الأول

علاقة مصر بـ إنجلترا منذ الاحتلال الفرنسي إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

يسر دهم : قضية مصر به أن لم يرد في : أخبار تاريخ علاقة مصر . . . من معاد ملك إنجلترا في لاستيلاء على مصر . . . أي منذ الاحتلال الفرنسي . . . من أن وقعت معاهدة ١٩٣٦ . فإن هذا التاريخ يأتي ضوءا كبير على هذه المعاهدة التي تمت في : حبر وتعهدها مصر على : قسمة . . . ويمهد في الوقت ذاته لتفهم ما وقع بعد عقد هذه المعاهدة من أحداث وقعت وما وصفت به : تقدر لها الدجاج حتى انتهى الأمر بمصر أن يحدث في : خمس لأمر

ويمكن أن يتبع هذا التاريخ في خمس مراحل متعاقبة

(١) المرحلة الأولى : انجلترا ترى في : مصر وهي صديق امواصلات الامراطورية . وذلك منذ الاحتلال الفرنسي في سنة ١٧٩٨ إلى سنة ١٨٨٢ .

(٢) المرحلة الثانية : انجلترا تحاول في : مصر في سنة ١٨٨٢ . . . بسط عظمى حماية مفعلة . وتحاول أن تجعل من هذا المركز الفعلي مركزا مشروعا

(٣) المرحلة الثالثة : انجلترا تعلن في : الحماية على مصر في سنة ١٩١٤ . فتسقط الحماية المتقدمة في حماية سافرة ، ولكنها حماية أعستها بحبرا على أنها ضرورة حربية مؤقتة

(٤) المرحلة الرابعة : انجلترا تسعى في : الحماية على مصر . ولست من : مصر في ٢٨ وراير سنة ١٩٢٢ فتعود بذلك إلى الحماية المتقدمة ، بعد أن تعترف أن الحماية أسافرة علاقة غير مصرعية

(٥) المرحلة الخامسة : انجلترا تفوض في : مصر لعقد تحالف معها . . . وتريده خالف بين جميع أغراض الحماية . حتى تمكنت بذلك من عقد معاهدة سنة ١٩٣٦

المرحلة الأولى

انجلترا تقر بصح مصر

صديق المواصلات (امبراطورية)

(١٧٩٨ - ١٨٨٢)

نحلت حملة القائد بونابرت . و حبل الفولسيور مصر في سنة ١٧٩٨ . فأحست إنجلترا أن
حمله موجهة اليها هي ، وأن مصر مسددة إلى صميم الامبراطورية البريطانية . ومذ ذاك الحين
وتحت عيناها على مصر . واعتبرت . مصر هذه بلاد مرستها بمصر امبراطوريتها . فرسخت سياسة بعيدة
لمدى من شأنها أن تقر مصر . فلا تمكن منها فتحا تحب . ولا تدع فيها حكومة قوية .
وهكذا تستقي مصر ضعيفة حتى تنهاط الأسباب فتستوى عليها

وبدأت بمركة أبي قير البحرية في سنة ١٧٩٨ حيث هضمت على عرسيين . ثم أرسلت
في سنة ١٨٠١ حملة عسكرية لمعاودة السلطان على إخراج عرسيين من مصر . فأخرجهم وحوط
لبقاء هي . ولكن اضطرت في سنة ١٨٠٣ إلى الخلاء . كارهة . حاج من باب العالي وسفها
لمعاهدة أميان .

وبدأ محمد علي يهزمهم . وكان من نصر . بعد أن صردت من مصر املاتح الأحسن أن
تضع تأسيس الحكومة القوية . ولأت لمبات . ودعت ألفي ك . في لندن . وحاولت تولية
على مصر . ولكن محمد علي ما لست أن تعيب على لمباتك . فم تستطع بخر صبرا . لاسيا بعد محالمة
تركيا لفس . وحشيت أن تؤدي هذه محالمة إلى عودة عرسيين لمصر . فقررت أن تستعيد
ليها . وأعدت حملة لاجلال مصر بمعوية لمباتك في مارس سنة ١٨٠٧ . وستولت القوات
الانجليزية على الاسكندرية . ثم زحفت إلى رشيد . فتعاب عنها محمد علي وردد إلى الاسكندرية .
ثم أحلاها أيضا عن هذا لشفر في أغسطس سنة ١٨٠٧ . واستقام له الأمر في مصر .

ووقعت انجلترا بارصاد الحكومة محمد علي القوية . وكان هذا قد تمكن من إعداد جيش
كبير واستطاع أن يعيد وحدة ودي . ميل بم السودان إلى مصر . وقهر اوهابين . وسير حملة
على اليونان . ولأثبت انجلترا أن قضت على الاسطون المهرى في معركة درينو البحرية . متاعه
في ذلك سياستها في إضعاف مصر .

وتوحش باب العالي خيفة من يريد شوكه محمد علي وامتداد سلطانه . فتورت علاقات
بينهم . ونهت إلى الأمر بأن أعلن محمد علي الحرب على باب العالي . وقاد إبراهيم الجيوش المصرية
طوفة إلى أبواب فلسطينيه . واستبقى في بلاد حراء اعظيا من الامبراطورية العثمانية شلى - غير
مصر وسودان - فلسطين وسورية والحررة العربية . فحقق بذلك وحدة العرب أو كاد

ولم يرق ذلك لاجتياز بصيغة الحال . ثم زالت الباب العالي تحرضه على أن يرد الجيوش المصرية الفاتحة ، فتأهب الباب العالي في شهر مارس سنة ١٨٣٩ لاسترداد سوريه ، وما كادت الجيوش التركية توغل في زحفها حتى لاقاها إبراهيم ، ورددها على أعقابها . وهدد من جديد الأناضول والقسطنطينية .

هـ. أيضا لم تستطع إنجلترا إلا أن تكشف القناع ، وقامت عن رأس الدول الأوروبية نصرة عن حردان محمد علي من ثمار فتوحاته . ووقفت فرنسا في صف محمد علي ؛ ولكن إنجلترا تمكنت من إقصائه ، وحملت الدول على توقيع معاهدة لندن في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ ، وفرضت على محمد علي أن يقتصر على مصر ولاية وراثية تحت السيادة العثمانية . وهكذا استطاعت إنجلترا أن تحقق أمرين . منعت مصر من أن تصبح إمبراطورية عرسة صهيونية . وأسعفت لرحل المريض بالقسطنطينية فردت عنه الموت على أن يبقى مريضا .

وفي عهد سعيد تحركت أطراف إنجلترا ، وحفظت محاورها من جديد . فون سميدام مع دى سيس امتيارا لبحر قناة السويس في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . فتوحشت إنجلترا خيفة من هذا المشروع الفرنسي ، وقاومته ما استطاعت عبد الله المالي . ولكن المشروع سار وطريق التنفيذ ولما عتلى اسماعيل عرش مصر واصل حفر القناة حتى انتهى منها في سنة ١٨٦٩ . فتحوّلت إنجلترا من ساستها في مهاجمة المشروع قبل أن يتم إلى سياستها في لاستيلاء عليه بعد أن تم . وقال اللورد ستانلي وزير الخارجية الانجليزية "من الحق ما من أمة في العلم ستخرج من حفر هذه القناة مثل الذي نجني بريطانيا" . وكتبت جريدة التايمز تقول "على مصر أن تتحمل جميع نفقات قناة السويس ، وفرنسا أن تباهى الماء بحفر تنفيذه ، ولكن يجب أن تجني بريطانيا جميع ثمراته" .

وجنب بريطانيا فعلا جميع ثمراته . فقد كانت مصر ولا اسماعيل بالمرصاد كما قدمت . وما لبثت أن استعلت الحالة المالية السيئة التي انحدرت بها مصر بسبب تراكم الديون وعو سعر الفائدة وتهافت المدمرين الأجانب . وما زالت تتدخل في شؤون مصر بحجة حماية مصالح الدائنين من رعاياها ، وأشركت فرنسا معها في ذلك أول الأمر . حتى نجحت في إنشاء صندوق الدين كرقابة دولية . وكانت قبل ذلك في سنة ١٨٧٣ ، قد نجحت في أن تشتري أسهم مصر في قناة السويس . واتخذت من ذلك ذريعة أخرى للتدخل والرقابة . وانبسطت الرقابة الأجنبية على شؤون مصر الداخلية من مال وإدارة ، وبلغ عدد الموظفين الأجانب ثلث عدد الموظفين جميعا . وزاد ما يتقاضون من مرتبات على ما يتقاضى الموظفون المصريون . وقبل اسماعيل تعيين مراقبين عامين ، أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، لتنظيم الميزانية المصرية . مما لنا أن أصبحا عصوين

في الوزارة المصرية . وها . حق لاعرض على قررت مجلس وزراء . شاول سماعيل خلاص
من هذا النود لأحيى متعلق ببيع اسلاد نظام دستوريا واسعا يرد السلطة إليها . وأخذ
في توسيع اختصاصات المجلس امينى . وأوجد نظام المسئولية الوزارية . فالتفت انحدرا أن
سعت عند الباب العالي فعزله في سنة ١٨٧٨ .

وولى توفيق حرس مصر. ولكن حجة الملك به كانت قد ردت سوء. وهذه الشعب المصري في وجه التدخل الأجنبي ، وقاد عرابي الجيش الى الثورة .

وهذا رسمت انشاؤها خصلتها
تجمع ركبا من المدخل - وحصى فراسا من الميديات ، وتنهرد
وحدها بالاستيلاء على مهر .

وهذا ماتم فعلا فقد سميت البحار سمي التركي في سبيل مذكرة جاء فيها "إسما متفقون على حماية حقوق الساحل في مصر - والكل ارض كل بحوله من حاسبه لتوسيع في مداها أو لاستعماله هذه الحقوق في غير هذا استعمال مصر - من أو في سبيل في دارتها" وعقدت الدول التي وقعت على معاهدة لندن في سنة ١٨٤٠ وفيها البحار مؤتمر في برانيا - وأصدرت قرارا سعيده فيه عدم إرجاعه على عمل مصر - ونعماء السعي على تسوية المسألة المصرية في الحصول على أي امتياز أو مركز خاص في مصر - وقد أصدرت بحارنا أن يستثنى من هذا القرار حالة القوزة القاهرة .

وكانت حذراً وحرصاً فاستوفت شروطها أمام مدينة الاسكندرية لمنع سلطان من التدخل
وولم تحبث لغيره في قصور مصر . وبقى في القصر نفقته وقرسه . وكان هذا ميسوراً . ومن
تعبير الوزارات الفرنسية أمره من عدم عدم جمهورية ثالثة . وتبدلت سياسة الخارجية الفرنسية
تماماً لذلك . وترددت في نفسه نفس الرغبة في العودة وتغلبت عليه من سياسة إلى أخرى . كل
ذلك هو الاعتقاد أن تتقدم بها وقت حدوث الاسكندرية . وحده فبدأ الأسطول الانجليزي
إنذاراً إلى الحكومة المصرية .

و حقوق و عدل اور سماج کے لیے ایک بین الاقوامی تنظیم کی طرف سے (International League for Human Rights) (P 114)۔ ان محسن الوزراء اجتماع بروسة خديو توفيق عقب هذا الإنذار - وأحب عليه : يأتي :

L'Egypte n'a eu, en effet, que peu de vaisseaux de guerre construits. L'autorité civile et militaire n'a pu répondre au grand nombre de réclamations de l'amiral. Sans parler que, pour ces grands travaux de constructions, les forts sont à cette époque, dans l'état où ils se trouvaient à l'arrivée des flottes. Nous sommes ici chez nous, et nous avons le droit

et le devoir de tous y persévérer contre tout ennemi qui prendrait l'initiative d'un nouveau état de paix, lequel, selon le Gouvernement anglais, n'a pas cessé d'exister. L'Egypte gardera donc les droits et de son honneur ne peut renoncer à son territoire et ne peut sans y être contrainte par le sort des armes. Elle proteste contre votre déclaration de ce jour et tiendra responsable de toutes les conséquences directes ou indirectes qui pourront résulter de ce traité le Gouvernement britannique et la nation qui, en planifiant la paix dans la première capitale du monde, s'apprête à faire d'Alexandrie un théâtre au droit des gens et des lois de la guerre.

أما قائد الأسطول فرنسي فقد تنقّى وأحرز الأمر من حكومة الإنسحاب وفي هذا
أيضاً يقول Couleris :

M. De L'Evénement a ainsi adopté successivement toutes les formes d'intervention : anglaise, méditerranéenne, anglo-française, européennes, turque, anglo-française, anglaise et finalement "l'absention". (Estadobol, le patrimoine de l'Etat et du Soldat 1963 p. 100)

المرحلة الثانية

انجلترا تحتل مصر

(الحماية المقنعة . مركز فعلى تحاول جعله مشروعا)
(١٨٨٢ - ١٩١٤)

انسحبت فرنسا ، وبقيت إنجلترا وحدها في الميدان . وفي ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ صرحت لأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية . ودخلت الجيوش الانجليزية هذه المدينة ثم دخلت القاهرة في اكتوبر سنة ١٨٨٢ تحت نصرتها في موقعة النيل الكبير . وهكذا تم لانجلترا احتلال مصر . وبقيت فيها الى اليوم .

ومعروف ان احتلال كانت دولة مستعمره مستقلة لداحلى تحت السيادة العثمانية طبق لأحكام معاهدة لندن المتقدم ذكرها .

وقد جاء لاحتلال لاجيرى متعصبا مع تعهدات احترام لدولية من جهة ، ومما قصا من جهة اخرى لوعودها المتكررة في " لا تقدم على عمل "مرددا وألا تحتل مصر .

أما أن لاحتلال متعصبا مع تعهدات احترام لدولية فيكفى أن تشير في هذا الصدد الى ما يأتى :

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبمقتضاها صممت لدول ، وفيهم إنجلترا ، مركزا معمر على أنهم ذات استقلال د على تحت سيادة لعثمانية ولا شئ في "الاحتلال اعتداء على هذا الاستقلال وهذه السيادة .

(٢) معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . وقد وقعت إنجلترا المعاهدتين وهما تصان على ضمان كيان الأمر صيربه العثمانية . ولاحتلال الانجليزية اعتداء على هذا الكيان .

(٣) مؤتمر ترابيا في ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٢ ، أى قبل لاحتلال بأيام قليلة . وقد تعهدت إنجلترا في هذا المؤتمر ، كما سبق القول ، بعدم القيام بعمل مفرد ، وبعدم السعى في الحصول على مركز تميزه في مصر ولاحتلال عسكري يجعل لها مركزا في مصر تميزه على الدول كما هو واضح .

وأما أن الاحتلال جاء مع قضا لوعودها المتكررة في ألا تحتل مصر فكفى أن نذكر في هذا الصدد الوعود الآتية :

(1) Le Gouvernement de Sa Majesté n'a en vue que le maintien de l'autorité souveraine de la Porte et des pouvoirs du Khédive. Il ne désire ni occuper ni annexer l'Egypte. (Sir Ed. Malet. Déclaration au Sultan le 21 septembre 1881 ; Blue Book 1881).

(2) En dépit de tous les bruits et de tous les soupçons, nous n'avons aucun désir de travailler à une occupation ou à une annexion de l'Egypte par l'Angleterre. (Lord G. Caville de Clifton. Mémoires Pacha le 4 octobre 1881 ; Blue Book 1881).

(3) Le Gouvernement de Sa Majesté est d'accord avec le Gouvernement français pour éviter la nécessité d'une intervention active ou d'une occupation militaire en Egypte. (Lord G. Caville de Clifton. Mémoires Pacha le 20 mars 1882. Blue Book 1882).

انظر أيضا : مخرج اللورد جرايفيل لسفير روس في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكاتب لأزرق ١٨٨١) ، رقية اللورد جرايفيل إلى السير ادوارد ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، الكاتب لأزرق ١٨٨١ مخرج اللورد دورفيس لمسلمون في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكاتب لأزرق ١٨٨١) حصة العرش ملكة رومانيا في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ، جريدة التايمز ، ١٨٨١



م يسمع انهم وهذه مهادتها الدولية ووعودها السابقة — إلا أن نسعى إلى تجربة نفسها والدفاع عن نوابها عن طريق الإدلاء بالتصريحات ، تصريح ، عقب تصريح ، تؤكد أن الاحتلال إجراء مؤقت ، العرض منه حجة الحديدي من الثوار ، ونها استعداد مصر بمجرد أن يستتب فيها لأمن والنظام ، ولم تذكر مظنة في أي تصريح من هذه التصريحات أنها تحتل مصر لأنها طريق المواصلات الامراطورية .

وقد بدأت هذه السلسلة من تصريحاتها منذ اليومين السابقين على احتلالها للاسكندرية .
توزيع اللورد جرايفيل في يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ مشورا على الدول جاء فيه ما يأتي :

"L'action de l'amiral Seymour sera restreinte à la défense légitime sans aucune arrière-pensée de la part du Gouvernement britannique" (Blue Book 1882).

ثم أرسل في اليوم التالي ، ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، رقية إلى اللورد دورفين السفير البريطاني لدى الباب العالي ، يقول فيها :

L'Angleterre ne poursuit en Egypte ni un but intéressé, but qui ne s'accorderait pas avec les intérêts de l'Europe, ni un but contraire aux intérêts du peuple égyptien. (Blue Book 1882)

وأبع "الأميرال سمور" في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ ، الحديوي رستم ما يأتي .

" I, Admiral commanding the British fleet, take it opportunity to confirm, without delay once more to Your Highness that the Government of Great Britain has no intention of making the conquest of Egypt nor of injuring in any way the religion and liberties of the Egyptians. It has for its sole object to protect Your Highness and the Egyptian people against rebels."

وبعد أن تم احتلال الجيوش الانجليزية لمصر ، تماقت التصريحات في هذا المعنى ، ونقصر هنا على ذكر بعض منها لضيق المكان :

(1) La Grande-Bretagne n'a aucune visée politique sur l'Egypte. Elle n'y envoie des troupes que pour venir tenir l'ordre et rendre au Khédive l'autorité qu'il a perdue. Elle a l'intention de maintenir la tranquillité et le concert européen le long du défilé du Soudan et l'Egypte. (Sir Cecil Dake, déclaration à M. Tassil 11-18-1882, Le Véridique 1882)

(2) I can go so far as to assert that no honorable gentleman can ask me whether we contemplate in our future conduct of Egypt. Undoubtedly of all things in the world that is a thing which we are not going to do. It would be absolutely at variance with all the principles and views of Her Majesty's Government and to rebel against a view so contrary to the views, I may say, of Europe itself. (Gladstone in the House of Commons August 10, 1882).

(3) The uncertainty there may be in some portion of public mind as reference to those desires which tend toward the permanent occupation of Egypt and its incorporation in this Empire. This is a misconception to which we are resolutely opposed and which we will have nothing to do with bringing about. We are against this doctrine of annexation. We are against everything that resembles or approaches it and we are against the language that tends to bring about its expectation. We are vigilant on the ground of the interests of England. We are again — if on the ground of our duty to Egypt — we are against it on the ground of the specific and solemn pledges given to the world in the most solemn manner and under the most critical circumstances, pledges which have established the reputation of England at large. In the course of conflict and delicate operations — and which if one pledge can be more solemn and sacred than another, special sacredness in this case leads us to observe. We are also sensible that occupation prolonged beyond a certain point may tend to annexation and consequently it is our object to take the greatest care that the occupation does not gradually take a permanent character. (Gladstone in the House of Commons August 9, 1883)

(4) From the first we have steadily kept in view the fact that our occupation was temporary and provisional only. We do not propose to keep Egypt permanently. On that point we are bound to the country and to Europe and if a contrary policy is adopted it will not be by us. (Lord Derby, in the House of Lords February 26, 1883)

(5) On se trompe grandement chez nous lorsqu'on croit que nous voulons rester indifférent en Egypte. Nous ne cherchons qu'à en sortir honorablement. Nous sommes décidés à l'évacuer. (Lord Salisbury, déclaration à Waddington, le 3 nov. 1886 ; Livre Jaune 1886).

(6) When my noble friend asks us to convert ourselves from guardians into proprietors, and to declare our stay in Egypt permanent. I must say I thank my noble friend pays an important regard to the sanctity of the obligations which the Government of the Queen have undertaken and by which they are bound to abide. In such a matter we have not to consider what is the most convenient or what is the more profitable course, we have to consider the course to which we are bound by our own obligations and by European law. (Lord Salisbury in the House of Lords, August 12, 1889).

(7) La Vallée du Nil a appartenu et appartiendra toujours à l'Égypte. (Lord Salisbury, déclaration à M. de Cassel, le 12 octobre 1898 ; Livre Jaune 1898).

أنظر أيضا تصريحات أخرى :

(١) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ (كتاب الأصفر ١٨٨٢)

(٢) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز)

(٣) خطاب شمزلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز)

(٤) خطبة العرش بمكة فكتوريا في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز)

(٥) تصريح جلادستون في مجلس العموم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز)

(٦) السير شارل ديك في مجلس العموم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز)

(٧) خطاب المرولي هاركور في دربي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ (جريدة التايمز)

(٨) كتاب حربيل لوسيو ونجنس في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤

(٩) خطاب اللورد سالسبري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (جريدة التايمز)

(١٠) تصريح اللورد سالسبري في مجلس اللوردات ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ (جريدة التايمز)

(١١) تصريح السير هري دارموند ونف للصدر الأعظم ١٨٨٧ (جريدة التايمز)

(١٢) تصريح المستر سميت في مجلس العموم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ (جريدة التايمز)

(١٣) خطاب اللورد سالسبري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ (جريدة التايمز)

(١٤) خطاب السير شارل ديك في سدن ١١ يناير سنة ١٨٩٢ (جريدة التايمز)

- (١٥) تصريح اللورد دوريس ارادتمنى في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (كتاب الأزرق ١٨٩٣) .
- (١٦) تصريح امورد روررى لوسيو وادتمنى في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (كتاب الأزرق سنة ١٨٩٣) .
- (١٧) تصريح اللورد كبرى في مجلس اوردت ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (جريدة التايمز)
- (١٨) تصريح بورد جرابيل لحن وهى دنا في ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ (الكتاب الأزرق ١٨٩٥) .
- (١٩) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٥ فبراير ١٨٩٥ , (جريدة التايمز)
- (٢٠) بيان انتخابي جلادستون في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز)
- (٢١) محاضرة لاسرشارل داث في معهد مركم سكوير ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز)
- (٢٢) كتاب جلادستون لمعظمى كامل داث في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦
- هذا وقد بلغت هذه الاعداد ما يفي على استين وعدا .

وكان الباب الدالى قد فتح على احتلال انجلترا لمصر ، قبل ونوع لاحتلال و بعد وقوعه واخذ يطالب في إلحاح باهاء ١٠ هـ لاحتلال . ففى شهر ربيع سنة ١٨٨٢ أرسل وزير الخارجية لعمانية كتابا دوريا لى عملى دبرته فى ادرج بعن فقه "لإعادة لأن إلى مصر من حق تركيا وحدها" وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ فتح "مصدر الأعظم لدى السفير البريطانى على ما تضمنه لانداد ارجايزى من تهديد مصر بالاستمارة . وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صاب غير الدنى فى لندن الحكومة لبريطانية بإلحاح الموعود لذى حدثته نجلترا لسحب جنودها ، ثم قدم مذكرة يطلب فيها فتح باب المفاوضة فى الجلاء ، ثم قدم مذكرة أخرى لاحتجاج على بقاء الاحتلال الانجليزى فى مصر .

وانتهت تركيا بعد ذلك إلى الدول لأوروبية ، ذرست مذكرة دورية بالدول تفتح فيها على الاحتلال باعتبار أنه مخالفة لخطية لقانون الدولى .

ورأت انجلترا أخيرا أن تفاوض تركيا فى الجلاء . وقدرت أنها تكسب من هذه المفاوضة على كل حال . فهى إن نجحت ستكسب اقرب تركا لها بمركز حص فى مصر ، وهذا أمر كات تمحرص على الظفر به الحرص كله . وإذا فشلت المفاوضة فقد أعدت انجلترا إلى لدول لأوروبية ، وأثبتت أنها كانت تريد الجلاء لولا نعت تركيا ، وكسبت بذلك عذر جديد لبدء فى مصر

وأرسلت إنجلترا في أغسطس سنة ١٨٨٥ السير دارموند وولف (Sir Durno. d Wolf) مبعوثاً فوق العادة إلى الآستانة فوق الحدف مع وزير خارجية عثمانية في أكتوبر سنة ١٨٨٥ على إيفاد مندوب تركي ومنسوب بحيزي ، - مصر ليقوموا بحديث في تنظيم الجيش المصري وصلاح الإدارة وإعادة الهدوء إلى السودان ، وعندما تقريرهما إلى حكومتها ، وهذان تتفقان بعد ذلك على الميعاد المناسب للجلاء .

وذهب أحمد محاربه شامدوناً عن تركيا والسير دارموند وولف نفسه مندوباً عن إنجلترا إلى مصر ، ولكنهما لم يتفهما إلى تقرير مشترك . فرجع وولف إلى لندن ، ثم عادها إلى الآستانة ليفترض الباب العالي مباشرة . وعقد بعد لائق تنفيه الآستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ . وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديد ميعاد الجلاء مد ثلاث سنوات من إبرائها أي سنة ١٨٩٠ - إلا إذا تبين أن هناك خطراً داخلياً أو خارجياً يقتضئ تأجيل هذا الميعاد ، فبقي الاحتلال إلى أن يزول هذا الخطر ، ويكون لاجئاً - مشتركة في ذلك مع تركيا - حق العودة إلى احتلال مصر إذا عاد الأمن فيها إلى الاضطراب ، ولما لم ترضى تركيا فرائضها العسكرية مع قوات لاجئية أوفدت مندوباً عما يسبق في مصر مدة بقاء الاحتلال بحديد

ووجه الجلاء في هذه الاتفاقية أنها تكسب الاحتلال الإنجليزي صفة مشروعة ، وتنتهي فرصة لاستمراره ، واحتمال العودة إليه . ويقول من في هذا الشأن :

" Of course, the rest of the whole matter was the recognition by the Sultan of Great Britain's right to occupy Egypt in an emergency case . It is true that the Sultan refused to furnish a statement , but since Turkey is never ready in an emergency this refusal was not of much practical value . Certainly, if there were such troubles, it was Great Britain which would have to deal with them " (Gibber, England in Egypt, 1899, p. 123).

والاتفاقية في النهاية تمنح لاجئاً مركزاً خاصاً في مصر ، فمن ثمة تبقى إلى ظهور خطر يهدد مصر حتى يزول هذا الخطر ، وهي التي تعود لإعادة نظام في مصر ، إذا احتل . لذلك حرصت فرنسا والروسيا السلطان حتى لا يصدق على الاتفاقية ، ومنع عن التصديق عليها . وأعلنت إنجلترا على أن ذلك أنها باقية في مصر حتى يصبح هذا المدفوع على دفع ما يتمده من أخطار داخلية وخارجية ، وهي لأخطار التي أرادت أن تكون الاتفاقية كفية بتأمينها ، وأن المسؤولية في ذلك تقع على تركيا .

وتم لانجلترا بذلك ما أرادت كمنه عند نشن المفاوضات . ويقول شارل رو عندما ما يعرض لهذه الاتفاقية ، ويعدد الشروط التي فرضتها إنجلترا للجلاء عن مصر ما يأتي .

" Cette énumération sert à prouver qu'il ne s'agit pas, en l'espèce, d'évacuation pure et simple mais bien d'évacuation motivée contre la reconnaissance officielle à l'Angleterre d'une situation spéciale par rapport à l'Egypte " (Gabriel Hanotaux Histoire de la Nation égyptienne VII, pp 123 124).

ثم يقول في موضع آخر

"En supposant ratifiée la convention du 22 mai 1887, aurait-elle eu pour conséquence effective l'évacuation de l'Égypte en 1890. C'est une question sur laquelle on peut douter à priori. Qu'il en soit, à l'échéance final de la négociation, l'Angleterre gagne plus qu'elle ne perd. Car par le maintien son occupation de l'Égypte, elle est en bien meilleure posture qu'avant. En fait, à de véritables observations sur l'occupation, elle peut offrir la possibilité d'évacuer sous des conditions que seule elle peut se croire avoir imposées à l'absence d'aucune d'accepter." (Vol. VII, pp. 126-127).

ووقعت إنجلترا في سنة ١٨٨٨ اتفاقية دوية تكفل حرية عبور السويس وحرية المرور فيها ، ولكنها اشترطت ألا يتعارض ذلك مع مقتضيات الاحتلال . وسهود إلى هذه الاتفاقية في موضع آخر .

وهكذا بقيت إنجلترا بالأساس إلى اليوم - تكرر نحو أن الاحتلال مؤقت وأن الغرض منه هو حماية الحديد وإصلاح الإدارة في مصر .

أما بالنسبة إلى مصر نفسها ، فكان الأمر يختلف كل الاختلاف . وقد عمت إنجلترا مد و صعت قدمها في مصر حتى أن يتعذر عودها في جمع مرفق بلاد . وما بثت أن سيطرت على كل الشؤون الداخلية ، ونحرجية ، حتى أصبح الاحتلال في مصر مقصدا دائما ، وحماية لعلها ، وإن كانت حاية مقصدة غير شرعية . ويقول مدري هذا : تصدد

"This we did after the establishment of a Protectorate in Egypt, but not a complete one, certainly not. On the contrary it was a Protectorate which we would not avow ourselves, and which we could not call upon others to recognise. It was a *partial Protectorate* of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a distinct and distinct object" (England in Egypt p. 28).

وسيدل بخبرنا إلى سبب عودها "صبيحة أميرة يسدنا" "لمنثرون" ودمر هذه الصبيحة المألومة بإقتان من اللورد حرنفيلد ، يضع في الأولى مسمما يسد ، ويضع في الثانية أخزاء وجيش الاحتلال من وراء كل ذلك محيط .

ففي ٣ يناير سنة ١٨٨٣ . أي في شهر أول من الاحتلال ، أرسل اللورد جراييل برقية إلى الدول جاء فيها : " ، ، ، ، كانت انتموات البريطانية مألومة في مصر إلى الآن لا ياتة النظام لعام ، وإن حكومة جلالة ملكة تنوي سحرا عدم تسمح بذلك حالة بلاد ، وتستطيع بواسطتها تثبيت سلطة الحديد . وإن أن يحين ذلك ، فإن مركز حكومة جلالة ملكة بمرء سموه يقتضي

عنه بعد صياحه لئلا يتركه من أن يصعد ندى ميوحة تكون مرصداً ويحتوى على تو من الاستقرار والتقدم .

Although for the present a French force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawing it as soon as it is possible to the country and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority within it. In the meantime, the police and military of Her Majesty's Government are placed towards His Highness's person upon them the duty of giving advice with the object of maintaining the order of the Government based shall be of a substantial character, and possess the elements of stability and progress.

وفي ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، أي مده من رتبة الأولى ، أرسى نوردجرعيل رقيه أخرى الى سر أفلن إرنج (كرومر) عندما رفض نريف باشا إخلاء السودان ، وقد جاء في هذه البرقية ما يأتي :

” لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من بوح ، مادة ، الإحلال البريطاني الموقت فتم في مصر ، أن نترك حكومة حلالة الملكة من صيرورة الاعاصيح التي ترى إمامه محدودي لمستل دمه في تستدوف إدارة مصر ورسالة ، شعور ، ونحب من أوزاء والمديرين المصريين أن يكونوا على بركة من أن استوائية منفعة لأن على سبق الحكومة البريطانية تصطاره في أن تعمر على اتبع الدراسة في برها ومن صيروي أن تنقضي عن مضمونه كل وزير أو مدير لا يسير وما لهذه الرئاسة وأن حكومة حلالة ملكة أو فقة من به يد فتصت الحل استدل أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من شعروا منصب الوزارة أو شعروا بمصائب أقل درجة ، من هم على استعداد لشهد لأومر في قد يصدر من بهم حدود على صائح حكومة حلالة الملكة “ .

“ I hardly need point out that in important questions where the administration and safety of Egypt are at stake it is responsible that Her Majesty's Government should so long as the provisional occupation of the country by English troops continues be guided that the policy which after full consideration of the views of the Egyptian Government, they may feel in the duty to tender to the Khedive as the only valid . It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of provinces, that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend and that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow this course should cease to hold their offices ” (Blue Book 1884, Vol. I. P. 176) .

بالصائح التي كان المنتشر الانجليزي يسد لها لتوريد المصري كانت إذن أواخر لابد من تنفيذها ، ولا تخلى الوزير عن منصبه . من يتخلى عن منصبه رئيس الوزراء نفسه ، كما فعل شريف باشا عندما ربح "نصف" "نصيحة" "إحلاء السودان" ، بل هي نصائح ترقى إلى أكبر مقام في البلاد ، في خديو ، وقرعنه "ن بزل صاعرا عنها . بعد إزاحة الخديو عباس الثاني أن يختار رئيس ورثته ، كان عليه أن يصي "ن" "نصيحة" "بدر كرومر ، يدها له في كثير من القسوة وامطارة وهذا ما يقوله L'Occident وصفه هذا المشهد

Lord Cromer se fit grossier et brutal. Il l'avertit le Khéivé qu'en résistant à l'Angleterre, il jouait sa propre et sa patrie. Il l'adressa des menaces et l'obligea à la cession du pachalik de Loui Rosebery ainsi condescendit. Vous savez bien que le Khéivé que, dans le cas où il se refusait à se conformer à vos conseils, il eût été obligé de subir les graves conséquences de ses actes. Il le quitta en lui assignant un délai de vingt-quatre heures pour réfléchir (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p. 249).

وليس من أحد سر طيبة "هذه لصائح" حيرا مما فعل لتورد ملنر في كتابه المعروف "انجلترا في مصر" عندما عرص برفقة "لورد جرانفيل الأولى" التي يرسم فيها سياحة الصائح ، وعقب عليها بما يأتي :

It is worth while to look at what this formidable nation. In it the Government of Great Britain announced its intention to establish an order of things, and the London Convention to progress. But the British Government of the strictest principle of the means which it meant to employ to attain that object. It was to be obtained by 'giving a live' and 'giving a dead' to the best Government brand. For the absence of order and the possession of your property is apt to be something more than a mere recommendation. It is an order (England in Egypt p. 27) .

من هنا كانت مختار هي المسؤولية — طول مدة الاحتلال — عن حكم مصر وعن إدارتها ، وإذا أردناها أن تمتد حساب عن ذلك ، رأينا في غير صالحها . وليس هذا في شيء من الإنجاز



بمجرد الانخراط عدة ما يقولون أنهم قدموه مصر من خدمات في إصلاح مآلها وإدارتها ، وتحسين حالتها الاقتصادية . ومهما يكن من أمر في صحة هذه أو سوى ، ولأننا أن الانجليز لم يكونوا مدفوعين في ذلك بالعمل من غير مقصدين "نصفهم" ، بل دفعهم إلى العمل على تسوية

حالة مصر المالية واقتصادها بين رعايا الأمن ورا مصالحهم التجارية في هذا البلد بل وأهم من ذلك مصلحة مصر طوريتهم السياسية . وهذا هو المورد من يؤول ذلك في وضوح

"The question is often asked why if we do not intend to keep the country, we should be at such pains to preserve it. What shall we do to play the role of pliant the hosts? I have tried in the course of this book to supply an answer to such queries. Let me briefly repeat that answer. On the one hand, our commercial interests in Egypt are so great and growing that her prosperity which would be immediately wrecked by bad government, is a matter of common to us. Secondly and chiefly, the geographical position of Egypt is so important to her political condition. We have no other way of saving our country our lives, but we shall have a great deal to fear from the possession of another Power. And the best means of preserving our political position of annexation is to secure the stability of the Egyptian administration in the Nile Valley as will prevent the interference of any foreign intervention. There are no other considerations except with a decent native government are not plausible, they are business" (England in Egypt p. 377).

وقد لا يلزم أن نختار على العمل لمصلحتهم في هذا نحن أخذت على . تقها إصلاح شؤونهم ، ولكن الذي تلام عبثه إياها لم تعدل في هذا البلد ، لا لمصلحتنا ، ولم تلق ، لا ، في كثير أو قليل ، لمصلحة هذا البلد ، بل هي قد تعمدت الإصرار بهذه المصلحة . تقول ، يا أصدحت مالية مصر ودارتها وهذا إنما فعله لمصلحتنا ، التجارية كما قال مورد ملر نفسه ، ومصر كانت على كل حال قادرة على أن تتولى شأنها المالية وإدارية نفسها وقد ظهرت تدبير ذلك قبل الاحتلال الإنجليزي . وقول إنجلترا أنها لم تحصلت على الأمن في مصر بغير من تدخل لأجنبي . واضطراب الأمن في مصر لم يأت إلا من تدخلها ، ثم إن مصر كانت تستطع ، إذا حفظ النظام والأمن دون معونة إنجلترا ، وإنا أردت أن نأمنها بحماية مصر من تدخل الأجنبي أن تستأثر هي وحدها في هذا البلد بالقدود والسفن ، فأنتم إنا لم حصل في كل هذا ، لا لمصلحتنا هي لا لمصلحة مصر .

أما الذي في مصلحة مصر حتم من مقوماتها الرطبة . فقد عمت أكثر عائدة على إسماعيل حتى تستبق مصر في قضية يده ، وصحت في ذلك ما كبراً وتقبل هذه المذومات في جيش وطني ، وعظم ديمقراطية ، وتميم قومي . اضطراب ما جلب إنجلترا في كل ذلك .

أما الجيش ، فهذا تدخل لا لغير مصر مستصديقاً من الخد وتوفيق ، في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، بالإنجليزية . وتهدد إلى صاغت فيري Sir Valentine Baker بتسليم جيش مصري جديد يكون حارس سياسة البريطانية . ثم عين السير جون وود Sir Evelyn Wood قائداً لهذا الجيش ورئيساً لأركان حربيه ، بعد أن أمضى في مصر . اشتمل على شام من رئاسة أركان الحرب ، وهو القائد الأمريكي الكيم ، الذي كان يتولى هذا المنصب قبل ، الاحتلال . وأبدل معظم الضباط

مصريين صمد من الاعير . و نقص الجيش لمصري من خمسين ألفا إلى ستة آلاف . وأدخل
نظام المل انفسى وهو انطى قصى من الجيش خير شباب مصر . وخطط منوى التعيم
هوطا شيعا فى المدرسة خريه رجبىة من قيت . وفتت جميع لمصاع احربية . كنفاء
شمرء مدحز من محتر . وكان . لاسكسرية ترسان ومدرسة بحرية وفتت جميعها . وفتت
مصر بحيش هربا فى العدد واحدة ودرست طول الوقت لدى كانت مقابلد الجيش فيه
سنة الإنجيز

وأم النعم بدمعاصية . فذ . كانت مصر منتعة منها قبل لاحتلال بحس سرب كامل ساحة
وبوررة مسؤوبه أمم مدد . لحس . خفاء لورد دو فرين D. de Fréville الذى مصر تحت لاحتلال
مباشرة . وأتى حد نظام ينى لكان . منى كان من شانه بصيرة لحس أن يحول دون
تعمد الموداد شيزى فى اسداد . وسندى به بص ما مسموح يتن فى هيئة رأيها استشارى
وأعضاؤها تخيمون يتجئون على د حنين . أو على ثلاث درمت . فمهد ذلك لانجيز أن يستأثروا
بمنقص عن رمة الحكم والإدارة . وصعب Gordon لورد دو فرين . فى التقرير لدى
وضعه فى هذا الشأن ، وصفا يلما فى العبارات الآتية :

"Entersentences sont énoncées au point de l'avance de l'Egypte,
des réformes sociales, des droits naturels, des garanties constitutionnelles,
du système représentatif. Les principes de justice, de civilisation étaient
invoqués — plus universellement, tous que le peuple, chloa par ce feu
d'antique, se mettaient les yeux, le monde arabe, l'Egypte, pour ces sphinx
amenait la question sociale, le despotisme, le peuple, le peuple, le peuple, le peuple
de la Grande-Pretorie, cette ave un d'une exposer partant l'élite
ment les premiers jalons ' situation fut d'achar de l'Egypte et du
Soudan p. 173).

و لورد كرومر نفسه كان لا يؤمن بحياة ابيه فى مصر وقد قل فى صدد النظم الذى
وصعه لورد دو فرين ما يأتى :

"It was without doubt a noble and a noble beginning in the way
of founding the Egyptian state, but no one with any knowledge of the East
could for one moment suppose that the Legislative Council and Assembly,
founded under Lord Dufferin's auspices, could have been one of the important
factors in the government of the country, or offer any instruments to
help in administrative and fiscal reform" (Modern Egypt 1908, I p 343)

ولم تكن الجمعية التشريعية التى نشئت قبل الحرب حديثة لأولى وكان أحدها قصيرا
بسبب هذه الحرب ، هو الأخرى ، النظام لىأتى صحيح . ولم تنفع مصر بنظام ديمقراطى
إلا بعد انقضاء الحماية الانجليزية ، وكانت مصر ، لا محتر ، هى التى تونت بنفها وضع نظامها
الديمقراطى ، كما سبق لما أن فتت دلت قبل عهد الاحتلال .

بقى التعليم ، ولعله هو الميدان الذى تكب الاحتلال فيه مصر أشد نكبة وقد كانت البلاد قبل الاحتلال تشهد نهضة تعليمية قوية ، بدأها محمد علي ، وأنشأ مدارس على الأسلوب الغربى ، وترك لكتاب والمعلم الميزة فى التعليم الشعبى . وأخذ اسماعيل من بعده فى التقريب ما بين التعليم الشعبى على النمط الغربى ، وأصدره وما أقره المجلس النيابى المصرى فى سنة ١٨٦٨ ، يرمى إلى زيادة عدد المدارس ، وإعلاء مستوى الكتاب ، والتقريب فيما بين الطوائف حتى يتيسر جمعها فى نظام تعليمى واحد . ويقول دكتور Dorr : عن هذا المثلون ما يأتى .

' The forty articles of this project, which has required the force of law, mark one of the most decisive steps which Egypt has taken on the road of progress . Above all questions of detail and difficulties of execution which the new law presents, two principles have been irrevocably affirmed, and will remain an inalienable acquisition for Egypt whatever modifications the educational system may have to undergo, namely : the solidarity of all schools and the equality of institutions of the same rank "

وبعث النهضة التعليمية أوجه فى سنة ١٨٨٠ . أو قبل الاحتلال بسنتين حين قدم على باشا براهيم وزير المعارف ذوات مدكرة إلى مجلس الوزراء طالب بها بنشر التعليم فى جميع نواحي البلاد حتى يصل إلى القرى السحيقة . وأقر مجلس الوزراء هذا المبدأ ، ووقعت لجنة بدراسة التقرير وأوصت بما يأتى :

(١) إنشاء مدرسة ريفية فى كل قرية سكانها يسعون لألف (٢) إنشاء مدرسة ابتدائية فى كل بلد سكانه يماون عشرة آلاف (٣) زيادة المدرس الذوى ريادة مدرسية (٤) إنشاء مدرسة جديدة للعلمين (٥) إنشاء دراسات تكميلية فى كل بقعة من البقعات (٦) إنشاء مدرسة عالية للإدارة (٧) إصلاح المدارس الالية المتوسطة والعالية (٨) إنشاء مجلس أعلى للتعليم (٩) فرض صرائب محاية لنشر التعليم . وأقر مجلس الوزراء هذا المراحم لضعف من الإصلاح التعليمى .

ولكن ما لبث الاحتلال الانجليزى أن دخل البلاد فقص على هذه النهضة وبقى الانجليز يسيطرون على التعليم أربعين سنة ، فمذا فعلوا ؟ الأرقام وحدها تدل على ذلك

(١) كان عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة فى مصر ، سنة ١٨٨٢ أى عند الاحتلال ، يبلغ ٨٠٣ / من عدد السكان ، ولم يزد هذا العدد إلى ٨٠٧ . فى سنة ١٩١٧ - وقد زاد هذا العدد اليوم على ٢٠ من عدد السكان . فالانحياز لم يعلموا من الشعب فى خمس وثلاثين سنة إلا ٤٠٠ / من عدد السكان ومصر منذ تولت بنفسها شئون التعليم ، أى منذ نحو خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب ما يزيد عن ١٠ / من عدد السكان . ومعنى ذلك أن مصر فى خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب عدد يبلغ خمسة وعشرين ضعفا من العدد الذى علمته إنجلترا فى خمس وثلاثين سنة . ومعنى ذلك مرة أخرى أن مصر سارت فى تعليم الشعب بسرعة تبلغ خمسة وثلاثين ضعفا من السرعة التى سارت بها إنجلترا ، ولم تقل مصر بعد أن هذا هو الحد الأقصى لسرعتها ، فهل يمكن أن يكون للارقام دلالة أبلغ من ذلك ؟

(٢) كان عدد الاملد في تدرس في سنة ١٨٨٢ و وصل الى ١٦٢٢٣٧ ووصل عددهم في سنة ١٩٢٠ الى ٢٩٨٠٢٧ . فتكون زيادة في ثمانية ولائيف عام من عموم زاحلال نحو ١٠٠٠٠ وأربعين ألفا . وقد وصل عدد الاملد في سنة ١٩٤٥ في ١٣٧٥٧٦٦ . فتكون الزيادة في نحو خمسة وعشرين ألفا من الزعم الى ثبات فيه مصر ستمها شؤون الاملد قد مدت أكثر من مليون .

(٣) بلغت ميزية وزارة المعارف في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ و قد قدره ١٠١٣٥٠٣ من الجيبات ، وهذا الرقم يمثل ٢,٥ ٪ من الميزانية العامة . وامت هذه الميزانية في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ رقما قدره ٤٩٩٩٤٠٢٠ وهذا رقم يمثل ١١ ٪ من الميزانية العامة . وقد ردت هذه النسبة في الميزية من تعرض يوم (١٩٢٧ - ١٩٤٨) على برلمان الى نحو ١٤ ٪ ، فاحترالم تصرف على الطيار أكثر من ٢,٥ ٪ من ميزانية الدولة ، أما مصر وبت تدريجت في انصرف الى ١١ ٪ ثم ١٤ ٪ ، ولم تفكر مطلقا أن تنفق على هذه النسبة في الأهوام المتصلة

والواقع أن السياسة التي سارت بسبب عجز في تديم كانت ترمي الى جعل عدد قليل من الشعب يملكون بمبدأي الفراء وكتابة متفوق في كتابات وان ترويد عدد قليل آخر تعليم لا يحلهم صاحب ليدراؤف حكوميته ، وقد م يقويه اللورد كرومر عسبه في رساله للشكومة البريطانية في سنة ١٨٩٩ .

'Of late years the aim of the Government (in Egypt), has been two-fold. In the first place it has aimed to secure as far as possible (sic), amongst the bulk of the population, some form of education consisting of an *elementary* *primary* *school* and of *art* *training*. In the second place, it has wished to form a *nucleus* of educated classes suitable for the requirements of the Government service' (Egypt No. 5 1899).

ولا يحوز أن يقال إن الشعب المصري كان في ذلك وقت لا يقل عن تعليمه لأنه كان على العكس من ذلك متعطش له مشتهدا عليه . ولورد كرومر في سنة ١٨٩٩ في رساله للشكومة "مصر الحديثة" ما يأتي :

"In 1889 I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of a European was rarely seen. No request was more frequently made to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.

"The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for a rational existence. They have learnt that they are ignorant. They wish to be taught" (Modern Egypt 1908, II, p. 532)

والانجليز لم يستجيبوا إلى دعوة الشعب على العالم ، ورجعت الحركة النيابية إلى الوراء
في عهدهم ، بل إن وزارة المعارف نفسها لم تستكمل دانيته كرزرة مستقلة إلا في سنة ١٩٠٦ ، وكانت
قبل ذلك فرعاً من وزارة الأشغال . انظر شارل رول . تاريخ الأمة المصرية ٧ ص ٢١٤

، إذ قورنت هذه السياسة الرجعية في التعليم بالسياسة التي سارت عليها مصر قبل الاحتلال
والسياسة التي تسير عليها الآن وصح الفرق الكبير بين إهمال الأخير ، تعليم وعناية مصر به ، وتبين
صدق ما قدمناه من أن لتعليم هو لمبدئ أي مكب لاحتلال فيه . مصر أشد ذكبة . ولا عجب
أن يتلاقى في الاعتراف بهذه الحقيقة رحل من علماء العالمين كالورد جورج لويد مع رحل من
رجال الصحافة المتقدمين كالسير ولستين تشيرون (Sir Valentine Chirol)

قل الورد لويد ، وكان ممدوحاً مدياً في مصر ، في كتابه (Egypt since Cromer)

“ It is hardly surprising therefore , that the State was miserably failing to supply even the legitimate demands made upon it , and that qualified applicants were being turned away in large numbers from the higher specialised schools simply because no facilities could be provided for training them there . Elementary education was not expanding , because utterly inadequate facilities were provided for training teachers ”

وقال السير تشيرون فاشين في كتابه (The Egyptian Question) في الفصل الذي عقده

للتعليم ما يأتي :

“ By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control , it has tended not at all to the salvation of the State . It is unquestionably the worst of our failures . We have barely yet approached the urgent question of popular education , beyond multiplying the old native Kuttals and trying to extend their usefulness as far as the appalling dearth of teachers who can even read and write allows to something more than the mere learning of the Koran by heart ” .

ويمكن القول بوجه عام إن مصر كانت قبل الاحتلال في خمر نهضة شملت النظم الديموقراطية
والنظم النيابية ، فباغت الاحتلال هذه النهضة وخنقها وهي في المهد ، ولم تتمكن مصر من إحياء
هذه النهضة إلا بعد إلغاء الحماية .

ومكّن الاحتلال للانجليز في مصر ، مبطراً عن البلاد حرية مقنعة لاسد لها من القانون
ولا من الحق . واستطاعوا في آخر الأمر أن يقصرو مصر عن الميدان الدولي ، وأن يسكنوا
للدول التي تطالبهم بالجلاء وتذكرهم كل يوم أن مركزهم في مصر غير شرعي ، وأنهم في ذلك

في اتفاقية سنة ١٩٠٤ التي عقدها مع فرنسا . وبنى أطلقت يدهم في مصر مقاس إطلاق يد
الفرنسيين في مراكش . وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يأتي

' His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt. The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner.'

وتم تكن حدود الشعور القومي في مصر قد نحدث ، وبها كانت في السنين الأولى من عهد
الاحلال قد غطاها الزمان ، وبها لم تلبث أن توهجت وسترعت بفج هب مصفى كامل أحد
أبطال الوطنية في مصر ، وتم توهج اندقية سنة ١٩٠٤ من عرايم بوطيين الذين كانوا يلحون
في مطالبة نهارا بالاحلاء ، بل زدتهم اعدادا على قوتهم الذاتية وعلى الشعور الوطنى لدى رسخ
في القلوب ، رحبت بفتحها ، تدفقها مع فرنسا قد « سرت » المسألة المصرية . ولحسها
سرعان ما اضطرت أن تقبل الحركة الوطنية وحها لوحه . ويقول شارل رو في ذلك

' Un facteur interne qui ne tire sa force que de lui-même, maintient ouverte une question d'Egypte, que la diplomatie croyait avoir close . Une (Jeune Egypte), qui réunit les rationalistes des deux nuances, accélère le rythme de ses populations, voie de ses vibrations . ' (Histoire de la Nation Egyptienne, Vol. VOO, p. 213).

على أن لأحدث ، ولة لم تلبث أن تعاقبت ، ثم جاءت . تدبر مشوب حرب عالمية .

المرحلة الثالثة

انجلترا تعلن الحماية على مصر

(الحماية السافرة : ضرورة حربية مؤقته)

(١٩١٤ - ١٩٢٢)

نشبت الحرب العالمية الأولى ، ووقعت مصر منذ البداية إلى جانب انجلترا ، وقرر مجلس الوزراء في ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى دخلت فيه الجند الحرب ، معاهدة البوارج الألمانية في الموافى المصرية معاملة لأعداء . وعندما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا اقضت انجلترا في أول الأمر على أن تعين الأحكام العرفية في مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ثم تدرت المراقبة بعد ذلك . واهت أن يعلن وزير الخارجية البريطانية الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وظهر في ذلك اليوم ، في الجريدة الرسمية ، الإعلان الآتى :

” يعان وزير الخارجية لدى حلافة ميث بريطانيا عظمى : بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالة ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . ولذلك قدرات سيادة تركيا في مصر . وستتخذ حكومة جلالة كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحهم “

وفي اليوم الذى . ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت انجلترا عزل الخديو عباس الثانى لانضمامه إلى أعدائها ، وتصيب الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر

ويلاحظ في شأن إعلان هذه الحماية ما يأتى .

(١) منذ دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا ، أصبح وجباً أن نعظم صلة السيادة التى كانت تربط مصر وتركيا . فإن مصر قد انحازت إلى انجلترا كما قد انما ، وهى لا تستطيع في وقت واحد أن تحارب تركيا وأن تبقى تحت سيادتها .

(٢) كان أمام أحد طرفي ثلاثة هزوح من هذا المأرق ، وهى أن تجعل مصر تعلن استقلالها عن تركيا فتعترف انجلترا بدخولها دبره حبيبة ، أو تعظم مصر إلى أملاكها ، أو تعلن عليها الحماية ، وفى كل هذه الأحوال كانت سيادة العثمانية تسقط عن مصر ، فأثرت انجلترا الطرق الثالث . لأنها كرهت من جهة أن تكون مصر مستقلة . وخشيت من جهة أخرى ما يحجره الصم عليها من مسئولية الحكم المباشرة واحتجاج الدول ومقاومة الشعب المصرى . ولو أن انجلترا احترمت وعودها المكررة حين حلت مصر ، لكان من الواجب عليها أن تختار الطريق الأول وأن تعترف باستقلال هذه البلاد .

(٣) كانت الحماية تستدعى موافقة الحكومة المصرية . وهذا ما يمكن افتراض حصوله عند تولية السلطان حسين كامل ، ولكن مصر لم قبل الحماية إلا على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، اقتضتها الحرب ، وتزول برواها . يؤكد ذلك امره له تقي وجهها متى احسرا إلى السلطان حسين وقت إعلان الحماية ، يقول له فيها :

" Your Highness has been called upon to undertake the responsibilities of your high office at a grave crisis in the national life of Egypt, and I feel convinced that you will be able, with the cooperation of your ministers and the protection of Great Britain, to successfully overcome all the influence which are seeking to destroy the independence of Egypt and the wealth, liberty and happiness of the people."

الحماية الانجليزية كانت إذن ، صيد هذه الرسالة . وسيلة لحفظ استقلال مصر ، لا سيما لصباح هذا الاستقلال . وان تكون الحماية كذلك إلا بدكت مؤقتة تزول بروال الحرب وهذا هو أيضا ما يقوله الأستاذ شارل دو :

" Quant au protectorat Britannique, substitué à la suzeraineté turque abolie, il consacre par un état de droit l'état de fait qui est issu de l'expédition de 1882, et qui avait été se consolidant et se stabilisant depuis lors. Mais cet état de droit, inspiré par les nécessités d'une guerre générale, revêt dès le principe un caractère occasionnel, pour ne pas dire provisoire, dû aux circonstances mêmes qui l'ont déterminé. Il reste, malgré les motifs qui l'ont justifié, contraire à la définition que l'Angleterre avait constamment donnée de son rôle en Egypte, celle consistant à guider les égyptiens dans la voie du gouvernement de leur pays par eux-mêmes. Ceux-là mêmes des anglais qui ont proclamé le protectorat ont annulé sur l'Egypte n'ont pas exclu, en leur fer intérieur, qu'il pût ne pas être définitif, irrévocable, et, avec leur honnêteté coutumière, ils n'ont pas entièrement dissimulé leur état d'esprit à cet égard. Tel écrivain au Sultan Hussein, à l'occasion de l'avènement de ce prince au trône, après lui avoir garanti son entier concours pour sauvegarder l'intégrité de l'Egypte et assurer le bien-être et la prospérité du pays, signale la grave crise dans la vie nationale de l'Egypte, pendant laquelle le nouveau Sultan assumant la responsabilité du pouvoir, et exprime la confiance que sa Hautesse saura tenir en échec tous les facteurs "qui cherchaient à détruire l'indépendance de l'Egypte la richesse, la liberté et le bonheur de son peuple "

(Histoire de la Nation Egyptienne VII p. 239)

وهذا هو أحيرا ما يشير إليه اللورد ملتر في تقريره المعروف فيقول :

« أما المصريون الوطنيون فذكروا دائما بقانون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا ، وأن الدفاع عن مصر أدى صدور الرعد منه في الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط . ولكن يفترض دائما من عبارة المنشور أنه لا تمتع بابا لهذا التفسير . ولكن لا ريب في أن المصريين أنهموا أن المساعي منذ الحرب لتحقيق أمانهم القومية ، وأن

الجهل أفرغ في الزناد كبد هم أن حالهم السياسية الرطوية لم تنصرف بعد بسط الحماية عليهم أوداً مما كانت عليه غيرها . مثل ذلك بلغراف ابن أرمه جلالة ملك من السعدون حسين لما جلس على عرش السعدونة ، فقد استعمل جلاله فيه هذه الكلمات : في اليوم ... الخ ... الخ .

فالحماية الإمبريالية ذات فيها السطوة والحكومة المصرية والشعب المصري على أنها ضرورة عربية مؤقفة ، ينبغي أن ترفع ، إنهاء الحرب .



وقد ساهمت مصر في حرب الحماية الأولى مساهمة كبيرة ، وأسست على أختارها والحلفاء خدمات حتى . ودعت لميراث مصر من قده السويس ، وبذلت بها الجبهة التركية . وقاتل المصريون إلى جانب الحلفاء في ميادين مختلفة ، في فلسطين والعراق ومصر وألبانيا وإثيوبيا . ومع عدد المصريين الذين شاركوا في القتال أكثر من مليون جندي . ونجده ، أن سقر هذا ما فعله أحد أعضاء مجلس شيوخ ذا صريح جورج نوريس (George W. Norris) في هذا الصدد أمام المجلس :

" When war commenced, Egypt went into the war on the side of the Allies... She fought that war through from the beginning to the very end... she reared upon the people, upon the people's taxes, a heavy burden, not only before the war but later on... After the war she poured her energies, because she relied on the people, that were not during the war that it was being fought for the rights of the slave nations... More than a million - about 1,200,000 - Egyptians took part in the war on the side of the Allies... Not all of them were engaged in the trenches... many of them were laborers... but they were engaged in the trenches and in some cases bore the brunt of the major part of the fighting in the trenches... It was Egyptian soldiers, in the main, who prevented the capture of the Suez Canal... It was at the sacrifice of Egyptian blood and Egyptian lives that Turkey was driven out and defeated... Later on, the Egyptians fought on the other eastern fronts... A great many Egyptians were sent to the front in Palestine, and in Mesopotamia, in Armenia and in Greece... others, mostly as laborers, were in France and in Belgium... A writer in a London magazine, who was personally present, said that during the fighting on the Gallipoli Peninsula, which proved so disastrous for the allies, the Egyptian soldiers died like flies... General Alderby has publicly stated that he was very materially assisted in his capture of the Turks by the Egyptian army... Thousands, and tens of thousands - and, indeed, hundreds of thousands of Egyptians died on the battle field " (Speech of Hon. George W. Norris of Nebraska in the Senate of the United States pp. 6-7)

وقد أعلنت أختار في كثير من مناسبات بين مشيخ . في هذه الحرب العالمية الأولى ، أنها تقاتل من تحرير الشعوب الصغيرة ، وأنها لن تنزع السلاح قبل أن تستحصل لهذه الشعوب

حرياتها التي سابتها القوة العاشية . فيقول السراदार جرای أمم : اس العموم في أغسطس سنة ١٩١٤ ما يأتي .

'England stretches out her hand to any nation whose safety or independence may be threatened or compromised by any aggressor.'

ويقول المستراسكويث في خطب أعد في جلد هول في نوفمبر سنة ١٩١٥

'We shall not pause or falter until we have secured for the smaller states their charter of independence and for the world at large its final emancipation from the reign of force.'

وقد اطمأنت مصر ان هذه الأقول ، وقعت إلى جانب اعتراف حتى حرحت هذه من الحرب طافرة



ولما وصفت الحرب أوزارها ، وتنصر أعداء ، حسبت مصر أن إنجلترا عدو عدوها . وأنها ستسمح لها بدخول مؤتمر الصلح كدولة حاربت في جانب الحساء ، وأنها لا تلبث أن تنظر باستقلالها الموعود . ولكن إنجرا اندكرت ها ، وأبهرتها أن الحماية مافية . ولما هب زعم الوطنية المصرية سعد زعلول يطب الرحيص بالسفر إلى مؤتمر الصلح ، اعتنفته المحتررا هو وفقه وديتهم حيماء إلى مالطة . فاد الشعب المصري عن بكرة أبيه في وجهه حلمرا ، وتحد المنظر فون واحد لون ، وانتفتت الحكومة والشعب ، ولم يعد في البلاد إلا صوت واحد يطالب اعتراف مع الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وهذا ، يشهد به اللورد ماري في تقريره المعروف حيث يقول : « سادت الحركة الوطنية في مصر لأن كل ، طق وصامت ، وجتدتهم إليها كلام ، إما طوبا أو كذا ، من أمراء العانة السلطانية إلى صبة الكتائب وأصحاب الألاك وأل الصاعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحفيين وطبقة المدارس ، واحظر من هذا شأنها محلات الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش » .

وبدع اللورد منزهو عنه يروي في تقريره كيف شتعت نار الثورة في مصر . قال يمين كيف بدأت : « في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زعلول ، شا وزعيان آخرون من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامي ، وأعربوا عما عن رغبتهم في السفر إلى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتي » لمصر . وعرض رشدي باشا في الوقت عينه أن يساهم هو وعدلى ، شا يكن وزير المعارف إلى لندن للاحقة في شئون مصر . وقال إن السلطن موافق على ذلك تمام الموافقة .. فأدع السردي محمد ونجت وزره الخارجية مطالها . بعء الجواب بألا فائدة من السماح لرعاء الحركة الوطنية بالحب إلى لندن ، وأما زيارة الزيرين فيست مناسبة الآن ... وعليه طيب من

الوزيرين أن يؤحلا زيارتهما . فأفهم رشدي باشا المعتمد السامي أنه بعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقوله - إلا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوفق عليه ، ولذلك قدم استعفاءه . . وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ، ونهض هؤلاء بمطالبون بسياسة أبعد مدى . وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنجليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قبلون من الموظفين البريطانيين بسبب خرب . وبما كان البحث دأثراً على سهر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ، أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة رعلول باشا . وعرضه عرض أمانى معمر المشروعة على الدول لأخرى . وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عرضة إلى السلطان أولاً الجمهور بأن الأرض من محاولة رهاب عظمتهم ومعه من تأليف وررة حديده . فعند ذلك بخدياً لا يمكن سكوت عنه . فقرر رأى السير من سيتهم القائم بأعمال المعتمد السامي بعد موافقة الحكومة البريطانية على هذا رعلول باشا وولائه من أشد أصدره إلى ملطه . فألصق ذلك إلى تجديد التحريض و لاحتجاج . وبدأت منظمة القادسية تظهرت ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على نحو . جاءت أنباء لأقاييم محدث مثل هذه الفتن . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحري ، ومن فيها لمجوم على المواصلات لقطعها ، ووردت لأساء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الحدود البريطانية وقتل بعضها وبعض المذكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد ولأسلاك التفرافية بين القاهرة والوجهين البحري والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والعربية والمنوفية ومدفلية قد جهرت بالثورة . وكانت حركة وطنية يؤيدها ميول جميع الصفات والمذاهب في الأمة المصرية وفي حمتهم الأقطاط .“



وكانت البحار قد حتمت بعد حرب على أعزف لدون بالحماية . والسكنها لم نستطع أن نتجاهل هذه الثورة إلى استمرت بارداً في مصر . فأوقدت حنة مسر ومهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في اسطر المصري . وتقديم تقرير عن احالة القاهرة في تلك البلاد ، وعن شكل القانون المظامي الذي يمد تحت الحماية جبر دستور لترقية أسباب اسلاء وايسر والرحاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم لمدنى فيها . وسبعاً دأهم أن تقدم واترقى ، والحماية لمصالح الأجنبية .“

وواضح من هذه المهمة أن إنجلترا لم تعدل عن الحماية السدرة ، بل كانت تزيد . - استعفاءه وتعتمد في إتحاد الثورة على أن توسع قبلاً في نظام الحكم لمدنى . ولم يكن ذلك متفقاً بطبيعة الحال مع العايات الوطنية التي اشتعلت من أحلقها انورة . فمصر كانت تعالِب بحققها الطبيعي في الاستقلال والهاء الحماية ، وتلح في مطالبة إنجلترا بالخلاء عن مصر . لذلك قوطعت لجنة ملنز مقاطعة إجماعية

رأه ذلك لم يسع بسخة مائز أن تنصح باستثناء الحماية لسافرة ، وأشارت بالرجوع إلى الحماية
لمقننة ، أى إلى الحالة التى كانت عليها مصر فى عهد الاحتلال قبل سنة ١٩١٤ . ولم يكن ذلك
رجوعاً كاملاً إلى هذه الحالة ، فهناك فرق جوهري بين المهددين فى عهد الاحتلال كانت السيادة
العثمانية ميسورة على مصر فكانت حائل دون أن يصبح مركزها فى مصر مشروعا . أما
الآن فتمد سقطت هذه السيادة بإعلان سنة ١٩١٤ (وسنذكر تركيا باستقوتها فى معاهدة لوزان)
فيسهل إذن على الأجانب أن تصحج مركزها فى مصر بمعاودة تعدها مع مصر المستقلة . هذا هو
الأساس الذى رسمته لجنة من السياسات بحسب المقام فى مصر . عقد معاهدة تعرف بمقتضاها مصر
لإنجلترا مركز خاص ، فتكفل بالنجاح جهود بدأت منذ سنة ١٨٨٢ . وارتأى أن هذه
السياسة ، ولم يحد عنها قيد خطوة ، فى كل المفاوضات التى أجرتها مع مصر بعد ذلك . ولكن هناك
شرطا جوهريا لحاج هذه السياسة هو أن ترضى مصر طاعة مختارة بعقد هذه المعاهدة . وهذا
ما سمعت إليه إنجلترا حادثة ، وبذلك فى ذلك كل ما ثبت من وسائل . ولما أعيد لها لأمر ،
واستعصى عليها أن تحصل على رضا مصر بحسب ما يفيد فى أسلاف هذه المعاهدة . لم يكن أمامها
إلا أن تقتنص هذا الرضاء اقتصاصا ، لا سيما بعد أن تحت لدول عن مصر . وركبها وحدها
فى قبضة يدها ، دون مرجع دولي تحكم فيه . وهذا ما نعتبه بعد أن مهدت له نصريج ٢٨ فبراير
على ما سنرى .

ولنظر الآن كيف سارت المجتر عن هذه السياسة . فمنا بين بحة مصر هى التى وضعت أساس
لسياسة البريطانية من إعفاء الحماية ، ولإعتراف باستقلال مصر ، وعقد معاهدة معها تعترف فيها
مصر بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى . وهذا من عهد له شخة فى تقريرها عند ما تذكر رأى بعض
الوطنيين المعتدلين ، فتقول : " واعترفوا كلهم " . ولما أن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية
فى مصر ، لأنها حلقة الاتصال بينهم وبين سلطتهم الشرقية وأملأ كلها لاستراتيجية ، وأن لها كل الحق
فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع . ولكن هل يلزم لتضياء هذه الأعراض أن
تحرّم مصر استقلالها . . . لا تقضى مصر أعراض مجتر كما تنصيحها الآن أو أحسن إذا صارت
بلاداً منتظمة الأمور ، هادئة الأحوال . مصادقة لا تخترأ ، متصلة بها اتصالاً وثيق العرى .
لا تشكو ظلاماً ، ولا تميل إلى ثورة . . . وأن بريطانيا العظمى بإصرارها المدام على الحماية . . .
عدلت عدولا قطعا عن سياستها الأولى ، وبكت عهدا . فمنهم قبلوا الحماية حين إعلانها
كضرورة اقتصادية الحال . " ثم يقول التقرير نقيبا على ذلك . " إن الحكمة تقضى بأنماض حل
يتفق عليه الفريقان ، أى عقد معاهدة بين البلدين . معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا
العظمى بالدفاع عن سلاتها واستقلالها أن تشرشد لبريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية .
وتعطىها حق قامه : فى الأراضي المصرية . أما الحقوق التى كان فكر فيها فى نوعين . الأول أن
يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إلقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصالحها المخصوصية
فى مصر أى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على تشريع

المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة .
ثم جاء في خلاصة التقرير ما يأتي : ” ولكنهم (أى المعتدلون) يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد
بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر ، وتبيل بريطانيا العظمى كل التأميمات والصمانات
التي تراد من الحماية بالمعنى الذى تفهمها به نحن وكل معاهدة تعد بينا وبين المصريين
يجب أن يضمن المركز الخاص الذى يندوب البريطانى فى مصر ، وتمكنا من إبقاء قوة داخل
لأراضي المصرية لحماية واصلاتنا الأبراطورية ، وتتخذ التامين الكافى على أن السياسة المصرية
تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية “

ووضعت اللجنة رسم مشروع معاهدة يحقق هذه الأغراض : يعنى استقلال مصر ، ثم ينفذها
ويؤيد مخالفة الحماية بالمعنى الذى يفهمه الانجليز . ثم قالت إنها أرادت بذلك أن تهبط الطريق
للمفاوضات الرسمية الى ندور فيما بعد ، دغيت فكرة لمعاهدة قبولاً عند رأى البريطانى والمصرى
وبدأت انجلترا تسير فى طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الرابعة

المحلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

، عود إلى حماية المقعده الحماية الساهرة علاقة غير مرضية)

(١٩٢٢ - ١٩٢١)

أعلنت الحكومة البريطانية ، مصر ، في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . قرارها الذي تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة . وقد جاء في هذا تقرير ما يأتي : " أن حكومة جلالة الملك بعد درس لاقتراعات التي اقترحها اللورد كيرزون . استعجبت أن تعظم حماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا عظمى . مع أن حكومة جلالة لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يخص لاقتراعات اللورد كيرزون ، فإنها ترغب في الشروع في تبادل آراء في هذه الاقتراعات مع وفدها عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبداء الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي إربطها بريطانيا عظمى . وتمكنها من تقديم الصلوات لكافية للدول الأحتية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصري " .

تألفت وزارة عدلى سى أوردك ، في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ . وشكل عدلى الوفد الرسمى لمفاوضة برياسته . وامتدت المفاوضات مع اللورد كيرزون إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، حيث سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها الهائى إلى الوفد الرسمى

لم تقدم مصر على لمفاوضة ، فقرارها لمبدأ لدى وضعه بلحه مصر . بل ، بل عدلى رسم . في الكتاب لدى عرض فيه تشكيل الوفد الرسمى . السياسة التي عتريها ، فقال " فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين ، وتول مهمهم ، أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ، وإلغاء الحماية إلغاء صريح ، لاقى علاقات مصر وبريطانيا وحدها ، بل في علاقات مصر والدول لأخرى أيضا " . ولكن ، يحتر لم نكن لتسم بشئ ، من ذلك . وكل ما تريده هو أن تستبدل بحماية ساهرة حماية مقبولة كما قدمت ، وأن تقرها مصر بذلك . لذلك جاء المشروع الهائى الذي قدمه اللورد كيرزون ممهدا لتحقيق هذه لأغراض : رفع اسمى للحماية واستقلال صورى ، يقتصر بهما محالفة أبدية ، وخضوع مطبق للسياسة البريطانية ، وتدخول مكشوف في شئون مصر الداخلية لحماية لأجانب ولأهليات ، وقوات بريطانية تستقر في مصر في أى مكان ولأى زمان . وقد ذكر اللورد كيرزون في مقاضاته مع الوفد الرسمى أن ذلك أعراضا ثلاثة لوجود هذه القوات البريطانية : حماية المواصلات الإمبرطورية ، والدفاع عن حدود مصر ، وحماية المصالح الأحتية . وليس من المصادفة أن تكون هذه لأغراض هي نفس الأغراض التي كانت لإنجلترا

تصرح بها تبررا للاحتلال العسكري لدى فرصته الى البلاد في سنة ١٨٨٢ . وقد زادت عليه ، عرضا لم تكن تصرح به من قبل وهو حماية المواصلات الإمبراطورية

لم يكن عربيا إذن أن يرفض الوفد رسمي مشروع لورد كيرزون رفضا تاما ، بل فيه - كما نال الوفد - " ما بقي لأمل في الوصول الى اتفاق يحقق أمانا مصر القومية " بل هو مشروع يقصر عن مشروع مايرنسه في تحقيق مطالب مصر . وقد انترف بذلك مستر لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية إذ ذلك ، في حديث له مع عدلي إذ قال " ولا يفوتني أن أذكر لك أن مشروع لورد كيرزون ، كانت الوزارة ولزأي نعام مستعدين لقبوله ، وكان اللورد كيرزون المدفع الوحيد عن فدرحات حنة ملتر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها ، فأحسني أن تكون اقتراحات دون ذلك لمشروع " قبولها ، فأحسني أن تكون اقتراحات دون ذلك لمشروع

وفضعت المندوبات بين بختر ومصر ، ولكن الأخير كانت تعترض مواصلة مصر في طريق سياستها المرسومة ، وكانت تبيت أمرا .

لقد عجزت عن الحصول على رضاء مصر لتيود لمصادره ، فلاؤحل هذا الأمر إلى ما بعد . ولكننا الآن بإعطاء مصر هذه ترصيات تصورية ، وادت في مشروعى ماروكيرزون ، وهي ترصيات لا تقدم ولا تؤخر ، وانكنا على كل حال تحذر لأعصاب . وازتب حالة مؤفه على قواعد هذين المشروعين ، تستدل فيها الحجة السافرة بحجة مقنة ، وليكن ذب بتصريح من جانبها وحدها ، كما كانت تركت تفعل مع مصر قديما ، ونترخص بمصر تداورها حتى تتمكن في آخر الأمر من الحصول على رضاه في التمسيد بأغلال المعاهدة . وفي وضع اتفاق نهائى يصحح مركزها في مصر .

كانت هذه هي السياسة التى قدم عنها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهي سياسة مينة كما قدمنا ، يمكن الصعود إلى أصل المفكر فيها في المفاوضات التى جرت مع كيرزون . في حديث دار بينه وبين عدلي في وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، إذ نال كيرزون أمانا بعد أن رفض الوفد الرسمي المشروع : " إنى أدمت الرغبة رد الوفد . وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة . وكنت أشدهم أسفا ، إذ كنت صادق الرعة في الوصول إلى اتفاق . ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول مشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن التيود التى وضعت في المشروع . وكنت أعتقد دائما أنه إذا تذر وضع اتفاق نهائى ، حاز أن ينتهى إلى ترتيب حنة مؤفه نلى قواعد مشروع ، حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع ، وصيقت بصح سبن ، واستخدمت مصر في أسسها . ن تمت كدائها وقدرتها على إدارة شئوننا وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن ، واستقام بحام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائى " شئوننا وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن ، واستقام بحام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائى

وفي انتظار وضع هذا الاتفاق النهائي - حيث نكحل مصر قيود المعاهدة - تعلن إنجلترا ، في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ساء على طيب الموردين لمع . وبعد أن تتحد حيطتها في سعاد رغلول زعيم الحركة الوطنية هو ورفاقه إن سيشيل ، تصرحاً من جانبها وحدها تقول فيه ما يأتي :

١ - أن حكومة جلالة الملك ، عملاً بنواياها التي جاهدت بها ، ترغب في إحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبعبأ للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية . فموجب هذا ، تعلن المبادئ الآتية .

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة شظمة السلطان قانون تصميمات (قرار لإحريات التي تتخذ باسم السلطة العسكرية) ، فبذل الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ - إن أي بحين الوقت الذي ينسب فيه إرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية مما يتعلق بالأمر الآتي بينها ، وذلك بما وضعت ودية غير مقبدة بين الفريقين ، تحفظ حكومة جلالة الملك بصيرة مطلقة بتولى هذه الأمور وهي

(١) تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر .

ب ، الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي ثالث أو الو سطه

(ج ، حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات

(د) السودان

ولم تغفل إنجلترا أن تعلن الدول بهذا تصريح ، وألفهم بأنه في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن على الوجه الآتي :

”إن حكومة حصرة صاحب الخلافة البريطانية ، حرياً على سياستها التقليدية ، قررت إنهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ ، إلى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بمسألة الإمبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من التزامات . ومع ذلك فإنه لن يترتب عن انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغير في الحالة النافذة بالنسبة للدول الأخرى في مصر ، لأن روح مصر وسلامتها راضية من الأمور الضرورية لسلامة الإمبراطورية البريطانية ومنها . لذلك مستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - وهي العلاقات التي اعترفت بها الحكومات الأخرى من أمد بعيد - مصالحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت في التصريح الصادر بالاعتراف بمصر

دولة مستقلة ذات سيادة. وقد بينت الحكومة البريطانية أهم اعتبارها مما يخص حقوق لامبراطورية
البريطانية ومصالحها الجوهرية ، وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع
مناقشة من جانب أية دولة أخرى وتطبيقاً لهذا المبدأ ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية
تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملاً غير ودي ، كما أنها تعتبر كل
عتداء ضد الأراضي المصرية عملاً من واحداً ، إن تقاومه بكل ما لديه من الوسائل .

ولم تترك إنجلترا مناسبة من المناسبات الدولية إلا وهي تبذل جهوداً عظيمة للحفاظ على مصر
الواردة في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

فعلت ذلك عندما وقعت في سنة ١٩٢٤ بروتوكولاً خاصاً بتسوية المدرجات الدولية لتسوية
سليمة ، فأبغت الدول تحفظها ، وكتب إلى السكرتير أمام الجمعية للأمم ، في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤
تقول : " وبما على ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم أن البروتوكول المذكور
قد وقعته مصر مبيحاً للحكومة المصرية أن تطالب بتدخل الجمعية للأمم في تسوية الأمور التي
احتفظت الحكومة البريطانية بها احتياطاً مطلقاً ، فنفذ في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وفعلت ذلك أيضاً عندما تقدمت الولايات المتحدة ، لأمريكا وضع مبدأ ضد الحرب ،
فتضمن الجواب البروتوكول على هذا الاقتراح في ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ ، تحتفظ بشمل مصر وقد
ذكرت فيه ما يأتي " إن نصوص الفقرة العشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح ، الخاص
"للدول عن الحرب كأداة للسياسة ، بقومية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد في العالم
بعض أقطار بعيدة رحاؤها وسامتها ، مصلدة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن ربطتها العظمى .
وتقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية في الماضي بعض العناء لكي تبين أنها لا تسمح
بأي تدخل في هذه الأقطار ، وأن حمايتها ضد أي اعتداء إنما هو تدبير ترمي به في سياستها العظمى إلى
الدفاع عن مكانها الذي . يسعى ذلك أن يكون مهموماً بصراحة ولا أن حكومة صاحب الجلالة
البريطانية لا تقل هذه المدة الحديثة إلا بشرط ألا تنس حريتها في التصرف . هذا الشأن .

هذا هو نص تصريح ٢٨ فبراير . أعلنه احتراً لمصر . وقد اعترفت فيه باستقلالها . ورفعت عنها
الحماية . ولكنها مع ذلك ، فصل ما احتفظت بتوايه من مسائل جوهرية ، هي نفس المسائل
التي كانت تدور حولها معارشات ماروكيزون ، قد استغقت جميع آزار الحماية . ولم ترفع منها
غير الاسم ، وتكون بذلك قد استندت - كما قدم - بحماية سافرة حماية مقنعة

وقد عنيت انجلترا أن يبلغ الدول هذه الحقبة المقنعة ولكن بقي أن تقلعها مصر

وهذا ما استدارل انجلترا الوصول . له ، في مفاوضاتها المتعاقبة مع مصر ، التي استقل إليها
الآن . وهي في كل ذلك تواصل دائماً السير في طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الخامسة

انجلترا تفاوض مصر للتحالف معها

(التحالف الذي يقى بأغراض الحماية)

(١٩٢٢ - ١٩٢٦)

هذه المرحلة هي مثارة لسياسة المفاوضة التي بدأت مدبرة ملر وهي سياسة مهمتها مصر على وجه . ومهمتها إنجلترا على وجه آخر . ومهمتها مصر على أنها مجهود يبذل من أجل الصلح مع إنجلترا على أساس التوفيق ما بين استقلال مصر الكامل ومصالح إنجلترا المشروعة . ومهمتها إنجلترا على أنها سياسة ترمي إلى الحصول على رضا مصر بترك إنجلترا المصالح والاعتراف بمصالحها لأمرًا طوريًا فالملف موزع في نظر إنجلترا هي صبح على الاستقلال ، ومساومة فيه ، طوعا كان ذلك أو كرها .

وقد أحرزت إنجلترا مع مصر . عهد بحريج ٢٨ فبراير . سلسلة من المقامات ذات حقائق متعاقبة ، يستخلص منها الأمور الآتية :

(١) بمجهود صادق من جانب مصر بعد أن تخلت عنها الدول وأهولها أن نجد هيئة دولية تحكم إليها . في أن تستخلص استقلالها الكامل عن طريق مفاوضات حرة تجريها مع إنجلترا . دون أن تعترف بما لأي مركز خاص يتعرض مع هذا الاستقلال

(٢) بمجهود مقال من جانب إنجلترا ، تحاول به أن تحصل على رضا مصر . رضا حرا مختارا ، بمركز خاص ممتاز لها . حصلت عليه فعلا بإرادتها وجهها ، وتردد أن تحتل عليه قنود متوافقة لإرادة مصر مع إرادتها .

(٣) فشل الحذر في الحصول على رضا حرا مختارا من مصر . بعد أن حاولت ذلك مرات متعددة

(٤) انتهاء اشتراك في الحماية - بعد أن عراب مصر عن الميدان الدولي وحدث بها . في القصر والإكرام لا تترفع رضائها حبرا . ووسيتها إلى ذلك الإحراج . واضغط ، والتهديد ، ثم هذه القوات العسكرية الحثمة على صدر مصر منذ سنة ١٨٨٢ . والتي لا تزال راضية لا تتحول عنها . فانهت إنجلترا عن طريق الإكرام إلى . معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتظاهرت صرائية بأنها تستطيع الاطمئنان إليها

هذه هي الأمور الأربعة التي نستخلصها من مفاوضات متعقبة ، أبرزها سعد زعلول مع
ماكدونالد ، ثم ثروت مع تشمبرلين ، ثم محمد محمود مع هيدرسون ، ثم النحاس مع هيدرسون .
وختمت بماهدة سنة ١٩٣٦ .

فلننظر كيف وُشيت ، بجزرا في كل هذه الموصات ، قبل أن نألف إلى الإكراه في معاهدة
سنة ١٩٣٦ . في الحصول على رضا ، ثم نختار يصبح مصر كرها في مصر

مفاوضات سعد — ماكدونالد :

وصل سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ لمفاوضة ماكدونالد يوم تستغرق المفاوضات
أكثر من ثلاث جلسات ، ثم انقطعت . ذلك أن سعد احتصر الطريق ، وعرف أين يبدأ .
فهو يعلم أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة بسقوط السيادة العثمانية عنها . وقد سقطت هذه
السيادة منذ نشبت الحرب العالمية الأولى على ما تقدم . وجاءت معاهدة لوزان المفقودة
في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ تؤيد ذلك ، ونصت المادة ١٦ من هذه المعاهدة على ما يأتي .

Turkey hereby renounces all rights and titles whatsoever over or
respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the
present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty
is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands
being settled or to be settled by the parties concerned

ثم نصت المادة ١٧ على ما يأتي

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over
the Sudan will take effect as from the 5th November 1914

ثم هو يعلم أيضا أن لم يترك لها حقوق مشروعة في مصر ، وأن كل ما تعده من
قوة وسلاح إنسانا هو آت من وجود جيوشها في مصر دون سند من قانون أو حق . لذلك كان
أول طلب تقدم به هو سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة
البريطانية عن دعواها الاشتراك أية طريقة كانت وحيدة قدة سويس . ثم صبت إلى جانب ذلك
دول كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية . ولا سيما في العلاقات الخارجية التي عرفت
بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ فأنه إن
الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شؤون مصر عملا غير ودي

ولم يقل ماكدونالد هذه الطرقت وانتهت المحادثات على أثر ذلك

وهذه المفاوضات هي أقصر لمفاوضات التي حرت بين مصر وحترا . وألها أصدني جميعا ، وأدني
ص الحوة السحب التي تفصل بين حق مصر الطبيعي في الاستقلال ومطامع انجترا غير المشروعة .

مفاوضات ثروت - تشامبرلن :

تحاول إنجلترا في هذه المفاوضات ، كما تحاول في كل مفاوضات تأتي بعدها ، أن يحصل على اعتراف من مصر بمركز خاص ممتاز ، كما سبق المول وتبنى هذا المركز على د. أمين . محافضة أبدية ونقطة عسكرية .

وقد استطاعت ، - مفاوضات طويلة - بدأت منذ شهر يوليو سنة ١٩٢٧ وانتهت في مارس سنة ١٩٢٨ ، أن تحمل ثروت على قبول مشروع نهائي لماهدة تعقد بين مصر وإنجلترا . ويقوم المشروع على هاتين النقطتين بالتد :

أما المحالفة الأبدية فتندرج مع مبادئ المادة الأولى من المشروع ، وتنص على أن " يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيم الصداقة والائمان الودي وحسن العلاقات بينهما " . ثم تستخلص الصيغ التالية كل ما يترتب على هذه المحالفة لأبدية من نتائج .

ولا يجوز لمصر أن تتخذ في البلاد لأحدية موقفا ينافي مع االفة ، بل ولا أن تسلك في هذه البلاد سياسات المعارضة للسياسة الإنجليزية ، أو تعقد أى اتفاق يكون مصر - مناصح البريطانية - وتصدر إنجلترا ، إلى إحداد مصر . إذا عتدى عليها ، كما تقدم مصر كل ما في وسعها من تسهيلات ومساعدات ، في حدود أوصها ، لإنجلترا ، إذا وجدت في حالة حرب أو تهدده وقوع حرب .

وأما النقطة العسكرية فقد صحت عينا المادة السابقة من المشروع ، وهى تقضى بالترخيص لإنجلترا في أن تنفق في الأراضي المصرية ، قوات المسلحة ما ترى ضرورة وجوده لحماية مواصلاتها الإمبراطورية . وبعد عشر سنوات بعد انقضاء في المكان الذى تستقر فيه هذه القوات ، وفي حالة عدم الاتفاق على حصره في حمية معينة تحت مسمى مصر إلى عصبة الأمم . ويجوز لمصر أن تطالب بإعادة النظر في هذه المسألة في آخر كل خمس سنوات بشروط نفسها .

ولاشك في أن مصر أحسنت صنعا في رفض هذه المشروع بدي " لا يتفق في أساسه وبموضوعه - كما جاء في التبليغ الرسمى لهذا الرضى - مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريضى شرعيا " .

مفاوضات محمد محمود - هندرسون :

ثم استدرجت إنجلترا محمد محمود إلى مفاوضات أخرى ، بدأت في يونيو سنة ١٩٢٩ وانتهت بمشروع نهائى قبله محمد محمود في أغسطس سنة ١٩٢٩ . ثم استقل للملكى حكومة من الأغلبية الوفدية أن ترجع للحكم لإبرام المعاهدة .

وقام هذا المشروع أيضا كما قام المشروع السابق على دعائين من مخالفة أندية ونقطة عسكرية

نصت المادة الثانية من مشروع على أن "تكون مخالفة بين اصروف المتعاقدين تأييد لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات" ولم يوقت هذه المخالفة بمدة معلومة، ولكن نصت المادة ١٦ من المشروع على أنه "يجوز بعد انتهاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تنبئ على المفترحات التى مر ذكرها تبديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون حارية إذ ذاك . وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين" . فنقص لمخالفة إذن غير جائز، ولا يسرها إلا تبديل ترصى به إنجترا . وهذا ما يحسن بحسب أندية كما قدس . وقد رتب المشروع على هذه المخالفة من النتائج ما رتبته المشروع السابق

أما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة التاسعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لإنجلترا فى أن تضع فى الأراضى المصرية : فى الأماكن التى يتفق عليها ، فى جوار قناة السويس من ناحية العرسة ، من القوات المسلحة ما ترى إنجترا ضرورته لحماية قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية . ونص المشرع فى إحدى مذكرته على أن الحكومة المصرية تقدم محال فى الأماكن التى سيتمق عليها فى جوار قناة السويس وثكنات تعادل الأراضى والثكنات التى تشتملها القوات البريطانية بمصر . ويجوز إن تمام هذه المباني الجديدة تتقل إليها تلك القوات ، وتسلم الأراضى والثكنات التى أحتمت للحكومة المصرية . وأضاف المشروع نصا يقضى بأنه "لا يكون لوجود تلك القوات ، طائفا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية" .

ولا يجد فرق بين هذا المشروع وما قبله . من حيث النقطة العسكرية ، إلا فى بعض مسائل تالية أو شكلية . فالمشروع السابق سبق الثروات البريطانية فى أماكنها عشر سنوات ، ثم يحدد ما مكابا آخرها ، يكون عاما منطقة القناة ، بقتضى أنه فى حدود أو تحكيم . ولكن المشروعين يتفقان فى مسألة جوهرية هى أن المنطقة العسكرية دائمة . ولا تجوز مطالبة إنجلترا بالخلاء إلا إذا رضيت بذلك . وأما لمسائل الشككتان إلتان يندرجهم هذا المشروع عن سابقه ، فنصه على ألا تكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال . ولا يترتب على هذا لاعتبار أثر عملى ما دامت القوات ستبقى متمتعة بما لها من المزايا والامتيازات — ونصه على أن تكون القوات موجودة لحماية قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية — ولا يوجد فرق عملى بين أن تكون القوات حماية قناة السويس أو لحماية المواصلات الإمبراطورية .

قد أحسبت الحكومة المصرية صمعا فى عدم قبولها هذا المشروع . ومطالبتها للحكومة البريطانية فى أن تعيد المفاوضة بكتاب أرسلته إلى هندرسون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

مفاوضات النحاس — هندرسون :

وقد أحابت بحتر مصر إلى صاها في إعادة المنة وصة . وما فر الوفد الرسمي المصري إلى لندن وبدأت المفاوضات الخددة في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وانتهت إلى غير نديحة في ٨ مايو سنة ١٩٣٠

أما المشروع الذي قدمته بحتر مصر ، بديحة هذه المفاوضات ، فيقوم هو أيضا على مخالفة دائمة وقطة عسكرية .

أما المخالفة الدائمة فقد قصت بها المادة السادسة من المشروع بأن صحت على أن " تعقد مخالفة بين الطرفين المتعاقدين العريض من توطيد الصديقة والتقدم ، وودي وحسن العلاقات بينهما " . ولم تؤقت هذه المخالفة أيضا بمدة معينة ، ولكن نصت المادة ١٤ من المشروع على " أنه في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تسديد المنة هذه ، يدخل الطرفان المتعاقدان ساء على طلب أي منهما في مفاوضات تصد ، عدة الطرف الآخر فيهما . في اصول المنة هذه ، تكون ملائم في الظروف لخدمة جيدة . وفي حالة عدم لائق في معرض اختلاف على عصبية الأمم . ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تسديد المنة هذه ، يمكن لدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين لتجديد هذه المنة كما صحت فيهما " . فنقص المنة هما أيضا غير جائز ، ولا ينسبها ، لا يحمل يكون سدا على رضاء ، بختارا أو على التحكم ، وهذا لا يجعل المخالفة دائمة . وفدرت مشروع على هذه المخالفة ما ربه مشروعان لساكن من النتائج قريبا .

واقطة العسكرية مخصوص هي ، في مادة السبعة من مشروع وهي نصي ، أو خيصر لا تحتر في أن صبح محاور (سبعة عدد محدد من القوات لحدود مداع عن قتال بالتعاون مع القوات المصرية . ولا يكون اوجود تلك قوات صفة لاختلال مخطط ، ولا يحمل بأي وجه من الوجوه بحق سيادة المصرية . وبعد انقضاء عشرين سنة ، ما قدم خلاف على ما إذا كان وجود هذه القوات لا يحد من حرية مصر ، ولأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على البحر ، وسلاطهم الدائمة ، فإن ذلك الاختلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبية للأمم . ولا فرق بين هذا المشروع وسأله . من حيث النقطة العسكرية ، إلا في أمرين : تحديد عدد القوات التي ربط بجوار الإسكندرية (وقد حدد هذا العدد ثمانية آلاف) ، وجعل الجلاء عن مصر بعد عشرين سنة موضوعا للتحكيم

ولم تفته هذه المفاوضات ، هي الأخرى ، إلى بديحة لاختلاف مصريين على مسألة السودان

مخاضات إسماعيل صدقي - سيمون

وأخيراً اتصال تم بين مصر وإنجلترا ، قبل مفاوضات سنة ١٩٣٦ . وقع بين إسماعيل صدقي وسيمون وزير الخارجية البريطانية في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ - وثم ما در من الحديث بينهما ، هو ما جاء على لسان سيمون ، إذ قال : " من المتفق أن مشروع الاتفاق لستى ٢٩ و ٣٠ يجب إتخاذهم أساساً لمفاوضات مع مصر . وهناك مسائل مهمّة ، كالمسألة لاحتلال البريطاني . والتحالف بين البلدين ، والمسألة على : لا مميزات . وقول مصر في عصبة الأمم غير أنه يجدر في إبداء تحفظين . شين : لأول حاص " معظم العسكرية . والى السودان . وإلوح لي أن الساعات بقية هذا ما يخص " تطورات " برقيات التي تمخذه لإقامة الحدود ، من المسم به أها ستجلب عن المدن ، ولكن " من عسكري ؟ وهذه مسألة مارات تحتاج إلى المناقشات . أما بخصوص السودان ، فيجب في الاتفاق أن يدور حول " لاحتياط لإدارة الحالية القائمة في السودان فودا ما سلم هذا " فبممكن البحث عن وسائل التي يستطيع بها المحافظة على مصالح مصر المئوية والمادية في السودان "

ومن خلال هذين التحفظين ندين " سيمون ، يرى " لآن معاهدة سنة ١٩٣٦ تطل برأسها .



ووقعت المفاوضات هذه الخد وهي حدثت منذها . وكلها ترمي إلى تصحيح مركز إنجلترا في مصر ، " بديل الحمية " التي لم ترص لها مصر " لغة ترصها . ولكنها " لاهة أبدية ، ترتكز على نقطة عسكرية " منق حضان حمية . دون أن يذكر سيمون

وقد عجزت إنجلترا في كل هذه الأدوار أن تحصل على رضاء مصر . عن حرية واختيار ، بأن تضع في يديها أغلال هذه المعاهدة .

فلم يبق أمام إنجلترا - وقد " حات " لأحداث الدولة بديراً لحرب عالمية أخرى قادمة - ، لا أن تترفع من مصر رضاءها ، وتم ذلك في معاهدة ١٩٣٦ التي تنقل إليها الآن وإنجلترا في كل ذلك ، كما قدم ، " واصل سيمون طريق سياستها المرسومة .

القسم الثاني

معاهدة سنة ١٩٣٦

مكننت انجلترا أخيرا ، بعد مفاوضات كثيرة متعاقبة ذكرها فيما تقدم ، من عقد معاهدة تحالف مع مصر في سنة ١٩٣٦ ، وسين الظروف التي عقدت فيها هذه المعاهدة وكيف عقدت ، ثم نحلل ما اشتملت عليه من الأحكام .

١ - الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت ؟

حتى يبين الظروف التي عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ينبغي أن نذكر إلى الحالة الداخلية في مصر ، ثم إلى الحالة الخارجية في العالم ، في الوقت الذي عقدت فيه المعاهدة .

أما الحالة الداخلية في مصر فقد كانت بالغة مدقة ، سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أي من ناحية استقرار الحكم وأطمأنينة في البلاد ، أو من ناحية الإصلاحات الواجبة للتعامل على العقبات التي كانت تحول دون رقي مصر وتقدمها .

من الناحية الدستورية كانت هناك أزمة وصفت في أوجها ، في صدى ١٩٣٠ ، كان قد سبيل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر أقل عتوا لنسطة الأمة في سنة ١٩٣٠ ، ولما ولي سيم باشا الحكم في سنة ١٩٣٤ ألقى دستور ١٩٣٠ ولم يعد دستور ١٩٢٣ ، وبقيت الحياة لياحية معصية ، وفقق الرأي العام ، وأحد يتوحد ثيرا ، وزاد في قلقه أن السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت ، صرح في خطبة له بأن الحكومة البريطانية عندما استشيرت بصحت ألا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، إذ قد طهر أن لأول عير صرح بعدم وأن الآخر لا سطق على رغبات الأمة ، فهاج الرأي العام هياجا شديدا على أثر هذا التصريح

والواقع أن انجلترا هي التي كانت دائما تحدث هذه الأزمات الدستورية ، فقد كانت ، عقب نقطاع كل مفاوضة من المفاوضات السابقة ، ترمي مصر بدعوى من الدواهي ، وتصيها في رجاها اوطيين وفي شؤونها الداخلية وفي دستورها بما تكون قد بينته خال لتأديها على عدم وفقيها المعاهدة التي تصحيح مركزها ، فعنت ذلك عقب نقطاع المفاوضات مع كيرزون ، ففت سعد زغلول إلى سيشل قبل إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع ماكدونالد ، فأصبت سعد زغلول عن الحكم ، مستعلة في ذلك مقتل المردار ، ثم أجرت

انقلابا دستوريا خطيرا ، وفعلت ذلك بعد انتطاع المفاوضات مع تشامبرلان ، وافقت حكومة دستورية عن الحكم ، وعطلت الحياة البرلمانية ، وفعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع هندرسون في سنة ١٩٣٠ ، وهنا أيضا أفست الحكومة الدستورية عن الحكم ، واعتدت على الدستور القائم فأبدله بدستور صيغ لا ينطبق على رغبات الأمة ، وها هي الآن تصرح بلسان وزير خارجيتها أنهم تعرض في تودة الدستور الأول ، وبذلك تنفخ نحر دثرة في رجوع الحياة النيابية الصحيحة ، وهكذا كانت مصر كلما رفضت مضياء المعاهدة التي تريدها انجلترا لتصبح مركزها تصطب حياتها انيابية ، وتدل في دستورها ، وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد .

ثم إن انجلترا أتت إلا أن تضع يدها على كل لأموال جمهورية التي نعى مصر ، فعطلت بذلك كل أسباب تقدمها ، ووضعت العقبات السكداء في سبيل رقيها . ثم دامت مصر لم توفع المعاهدة ، دون الامتيازات لأجنبية باقية ، وهي الامتيازات التي تمس سيادة مصر ، وتحول دون توزيع الضرائب نوريا عدلا ، وتعطى كثيرا من أعمال الإصلاح . كذلك تبقى الإدارة الأوروبية إلى جانب إدارة الأمن المصرية ، وتحرم البلاد من أن يكون لها جيش يذود عنها ، وتمنع من الاشتراك في الحياة الدولية بشتى كما كمالا ومن دحوها عضوا في عصبة الأمم .

هذه كانت احالة الداخلية لمصر قبل عقد معاهدة سنة ١٩٣٦

أما الحياة الخارجية فقد كانت معقدة الحظر . ففي أكتوبر سنة ١٩٣٥ غزت إيطاليا الحبشة عن طريق لاريتر ، ونصومال . ولم تعد عهد عصبة الأمم بذلك في رد هذا الاعداء الممنوع على استقلال أمه ودعة في بلادها . وشند إثنين ألام صدام سلام في ظل عصبة الأمم ، وأن عهد هذه العصبة ليس به سكة في الضرورية حفظ الأمن لدولى ، وأن سياسة توارن القوى ومناطق العودة والمعاهدات المشائية لا تزال هي السياسة المعهنة . ثم ساد الاعتقاد بأن هناك من يذر عدون ما يئى نغرب وقوع حرب عالمية أخرى . وساعد على ذلك ما كان يجري في أسبانيا في ذلك الوقت من حرب أهلية هي صراع عفيف بين الامة وسوفييتية ، وهي دفة الناقوس التي كانت تؤذن باقتراب الخطر .

واشتركت مصر مع سائر الدول في التأثير هذه الاعتبارات العامة ، واشتردت باعتبارات خاصة أتت من أن إيطاليا بعد أن غزت الحبشة أصبحت تهدد مصر من ناحيتين : ناحية الصحراء العربية ووحية السودان هذا إلى أن إيطاليا قد استولت على الحبشة ، فقد وضعت يدها على أحد منابع النيل ، فهدد مصر بذلك تهديدا خطيرا . ثم إن الحملة الإيطالية على الحبشة كانت سببا في توتر العلاقات بين انجلترا وإيطاليا توترا جعل مصر تتوقع أن حربا تنشب بين الدولتين ، تصح هي ميدانا لها ، فتضطرب بشرها ، وقد اشتركت مصر فعلا في الاجراءات التي وقمتها عصبة الأمم على إيطاليا قبل أن تدخل مصر عضوا في هذه الهيئة .

هذه الحالة الخارجية المستمرة قرب انقراض المصفاة وصعها شارل رو وصفا دفيقا
في العبارات الآتية :

Les interêts égyptiens mis en jeu (par la campagne italienne) sont d'ordre écononague et d'ordre politique, les uns et les autres de première importance. L'on a dit de l'Éthiopie qu'elle était le château d'eau de la vallée du Nil, et en effet la sont les sources du fleuve nourricier de l'Égypte, là ce lac Tana, qui alimente le Nil Bleu. L'installation de l'Italie en Abyssinie fait donc passer entre ses mains le réservoir et le régulateur des eaux dont vit l'Égypte. En tout état de cause, un voisinage italien se substitue au voisinage éthiopien sur toute l'étendue d'une très longue frontière entre l'Abyssinie et le Soudan anglo-égyptien. La sécurité du Soudan en est affectée et les conditions de sa défense en sont modifiées. Or l'entreprise africaine de l'Italie a provoqué une tension accrue entre elle et l'Angleterre, une tension qui risque plus d'une fois d'aboutir à la guerre. Cela suffit déjà pour mettre l'Égypte en état d'alerte et, dans le cas où la guerre éclaterait entre anglais et italiens, il est de toute évidence qu'elle y sera entraînée et que son territoire, égyptien et soudanais, sera engagé dans les opérations militaires. Enfin, la guerre même serait elle évitée, ce n'est pas chose indifférente pour l'Égypte et le Soudan que d'être les voisins immédiats de deux côtés, l'Ouest et le Sud-Est, par la Libye et l'Afrique Orientale italienne. (Histoire de la Nation Égyptienne VII p. 320).

وقد رأيت مصر أن تحترق، إذ دعت في حرب مع إيطاليا، وأصبحت لأراضي لمصرية
مبدأ هذه الحرب، وفي وقت لم تستقر فيه العلاقات بين مصر و إنجلترا ، وإن
لا تلبث أن تضع يدها على جميع المرفق المصرية، ومصر فيها، فمصر نظام كجاعات في الحرب
العالمية الأولى، بل لها تعود إلى، لأن حمة عيب، حيث لم يكن ذلك من أن تسعى مصر
سعي، حيث إلى إعادة فتح باب المفاوضات، عنها تستطيع أن تقرر علاقتها، مع محور على أساس
يحفظ لها ديتها في حرب قادمة، ولم يكن لها غير المقروصة سبيل، بل ذلك، إذ لم تكن
هناك هيئة دواية تستطيع أن تحكم، فيها لنفسها، وتبر لها حقوقها، وهذه عصبة الأمم، قد
بلغت العاية من الضعف والذل، وهذه لدول، التي كانت قد أعنت في الحرب العالمية
الأولى حق الأمم في تقرير لمصير، فاستحلت عن هذا المبدأ السامي، ورجعت إلى سياسة الأخذ
والعطاء، وكان من ذلك أن عرفت بالجمية على مصر، ثم لما رفت الحماية حرصت إنجلترا على
تأييدها التحفيزات التي أعنتها في تصريح ٢٨ فبراير في كل مناسبة ممكنة على النحو الذي قدمناه.

وقد صورت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب المصري - التي أحيل عليها مشروع القانون
الموافق على معاهدة سنة ١٩٣٦ - ذلك تصويرا بلي، في التقرير الذي رفعته من هذه المعاهدة،
فقلت : " لقد كان من لطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تناس المعاهدة به لتقرير قوتها
هو آمال الأمة التي أبدتها عندما وضعت الحرب أوزارها، إذ همت نطلب لها الحماية وإنهاء

لاحتلال والتمتع بسيادتها الثمة . وبذلك من أجل ذلك "وفد مصرى فى السعى إلى استقلاله
استقلالاً تاماً حينما وجد فى السعى صبيلاً من أجل هذا . لغرض أبجعت الأمة كلمته . ومن أحله
نورت نورته سنة ١٩١٩ . معتمده فى نوعاً ما على حقها . لطبيعى وعلى ذلك المبدأ الذى
أعنه الانحياز وحماسهم وهو "حرية كل أمة فى تقرير مصيرها" غير أن هذا المبدأ لم يلبث
أن تصاعل شأنه وأهمل حكمه . ولم يلق مدداً أمام معارضة المصالح والمصالحات الدولية على حساب
مصر للأمم ومصر . فكانت جهود المصريين متجهة إلى المفاوضات مع إنجلترا لعقد
معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا بعضى صون مصالحها التى لا تتعارض مع هذا
لاستقلال . وعلى هذا الأساس توالى الأحداث والمفاوضات بين مصر وبريطانيا اعظمى .
ولكنها أخفقت جميعها . لأنها لم تصل إلى نتيجة ترضى طرفين . وفى خلال ذلك صدر
صريح ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ . يبرأ من هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد كان مصدر
وفق مستمر فى نفوس المصريين . منصفة دائماً إلى مفاوضات حرة حالية من كل قيد تقصى
على الاحتفاظ لأربعة . كما كان منار للتدخل فى أنظمة حكم ومؤسسات من حرية الإدارة
لمصرية فى العمل لتقديم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية . ل ومن الوجهة الاجتماعية
أيضاً . صحت لأمة من هذه الحان غير المستقرة . وصحت من التدخل الأجنبى فى إدارة شؤون
بدرها بالاحتفاظ لأربعة . " غير مجموعة بحس الشروح الخاصة بالقانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٣٦ ص ٣٤) .

ولم تكن حجة شؤون خارجية بحس شروح . أى أن حق عظيم . مشروع نفسه . أقل
إفصاح عن هذه المعنى من حجة شؤون خارجية بحس موب . وهذا بعض ما قالته
فى تقريرها : "لثت مصر إلى سنة ١٩١٤ . إلى أعنت فيها خرب اعظمى . بحالة احتلالاً
مفروصاً . عليم . معندى على حقوقها صعيبة فى جميع مرافقها . و إدارة شؤونها فى مداخل .
وإبرار وجودها فى خارج . ورد مركزها سوء . إعلان انكار حماية عليها التى فرصت . لا مراعاة
لكرامة الأمة . ولو أنها لطقت . بوصفها بضرورة حربية . وب حمت حرب . تخمت أفكار
بريطانيا العظمى إلى أن تكون بحماية بحماية الكامل . وقد أخذت إقراراً من ألمانيا بحده
حماية فى معاهدة فرساي . وقطعت الطريق على مصر . إذ حذرت فى الدول بالاعتراض واحد
ممن إلى شؤون مصر ولا مركزها . وقد كان الحلفاء ومهمه انحازوا بالمبدأ لطبيعى وهو حرية
الأمم فى تقرير مصيرهم . ولكن لاختلاف الشات ودواع المصالح والمعاوضات والاعتراض الطفر .
هدم هذا الأساس الإنسانى لطبيعى . وحرمت مصر من الاستعانة من هذا المبدأ . مع أنها قامت
بنفس عظيم ومساعدة الحلفاء فى الحرب العظمى . وكان من الطبيعى أن الخطة التى يجب اتباعها
هى لاتفاق مع انجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصون مصالح بريطانيا المصالح التى لا تتعارض
والاستقلال . حثرت أحداث وحصلت مفاوضات . فأخفقت جميعها ذلك الاخفاق الذى كان

دليلا على أن الأمة لم تفصل ٣ إلى آمالها ولم تتبع أمانيها . وكان أهم ما شرطته لاحتلالها فيما أن
بمسكر جنودها داخل البلاد أياما شامت ولأى زمن تريد . ففرت مصر وصمدت للحادثات .
وتمسكت بحقوقها ، وبقيت قلوبها تعلل آونة بن صلوحتها وآونة بين روعها . ثم صدر تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فكان هذا التصريح بقيوده مصدر للمبارعات ، ومثارا للصادات .
وسببا للاضطرابات . ولم يمتع حدوث هذه الحوادث . بعد هذا في سنة ١٩٢٣ صدر الدستور .
وبجرى ما جرى مما تعرفونه . لقد أوقف وصار تعطى له الصورة التي يقتضيها الطرف . وكانت
لأمة في هذا الميدان تتجبر الصبر وتعرف عدم . هذه حال مصر يتحصنها . حرمان من حقوقها .
ومنع من إدارة شؤونها . وهذه تمثيل سياسي كامل في خارج . ومقاصد بين سكانها بامتياز
الأجانب فيها ، وإخراج من السودان . ونحكم في مستقبل مصر . وعوق في رقها . وحظر علم
في التعاقد مع أي دولة أخرى للاستدعاء في أمر جبوي نافع لها .

هذه هي الحالة الداخلية في مصر وحالة خارجيه في عام وقت دخول مصر من جديد
ومفاوضات مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ . وهذه هي الظروف التي دارت في ظلها هذه المفاوضات . ولم تكن
إنجلترا يعيها . والجو الدولي ملطم ، أن تفر سلاقتها مع مصر في هذه الظروف . لا الشئ الذي
لذي ستفرصه عنها . ولا فهي مرحلة في مصر ، تمسكة برؤسها . متروكة للأحداث . أما مصر
هي التي كانت يعيها أن تفر سلاقتها مع إنجلترا لما قدمه من الاعتبارات .

لذلك لما تناقشت مجتمعا في القدام من مصر لسوية المسائل المعقفة بينهما . وصرح السمر
مهيول دور أن المفاوضات مع مصر ستجرى في الوقت المناسب وأراد بذلك التوفيق
وللمساطلة . وكانت الحالة الدولية تردد تدفق ، حطب الحرس بشا في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٥ ،
عيد الجهاد الوطني . بينه بين وحوب لمادة تسوية هذه المسائل . تناقشت المشكلة
الحشية ، وتعمقت الحالة الدولية . ووات بصير إرسال الحدود إلى مستعمرتها الإفريقية .
وعرض الأمر على عصبة الأمم . وبدد شبح حرب في الأفق . وهي إذا وقعت دارت حول حدود
مصر وعند مدافع النيل ، بل رة . كانت مصر ميدانها : بره وبحرها وحورها . ومن ثم استقل
الموقف إلى ناحية أعظم خطرا ، فتصاعدت الحاجة لاستئذ في حياتنا الدستورية لصحيحة .
كي يتولى نواب الأمة تسيير أمورنا في هذا الجو العاصف . وأصبح تحديد المركز بحديد أدق
صروريا . وأصبح الأمر لا يقتصر على مطبعا الدستوري ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله
على أساس لا تنفذ مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجاز
التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وعلق على تصريح دور أن المفاوضات ستجرى في الوقت
المناسب بما يأتي : " إن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة
الفعلية لراهمة ، بأن يضع لاحتجاز أيديهم باسم التعاون الودي الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا
ومسالكتنا ومواردنا ، يتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شئ في ذلك من
حرية أو اختيار "

ونار الاضطراب في مصر ، وهاج الرأي العام ، وصعظ على الاحزاب ، فتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية ، وأرسلت كتابا إلى المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بينات فيه الأسباب الداخلية والخارجية التي تدفع مصر على الرجوع إلى المفاوضات لحل المسائل المتعلقة فقالت : " ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لملاذهم . فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر واحترا من حين إلى حين ، ولا شيء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين دولتين ، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر . ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن لأمانة على ذلك : (١) إلغاء الامتيازات الأجنبية ، سنة سيادة مصر ، حالة بها ، وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يدرى على المقربين بمصر جميعا مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تحكمها من وضع ميزانيتها على قدر عدلية صالحة ، وتكفل توزيع الثروة توزيعا عادلا . (ب) وجود إدارة أوروبية إلى حسب إدارة الأمن العام لمصرية . (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة لدود عن . وللدولة حريتها . (د) حرمان مصر من الاشتراك في اخدمة لدولة ومن دحود . عصوا في عصبة الأمم تساهم بنصيبها مع دول عالم في خدمة التقدم والسلام أسود غيرها من لدول المستقلة . ويستت هذه ، لا بعض آثار ااماشنة من عدم إبرام المعاهدة ولداعية إلى حرص المصريين على التسرعة في إبرامها . واتصالا عن هذه العوائق التي تقف في سبيل تقدم مصر ، ونحذ من استفلات وحريتها . فإن إلغاء المسائل المتعلقة غير حل قد كان من لأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والضمائيم في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرفق العامة اضطرا شملت آثاره المصريين والأحباب المقربين في مصر على السواء . ومما بدأت لأزمة الدواية التي نشأت عن نزع إيجل والحشة في هذا العام . ازداد المصريون يقين ضرورة التسرعة إلى عدم معاهدة . فقد رأوا أن تصور هذه الأزمة قد ينتهي ٣٣ إلى لاشارك فيها ، وقد يجعل البلاد ميدان حرب ساسها . وقد شركت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ است الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع اجراءات على إيطاليا كما اتخذت إنحترا أراضي مصر ميدانا لا استعدادتها . خربية انقاء لاطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتجهيد كل ما تستطيع من أسباب تدفع بمد المواصلات وتجهيز الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها ظروف . ثم انتهت الجبهة الوطنية في كتابها إلى أن تطلب من المندوب السامي أن يبلغ الحكومة البريطانية رضائها بإبرام معاهدة بدصوص التي انتهت إياها مفاوضات هدرس — ابحس في سنة ١٩٣٠ "على أن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات".

وقد تباضت اجملترا في الرد طويلا ، ثم وافقت على التفاوض بمذكرة وتبلغ شهوى .

اما المذكرة انااريخها ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء فيها ما يأتي : أعرب ممثلو الهيئات والاحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى سعادة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عن رعيهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بموفاها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر دستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التي يتم لاتفاق عيها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات . فكي يمنع أي سوء تفاهم محتمل في المستقبل ، ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي الذي يقضي بأن الحكومات لا تنقيد بنصوص معية حرة الاجت فيها في مفاوضات لم تنفص إلى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد فيه أن تصحح في إبرام معاهدة برفتها ، انس في وسعها قبول تنقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أي مفاوضة أخرى انتهت إلى اتفاق

وأما شليح الشهوي فهدد مصر " أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة من استعداد تام لأن تدخل في الحار مع الحكومة المصرية في محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر . ولكن بالنظر لما للمصوص العسكرية في هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى . تفتتح حكومة صاحب الجلالة البريطانية . تهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومات بمساعدة مستشاريه العسكريين . بصفة سرية . وروح التحالف المشرد ، في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل " .

إذن لا تقبل حذر حتى مشروع سنة ١٩٣٠ كما هو . بل لابد من تنقذه وتعديل مصوصه العسكرية لمصالحهم . وقد كانت ودر ذلك فذلك في محادثات سمون صديق كيارأي . وهي الآن تسفل المصروف الدولية وضطرر مصر . في حل المسائل المعقدة لا عمارت التي قدمناها لقل ما تفرضه من الشروط .

ورأت . بمعاد في ستملاص مصروف . أن نفوق كل ذلك بمهيد صريح بوجهه في مصر . مع قيام المندوب السامي بالتبليغ الشهوي سلف لذكر . فتقول " أن الاحتمال في عقد اتفاق قد ترتب تبه نتائج حدة . ثم قد يحمل حكومته برصديه عن إعادة النظر في سياستها نحو مصر " .

وشتطف هنا من مكاتبات رسمية ما يثبت صدور هذا التهديد .

فيل بدء المفاوضات . في أوائل سنة ١٩٣٦ . بوى على ماهر . ش الحكم . فكتب للمندوب السامي في ١٣ وريبر سنة ١٩٣٦ رد على التبليغ الشهوي بالموافقة . ويخبره أنه منصدر مرسوم من هيئة الودد لوسمى مدى مبتولى المفاوضات عن مصر . ثم بصيف ما يأتي . " ولا يسمنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار إليه ، لأن لاحظ أنكم عند قيامكم بالتبليغ الشهوي سلف الذكر . قد بوهتم بأن الاخفاق في عقد اتفاق قد يربب عبه نتائج حدة . مما قد يحس

حكومة بريطانية على إعادة نصري سياستها نحو مصر . ولما ثبت أنه لم يقب سعادتكم . آثاره
هذه التمهيديات في رأى العام المصرى من قلق شديد . حتى إنكم حرصتم على الإشارة إلى أنها
لا سطوى على شئ من التهديد أو الإيهام . وأنهم لا يعدون تقرير الواقع . ولكن مهم . لكن هذه
الإشارة من أثر في تخفيف وقع التصريحات حتى كنتم ابتداء بصفة خاصة . لا يسمع الشعب
لمصرى . وحكومته ومدونو دفترون . أنه أن يعتقد أن هناك أو مقودسات تعالج
في ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خاصة أو حرة . ذلك ومراعاة بمصلحة المشتركة
لبلدين . أنشرف أن نرجو منكم أن تؤكدوا أن حكومة البريطانية ترى حق رأى الأثنى
يمكن أن يتخذ من حرية ميثى مصر في المناقشة والعمل . وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر على . بين
البلدين من صلات الصداقة .

وفي نفس يوم أحد منسوب سبى . في " شرف " خاصة دولتكم أن سبب
من كرتكم مؤرخة في ١٣ فبراير . وفي اليوم ٣ دولتكم المصرى أن تصريح صدر من . وفق
التعليقات في التنازع الشهوى منى تنصرف توجيهه أن سبب دولتكم في ٣٠ سبب . ذلك تصريح
الخاص بالتنازع لمصلحة عدم الوصول إلى الاتفاق في الموضوعات المتعلقة بشأن هذه
ومما هو دولتكم الآن . أكد أن حكومة جلالة ملك بريطانيا أنه لن يحد شئ من حرية
مدونى مصر في المناقشة أو التصرف . وأن استعمال تلك الحرية من يحد من حسن العلاقات بين
بلدين . نحو . من ذلك يرى أن أحبر دولتكم . على عصمت حكومتى أن هذا وطيد لأمل
من إسما في الواقع موفقة . أن كلا الأمرين مبدى قصارى جهده . كي لا ترتب على استعمال
هذه الحرية أى تأثير فى . علاوة لودع بن البلدين . من الحكومة . من هذه ليعمل أصدق
عطف اللورد على الحكومة المصرية . ونسب المصري . وسببها عدم من لوجب أن تحتفظ
عنها بحرية العمل بالنسبة إلى مستقبل مجهول منى . ثم . في ذلك شأن كل الحكومات .

ومنها ترى . إذا كان هناك ثمة فشل في وصول إلى اتفاق لزم مما يتحدو غيرتين من صادق
وعبسه . أنه ليس من ضرورى أن يرتب على فشل تأثيرى حسن . علاقات بين بلدين .
تلك العلاقات حتى لا يحرص الحكومة . من جهة على سلامة الحس . من على ريادة قوة .

ومنسوب سبى . يسكر ذلك تهديد منى صدر منه . أن أنه ودكر له عدمه . لا تعيها
في تقاها في تنازع الشهوى . ثم أكد عدم ذلك في عبارات . منه كانت مفعوفه . لا تدع شك
فيما تنطوى عليه من المعنى .



في هذا الجو لدى سوده رهه . . كتنقه لأحضر . وبسطه فيه تهديد . حرب
المفاوضات بين مصر وإنجلترا .

وفي ٢٠ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة الافتتاح. وفي ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل. ووافق اطرافان لدى بدءه على أن لمعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ، وأن كل اقتراح عرض ويوافق عليه الطرفون يكون خاصاً فيما يتعلق بصحته لتقدم لاتفاق على جميع النقط، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته الدسلة للحرر، الذي يتفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يصل إلى الاتفاق على الجزء الباقي .

وتناولت المحادثات المسألة العسكرية أولاً، وسمرت وفي صوبلاً، وعرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي إلى لندن، وقد فر إليها في ٢ يونيو سنة ١٩٣٦، ثم عاد في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦، وتم الاتفاق أخيراً على النصوص الخاصة بهذه المسألة، ثم انتهت المحادثات إلى مسألة السودان، وتم الاتفاق على هي لأخرى، ثم، في مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الباقية، وتم الاتفاق على، كدفث . وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو، بوزارة الخارجية البريطانية بلندن.



٢ - تحصيل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦

حصل معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع هيرسون، المجلس لدى وضع في سنة ١٩٣٠ اتصالاً وثيقاً . وقد تقدم أن اللجنة الوطنية طست النصوص في سنة ١٩٣٦ على أساس رضاها بإبرام معاهدة بالنصوص التي تنص عليها هذا المشروع، ولم يتم بمحصر الموصات التي دارت في سنة ١٩٣٦ . وهو يكون ذلك لحاظ هذه الموصات من سرية وبخاصة في النصوص العسكرية التي كانت تعالج أمور حرب وشيكة، وقوع، وكتبي الأمانة، في محصر مشروع سنة ١٩٣٠ في النصوص المتبناة.

من أجل ذلك تكون مقدرة ما بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع سنة ١٩٣٠، المعرفة . إذا كان أحدهما يفضل الآخر، من الأمور الطبيعية .

وبحق إذاً، بما حابب مسألة الامتيازات لأحديه - إذ أن أمرها لا يعيبها هنا - ومسألة السودان وسعيها في مكان آخر، يرى أن المسألتين همتين، فمن يقوم بهما معاهدة سنة ١٩٣٦ هما كما كان لأمر دائماً والمشروعات التي سفت المعاهدة - الحماية الأبدية والنقطة العسكرية، فتقصر الكلام عليهما .



١ - المخالفة الأيديّة :

تقوم هذه المحاكمة في معاهدة سنة ١٩٣٦ على مواد ٤ و ٥ و ٧ وعلى نص مادة ٦
فقرة ٢ . ونورد هنا هذه النصوص لأهميتها :

مادة ٤ - تعقد مخالفة من الطرفين المتعاقدين المعرض منها نوطد المعاهدة وانتهاءهم الودى
وحسن العلاقات بينهم

مادة ٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في علاقة مع البلاد الأجنبية موقفه
معارض مع المخالفة ، ولا يبره معاهدات سابقة تتعارض مع أحكام المعاهدة لمخالفة .

مادة ٦ - إذا أوصى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى ، من حجة تنطوي على
خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدين لرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل
لسامية طائفة لأحكام عهد عصبة الأمم ، لأى تعهدات دولية أخرى تكون مضبوطة على
تلك الحالة .

مادة ٧ - إذا اثبت أحد الطرفين في حرب برغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ،
من الطرف الآخر يقوم في الحال بحده بصفته حبيد وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة
لأق د ك هـ ، وهي تنص على أنه " ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمنع أو ، يقصد به أن يمنع
أى حل من الأحوال الحقوق والامانات لمزمنة أو ائى فنة ترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو طلبة
بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق مع الحرب الموقع عليه - باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

وتحصر الدولة صاحب بالانتهاء من مصر . في حجة حرب أو حصر حرب الد هم أو قيام
حالة دولية مفجئة يعمى خطرهم . في أن يقدم إلى صاحب الخلافة المنك والامبراطور ، داخل
حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة لبقاء المصيرى للإدارة ونشر مع . جميع الدولات والمساعدة
التي في وسعه . بما في ذلك استخدام مونية ومخارطة وطرق لمواصلات .

وبناء على هذا فالمكرمة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ،
سأ في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة واقية على الأنساء . لحمل هذه التسهيلات
والمساعدة فعالة

مادة ١٦ و ٢ - ومن ينص عليه أن أى تغيير في المعاهدة عند إعادة بطرها يكفل
مستقرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمادى التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ .

و قد ورد في محضر معلق عليه . تشير هذه المصوص . م . دق .

(١) من المفهوم طبيعى أن استيلاء المصوص على المادة السابقة الى تقدم أو صاحب حالة الملك ولأمرأصور تشمل برسان قوت أو بمداد . م . دقة في الحالات المعينة بتلك المادة .

(٢) من المفهوم به كسبحة لأحكام المادة السادسة فذلك حكومات لمشوره في حية حصر قطع العلاقات . عنه ففى حالة قيام ضروره دوله مع حته تخنى حطرها مع عمل عمداً تشاور نفسه

(٣) تشمل 'صرف المواصلات' مشار . م . فى جمله تشابه من المادة السامه مواصلات لإخترية (الأسلاك بحريه وندرافات وسيتوب ولاسلكى) .

(٤) تشمل الإحراءات حربه وإدربه وتشترعية أو رد كرها فى اجمله الناشئه من مادة السامه لإحراءات حتى توحيدها رعى حكومه المصريه فى شتمن حمها . بنسبه لمواصلات لإدبو الكهر شه مسيرت محطت يعرف واللاسلكى . لبعه لقوت البر حسة فى مصر . دو صل معن مع السامه م . حسة مع أن تدخل بين موحات محطت المعروف اللاسلكى لبر حسة وبن موحات لمصرب المصريه . كما تشمل لإحراءات فى تكمل الرقبة لفعالة عز جميع وسائل المواصلات المشار إليها فى تلك المادة .

..

ويبين من هذه مصوص أن مده سنة ١٩٣٦ وصحت على مصر عتده البر مع بحر . وهذا الحذف يقتدره وترتبات حطرة فى حتى سنة والحرب

أما فى حية سنة . فهو لا يستطيع أن يرمعه هذه ساسيه يعرض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، من هو لا يستطيع أن يتخذ موقف . محرد . موقف فى علاقه . مع البلاد الأحميه يعرض مع المجتمع . فهو لا يستطيع أن أن يعرف من حيث لدى مدور . م . نجحاً . وديت الى الأبد وقد عرف . من هذه شأن معاهدت معارف ووجهه . ولكن معاهدت اتحاف توقفت دى مده معنومه ، فهو حركه . إن بقص ، هذه امده ، ثم تتحلل كل حلف من التزاماته . ونسبه . حريته فى مده وصراف . ما مصر فتنى مشدودة . بنى نخله الامبراطورية البريطانىة على الدوام . وهذه هى الرعية بعينها . وواقع من الأصر أنه لا يوجد محفة أبدية إلا بن أجزاء لدولة الو . م . كما هو الحال فى الدولة العهديه Federal State والدولة الاتعاهديه Confederation - وهذا ليس شأن مصر مع الحنرا أو بين التابع وامتوغ - وهذا ما انجرت

اليه مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

• إذا تركنا حالة اسم في حالة الحرب • وحدة ارتباط مصر المختارة يرداد بوثقا وخطوره
من المختارة إذا اشككت في حرب مع دولة أخرى • وحب على مصر أن تقدمها صفتها خليفة لها •
وتضع مواهبها ومطاراتها وطرق مواصلاتها • بم في ذلك الأسلحة البحرية والتعريفات
والتيهوت واللاسكى • بحب تعرف بحبر مستخدمها في لأعراض الحربية على لبحو الذي
تبد • ولا يختار أن ترسل في مصر من القوات والامدادات ما تشاء • وقد يصل عدد هذه
قوات إلى ملايين كما وقع فعلا في الحرب الأخيرة • مع • يستلزم كل هذا من إعفاءات
وميزات وتموين وتمويل وما إلى ذلك •

والأدهى من كل هذا أن هذه الالتزامات مفروضة على مصر لا في حالة الحرب وحدها، إذا
• وقعت أملا • ن أيضا في حالة حصر الحرب الدائم • بل وعند قيام حالة دولية • مفاجئة يخشى
مصرها • ولا يجوز أن تأتي في أي وقت • تشاء من القوات العسكرية • وتحتل موانئ مصر
• مطاراتها وطرق مواصلاتها • لا لأن حرب وقعت • لفعل أو هي على وشك الوقوع • بل لحدوث
• لحظة الدولة تدير • الحصر • ولا شك في أن هذا معناه أن مصر قد أصبحت • تقتضي هذه
• بحلها دسنة في الدائرة التي تمتد إليها • حلت حربية • فهي • منطقة نفوذ انجليزية • وهذا
• يطيوي دون ريب على معنى التبعية • ويخل بالسيادة •

» »

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وفي مقدمه أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ • ودلت من وجهين على الأهم :
(الوجه الأول) تأييد الجماعة منصوص صريح على الحق في رأي • وقد كان مشروع سنة ١٩٣٠
• يتطوى على ثنى من الزعم • في ذلك • من المادة ١٤ من لمشروع تنص على حوار إعادة النظر
فيصوص لمعاهدة بعد خمس • عشر سنة • يكون ملائم • في الظروف السائدة حينذاك • وتكون
عصبة الأمم حكمة • لا • في • وهذا يدع محالا للقول بأن • عادة لتعار فيصوص لمعاهدة
بعد عشرين سنة • وقد يؤدى إلى تقييد المحايمة في مدتها • ولا تكون دائمة • وهذا التفسير الحقوى
لمشروع سنة ١٩٣٠ • قال به فعلا أحد النواب (محمد بهي الدين بركات باشا) عند نظر المعاهدة
في مجلس النواب • وقد ذكر معترض على تأييد الجماعة ما يأتي : " لقد كان المفاوض المصري
في مفاوضات سنة ١٩٣٠ • شاقا • بعزم وثبات حتى توصل إلى حذف النص الخاص بحول المعاهدة
بدية • وتوصل إلى نص على أن عصبة الأمم تنصرف في كل خلاف يشأ بين طرفين في أي نص
من النصوص • ولكنه رأيد في معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا إلى الراء • فيقر أندية النصوص
لواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ • " (مجموعة محض لشيوخ عن المعاهدة ص ٩٣)

(والوجه الثاني) أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أضادت سببا جديدا لالترام مصر بمعاونة المختارة
وتقدمها لها بجميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات

أنصريه . وهذا سبب دو "قيام حالة دولية مفاجئة يحمي خطرها" وم يكن موجود في مشروع سنة ١٩٣٠ ، فإن هذا المشروع قد اقتصر على سين هما الحرب وخطر الحرب الدائم . ويقول الدماس باشا أمام مجلس نواب في هذا الصدد ما يأتي " وهذه المساعدة تقدم في ثلاث حالات ، اثنان منهما نص عسيهما في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهما حالة الحرب وحالة حصر الحرب . وزيدت الثالثة في هذه المعاهدة وهي قيام حالة دولية مفاجئة يحمي خطرها . وهذه الحالة الجديدة هي عين الحالة الثانية في مشروع سنة ١٩٣٠ أي حالة خطر الحرب . مع فارق واحد . حالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عن . أما قيام حالة دولية مفاجئة يحمي خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهي حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة . وفي هذا حكمة من عدم تنبيه الدول لأخرى نبي يحمي خطرها ، في الاستعداد الذي يقوم به الحلفاء درءا للخطر . مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٦) وهذا التمييز من شأن هذه الحالة الجديدة لا يترك فيه كل أعضاء اللجنة الوطنية التي قامت بمداخلة . فإن محمد محمود قد ذكر في مجلس النواب بشأن هذه المسألة ما يأتي "على أن ما تنطوي عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز أن ينسبنا أنها تنطوي كذلك في مسائل معينة على قود تنفي مع استقلال مصر من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لا تحلها ، إذ حشيت حدوث مصادرة دولية ، ما يحجب عليها أن تقدم في حثي الحرب وخطر حرب من التسهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها ، لقوات البريطانية . والمفاجآت لدولية كثيرة الوقوع في الحرب ، نعلم حيث نشئت مصالح الامبرطورية البريطانية " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) . ويرجع نائب آخر هذه المسألة أمانة يستحصنها من الحالة لدولية التي كانت قائمة إزاء ذلك ويقول . "ثم هو المقصود بهذه العبارة : حضرت النواب المحترمين ؟ إن المقصود منها الحالة التي عومدها في السنوات الأخيرة . فرد جاء هنر وأخل منظمة لرين وكانت فرنسا متعثرة لذلك . حتى من قيام مصادرة دولية . وإذا قدم موسواي وصرح أن لديه ثمانية ملايين من الجنود المدجنين ، سلاح يخبرهم للصلال عن بلادهم ، حتى من قيام مصادرة دولية أو إذا قامت ألمانيا وأعلنت الحرب على بلشعيت وحلفائها ولسا . حشيت مصادرة دولية " (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٩٣) .

معاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث مجموعة هي . إن أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ في هاتين المسألتين هامتين وفي غيرهما مما لا يتسع لنفاذ لذكره . وقد كان المطعون لا تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ ، إلا في مقصود عسكرية ، وهي المسألة التي تحفظت فيها التحللات صراحة عند بدء المداخلة . ولكن أصدر أن التحللات استعنت الظروف التي وجدت فيها مصر . وهي الظروف التي سقت لإشدها . ففرصت غيرها . ثمروها تنطوي على كثير من التعسف . ولا يبررها حتى الحالة لدولية التي كانت قائمة إزاء ذلك . وسرى عند الكلام في النقطة العسكرية أن التعسف بلغ أقصاه .

ويكن قبل أن يتناول النقطة العسكرية ، يحذرون أن تشير إلى أن المادة السابعة التي
لزم كلا من الطرفين بالتحاد الطرف الآخر تنص صراحة على وجوب مراعاة أحكام المادة
العاشرة ، وهي التي تنص ، وبحسب احترام عهد عصبة الأمم وميثاق مع الحرب . ومعنى ذلك
أن المعاهدة ، وإن كانت أبدية ، إلا أنها في بطورها صعبة يجب أن تكون صفة لنظام الدولي
الذي يحكم السلم العالمي . ولما كان هذا لظلم وقت عقد المعاهدة هو الذي رسمه عهد العصبة
، ميثاق كيلوج ، فمن المحتمل أن يقل إليه لا يوجد تعرض بينه وبين أحكام المعاهدة . فعهد
عصبة الأمم لم يظم الدواعي الجماعية من السلم والأمن العالمي ، ولم ينص العهد على وضع قوات
عسكرية تحت تصرف العصبة لمحاربة الحروب ورد الاعتداء غير المشروع . لذلك لم يكن النظام الدولي
الذي يحكم السلم العالمي يتعارض ، بذلك مع أسباب الدفاع العردي التي كانت مأوفاة إلى ذلك
العهد ، فهو لا يأتي محاللات الدفاع الدائمة . ولا يستعصى على فكرة التوازن الدولي ومناطق
النفوذ . ومن هنا تكمن معاهدة سنة ١٩٢٦ تتعارض في حد ذاتها مع هذا النظام .



٢ — النقطة العسكرية :

دكرت نقطة العسكرية في المادة السابعة من المعاهدة ، ونصها ما يأتي .

”بما أن قتال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق على
بواصلات كما هو أيضا طريق أساسي لواصلات بين الأجزاء المتحدة للإمبراطورية البريطانية ،
فولى أن يحسن الوقت الذي يهبط فيه الطرادات يتم فقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة
يستطيع معها أن يكمل بمفرده حرية الملاحة على النيل وسلاسله الثامنة ، مرحص صاحب الخلافة
ملك مصر لصاحب اجلائه الملك ولامبرطور أن يصح في لأراضي مصرية ، بحوار القنال بالمنطقة
المحدودة في ، بحق هذه المادة ، قوت تتعاون مع القوات المصرية لصون الدواعي عن القنال .
، يشمل ، بحق هذه المادة تفاصيل ترتيب خاصة بتحديد ولا يكون أوجود تلك القوات
صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال ، كما أنه لا يعل أي وجه من أوجود بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه د . ختلف الطارون . تمتع قد ن . ع . د . نهاية مدة التمريض منه المحدده
في المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية بعد ضروري لأن الجيش
لمصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكمل بمفرده حرية الملاحة على النيل وسلاسله الثامنة ،
إن هذا الخلال يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة الدد
وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أي شخص أو هيئة للفصل فيه طوعاً للاجرات التي قد يتفق
عليها الطرفان المتعاقدان“ .

وبل هذا النص ملحق يشتمل على تسع عشرة فقرة . وتكلمة المادة التاسعة من المعاهدة جزء
من المحضر المتفق عليه (من فقرة ٥ إلى ١٠) ومذكرتان واتفاق بشأن الاعفاء والميزات التي
تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر .

وتتلخص هذه الوثائق فيما يأتى :

١ تعيين الحد لأقصى لعدد القوات البريطانية عشرة آلاف من القوات البرية وأربعين طراد من القوات الجوية ، وذلك في وقت السلم . وتحديد إمكانية تقي نورخ فيها هذه القوات بقرب القنال ، وانترام الحكومة المصرية بعداد تحتج به هذه القوات من الأرضي والثكنات والمستلزمات بحرية ووسائل الراحة ، وبيان الوقت الذي يجب فيه القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القصر إلى الجهات الواقعة في منطقة القنال .

٢ عدد مباح محدود لتدريب الحدود البريطانية حول سسه أو أثناء المدهور (مبارس) وتقديم وسائل المواصلات المعبولة للوصول من وإلى الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية ، وإذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران في حوض مصر جميعه حينما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وتهيئة المدخل والمرسى صالحة لمرور محتررت وإذن في استخدامهما ومع استعمالات لازمة لمرور من وإلى هذه الموانئ والمرسى .

٣ - لإعدادات والميرت في تمنح بقوات انريصيه . وقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أنه "يحدد في خاص من بين حكومه مصريه وحكومة لمكة المتحدة ، تمنح به من شفاء وميرت في المسائل بقصائيه وفلسفة قوت صاحب الحلاله للملك والإمبراطور في تكون في مصر طمنا لأحكام هذه المعاهدة" . وقد ألحق بالمعاهدة نص هذه الاتية من الحكومتين ، وهو يتلخص فيما يأتى :

(أ) عدم جواز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية .

(ب) حرية الانتقال والمرور بين المعسكرات البريطانية والمدخل لمدييه إلى لأرضي لمصرية من طريق بر أو بحر أو جواء ، ويشمل هذا بحيرات وسنابل أسكك الحدودية والصرف والكرى وربع ح

(ج) حصوع أفراد قوات برطانية لاختصاص ع كم حامية وللمدييه لمصريه في أمر باشا عن أداء وحده رسميه ، وكيفية تسيير وسنابل أسكك البريطانية والمصريه لأفراد لتابعين لخدمة لأخرى وإحترات التي تمنح عدم تقبض على أفراد القوات برطانية بواسطة السلطات مصريه وعدم حضور الأشخاص التابعين لمعصاء المصري بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية البريطانية .

(د) ضرائب ورسوم التي يدفعها أفراد القوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من امقارات وأجهزة لاسلكي والسيرات والطائرات والافلات المائية والاتفاق على لرسوم الجمركية على اوردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية مع إعفاؤهم فيما عدا ذلك من جميع الضرائب غير عوائد البلدية .

(هـ) تقديم كل مساعدة لطائرات البريطانية التي يحذف بها الخطر

٤ - أعمال أخرى مختلفة أهمها ما يأتي :

(أ) بيان الطرق وبنكاري والسكك الحديدية أي تبيان حكومة مصرية لشؤون وصياتها .

(ب) رسائل جماعات من مصاص يندون أنالاس مدسة إلى الصحراء . عربية لدراسة الأرض ودرسم الخطط الحربية .

(ج) مع الطير فوق الأراضي في قعة على حدى قبل السور من وعن مسافة ٢٠ كيلو مترا لالتحوص ومعة .

ويستخلص مما تقدم من مصوص : مقصود عسكري معة شطاط في مدده وفي مستها وفي الغرض الذي جعلت من أجله .

فما في المدى وذلك وصح من تشر بموت مريضة في روفة وسعة من أرض مصر قدرت سحو مايوبين ورع من لأمنة . فموت مريضة حتى عد الحلاء عن مقدره وعن لاسك مريضة سقى في مساحت وسعة عربي نفس هو ، حتى سدرت سري لعدا وشرقيه في مساحت يبدده . مد حق الطير في جو مصر جميعه ، وهي تمتع كثير من الاعضاء والاميزان ولا يخفف من ذلك النص على أنها يست مة صفة لاحتلال وأن لا تمس بسدة مصر ، فوقع أن للفد مده هو امدى ارتفع أم . ممي لاحتلال وممس لسيدة فماف بكل قوته .

أ . من حيث مده . فقد حددت أنها مده اللازمة لوصول الجيش المصري إلى الحدود . يستطيع فده بمفرده أن يدفع عن ملاءة القن وحرية المرور فيه . ولكن هذا الحد عامض . يستبعد . وقد يتطام أن يكون لمصر جيش صخم مرفود . أحدث لأساحة مما تبحر موارد مصر أن تسع لم نشانه . لا في مده صوبية . ولا يصح شك . أن عشرة آلاف من الجنود المصريين ، بحلول محل مثل هذا عدد من الجنود ، يبرصا . كنفون للوصول إلى الحد المطلوب . والقول بذلك - وقد قيل فعلا في مجلس النواب - يتعارض مع نص المعاهدة ، وهو من صريح في أن الجيش المصري يجب أن يحمل في حده مسطيع معها أن يكفل بمفرده حماية النفس . وله يرض النص أن يحدد من هذا لإطلاق . وبجعل كمية الجيش المصري لحماية القن مقيدة بوصول نجدة الحيف . إن شك من ذلك رد في النص ومهدا يكن من أمر إن هدد الاحتلال - ولو عرى عن ستمه - فرصته المعاهدة على مصر عشرين سنة كاملة . لا يمكن الجلاء في أساسها ، لا برضاء الحكومة البريطانية . وبعد انقضاء هذه المدة سقى أيضا . ولا رول إلا إذا قضى التحكيم بذلك .

بقى العرص من وجود هذه النقطة العسكرية . وقد ذكرت المعاهدة أنه حماية انقضاء باعتباره طريقا أساسيا للتواصلات الأ. براطورية . وقدة السويس تخضع لطام دولي وضعته اتفاقية الآستانة في سنة ١٨٨٨ . ولا تعرف هذه لاتفاقية للقناة إلا اعتذارين اثنين : الاعتبار الأول أنها إقليم مصري وبمقتضى هذا الاعتذر مصر وحدها هي التي تمنح حياته . والاعتذار الثاني أنها طريق عالمي للتواصلات ، وهذا هو الذي قضى بحرية المرور في لقناة للجميع ، ويجيد هذا الممر العالمي ، وجميع أية دولة من لاستئثار « متبر فيه . أ. المعاهدة فتصيف إلى هذين الاعتذارين اعتبارا ناك لا وجود له في انظام لدولي للقوة ، فتصمها أنها طريق أساسي للتواصلات لأمراطورية وفي هذا استحداث لا اعتبار جديد بمعه صم القوة ، بل فيه تمييز لإحدى اصول على الماقين والتمييز تحزمه اتفاقية سنة ١٨٨٨ . على أن الحيلة التي اتخذتها انجلترا لتضم شتراطها هذه النقطة العسكرية ، بل هذه النقطة العسكرية المتعددة ، تجوز العرض لدى أعسته ، وهو حماية القناة ، إلى هو أحد من ذلك ، من المنع لم شترطته المعاهدة من طرف وسكك حديدية ومطارات وما إلى ذلك يوقن أن لأمر ليس بحماية القناة وحدها ، بل هو أمر السيطرة على مصر ، أرضها وسماها . ونقل هنا ، قاله أحد النواب في هذا المعنى عند نظر المعاهدة "يكون لقوات الطيران البريطاني الحق أن تعبر في جميع لأحواء المصرية حيث شاءت ومنى شاءت . وتقوم مصر بإنشاء كل ما تطله ريبه بيا من المصدرات في جميع الأدوات برية كانت أو نهية ، لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف لقمص على عرق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال برى وستكون كل واحة لقطر المصري تحت هيمنة اقوة الانجليزية حوية كانت أو برية إن الخط المذهب من الاستماعية إلى النيل ، الكبر إلى الرقار يق إلى طحطا إلى الاسكندرية يشطر الوحة البحرية شطرين ، ويمكن الجيش الانجليزي من التوغل في البلاد ، ويقطع اتصال مصر ببعضها الآخر . أم الخط من لاسمعية إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية عن طريق الحيزة والصحراء وينصل الرجه البحري عن الوحة القلى . وكديث لخط المتمد من القاهرة محاديا لليل إلى قنا وقرص سيحمد تحت كيف احداقة لخمزمه يد وسعته تتكس القوة البريطانية من السيطرة على الوحة اعلى . ومرة واحدة إلى خريطة تكفى للحكم أن الحكومة البريطانية ستميعن على الطرق الرئيسية بين منطقة اقال والحدود العربية . فهم سريستوانون على مراكز السكة الحديدية في الرقار يق وطحطا ، كوبرى رقق وما في هذه المنطقة من ش. مع المياه ، وبضرون أيديهم على قلب الوحة بحرى . ومع أنهم سيعتقلون شه بحرية س. . ويهيمنون بأسطولهم على السواحل اشالية ، بينما هم في السودان مقيمون ، فسيكون لقطر المصري ، شرقا وغربا وشمالا وحنوما تحت سيطرة الجيوش الانجليزية" . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٨٢٨)

• • •

ولا شك في أن المنطقة العسكرية في معاهدة ١٩٣٦ أسوأ بكثير من مشروع سنة ١٩٣٠ . بل ومن مشروع سنة ١٩٢٩ . وقد كان هذا منتظرا منذ أعلن الانجليز أنهم لا يتقيدون بمشروع

سنة ١٩٣٠ في المسائل العسكرية . ولكن لا يحظر بل بان وقتئذ انهم يصلون في مطالبتهم الى هذا الحد . وقد رصحت مصر هذه لمطالب احدىثة كارهة مصطرة . وهذا ما يدات هو ما يقوله رحلان من رجال الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضات .

قال محمد محمود باشا امام مجلس النواب بمجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦ : "وتعرض المعاهدة على مصر . ثم طرق حرسه كي انها تتيح حو مصر كله لطيران الحربي البريطاني وفي هذه اقبود . وفي يوم اتهمه من معنى الاستقلال . وفيه . رتا بشعر المصري بأنه قصد به ان فرص لرقبه على مصر اكبر مما قصد به ان تنصم دفاعها عن نفسه و شترك حليقتهم في الدفاع عنه . ومثل هذا بخصوص . نكن موحدة في مشروع سنة ١٩٢٩ ، ولم اثر على اثرها في موصات سنة ١٩٣٠ هذه فيود تنسى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بت في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من سرايا وارلا حرو و دولية قائمة في ارفت الحاضر تحيط بها ، وتدعو للفكر في الواقع . لا تنصم على الحصص التي آتت ومطالبا . ما حل قول هذه المعاهدة بحطري "

وقال أحمد هريش امام مجلس نفسه بمجموعة مجلس الشيوخ ص ١١٠٩ : " نعم ، بالمعاهدة عيوب . ولا يستطيع احد ان ينكر ذلك ، ولكن يجب لوضع الامر في صلبه ان يصح للإنسان نفسه في مركز مقوضين . وان يقدر كل ظروف التي احاطت بالمعوضة . . . طرالم رآه الانجير من بعض في حاشيا وحجته ان معاوية . فقد عارضوا على حصر قوتهم في نقطة صغيرة لا تمكنهم من احراء تدريب عبيد وماورات . قد ثرت ، لتحقيق تعرض من وجوده . فداعيا وقاوما مضاهم خوف من سوء يتهم - وأ في قول هذا أعرما كالم يحول بحطري - غير أننا كم محبين أمام فهم بحجة لقوت والصارى الى ما حالت واسعة للتدريب فيها . نقول بعض . بخرند ، لم قبلتم هذه بخصوص على ما بها من عيوب ، ولم يرعكم أحد على قبولها . وردى عليهم أن هذا نقول قداه صبرت ، ليه حكم اصروف لمدرة لمبطرة على البلاد "

وحق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ . قد فرصته على مصر من محلكة بدة لصد في معاه عسكرية ، لم يقصد بها الإنجير ، لا تصحيح مركزهم في مصر وحمل الاحتلال مشروع . وقد صار مركزهم في مصر بهذه المعاهدة أقوى منه بقصى التصريح ٢٨ في أير . فلهذا ، سواء بالمعاهدة أو التصريح ، قد صدروا مصالحهم وكفألو رعاتهم . ولكمهم بالمعاهدة أقوى سدا ، إذ يتسكون برضاء مصر ولو كان هذا بصد مترن . أم . نصريح فليس لهم ، لا لصد لدى صدوه لأنفسهم . وهو سند صادر منهم وحدهم ولم تشارك فيه مصر .

وفي هذا المعنى يقول حسن صبرى باشا امام مجلس الشيوخ عند نظر المعاهدة : " فكل ما كانت تستطيع (بالجزر) أن تعمله رنكاه على هذه التحفظات (بمحطات ٢٨ فبراير) تستطيع أن تعمله بأحكام المحلله . ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهي محتفظة تحفظات

نما، وحدها تحت مسئوليتها وحدها أما بالحكام المحاماة ، فمصر هي التي تبنيها ، وتكسبها ، وتمهد طرقها وسبيلها ، وبعد ذلك مارل طائراتها لحوة ومراسي طائراتها البحرية بمساحة " مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٠) .

وإذ كانت مصر قد صارت من قلوب هذه المعاهدة ، فهي من بينها حتى أنها تحقق استقلالها . بل قبلت تحت ضغط الظروف . وتوفي لما يحققه من الأذى لو أن المفاوضات قد قطعت . يقول بذلك صراحة في مجلس شيوخ عضوب من هذا المجلس ويقول محمد حسين هيكل مثلاً (مجموعة شيوخ ص ١١٨٨) " إن كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً ، فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام ، ورفضوها . وإن كنتم تريدون لمصر أن تمتنع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تيسر هذه الحقوق ، ورفضوها . وإن كنتم تريدون تغيير الحالة التي سببهاها دون هتم بتأجيل هذا التغيير إلى الحركة بركة . إن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطيع تعدل يرين ما سب من مبادئ استقلال مصر " . ويقول إبراهيم الحديوي بث (مجموعة مجلس شيوخ ص ٢٠٨) " إن رعباً الذي شتركوا في المفاوضات . لا ينسى لهم تلك المواقف انماسية . قاموا بالضرورة . وكانت قسرية حقة . وقدرت مدد منتج عن الرفض وقطع المفاوضات . وسواء ذلك أو غير ذلك فيه من مصالحة وصرير . فسود . ترتب على حياط الماء وصارت وقطعها من لأضرار حتى أن البلد في سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المديس لقطع المفاوضات . إن كان في ذلك مصالحة وفيه من الجهة لأخرى . إذا انقضت المعاهدات . بحق البلد من الأذى على غيرها من المصالح " .

وبعد فلنأخذ نستطيع أن نستخلص مما قد تناه نتائج ثلاثة :

(١) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنصص من استقلال مصر وسيادتها ، تنقص حصر فهي تفرض على مصر تبعية دائمة ، سياسية وعسكرية .

(٢) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ وضعت لوجهه ظروف معينة . فهي تخصص مصر ضد هجوم إيطاليا في حرب كانت متوقعة . وقد وقعت فعلاً . يدل على ذلك كل النصوص العسكرية في المعاهدة والملازمات التي عقدت فيها .

(٣) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ تريد بها مع ذلك أن تخضع لواء الأمن العالمي . وأن تتطور تطوره . وقد يتألف كيف خصصت هذا النظام كما كان موجود وقت عقدها في عهد عصبة الأمم وفي ميشاف كلوخ . أي للظروف الدولية التي كانت في تلك وقت . ومما . وقد أريد بها أن تخضع للظروف الدولية التي مستقبلي . فصصت المدة ١٦ بزيادة التطرف ، بعد انقضاء عشر سنين . ثم بعد انقضاء عشرين سنة ، " بلائيم الظروف السائدة حينذاك " .

القسم الثالث

الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

لم يكذب على عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ثلاث سنوات حتى وقع الخطر المنتار ، واندلعت
الحرب العالمية الثانية التي لم ترم المعاهدة إلا لمواجهة كما سبق القول . فحاربت مصر
في صفوف الديمقراطية حتى كتب الله لها النصر ، وقدم ميثاق الأمم المتحدة . (وكان هذا
أنسب وقت نظاب فيه مصر لإعادة النظر في علاقاتها بالبحر ، وقد درت مفاوضات بين
البلدين ، لم تفض إلى نتيجة

ونستعرض :

(أ) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة

(ب) المفاوضات الأخيرة



(أ) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة

انقسم العالم في الحرب العالمية إلى معسكرين معسكر الحلفاء ومعسكر المحور ولم تزد
مصر منذ بدء الحرب في الانضمام إلى معسكر الحلفاء . ولم يكن ذلك لأن معاهدة سنة ١٩٣٦
تلتزمها به . فإن إنجلترا لم تكن تعتمد على حلاص مصر لولا أن هناك شيئاً آخر - غير الوثيقة
المكتوبة - يدفع مصر إلى معونة الحلفاء من حلاص ، وذلك هو إيمانها بقضية الديمقراطية
ومصلحتها في أن تدفع عن نفسها اعتداء المحور .

وفد أحلصت مصر ، طوال مدة الحرب ، لانجلترا وانقصية الحلفاء وكانت أكثر من اعلمت أمانة
في تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . فإن إنجلترا ، الرغم من هذه المعاهدة ، لم تكف عن التدخل في
شؤون مصر الداخلية ، سواء كان ذلك قبل الحرب أو في أناسها أو بعدها . وبأى هذا بعض
أمثلة لهذا التدخل :

(أ) في سنة ١٩٣٨ طلبت السفارة البريطانية ألا تقدم تشريعات الضرائب الجديدة
للبرلمان إلا بعد أن يتصل السفير بحكومته في لندن

(٢) تدهنت إنجلترا في شؤون لوزارات المصرية ، وكانت سببا في إسقاط إحدى الوزارات في سنة ١٩٤٠ وأقامت في سنة ١٩٤٢ ورة أخرى عن طريق التهديد ، القوة المسلحة .

(٣) اعترضت السفارة البريطانية على قانون مكافحة لأمية لأنه يتضمن تمييزا محدد الأجنبي .

(٤) طلبت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٤ أن يعزل رئيس إحدى الجمعيات مدعوى أن القيادة الخوية العليا البريطانية والعيدة العامة في الشرق الأوسط طلب ذلك .

(٥) طلبت الحكومة البريطانية أثناء إمره اتخذت بديهة منع بعض المرشحين من ترشيح أنفسهم .

(٦) طلبت السفارة العربية في سنة ١٩٤٥ تكليف إحدى شركتين تنفيذ أحد المشروعات .

بالرغم من كل ذلك أصبحت مصر فدية الحلفاء ، وأدت لهذه القضية خدمات جيلة ، ونحن نشير هنا إلى بعض هذه الخدمات ، ثم نعرض لقرم ميتي الأمم المتحدة بعد استصدار الحلفاء وما كان لهذا الميت في من أثر حاد في تغيير وجه سياسة العالمية



١ — الخدمات التي قدمتها مصر لانجلترا في عصون الحرب العالمية الأخيرة :

لا يزيد مصر أن تفخر بما قدمت من خدمات لصيه الديمقراطية في عصون الحرب العالمية الأخيرة ، ولا عيب بدلت من جهود لنجاح هذه القضية المشتركة ، فقد كان هذا واجبا عليها قامت به دون أن تمن على أحد ، ولكنها ، وهي تعرض يوم قضيتها على مجلس الأمن تحتهم فيم ، إنجلترا ، لا يسعها إلا أن تذكر هذه الدولة ، على مسمع من العالم ، لا بما أدته لها من خدمات كانت من العو مل الحاسمة لإحرازه النصر في الشرق الأوسط فحسب ، بل تذكرها أيضا بما هو أحل من ذلك : بإخلاص واتحاد القوي اللذين بطوت عليهما مصر في علاقتهما بإنجلترا وبسائر الحلفاء طوال مدة الحرب .

وقامت مصر ، إلى جانب إنجلترا والحلفاء ، منذ أسست الحرب في سنة ١٩٣٩ ووضعت جميع قواها ومواردها في خدمة المبادئ الديمقراطية .

لما استخدمت الجيوش المتحالفة جميع صرق المواصلات في مصر ، من سكك حديدية وموان وطرق وكبارى ومطارات .

وقد قطعت مصر دلائقها السياسية مع دول المحور وإذا كانت لم تعلن الحرب رسمياً إلا في أوائل سنة ١٩٤٥ متبعة في ذلك مشورة البحتر التي أرادت بتأجيل إعلان الحرب ضمان مواصلاتها ، فقد كانت منذ بداية في حالة حرب فعلية مع هذه الدول ، واتحدت الإجراءات اللازمة لاغتفال رعاياها ووضع أموالهم تحت الحراسة وكانت بلاذ موقلاً للحكومات الدول التي احتلتها ألمانيا وأوت عدد كبير من الملاحين من رعايا هذه الدول

وتعمل الجيش المصري صدمات الحرب لأول في الحدود العربية ، وابتدت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس صد انفجارات حوية ولأمام ، وقامت بأعمال المدفعية المضادة للطيران . وكفدت حماية المواصلات وحراسة المنشآت العامة . وتعاون سلاح الطيران الملكي المصري مع طيرب البريطاني في أعمال تدافع وحماية بقول . كثفت العواصم ، واشتركت السلطات البحرية المصرية في أعمال لرفبة على جميع أوالي والسواحل المصرية ونكبتت مصر حسائر هائلة في لأروح بسبب الحرب وبسبب لأمرض الدشرة بطريق مباشر عن الحرب . وبلغت هذه الحسائر . من جراء لأعمال الحربية والغارات الحوية والملازريا (موضوعة الجاميا) والحمى لرجعة والمطاعون . ٢٧٥٥٠ . إصابات فتد بلغت ٣٨٥٢٦١ إصابة ومجموع هذه الحسائر — إذا قيس إلى عدد السكان — يزيد على خسائر الولايات المتحدة الأمريكية في جميع ميادين الحرب . وساعد على انتشار الأمراض هذا الانتشار الويل بمساعدة الساعات الحربية في فرض رقابة صحية دقيقة ، إذ عثرت هذه لرفبة عاتياً لمجهود الحرب ، وذلك بعد أن كفت هي وقية بلحوش بحرية من فتت هذه لأوبئة . وعدم اشتد الخطر في معركة العلمين ، وقف الشعب المصري بمرته إلى جانب البحتر ، وحمى ظهور الحشوش المزاحمة . وقد توه مدير الكسدر وزير البحرية الإنخارية بمجهود مصر الحربية في مؤتمر الصلح ببريس في حسة ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ عند عرض طلب مصر لاشتراك في مناقشة معاهدة الصلح مع إيطاليا ، فقال :

" In that respect I would say that from time to time we have over looked the fact that Egypt was fighting with the Allies against Italy, that from 20th June 1940, her territory contiguous to the Italian colonies, was over run to a considerable extent in the early years of the war and that she provided a very considerable war effort in the use of her troops, her aircraft forces and her terrain as a base and a very important base for Allied operations."

•••

وكانت مصر قاعدة بلحوش الحلفاء في مدة الحرب ، وقامت بتكوين هذه الحشوش في وقت صبت فيه وارداتها . فعانت مشقة الحرمان حتى تمكن حشوش الحماء من الحصول على حاجاتها . وساهم العمال المصريون مسهمة كبيرة في لانتاج اخرى . ومثلت لهم المصانع التي أنشأتها

الجيش المتحالفة . وتعاونت مصر تعاوناً فعالاً مع مركز تموين الشرق الأوسط وأمدت بلاد الشرق الأوسط بكثير من المواد اللازمة للأغراض الحربية وبكثير من الأغذية والمؤن

وانتجت مصر بدقة الترتيبات التي تفررت في منطقة الاسترليني وسلمت إلى السلطات البريطانية كل ما حصلت عليه من عملات أجنبية غير استرلينية . واستطاعت بريطانيا أن تحصل على جميع ما يلزمها من بضائع وخدمات في مصر مقابل أرصدة استرلينية ، فبلغت بحملة الديون التي تمكنت في ذمة إنجلترا عن طريق هذه الأرصدة نحو أربعة وخمسين مليوناً من الجنيهات

وتتمتع السلطات البريطانية بمعاملة وامتيازات متعددة ، حتى بلغت قيمة الاعضاء المحركة وحدها نحو ٧٢ مليوناً من الجنيهات (نحو ٣٠٠ مليون من الدولارات)

٤٠

وليس هذا كله إلا بعض ما قدمت مصر من الخدمات ، ولا يتسع المجال لمحصرها جميعاً ، على أن أقطاب الإعزاز أنفسهم لا يكون على مصر حدودها وحدودها السياسية والاقتصادية والمالية من ذلك ما قلته مستريدين أثناء زيارته مصر في السنة الأولى من الحرب في تصريح له لرجل الصحافة

It has been a great pleasure for me to see for myself the effort which Egypt is making for the furtherance of the Allied arms and to note the cordiality of her collaboration with my own country in every measure necessary for the prosecution of the war.

" . Great Britain is deeply grateful to Egypt for her friendship and for her loyalty to the engagements upon which we have both entered . Together we can face the future without fear "

وقال مستر تشرشل في محاسن العموم البريطانية في حصة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥

" ...During the war the Egyptian troops played an important part . It was they who maintained order throughout the Delta, who guarded numerous fortified points and stores and who in every respect assisted our war effort, which succeeded in victoriously defending the fertile land of the Delta from the attacks of the foreign invader . Its successive prime ministers and their governments have afforded us their support in a manner we considered most effectual... "

وقال مستر بين في الجمعية العامة لحرية الأمم المتحدة في حصة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦

" I think that all the Allied are indebted to Egypt for the great service it rendered during the war in placing its territory and communications, which prevented the enemy joining hands through the Middle East and probably making the war much longer and much more disastrous."

٢ - قيام ميثاق الأمم المتحدة والتغير الجوهري في السياسة العالمية

انتهت الحرب العالمية الثانية 'انصار احقاء' ، وفازت بانصارهم قضية الديمقراطية ، وحرية الشعوب وحقوقها في الاستقلال والمساواة في السيادة ، وصحلت هذه المبادئ في ميثاق الإطلاق.

وأعقب ذلك أن قام ميثاق الأمم المتحدة . يردد هذه المبادئ وثبتها ، ويفهمها دستور مجيداً العالم جديد . ولم يكن الميثاق قد آذن سياسة عالمية جديدة ، فبعض أن يتبين بوضوح ما طرأ على العالم من تعثر جوهري بقيام هذا الميثاق

كان الأمن العالمي يقوم على فكرة الدواعي ، إذ لم يكن هناك هيئة دولية تستطيع أن قرر الدول حقوقها وتلزمها واجباتها . فلم يكن هناك بد من أن تعتمد كل دولة على نفسها . وأن تولى توتها الدواعي عن سلامتها . ولكل ظروف مقتضياتها . ومقتضيات هذه الظروف أن تعتمد الدول على القوة لا على الحق ، وأن تسعى في تعزيز قوتها ، بدلاً من أن توارى القوى وراء الحيل ، فينقسم العالم إلى معسكرين أو أكثر . يترصد كل منهما الآخر ، ويعتمد كل منهما على القوة المسلحة . وهذا يعني عمادى الحق والعدل . وكانت الدول الولاية تجد في هذا الجوارح الإرضاء أطعها في الواسع والاستمرار ، سعي وراء غايات اقتصادية ، أو إشباعاً لشهرة المجد والقود ، أو لكل هذه الغايات مجتمعة

ومن هنا نهضت سياسة الاستعمار ، وتوالت أسبابها . فمن استعمار لا تتكلف له المعادير ، فهو يحس اعتداء على حقوق الشعوب مصدرة ومستعبد لها ، إلى استعمار يخلق له المعادير من استثمارات إنسانية أو أدبية أو اقتصادية مرغومة . إلى استعمار يقع تعددت أشكاله وأسماؤه ونقيت حقيقته واحدة . وتبقى الدواعي سياسة الاستعمار هذه كانت دواعي اقتصادية ، للسمي وراء الوارد الأولية للصناعة والبحث في أسواق جديدة للساعات الصناعية . ومتى استولت الدولة القوية أسباب توسعها ، وبلغت عتونها مجده . وأقامت إمبراطوريتها الاستعمارية على دعم مما سكت ، لم تلت أن يحد نفسها من دوافعها عن هذه الأمور طورية لتحجيمها من حشع الدور القوية الأخرى التي ترفع . تنشأ فـ هذه الدولة المستعمرة من تسميه سياسة الدفاع أو السياسة الإمبراطورية ، وترتك هذه سياسة على المحللات تعقد مع أمددها في القوة ، وعلى السيطرة تسيطر على الشعوب المستضعفة وتجعل من مناطق لفودها وقواعد لجيوشها

وهذه السياسة الدوائية كانت تدور في حلقة مفرغة . والدفاع الفردي يستدعي توازن القوى ، وتوازن القوى يفود إلى انقسام الدول شيع متعددة ، وانقسام الدول يدفع إلى التافس ، والتافس يقتضي الدفاع الفردي . وهكذا نوايك . وكان لا بد لهذه السياسة الدوائية أن تؤدي إلى اصطدام عام ، فانفجار عالمي ، وهكذا وقعت الكارثة العالمية الأولى في سنة ١٩١٤

وم تكن هذه بكرة كافية مدع عالم ان توقي ، تطوى عيه سياسة الدولية القديمة من
ويلات وأخطار . ولم يرسم عهد عصبة الأمم إلا خطوطا ، قصة لصام عالمي جديد . فلا هو حرم
الحرب ، ولا هو حدد الحقوق والواجبات على وجه يكفل لدول لاطمشان والاستقرار ، ولا هو
أقام هيئة دولية ذات صلاحيات كاملة تنو الدفاع عن الأمن العلمى حتى يحل الدفاع الجماعى محل
الدفع الفردى . فرجع العالم إلى نظام التحالفات القديم ، وإلى سياسة توازن القوى ومناطق
النفوذ ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ إحدى ثمار هذه السياسة

وم يثبت العلم ان انقسم إلى معسكرين من جديد . وم يدت لاصدم ان وقع ، وأعصه
للاعمار . وكان لشعر قويا عينا ، هنر العلم هزة ألقاه من عفته . وبعد انتهاء الحرب
لعالمية الثانية اعترم ان معجر سياسة اندعة ، وأن بهج النهج القويج . فدم ميثاق الأمم المتحدة ،
وهذا هو العهد الجديد



ويؤذن هذا العهد بتغيير جوهرى فى سياسة عالم . وهو يقوم على فكرة لدفع الجماعى لاعلى
فكرة الدفع الفردى . ويحدد لدول حقوقها وواجباتها . بشكل شام حق تقرير مصيره . وكل
عضو فى هيئة الأمم المتحدة يتمتع باستقلاله الكمى . ولا يجوز له ان يتنقص من سيادة دولة
أخرى ، ان مبدأ المساواة فى السيادة هو أحد مبادئ الأساسية التى قدم عنها الميثاق . ويجب
على أعضاء الهيئة جميعا ان يتأهوا فى تلافيتهم لدولية عن تهديد ، ستمل لقوة أو استحد منها
صد سلامة لأرضى أو لاستقلال سيسى لأية دولة ، أى على أى وجه لا يتفق ومقاصد الأمم
لمتحدة . أما سلام ولأمن لعلى فمزمه فى يد هيئة دولية ، هى مجلس الأمن ، تزود بقوات
ساحة تستطيع ان تصمد أى غزو يقع ، وأن تنصر لأمن وسلام فى العالم

واحتط الميثاق بدمرد سى لابد ان نمضى قبل ان تتور شمس لأمن موت اسلحه واحب
وصدها تحت نصرته . اصحت المادة ١٠٦ ان تتشاور ، فى هذه سقرة . الدول الخمس فيما بينها
وبعض أعضاء الأمم المتحدة لأخرى . كلها فصحت حان ، لتقديم سيرة عن الهيئة . لأعمال المشتركة
اللى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

ومعنى ذلك ان مدع جماعى قد قوم . قوم ميثاق ، تنولاه لدول خمس بقوتها العسكرية
سيادة عن الأمم المتحدة . حتى إدارقود مجلس الأمن ١٠ يلغى ان يرؤنه من قوات مسدحة ترلاه
عند ذلك بنفسه .

وفد أحست مصر . مددحت عصوص مؤسس فى هيئة الأمم المتحدة وأصبح هب من
الحقوق ما لساير لأعضاء وعلم ، شايهم من لوحات . أنها تنفس فى جو جديد ، وأن لك

لصلاات التي عقدت في صل السياسة قديمة - سياسة الدفاع الفردى و بورن نقوى ومنطق
لفوذ - ينبغي أن تراجع ، فما كان منها متفقاً مع الميثاق طل ، قد ، وما تعرض منها مع أحكام
الميثاق وحب تعديله أو إلغائه ، وأعل مستريفي كان يقصد إلى تأكيد هذه الحقائق عندما تحدث
عن وجوب تعديل بعض المعاهدات التي أبرمت قبل الميثاق ، وقد

We agree that we must get rid of the out of date feature of the treaty which was made before the United Nations Organisation came into existence "

وفي ضوء هذه الحقائق رجحت مصر صلاتها السياسية مع ، عشر ، فوحدتها ، ثمرة من ثمار
لسياسة العالمية القديمة كما سبق القول ، إذ هي تنوء على مبدأ المحادثات الثنائية ومناطق النفوذ ،
وتتعارض تعرض ، حوض ، مع أحكام الميثاق ، وإن شاء على هذا الوضع من شأنه أن يولد
لاحتكاك ، وأن يعرض السلم والأمن للدون بخطر ، فلم يسمع ، وقد رأت الشعب المصرى قد
قدم عن فكرة أبيه يطالب باستكمال حريته واستقلاله ، وهو لا يكاد يملك نفسه عن الانفجار
بسبب بقاء القوات البريطانية في البلاد ، لا أن تطالب من حكومة البريطانية تتجرب
لمفاوضات لإزالة الطر في هذه العلاقات ، وإقامتها على المبادئ الجديدة التي تصفها الميثاق
وفي هذا الجوانبات لمفاوضات لأخيرة بين مصر و تحظر

..

(ب) لمفاوضات أخيرة

(١)

فما إن مصر ، مددحت عصو و هيئة الأمم المتحدة ، وفست أن تأخذ على عاتقها كل
لتبعات التي يلقها الميثاق على أعضاء هذه هيئة ، أصبح في استطاعتها أن تطالب بجميع الحقوق
التي تتمتع بها ، كل دولة دخلت عصو و هيئة ، وأحص هذه حقوق المساواة في السيادة ، مع
زوال كل القيود التي تحمل هذه المساواة ، أو تستفص من استقلال مصر الكامل

ولذى يجب أن يزول بحود قيام الميثاق قيذان فرضتهم معاهدة سنة ١٩٣٦ مع الأول
هو النقطة العسكرية ، فإن الواجب هو حلاء الثروات البريطانية في الحال عن مصر والسودان
والفيد إلى هو المحاولة لأبدية ، وقد أصبحت غير قابلة لتعارضها مع الميثاق

و و تمشيد مع المطلق لذى يليه موقف مصر بعد أن دخلت عصو و هيئة الأمم المتحدة ،
الكات مصر على حق في أن تان عقب دخوم في هذه الهيئة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة
لخالفها للميثاق ، وأن تطالب بحلاء القوات البريطانية عن جميع أراضيها في حال ، وكان يترتب

على ذلك نتيجة لازمة هي أن نستمد وحدة وادي النيل ، وكان من الواجب على إنجلترا أن تسلم لمصر بعدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسحب قواتها من وادي النيل دون إبطاء ، فيعود وادي النيل إلى وحدته الأولى .

وبعد أن يتم الجلاء ، ويتم الاعتراف بوحدة وادي النيل ، عند ذلك تعيد مصر النظر في علاقتها بإنجلترا ، فتقيمها على أساس يتفق مع أحكام الميثاق . أما أن تفاوض في عقد معاهدة مع إنجلترا والقوات البريطانية لا تزال مرابطة في أرض وادي النيل ، فإن أول ما يعيب هذه المعاهدة أنها تعقد في ظل جيوش أجنبية مرابطة في البلاد ، فلا تعتبر معقودة عن حرية واختيار والحرية والاختيار هما لب كل تحالف . ويبقى نفسه هو الذي يتول في هذا المعنى

" It was inadmissible to negotiate, attempt to negotiate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces "

هذا هو الذي كان حقاً لمصر ، وواجباً على إنجلترا . فما الذي حدث ؟

..

(٢)

حدث أن طمت مصر فتح باب المفاوضات مع إنجلترا . وقد أبررت المدركة لتي وجهتها للحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى الحكومة البريطانية في هذا الشأن ما يأتي .

(١) أن مصر قبلت معاهدة سنة ١٩٤٦ تحت ضغط الظروف المألحة

(٢) أن ظروفها وأحدنا وقتية هي التي أملت هذه المعاهدة . وقد استعبدت الحرب الأخيرة أهم أغراضها .

(٣) أن استصدار الخدمات ، وتبر الصرورات الحربية ، وإبرام الموائيق ، مصون السلم والأمن والعالم ، كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها .

(٤) أن وجود قوات أجنبية من السلم في مصر ، حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق ثانية ، يجرح الكرامة الوطنية ويبدل على رغبة لا مبرر لها . ومصر على أتم الاستعداد لتقوية جيشها بحيث يصبح قادراً على رد الاعتداء حتى تصل إليه الإمدادات من الحلفاء والأمم المتحدة

(٥) أن الشعب المصري قد ذهب عن فكرة أبيه ، وهو يرغب رغبة حارة أن يرى علاقاته مع إنجلترا محررة من شوائب ريب ، لمصاحي ، طليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها

(٦) أن الحكومة المصرية تقترح — من أجل كل ذلك — فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية

(٧) أن المفاوضات المقترحة يجب أن تتناول طعنا مسألة السودان على أساس يتفق مع مصالح السودانين وأمايهم



وأضافت المذكرة إلى كل ذلك — وأرادت مصر بهذا أن تدل على حسن نيتها وعلى إخلاصها لحقيقتها القديمة — أن بعد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متماشية مع الحالة الدولية الجديدة

قد تكون الحكومة المصرية استعصت الكلام عن إبرام معاهدة جديدة محل محل المعاهدة القديمة ، وقد قدما أن هذا يحى وقته بعد الخلاء والاعتراف بوحدة وادى النيل ، حتى إذا عادت محالفة جديدة بين مصر و نحترا لم تكن مفقودة في طلال القوات البريطانية للرابطة في مصر ، بل من رضا واختيار بعد أن تكون مصر قد استكت أسباب حريتها واستقلالها

ولكن الحكومة المصرية أرادت بالكلام في عهد معاهدة جديدة أن تقيم الدليل القاطع — كما قدما — على إخلاص مصر لحقيقتها القديمة ، وأنها إنما طالت بالاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وليس ذلك لأنها تريد أن تنقض العلاقات لودية التي تقوم بين مصر و إنجلترا ، بل هي تعزم أن تستق هذه العلاقات بعد إلغاء المعاهدة . وخبر دليل على ذلك أنها تعرض مسألة أن تعقد معاهدة تؤكد هذه العلاقات في حدود ميثاق الأمم المتحدة

ولم يخطر في بال الحكومة المصرية وقت أن عرضت عقد معاهدة جديدة أن تنقص هذه المعاهدة من حقوقها الكاملة والخلاء والوحدة الدائمة لودى النيل ، ولم ترد أن تعلق استخلاص حقوقها على عقد هذه المعاهدة . ومن ما دمت قد اعترفت أن تستخلص حقوقها كاملة ، فسواء عقدت المعاهدة الجديدة وقت ذلك أو بعده ، فإن هذا لا تأثير له في استخلاصها لحقوقها . بل لها إذا عرضت منذ البداية عقد هذه المعاهدة ، يكون لهذا العرض من الأثر الطيب في الحكومة البريطانية ما يجعل المفاوضات تسير سيرا حسنا ، وتنتهى سريعا إلى نتيجة مرضية

هذا ما أراده الحكومة المصرية عندما عرضت عقد معاهدة جديدة . فهي قد دخلت المفاوضات مع نية حرة طليقة من كل قيد ، مصممة كل التصمم على تحقيق مطلبها الأسمى ، وهو الخلاء ووحدة وادى النيل . يؤكد ذلك أن رئيس الحكومة لمصرية ، وقت تأليف وفد المفاوضات المصرى في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، رفع إلى جلالة الملك كتابا في هذا الشأن جاء فيه " ولم بعد خافيا يا مولاي ما انعقد الإجماع عليه في هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذى انفقت

عليه جميع طاقاتها وصوتها وحربها وهيئاتها وأفرادها ، على خلاف زعمهم وتبيان مشاركتهم .
وهذا لمطلب هو خلاء ووحدانية النيل ، لا تعترف مصر أحدًا يشد سواه ، ولا حماة ترجو
منه بدلا . " وجاء في عهد مكتب أريخ . " وقد آل لأون يامولاى كالألف الوعد الرسمى
لدى سيضطام بأعباء تفاوضت مع حبيته برطانية العصى ، مفاوضات حرة طليقة من كل
قيد ، لتعديل المعاهدة تديلا أساسيا وشاملا ، بحرية لإردة الأمة ، ونحبة لمصها لاسمى "

هذه هى نيات مصر وضحة سارة . يقوم دسلا عيها ، وأورده من الوثائق الرسمية والقرائن
القاطعة . فإذا كانت نيات إنجلترا *

••

٣

م تكن هذه النيات فى مددا لأمر وصحوصوح كوف . فقد كانت من جهة تدعو إلى اخذها
ومن جهة أخرى لا تبعت على رأس فكك راما على مصر أن تتصرف فى المدة موصة ، لاسمى أن
هذا الترام بفرصة عيها لتياف فى راعيها تحصر مع حذر لا يمكن أسس حريتها واستقلالها

أما أن نيات إنجلترا كانت تدعو إلى اخذها . فبدل على ذلك مصر أن

١) الأمر لأول رد على مدحت به بخارى وضع باب تفاوضت بعد تسوية دم
أكثر من شهر ، أرسلت الحكومة البريطانية فى ٢٦ - رسة ١٩٤٦ ردها بالاسدية إلى فتح
باب المفاوضات ، وجاء فى هذا لرد ما يأتى :

(١) أن أحد دروس بن عنتها لده الحرب لأخرة هو أن ندى لأمنية اتى قامت
عليها مع حدة ١٩٢٦ سبعة فى جوهرده . مصر ، تكافح حدة المندى الأساسية فى قامت
عليها المعاهدة واتى ترعم الحكومة اريضة لنها سبعة فى جوهرده .

(٢) أن سياسة حكومة جلالة سبت هى أن تدعم روح من مصر حة وأود التعاون الوثيق
لدى حقيقته مصر ومجموعة الأمم اريضية ، والأمر ضرورية فى أساء الحرب . اقترنت مصر هـ
بمجموعة الأمم البريطانية والأبراصوية ، مع أن مكاب تحقيق هو بين دول الحلفاء صمة لابن
مجموعة الأمم اريضية على وجه التحصيل .

(٣) أن سياسة الحكومة اريضية هى أن نيم حة تعاون على أساس لمشاركة الحرة
لكاملة بين ندى للدوع عن مصاحهم حشده مع حترم سغلاب مصر وسيادتها احتراماما تاما .
والقاط " المشاركة " و " المصالح متساوية " تودت مصر فى علاقتها مع إنجلترا أن تفهم لها مدلولها
خاصا .

إزاء هذه الذموم يسع مصر، لأن نفس - كما قدما - أنها تدخل المفاوضات حرة طليقة من كل قيد لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا، إجابة لإرادة الأمة وتحقيقا لمطالبها الأنسية. هذا إلى أن الرد البريطاني أكد وجوب المراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وجعل الطرفي تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ آتيا لا من أحكام المعاهدة ذاتها. فمن مبادئ إعادة النظر في المعاهدة وفقد المادة ١٦ لم يكن قد حل - من الرغبة من هذه الأحكام - بمبادل على أن انحاز لا تنقيد مد الآن بأحكام هذه المعاهدة.

(الأمر الثاني) تحدثت إلى سبقت المفاوضات، وهي زادت في حذر مصر من بوابة الانحاز. وقد جرت هذه المحادثات بين صدقي باشا من جهة وبين 'ماورد ستانجست والسير روبرت كامبل من جهة أخرى، ودامت أكثر من شهر. وتبين في حلاله أن الانحاز كانت تريد استبقاء قوة عسكرية في مصر باسم أو آخر. فقد بدأ الجانب البريطاني يمرض 'لجلاء على أن تستبق قاعدة حربية في جوار قناة السويس. وهذه القاعدة تقتضي إنشاء منشأة عسكرية في منطقة القناة لتكون بمثابة نواة للجيوش التي تأتي لمعونة مصر من الخارج. وعرض أن تؤجر مصر لانحازا قناة من الأرض في منطقة لقناة تكون مركزا لهذه القاعدة الحربية، كما فعلت إنجلترا نفسها عندما آثرت للولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في بعض لجزر كرمود وجرينلاند.

فدام ترض مصر. لم يجر. أمكن التفكير في استبقاء هذه القاعدة الحربية في منطقة القناة بمقتضى اتفاق إقليمي مشترك فيه دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن. وقد رفض الجانب المصري هذا العرض بشقيه. وقد رأى بحق أنه مهما كان الوصف التقاوفي الذي يمكن أن يسع على هذه الحالة، فإن وجود قوات أجنبية في أرض دولة وقت السلم إنما هو رمز للسيطرة، وأن تسار مصر لانحازا بطريق الإجابة عن جزء من أراضيها، أو مسح قواعد في دوح حدودها، أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور لرأي العام المصري. وإذا كانت الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في جزر، ثمة عيدة عن أرض الوطن لأصلي، فإن هذا أمر يختلف عما نحن بصددده. ولو أن اتفاقا من هذا غير عند بين مصر وانحازا، وشمل جراح أرض الوطن لأصلي، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف، أما منع المعاهدة الحربية بمقتضى اتفاق إقليمي مشترك فيه دول الشرق الأوسط فأمر يتعارض مع الخطة التي رسمتها مصر في تسوية علاقاتها انحازا، ومن رأى الجانب المصري كان ينصب دائما على تسوية هذه العلاقات من طريق اتفاق ثنائي بين مصر وانحازا.

ولما لم يظفر الجانب البريطاني بموافقة بجانب المصري مشغاء قوة بريطانية في مصر، سم المعاهدة الحربية. ملك طريند آخر. وطب ستقاء قاعدة إدارية. وذكر أن لعرض من هذه القاعدة هو الاحتماط ببحر ومهدت حياطية. وعداد مصانع للآلات والأسلحة وما شابه ذلك لجهاز لإمدادات التي تأتي من الخارج لرد الاعتداء عن مصر.

ويقترن بهذه القاعدة الإدارية تسهيلات بحرية ، ودفاع حوى يشمل مطارات وشبكة من الإشارات ومنشآت لرادار ، وهيئة من الاختصاصيين العيين والإداريين الموظفين ، ومركز قيادة في منطقة انقضاء لتسيق تدابير الأمن في الشرق الأوسط . فكان رد الجيب المصرى حاسما و بيان أن هذه محاولة أخرى لاستبقاء قوات بريطانية في مصر تحت ستار "قاعدة إدارية" وأن الرد أن من شأن المدير المقترح أن يجس من التحالف بين البلدين وصاية عسكرية تقوم بها دوله كبيرة على أخرى أصغر منها ، وستمحض سريعا عن سيطرة سياسية كما وقع ذلك من قبل . وذكر أنه "بعد زوال الأسباب التي دعت الى ما اتخذته معاهدة سنة ١٩٣٦ من الاحتياطات ، فإن دولة كصر لا تستطيع أن تقبل لقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتحدد بين آونة وأخرى ، ولا يجوز معجم لسياسة عن اكتسابها ، وأن على الدولة المستقلة أن تلجأ إلى كفة أمنها بوسائلها الخاصة" . فلم يسع الجانب البريطانى بعد ذلك إلا أن يعرض إتمام الجلاء في مدى خمس سنوات ، ولكنه طلب "بيان مدى التسهيلات الكفيلة تمكين الجلاء من أداء التزاماتها في حالة الطوارئ ، تلك التسهيلات التي ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها ، مع الدعوة القوية البريطانية ، بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر" . ورد الجانب المصرى (في ٨ مايو سنة ١٩٤٦) ذاكر أن مصر نسوى "أن نشئ وسائلها الخاصة ، وكذلك استبعاد القواعد البريطانية الموجودة في أرضها . قواعد إدارية تشمل مطارات ومنشآت بلاشارات والدفاع الحوى ، ومستودعات للذخائر والوقود ومصانع ، كما تعتمد إنشاء طرق المواصلات اللازمة للدفاع عن أراضيها . وأن تكون هذه الواحدة مقصورة على ألواء بحريات الجيش المصرى لحسب . بل أنها ستعد لتكون صالحة لاستقبال الإمدادات البريطانية عند الضرورة ، وكذلك القوات التي يقرر مجلس الأمن إرسالها إلى مصر في حالة وقوع اعتداء . على أنه إذا رأت الحكومة لمصرية أن هناك حاجة إلى تعيين من البريطانيين لإعداد التحذير العسكريين المصريين وتعاليجهم ، إنها لا تردد في الاستعانة بهم ، وذلك بحكم كوظيفتين مدنيين من الجانب وفقا للتشريع المصرى المعمول به . ومن جانب آخر يرى الوفد المصرى استنادا إلى رأى خبراءه العسكريين أن فترة الخمس السنوات المحددة بجلاء القوات البريطانية . مع اعتبارها حدا أقصى ، هي فترة طويلة جدا . وفي رأيه أن عملية الجلاء يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين كما جاء في المذكرة البريطانية . ويمكن إجراء المرحلتين الأوليين في ظرف اثني عشر شهرا ، أما الوقت اللازم لتنفيذ المرحلة الثالثة فسيتروك أمر تحديده إلى خبراء الوفدين العسكريين . أما فيما يتعلق بالاقتراح الذي أبداه الوفد البريطانى ، فيوافق الوفد المصرى على أن يعهد بهذا العمل إلى الخبراء العسكريين بشرط أن تحدد مهمتهم على الوجه الآتى : تحديد المنشآت العسكرية البريطانية الموجودة في مصر والتي ستندظر الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بها ، بعد جلاء القوات البريطانية ، لحاجة الجيش المصرى لاستقبال القوات البريطانية وقوات مجلس الأمن في أحوال الاعتداء "

كانت هذه المحاولات من الجانب البريطاني قد نشرت جوا منريبة والشكوك حول المفاوضات ، وكانت المحادثات الفردية بين صدق باشا واللورد ستانجيت والسير رونالد كامبل قد طالت ، فأريد إنهاؤها والبدء في المفاوضات الرسمية في جوصاف . وتمهيدا لذلك وافق السفير البريطاني على إصدار تصريح في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتي

” بطرا للتكهنات التي تضارمت بشأن مفاوضات المعاهدة ، قرر وفد المملكة المتحدة موافقة دولة صدق باشا لإصدار البيان التالي : إن السياسة المنيرة لحكومة صاحب الخلافة في المملكة المتحدة هي توطيد محالقتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات في جومن الورد وحسن البية . وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة لإحلاء جميع قواتها البحرية والبرية والحوية عن الأراضي المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الإحلاء ، وموعد إنسائه ، والديير التي ستعنده الحكومة لتحقيق تبادل المعونة في زمن الحرب أو في حالة توقع التهديد الوشيك لها طمنا للبرام

وفد أزال هذا التصريح من طريق المفاوضات . كان فعلا يسمت على لبأس ، وفتح بابا حديدا للامل



بمخلص من كل ذلك أمران :

(١) أن إنجلترا لم تكن في البداية - أحمة اليق في الاعتراف بحقوق مصر ، بل كانت تتلمس . بقدر ماوسعها من جهد ، استبقاء سيطرتها على هذه البلاد . من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في أرضها . والواقع من الأمر أن أمام إنجلترا ، مصر صياستين منه . رصتين ، فهي إما أن تؤثر استبقاء مصر ضعيفة حتى تنوى هي الدوع عنها وحسك زمام الأمور فيها ، وإما أن تعدل عن هذه السياسة القصيرة الطار فتدعون مصر عن إحلاص في نقوية جيشها حتى تمكنها من الدوع عن نفسها بنفسها ، وبذلك يتحقق لغم مصر وانحدارها على السوء

(٢) أن مصر لم تدعن أمام ، عمرا راجزا على احتفاظها بقاعدة عسكرية في أرضها ، بل ثبتت على رص هذا الطيب في جميع الصور التي قدم ، ولم تترجح عن موقفها . فلما طفرت من إنجلترا بتصريح إحلاء صالغ الذكر ، كان هذا مشجعا على البدء في المفاوضات



(٤)

بدأت المفاوضات في حوز من التناؤل ، وعقدت جلسة الافتتاح يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، أى بعد يومين من تصريح الجلاء . ولكن المعارضة في مجلس العموم البريطاني ما لبثت أن شنت العارة على هذا التصريح ، وحملت عليه حملة عنيفة ، وعاونها في ذلك العسكريون في بريطانيا وحكومات الدومينيون . وقامت الصحافة والإداعة البريطانية بجملة شعور على مبدأ إحلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية . كل هذا حمل مستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية أن يصرح في مجلس العموم أنه إذ لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة تتخالف جديدة ، فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تظل نافذة .

وهنا يتجلى الفرق و صحابين النظريتين البريطانية والمصرية . فالمصرية البريطانية تذهب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وإن كان من المرجح فيه أن تعدل ، وإذا لم يتفق الطرفان على هذا التعديل فإنها تبقى كما هي . أما النظرية المصرية فتعتبر معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة بمخالفاتها لأحكام الميثاق ولاستنفادها لأعراسها ، وإذا كانت مصر ترفض التنازل فتقرر سقوط هذه المعاهدة ولعقد معاهدة جديدة ، هذا أمكن ذلك ، فإذا لم يتم الاتفاق على عقد معاهدة جديدة من هذا ، لا يمنع من أن يتقرر سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتصبح علاقة مصر بالتنازل هي علاقة أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة أى عضو آخر .

ولم يقتصر تأثير حركة المعارضة على الرأي العام في لندن ، بل كانت به أيضا صدى كبير في المقامات ، أى كانت تدور بالقاهرة . إن الجانب البريطاني في خطاب تكبيل اللورد ستانيسجت ، اقترح إنشاء لجنة مشتركة من أركان الحرب تكون أداء دائمة لسوية المسائل المتعلقة بالدفاع المشترك ، ويكون إلى جانبها مجلس دفاع مشترك في مستوى وزاري لمطوري المسائل التي ترفعها إليه اللجنة المشتركة . فرد الوفد لمصرى مبين أن المعاهدة الجديدة لا يجوز أن تكون بـلا معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء ، ودبت استملا للحق الطبيعي في الدفاع الشرعى لمعترف به للدول الأعضاء بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد البريطانى يتقدم باقتراحات ثلاثة هي :

- (١) وضع محارل لاعتداد الحزى البريطانى في مصر تحت المراقبة المصرية ولكن يقوم على حراستها عدد كبير من الموظفين البريطانيين
- (٢) إنشاء لجنة مشتركة من هيئة أركان الحرب يكون لها طابع ندوام ويعهد إليها بتقرير التدابير التي يقتضيها تنفيذ التحالف .

(٣) إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات اختصاصات وزارية يعهد إليها بمبحث المسائل التي ترفعها إليها اللجنة الدائمة لأركان الحرب . ثم قل تعقيا على ذلك : "يبدو أن هذه الاقتراحات

الثلاثة ، أو سم بها ومحقت ، لأدت في أواقع إلى إنشاء عدة بريطانية في الأراضي المصرية ، وهذا ما يتعارض مع المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه معاهدات حرية ، وهدى عترف به مستر بيمن نفسه منذ البداية ، وهو أن المعاهدة لا عازية لمصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقاً بين دولتين متساويتين في السيادة ، مقوداً في نطاق ميثاق للأمم المتحدة ، والاحتفاظ في مصر بعناد حربي بريطاني ، يجب وضعه في المحارن لمصرية ليكون معدا لاستعمال القوات البريطانية ، وما يستتبع ذلك من إنشاء فصائل برهانية معسكره وفي وقت سدد لحراسة هذا العناد ، كل ذلك فيه إساءة لسيادة البلاد ، وكذلك في إنشاء هيئة أركان حرب مشتركة دائمة ، وبلجة وزارية للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب ، تخروجاً على الإجراءات الملوفة في معاهدات التحالف التي تبرمها دولتان متساويتين في الاستقلال لتسوية المسائل محبة ذات الصلة العسكرية ، فإن معاهدات تبادل المعونة تطوى عدة على قيام تعاون بين هيئتي أركان حرب الدولتين المتعاقبتين عن طرق الاتصالات ومخاضات ، وزيادة على ذلك فإن الوفد المصري يرى أنه ليست هناك ضرورة بقتصيص ، وقع أحد مما يسوغ الشروط الاستثنائية التي اقترحها الوفد البريطاني ، وهو يرى أن ما تضمنته مذكرة المؤرخة ٨ من أواخر من تأكيدات عن تعاون أركان الحرب ، ومن تصريحات عن تعيين فيرين بريطانيين ، من شأنه أن يبعث على أطمئنان .



وتقدم الوفد البريطاني ، في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، بمشروع معاهدة تحب مع تعقد بين الدولتين ومشروع معاهدة عسكرية تحقق هذه الغاية ، أما معاهدة الحدف فتكاد تكون صورة أخرى للمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولا في منطقة عسكرية ، ولا في أن مدة الحدف حددت بخمس وعشرين سنة . وفي مشروع معاهدة العسكرية نص يقضي بأن " يظل الموقف الدولي من استعراض مشترك من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين ، وبإعدادها عند لضرورة المندوبين سيبرسون الذين قد تعينهم الحكومتان ، ونشاور هذه السلطات في كل الحدود التي قد تهدد أمن إحدى حكومتين وعلى لأخص أمن الشرق الأوسط في ذلك لأراضي المتاحة لمصر " . ونص أيضاً يقضي بأن " تحتفظ حكومة لمصرية كذلك في زمن السلم بتاد ومهمات حربية تظل مسكاً للحكومة المتحدة في حالة يتسنى معها للقوات البريطانية استعمالها على الفور وقت الطوارئ ، وتكون حكومة المتحدة هي المسئولة عن تجديد هذه التاد والمهمات وجعله مساري لأحدث طرر ، وتقديمها تسهيلات اللازمة لهذا الغرض " . ونص ثالث بقرر أن حكومة المصرية ترغب " في استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من الرعايا البريطانيين للمساعدة في الإشراف على هذه المنشآت والتباد والتسهيلات واستخدامها وصيانتها ، وكذلك في تدريب موظفين مصريين عليها ، وسيلحق لموظفون الفنيون البريطانيون بخدمة الحكومة المصرية التي ستعمل أيضاً على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين

في الورش التجارية التي تخصص تحويها لأغراض الحرب ، وتتشاور السلطات في الحكومتين لكي تشير على الحكومة بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم ، وتقدم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمروور موظفي القوات البريطانية عبر الأراضي المصرية“

ولما رفض الوالد المصري الموافقة على هذين المشروعين لأنها لا يتفقان كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تآزمت المفاوضات ، وتوسّطت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمر ، فسُلم وزيرها المهووس في مصر لصديقي ناش في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ رسالة موجهة من هذه الحكومة إلى جلالة ملك مصر ، ورد فيها أنه نظرا للصداقة التي نشعر بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها به مع برواهية كل شعوب الشرق الأوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومة الولايات المتحدة ، وهي تدبر من رغبتها في نجاح هذه المفاوضات ، تأمل أنه مازال ممكنا أن تنتهي بطريقة تكفل لمصر الصيانات المرسية لسيادتها الدائمة دون أن تحاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط ، أو تصعب الدواعي عن هذه المنطقة ، ضد اعتداء محتمل الوقوع “ وأصابت الرسالة ما يأتي : ” هذا وقد أبلغني حكومتى في هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة تهتدأ من الشرق الأوسط كله مسألة ذات أهمية سياسية بالغة في أهمها الخاص وفي اهتمام كلقت أن أنهي إلى دولتك أن حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغدة صادقة في الوصول إلى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلا يمكن البلاد الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استئلال لا يفضي - في نفس الوقت - إلى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج “

وقد رد رئيس الوزارة المصرية على هذه المذكرة، وجاء في الرد، أتي : "مصر - باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط - تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة ، ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمر مرتبط لديها بضرورة استعادة حريتها كاملة ديموقراطية ، وهي تدرك تماما أنه يجدر ألا يبيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلا أن ترداد شأننا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يجوز هذا ، إلا باحترام استقلال مصر ، وهذا الشرط وحده - وهو شرط مستمد أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وكانت مصر في طليعة الدول التي انضمت إليه - يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جديده في توطيد السلم العالمي ، وهي ستفعل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بأواجبها الجديدة التي تقع على عاتقها كدولة مستقلة . وإن تجاهل هذه الحالة والتسوية في علاجها لمسا يخلق جوا من التوتر - فيه إضرار بالفرض المنشود - ألا وهو تهيشة الانسحاب والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم في الشرق الأوسط استقرارا نهائيا . وإن مصر

تتقلل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها ، فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود الأخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام . وقد وردت برفقة بعد ذلك من وزير مصر المفوض واشنطنجتون ، في ٤ يونية سنة ١٩٤٦ ، يتول فيها أنه انصل بالمسؤولين عن السياسة في الشرق الأوسط ، وهم منهم أن الغرض من الرسالة الأمريكية لم يكن تعضيد لمطالب البريطانية ، وأن الحكومة الأمريكية لن تتوانى عن إبداء موقفها للإنجليز . (وهذا وقد علمت شخصيا عندما كنت في نيويورك في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن الحكومة الأمريكية انصلت بعلا الانجليز في هذا الشأن ، وكان من رأيها في معاهدة سنة ١٩٣٦ أنها (d' mod) .

وبقيت أزمة المفاوضات قائمة . وقد علمت الحكومة المصرية في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ أن ٣٥٠٠ من الجنود البريطانيين أرسلوا من فلسطين إلى لاسماعيلية ، وهم من الجنود المدربين على وسائل الثورات ، وذلك للدفع عن المصالح البريطانية في حالة حدوث أي اعتداء عليها من الشعب المصري . كما أن القوات البريطانية الموحدة بمسكوت لاسماعيلية والى الكبير توالى التدريب على قمع الاضطرابات تحت إشراف ضباطهم .

وأدت هذه الأزمة إلى وقف المفاوضات ، وغادر اللورد ستانسجيت ومعه بعض أعضاء الوفد البريطاني القاهرة إلى لندن في آخر شهر مايو سنة ١٩٤٦



ثم بذلت مساعي دبلوماسية لاستئناف المفاوضات ، اشترط الجانب البريطاني لذلك في ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ أن تقبل مصر ، بدلا من الاتفاق العسكى ، "وضع مادة جديدة ترمى إلى إنشاء لجنة مشتركة للدفع ، وتبين اختصاصاتها بصفة عامة ، وستكون هذه اللجنة ممثلة للجنة المتفق عليها بين كندا والولايات المتحدة" . "وقول في تقرير ذلك : " أنه إذ لم يرد ذكر في المعاهدة لتحديد طبيعة ومدى المونة التي تتقدمها مصر لبريطانيا العظمى لتمكينها إذا اقتضى الحال أن تكون معونها فعالة ، فيجب أن ينص في المعاهدة على إنشاء أداة التي تمكننا نحن الاثنين من التشاور لتتفق المساعدة المتبادلة ضد الاعتداء . وستكون اختصاصات هذه اللجنة ، وكذلك تفصيلات المعاهدة الأخرى ، محل مناقشات مقبلة "

وعلى أثر ذلك تقرر استئناف المفاوضات ، وعاد اللورد ستانسجيت إلى مصر .

وفي ٨ يولييه سنة ١٩٤٦ سلم الجانب المصري للجانب البريطاني مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاصا بالسودان . أما مشروع المعاهدة ، فقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتى : " في حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح ، أو في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعقدان فوراً لأجل اتخاذ أى

عمل مشترك يريان ضروريه . وذلك حتى يتحدد مجلس الأمن اشد ير اللازمة لإعادة السلم إلى نصيبه " وتساوت لمادة الثالثة من هذا المشروع موضوع حدة ادعوى المشتركة على النحو الآتى : " رغبة في كماله التعاون والمساعدة المتبادلة بين نظريين السلميين ، لهم قدين ولكي يتاح بصفة خاصة ، بحكام تسبق التاثير ، وحب تحدها بدعوى مشترك عنهما ، تنفق اطراف الساميان المتعاقبان على إنشاء لجنة مشتركة لمدعوى مؤمنة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين بسندها ، للمشار في أحرور الذين تعينهم للحكومة ، ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تتفرج عن الحكومتين التدير واجب تحدها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المدعويين في أحرور والحووم ، يحصل بذلك من مسائل العناد والعمل ، وبصفة خاصة لأوضاع القضية هارمها ، والتدير واجب تحدها ، لكي يحل للقوات المسلحة لطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة ، تعمل على مداومة العمل ، وتجتمع اللجنة كلة دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهمة ، وتجتمع أيضا بسببى دعوته ، حكومتين لتبحث — في أقصى أعمال — الآثار العسكرية لموقف الدول ، وخاصة كل حوادث تبقى تهدد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن " أم مشروع أروتوكرل ، يخص بالسودان فمضه ما يأتى : " يتعهد الطرفان الساميان المذكوران بأن يحول فوراً في مقاصات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في ساق واضح لأهلى سودانيين على أساس واحد ودى النيل تحت تاج مصر " .

وبعد انتظار عبر قصير أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت التعديلات التى تقدم بها . ثم قترح وفد لبريطاني في ١٧ يوية سنة ١٩٤٦ صيغ جديدة للمادة الثانية من المشروع المصرى لم يوافق عليها الوفد المصرى ولم يوافق أيضا على أن تكون مدة حلال خمس سنوات ، وعرض صدقى ذلك من حابه لا تريد لمدة على سدين . ثم أرسل الوفد المصرى إلى الوفد البريطانى في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ مذكرة سياسية مفصلة تبرز مركز مصر ، زاء ، تحذر . وقد جاء في هذه المذكرة ما يأتى : " لقد صرحت حكومة البريصرية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أكدت تصريحها ، بأن بريطانيا أعطى على استعداد لعقد معاهدة على أسس جديدة ن شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك طفا لأعرص ميثاق الأمم المتحدة ومبدأه ومع ذلك فمد صطر لوفد مصرى بأن يلاحظ من الدلة ميلا من الجانب البريطانى إلى عدم لاكتفاء معاهدة من ضرر مذهب حتى بين الدول المستقلة ، بل صطر أن يلاحظ أن بخاب البريطانى يمدى على انعكاس إلى لاحتفاظ بشكل أو آخر بالشروط الاستثنائية المتأخودة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمتنوعة من روح طمت سائدة خلال سنوات طويلة . ولقد قترح بحسب البريطانى على الأولى ، الدول ، بطريق لا يحار طول لأحل به عن جزء من الأراضي المصرية ، واستبهاء التشكيلات الحربية في منطقة خمس على وجه مستديم ، وإنشاء قواعد عسكرية إدارية في مصر تحت الإشراف البريطانى ، ووضع مركز قيادة عامة

معاملة) في منطقة الشمال لتفديد تدبير الأمن التي تتصل بالنزق لأوسط كله ، واستخدم
فنيين عسكريين بريطانيين لمدة غير محدودة ، وأحياء تكوين لمتين لمخيطين يستندان لريتين
لتفديد سنود معاهدة ، واحدة لأركان الحرب والأخرى في مستوى ورات . وفصلا عن ذلك ،
طالب الوفد البرياني أن تمكن جيوش بريطانية من ادخال بحرية في مصر ، وأن تتفق فيها
بكل التسهيلات في حالة محود تهديد الحرب ، أو في حالة طارئ دون بحثي أمره . وأخيرا قدم
الوفد البريطاني مشروع اتفاق عسكري م يكن سوى طبقة معادة من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولم يكف الوفد المصري خلال المناقشات أن يفسر بوضوح أن هذه المقترحات ، التي
تستوحى لروح التي كتبت سنة في سنة ١٩٣٦ ، ستعرض تعرضا مع المبادئ التي يذمى
أن تكون أساسا للمعاهدة ، وهي المبادئ التي قبلتها الحكومة البريطانية ذاتها ، وذلك فصلا
عن كونها لاتفاق مبادئ مبني على مبادئ واحدة . ولقد حارب الوفد المصري هذه المقترحات
التي رلها ، بسبب بربري أحياء وبعد تبادل وجهات اسطر مرارا عدة ،
قدم الوفد المصري في نهاية إلى الوفد البريطاني مشروع معاهدة روعيت فيها أوفي رعاية
الولايات البريطانية الأخيرة في الخديف . بدقيقه لا تتدخل مصر . ومع ذلك فقد حرص الوفد
المصري بالنسبة إلى المادة الأساسية من مشروع المعاهدة وهي المادة الرابعة على أن ينص فيها
بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق إلا في حالة حرب أو في حالة قرار من أحد الطرفين
وتسبب لوفد المصري عبارة "مادة المادة لمصر" بدلا من عبارة "مادة المادة" وهي عبارة
أكثر اتساعا تشمل بلاد تبعد عن مصر كثيرا أو قليلا . ولا يأتى مصر أن تتدخل فيها عسكريا .
وحرص أحياء على أن ينص صراحة على وجوب إجراء مشورة بين حبيدين تسبق العمل المشترك
الواجب عليهما اتحاده وبعد حوار أكثر من أسبوعين ، أصبح الوفد المصري
أن الحكومة البريطانية قد رقصت تعديلاته ومن ثم أردت ، وبعد أن اجتمع وفد
المصري لدراسة المرفق البريطاني الأخير ، اقترح الوفد البريطاني صيغة جديدة للمادة الثانية ،
ومتمثل بالعبارة "اللائحة المؤثرة" بعبارة "الأراضي المؤثرة" ، وامتدت بعبارة "معرض سلامتها
للخطر" العبارة الأذن والأكثر ملاءمة وهو "تؤدي إلى أعمال عمالية" . وأخيرا أوصى إلى
المشاورات المنصوص عليها في المادة ٣ . وهذه الصيغة البريطانية الجديدة بدلا لا ترضى الوفد
المصري فيما يخص بمصايبه المتوقعة بالحرب غير المتعمد ولا تراعى المساحة ، وفصلا عن ذلك ،
من المشاورات التي تنص عليها تمت لصنع هي المشاورات التمهيدية للجنة مشتركة ، في حين
أن الحساب المصري يصاب أن تتشاور حكومتان في الوقت الذي يذمى فيه اتخاذ قرار حص
بالعمل المشترك الذي يجب القيام به . ومن ناحية أخرى فنداء عن لشعب المصري لإجماع ،
قبل بدء المفاوضات ، عن أمميته الأساسية ، وهو الحلاء عن الإلهة ووحدة وادي النيل اتحاد
مصر والسودان تحت قناع مصر ، هاتين الأُمميتين اللتين تولى الوفد المصري عرضهما وإيضاح
مبرراتهما في مذكرة التمهيدية للمفاوضات صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت

أن قواتها منجوا من مصر ، ولكن حين جاء دور التنفيذ يطالب الوفد البريطاني بمهلة أنصافها : خمس سنوات لإتمام هذا الجلاء . فإذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تزال نافذة ، لما جار إلا لكثائب بريطانية ضئيلة العدد أن تبقى في منطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات لا أكثر . وهكذا يكون كل ما قد تحصل عليه مصر في شأن هذا الطاب الأسامي ليس إلا تقصير المهلة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمس سنوات وفيما يختص بالسودان فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التي ستدور من أجل تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر ولا يسع الوفد المصري ، بعد أربعة أشهر في مفاوضات مضنية ، إلا أن يعرب عن خيبة أمله إزاء النتائج التي أسفرت عنها هذه الأحداث ، مع أنه قد دخل المفاوضات وهو رابع في أن يعقد في أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى .



وصلت المفاوضات على أثر ذلك إلى حد من الجمود يهدد بالانقطاع . واتصل السفير المصري لندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بمستريفس ، وانفق معه على صمم جديدة للسائل المختلف عليها . ولما وصل إلى مدة الجلاء قال مستريفس " إنه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات ، لا نحسا كما طلب أول الأمر ، ولا أر ما كما ذل مستر آتلي " . ثم قل " لا نطقن أن الررض من هذا كله كسب سنة . إن المسألة أهم من ذلك كثيرا . إما في الررق نختار مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الرومي تهديدا شديدا . والمسألة مسألة حياة أو موت لنا ولكم معا . فليس من مصلحة مصر مطلقا في هذه المرحلة أن تكون حالية من الجيوش التي تدافع عنها وعن أنفسنا وهذا ما قصدت إليه حين قلت إننا لا نستطيع أن نترك وراءنا وراء Vacuum . ثم قل إن هذه المسألة على أقصى درجات الأهمية ، وقد سمعت أنكم تريدون لذهب إلى مجلس الأمن . ولا مانع عدى إذا اخترتم هذا الطريق ، ولا أشعر بالجلل مطلق أن أذهب بهذه القضية إلى مجلس الأمن ، فإن عدى حججا قوية أستطيع الإدلاء بها " .

وسافر سفير مصر إلى القاهرة يحمل معه المقترحات الجديدة . وفي يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ قابل انورد ستانسجت والسفير البريطاني رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغاه هذه المقترحات . ففي الجلاء قصرت المدة إلى ثلاث سنوات كما سبق القول . واقترح أن يكون نص السادة الثمانية على الوجه الآتي : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — في حالة ما إذا أصبحت مصر أو البلاد المتناحرة لها محل اعتداء مسلح — على أن يقوموا ، بالةاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذي تبيّن ضروريته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه " .

”واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — في حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر — على أن يتشورا بقصد القيام بالعمل الذى تدين ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .“ وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى ”اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الغرض لأول من إدارتهما للسودان هورفاهية لسودانيين وإعدادهم للحكم الذاتى ، وأنه حالما يتم الوصول إلى هذا الغرض الأخير ، يكون لشعب السودان حرا فى تقرير علاقاته المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين . ويتمتع الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بمقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور الدام مع الشعوب السودانية . وإلى أن يتم إتمام اتفاق آجرين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقفا بالمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والقرارات ١٤ و ١٦ من المؤتمر المنعقد عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية“

وفى اليوم الثانى ، ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، أصدر الوفد المصرى قرارا بالإجماع برضى المقترحات البريطانية . وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى : ”إن هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءت من الجانب البريطانى ما يحتملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تترك بمذكرتها المقدمة فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وما صاحبها من النصوص“ . ونوقيا لقطع المفاوضات أضاف صدق «شا — عند تبني هذا الرض الإجماعى للجانب البريطانى — ما حذف به من حدة هذا الرض . مبدأ أنه ينتظر من جانب الحكومة البريطانية أنها ، بعد زيادة المطر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف باخقوق الشرعية لمصر ثم قال : ”وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى ودى إلى نتيحة تعاون على أنهاء العلامات بيننا نموا مطردا“



وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تقدم الوفد البريطانى بمقترحات جديدة ، مع اضافة امدة بخلاء مقصورة على ثلاث سنوات . فعرض أن يكون نص المادة السابعة على الوجه الآتى

”اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا كانت مصر عن اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا اشتمكت بريطانيا العظمى فى حرب مع البلاد المتاحة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تدين ضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ، وفى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول لمجاورة لمصر ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشورا معا لأجل القيام بالعمل الذى تدين ضرورته ، وذلك

بأن يتعهد مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه

وفي السودان عرض مشروع البروتوكول الآتي

(١) " اتفق الطرفان الساميان المتعقدان على أن سبب سببهما الأولية في السودان منطوق
مصرفه الى رغبة لسود بين وعمل الحد على عدادهم لحكم لداق

(٢) وحالاً يتحقق المرض الأخير فإن لشعب السودان يكون حراً في تقرير مصيره . ومن
المتفق عليه أنه ، باق قرار السود بين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان
الاتفاقات اللازمة لشأن لاستعادة من مياه الن و استعادتها بما يعود على المصريين والسودان
أكبر الفائدة . وكذلك شأن ما لمصر من مصالح ، ذية أخرى في ودي النيل .

(٣) وفي أن يتم ذلك نصل ، دائرة السود ن تحوى طرف النظام لحكم الثنائي بمقتضى اتفاقي
سنة ١٨٩٩ وطبق لسنة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

(٤) وتصرح الحكومة المصرية أن ليس في أحكام بروتوكول السابعة المذكور مساس
بمطالبة مصر بخفضه في أن يكون مكاناً في السودان . وحكومة ممكة واحدة مع تباينها أن
الأمير موكون في شعب سود في تقرير مصيره حيث تنفرد لدية السابعة لذكر ، ومع تحيها
عن لإدلاء رأى في شأن مسألة السيادة . تصرح أن ليس في بروتوكول السالف الذكر
مساس بهذه المسألة .

(٥) سيتفق الطرفان الساميان المتعقدان من حاكم السودان لعدم بين حين وآخر تقرير عن
مدى تقدم الشعب السود في نحو احكم لداق المشروع .

وفي الوقت المناسب يعين لجنة مشتركة تتبع تقريراً عما إذا كان السودان قد تهيأ
للحكم لداق كامل ، وأصبح في حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ، ووصى إن كان
الأمر كذلك ، لدية برامسة لتحقيق من رعت الشعب السود في وعمل على تنفيذها " .

وقد أدنى السعي ، في شأن هذه المبررات ، بلهذه ، بات حواء فيها مارتى : " لما ترحلت
هيئة المندوبات المصرية على التردد لأفون من على السادة السنية في وضعها مستوفى ونصها
" اتفق الطرفان الساميان المتعقدان ، في حواء ، أصبحت مصر أو البلاد المانحة لها محل تداء
مساح ، على أن يقوم العاون الوثيق .. " ووجه الامتراض أن النص لا يدل على الكاؤ ، في
لأن مستر بين وعمل الفقرة الأولى ، تحقيق رعة حصر كم أصبح من هذه الفقرة كما يأتي .
" اتفق الطرفان الساميان المتعقدان على أنه في حواء ، كانت مصر على أعند ، مساح ، أو
في حالة ما إذا اشتبكت ، في الحظي في حرب في بلاد المانحة لمصر ، يقد ، مان بالعابن
الوثيق ... " أما الفقرة الثانية التي عرضم من ، أن مستر بين ما زال عند رأيه فيها ... مسألة

أسودى . فبه بين لورد من تسجحت المادى الى تقوم عليه سياستنا الحديثة وهى احترام استقلال الشعوب ، والعمل هنا على رفاهية السودانيين كغرض أصلى وكنههيد لكم الدانى . ولهذا رأينا انه لا يجوز أن نعمل ما من شأنه أن يعارض مع هذا المبدأ وقد لا يتفق مع رغبات السودانيين ومع ذلك فقد وضع مستر بيرمن صيغة جديدة أبرز هذا المعنى وهذا المبدأ إبرازا تاما ، وليس فيها فيما نعتقد ما يعارض مع مطابقة مصر بالسيادة . وللسودان فيما يخص بتقرير مصيره

إن مسألة السيادة قد دحمت في عدد النظريات الدبلوماسية أو النظرية التاريخية التى انتهت وواجب بريطانيا ومصر إبراء السودان بين هو معاملتهم بماملة عمية لا نظرية ، وعلى طريقة تفتح أمام السودانيين أبواب السندال . على أنه لعلنا بما نعنه هيئة المناوضات المصرية على ماله السيادة من "الأهمية الكبرى" قد وضعت الصيغة الجديدة التى سبق ذكرها .

إذا كنت لديكم ملاحظات حيها أو على فقرات منها فعن مستعدون لبحثهم معكم والنظام على ما يدعى عنه في هذه الحدود . ويتضح لكم من هذا كله أن مصر أن تطالب بمسألة السيادة على السودان وتمسك بها ، ولبريطانيا ألا تنسى رأيا فيها لا الموافقة ولا المعارضة . أما مسألة وحدة وادى النيل ، وشمجوانى أن أقول : انهم يصعب فهمه ، لأن وادى النيل يقول بلاد غير مصر وللسودان . ومنع النيل وادى النيل لارق موحدة في بلاد أخرى . موحدة وادى النيل هذه عادية غير معهومة . على أساس لا يمكن أن مصر مصالح حيوية في ماء النيل ومسائل أخرى سياسية مهمة جدا ، يجب أن نعمل الصيغة . انهم عند . بأن الوقت لدى تولى فيه السودانيين إدارة شؤون بلادهم ، ولا يجوز لمصر أن تشترى أى فرق من هذه الحاجة " . أما لورد من تسجحت فقد سبق السفير البريطاني في بيان ذي صراحة . ومما جاء في هذا البيان "وأحب أن ألاحظ لحضراتكم أن سياسة الانجليزية كانت في القرن التاسع عشر تقوم على تأييد تركيا والحفاظة على سلامتها ، فقد أهضما الروس في حرب تقرم وتعدا بحفاضة على تركيا . وأهضما المصريين أمام محمد على . أشاعا ما أوشكو أن يحتموا تركيا . ولكنه منذ سنة ١٩١٥ تيرت السياسة وقامت على أساس آخر ، كما يتضح ذلك من مكاتمة كاخوف ونشر في جسن ، وهو الاعتماد على الأمم العربية في الشرق الأوسط . وعندما تذكر الشرق الأوسط والأمم العربية تذكر مصر على أهم حيزها . ففتح وأثر في نشر الحاجة إلى عقد مائدة تعاون ومساعدته ، وحتنا إليها مشتركة متبادلة . المسألة الدنية هي مسألة السودان . وكل هذه الحرب قد أبغطت جميع الشعوب من سياستها العميق ، وحركت فيها الأمم في تقومية ، والمصالح الدبلوماسية . وقد دبت هذه الروح في السودان نفسه . أى أعرف أن حقوق مصر ومصالحها في السودان حيوية جدا . وإذا سألتوني ما هو المستنبط لما نظر لسودان بعد عشرين أو خمسين عاما ، فإن أعني الطن عندى أن السودان سيكون مرتبطا بمصر رتبة وثيقة . وذلك لوجود لغة واحدة ودين واحد وحسن واحد . هذا ما سيكون فلا تحشوا شيئا ، وكل ما أرحو لا تفرق فلا ونحن على اتفق "

ودرس الوفد المصرى المقترحات البريطانية الجديدة ، فلم يسهه قبولها ، وأرسل فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى الوفد البريطانى مذكرة الرضى . وهذا بعض ما جاء فى هذه المذكرة :
”المادة الثانية من مشروع المعاهدة — إن المادة الثانية من المشروع البريطانى ... إذ تذكر
بريطانيا العظمى صراحة . . . قد قررت من حديد مبدأ المعاملة بالمثل . ومع ذلك فقد حدث
من المص الشاور الذى يجب أن يسبق العمل المشترك . وقد حرص الوفد المصرى فى مذكرة
سابقة على أن يبين على وجه التحديد أن هذا التشاور انطبعى جدا بين حكام ليس من شأنه أن
يعيق أو حتى أن يؤخر العمل المشترك . وتناولت الفقرة الثانية من المادة الثانية حاة مختلفة كل
الاختلاف ، وهى حالة تهديد سلامة لدول المجاورة لمصر . هذا مع أن الوفد المصرى ، منذ بدء
المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسهه أن يقبل — كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ — أن
تهديد السلامة قد يفضى إلى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن أن يؤدى بصفة خاصة إلى عودة
القوات البريطانية إلى الأراضى المصرية فى وقت السلم . ومن جهة أخرى فإن عبارة ”تهديد
السلامة“ عبارة واسعة المدى تحمل تأويلات متباينة . ففى سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الأخيرة
كان لمعظم الدول الأوربية أن تنهز نفوسها بحق وقمة على الدوم تحت حطر هذا التهديد . بل إن
سبامنى الرأى العام فى دول كثيرة يؤمن حتى فى أوقات الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة : وعلى أى حال
فقد سلم الوفد البريطانى تمام التسليم بوجهة النظر هذه ، ولم تتعرض النصوص المختلفة التى قدمها
فى نهاية الأمر ، وإلى الأخص الصيغ الثلاث لثلاثة لاسادة انانية التى قدمها يوم ١٧ يوايه إلى الحالة
الحرب . فبناء على ذلك لا يسهه أوفد المصرى قبول النص الجديد الذى يقترحه الوفد البريطانى لفقرة
لثانية من المادة الثانية . بروتوكول إخلاء . يرى لوفد المصرى أنه لا يسهه أن يقبل للإخلاء أجلا
منظولا هو ثلاث سنوات ، وخاصة أن سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف
الأعمال العدائية كما حدث فى البلاد الأخرى . ومن رأيه أيضا أنه يجب أن يقتصر البروتوكول
على تعيين الخطوط الرئيسية للإخلاء . أما التفاصيل فيمكن تسويتها فيما بعد . بروتوكول خاص
بالسودان : ... اتضع بإخلاء خلال المقاربات الحالية أن الهدف الذى يرمى إليه الوفد البريطانى
هو تسوية نظام الحكم فى السودان تسوية نهائية طمنا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن
السلطات البريطانية فى السودان . ولهذا إلى البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يحمل كل
مفارصات لاحقة بشأن السودان عديدة الجذوى وعمر دات موضوع ، إذ أن نظام الحكم
فى السودان قد سوى فى البروتوكول لسين عدة مقبلة بتاريخ ١٢ يروص لوفد المصرى قبولها . وقرق
ذلك ينص البروتوكول على أن ناية الطرفين الساميين المنعقدين هى إعداد السودانين إعدادا
حادا لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك فى الواقع ، هى رغبة مصر الصادقة . سيد أن الوفد المصرى
يرغب فى ألا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشترك الحكومة المصرية
فى تنفيذه . بل ينبغي على العكس من ذلك — أن تدخل بصفة فعالة فى إعداد النظام
الديمقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون ، هذا مع أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١

من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن — واتى يحرص البروتوكول على توكيده وإثباته بأفظة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك في هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده بإعداد النظام الجديد للحكم في السودان طبقا للتوجيهات التى تأتية من لندن وكل ما يمسحه البروتوكول للحكومة المصرية هو أن تحاط علما بين حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام متقدم السودانين نحو الحكم الذاتى . يضاف إلى هذا أن تقوم الحكومتان في زمن غير محدد — وبدون أنه بعيد — بتعيين لجنة مشتركة لتضع تقريرا لتعرف ما إذا كان السودانيون أهلا لإدارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة . . . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع رأى في مسألة السيادة وهذا الموقف لا يمكن أن يطول كثيرا في الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبلا جديدة إلى اتفاق يعقد عن رضاء حر . فلما أن تقرر بريطانيا العظمى حق مصر في السيادة ، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، وإلا أن تنازع فيه ، وفي هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك ، حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر أية العلاقة الوحيدة التى لا تزال ترط بالسودان في نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها ، وأن يقاسمها أعباء الخطيرة التى تنجم عن المحقة . لهذه الاعتبارات جميعها لا يسمع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى .

وبقى الوفد المصرى عند مشروعه الذى قدمه في يوليو سنة ١٩٤٦

وعلى أثر ذلك اشتدت الأزمة ، ووقفت المفاوضات مرة أخرى . وسافر الموردين متنسحت والسفير البريطانى معا إلى لندن .

لم تياس مصر دعم كل ما بدأ من الجانب البريطانى من إصرار على فصل السودان عن مصر وعرض صدق باشا أن يذهب بنفسه إلى لندن لينتدث إلى مستر بيكن شخصيا . وإذا كانت مصر في حاجة إلى تقديم دليل على أنها لم تزل جهدا في الوصول بالمفاوضات إلى عايتها ، وأنها ليست كل السبل لإحاحها ، إيثارا للخلل الودبة ، وحرصا على استقاء علاقات الصداقة التى ترابطها بالجلتها ، فهذا هو الدليل .

وتحدث صدق باشا في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى مستر بيوكر (نائب السفير البريطانى) في أمر شخصه إلى لندن وإبلاغ ذلك للسفير البريطانى ، فقال . "رغب حكومتى رغبة ملحة في أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى في حو من الصداقة والكرامة . وترى مصر أن الالتزامات التى يجب أن تحملها من جراء المحقة والأخطار التى تتعرض لها تعطىها الحق في أن تعتبر أنها يجب

أن تعامل على أساس نصفقة واثقة . ويود صدق باشا أن يؤكد مستدير بإحلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساساً احترام وحدة بشكل مرمزية لمصر والسودان تمثل في أح واحد
Unité en quelque sorte symbolique de l'Egypte et du Soudan représenté
par une couronne unique.

وفي نطاق مصالح السودانيين أنفسهم ، يؤدي حتماً إلى حيلة أمل ومرارة يترك صدق باشا للسفير
أمر تقدير نتائجها . وإنه يظهر أن ردة الدين في أن يسبب علاقاتهما على أساس ترضى كلا منهما
تفوق كثيراً لأعتبرت التي أشار إليها السيد البريطاني وأن ظهور أمم غير مقبولة من الجانب
المصري . وإداده الأمر فيدوحه صدق باشا ومعه رئيس الخريجين اللذين على رأس النظام
الحاضر إلى لندن لشرح وجهة نظر مصر الموجهة على مطالبها . فقبل له مستر بوك من السيد
البريطاني في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ لرد لآتي : "شكر سرور ربك كامل شكراً جريلاً دولة صدق باشا
على رسالته ، التي بحثها مع مستر بيمن بحثاً مستقبلاً . وأن لوزير يرحب مع السرور باقتراح
صدق باشا وزمليه زيارة لندن ، وأن يسأفوا هناك المصاعبات بشأن المعاهدة . وهو أيضاً
يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لابد أن يكون من المستطاع بوصول سريع إلى اتفاق
على المساعدة الثابتة وعلى مسألة احتلال . . . إن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان
الذي يمسك به الوفد المصري لأن يتم صوابات كثيرة لا يحد مستر بيمن أن في رسمه تدليها
وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمي إلى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة
"رمزية" مع تناكيدات لاستمرار نظام الحماة لإدارة مصر انقطع . فبأية صيغة يرى
صدق باشا لإعراب عن اعترافاً بإعادة "رمزية" وعن تناكيدات بشأن استمرار إدارتنا ؟
فه من المفيد لمستر بيمن قبل أن يبدل مع صدق باشا في لندن أن يعلم ، على وجه أكثر دقة ،
ما يراه صدق باشا في هذه النقطة . ويمكن لدوائه أن يكون على ثقة من أن مستر بيمن سيكون
مستعداً لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها ، ونعتبر مصر حقيقياً وعملياً عن مطالبات المصريين
بالشكل الذي وضعا فيه صدق باشا ."

والظاهر أن صدق باشا ، وقت أن قلناه مستر بوك رد "سفير البريطاني ، عرض عليه
مشروعاً لبروتوكول بشأن السودان هذا . " في الصعود السمرن لكافدان إلى لدخول
فوراً في مفاوضات لتسوية مسألة السودان في نطاق سيادة مصر وتحت تيجها ، متحذرين مدق
لها مصالح السودانيين وإبداهم لأن يتولوا أنفسهم إدارة شؤونهم الخاصة . ويحوز للطرفين
السامين أن يرسلوا لأراضي السودانية بعثات مشتركة (أو ائمة لكل منهما) بقصد جمع
كل البيانات والمعلومات اللازمة . وإلى أن عقد اتفاق بشأن السودان مدلاً لأبحاث المشار
إليها ، تبقى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع مبدعاتها وعقودان ١٤ و ١٥ من المذكرات المرافقة
للمعاهدة المذكورة مادة مؤلف استثناء من المادة الأولى من المعاهدة الحالية

وقد رأى ألا يذهب مع صدق باشا رئيسا حربى الأعلية ، وأن يذهب هو إلى لندن باعتبار أنه رئيس الحكومة ويستصحب معه وزير خارجيته . وقد صدر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بيان من رئاسة مجلس لوزراء يشترط بذلك ، إدعاء فيه ما يأتى " وأما فيما يتعلق باحتصاص هيئة المفاوضات فليس لمرحلة أساسية ، لأن مرحلة إن تمت فس تكون لأجل المفاوضات ، بل لتبيان اعتبارات تكون قد تمت دوى لشأن في لندن . ومن حق رئيس الحكومة وواجبه أيضا أن يعرض على أن يطرح كل مستند في القضية على المرق الآخر ، إذ ربما لا يكون المبرر الآخر قد تمت على وجه الدقة خدمة الحق في مصر وحقيقة مطلبه وأسانيده ومبلغ تمسك الأمة به ، فطرح كل هذا أن يكون فيه إلا لخبر والمائدة . وإما ما صادف لتوقيع هذه المرحلة فإن رئيس هيئة المفاوضات يكون عليه أن يدلى بتصريحها لهذه هيئة لتمكين من إبداء رأيها ، وعلى رئيس الحكومة - وهو في الوقت ذاته رئيس هيئة المفاوضات - أن يعد كل المعدات التي تكفل لها إبداء رأيها فيما هو من اختصاصها " .

وصار صدق باشا إلى أن يستصحب معه وزير خارجيته ، مع أن رأى رئيسا حربى الأعلية أن يسفر لاثنتين لهما الكافي بيان وجهة النظر المصرية كما اجتمعت عليها كلمة هيئة المفاوضات .



اجتمع بحسان المصري و ربحى لأول مرة في لندن ، يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وعقدوا محس حاسات آخرها في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكانت المسائل الرئيسية التي ساروا بها بالبحث ، فانفقوا عليها هي .

(١) المادة الثانية من المعاهدة .

(٢) بروتوكول الجلاء .

(٣) بروتوكول السودان .

أما المادة الثانية من المعاهدة ، فقد تنفق جانب بعد مناقشة طويلة ، على أن تقتصر على حالة وقوع حرب معينة ، وفي هذه الحالة تقتزم بدوات منها فقدان أو تخلفا ، أما عن الوثائق والبيانات وما يدور العمل الذي قد يتعرف مصر رته . وتمت الفقرة الثانية من المادة الثانية - وهي خاصة بحالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى من البلاد المجاورة لمصر - إلى آخر المادة الثالثة ، ووصف فيها على أن الحكومتين في هذه الحالة تتشاوران بقصد أن تتخذتا بالالتزام بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

واتفق في بروتوكول الجلاء على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن لأرضى لمصرية (مصر) في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩

في بروتوكول السودان ، وهذا هو الذي استغرق الجزء الأكبر من المناقشات . وهو الذي
 مستنجم عنه الصعوبات الكبرى فيما بعد ، وسيكون السبب في فشل المفاوضات . ولذلك نتعنه
 في محادثات صدق - بين بلدين في شيء من التفصيل

ن من يطلع على شأمر هذه المحادثات ، يستخلص منها ما الذي كان صدق باشا يقصده
 حقيقة في شأن السودان . لا يستطيع إلا أن يجزم بأنه كان يقصد قيام الوحدة الدائمة . ما بين
 مصر والسودان ، وأنه كان يلقى أكبر الأهمية على هذه الوحدة الدائمة ، حتى ليدها الصميم
 في المعاهدة ، ولولاها لما قبل التحالف مع انجلترا وما يجزه هذا التحالف من تكاليف وأعباء
 جسام . ونعيم الأدلة العاطفة على ذلك من نفس المحاضر التي وضعها الجانب البريطاني لسجل فيها
 ما دار من المحادثات بين صدق باشا ومستريبن في لندن

بين صدق باشا والجلسة الأولى أنه يقصد من السيادة "الرمزية" على السودان ألا تفهم
 السيادة بمعناها الدطى ل معناه الرمزي ، فلا يكون السيادة سيطرة واستعلاا ، بل هي وحدة
 موجودة على الدوام تربط السودان بمصر . ونقل ما ورد في محضر الجلسة الأولى (ص ١٤)
 في هذا الصدد :

Sedky Pasha explained that the word "symbolic" was designed to show the attitude of the Egyptian Government towards the question of the sovereignty of the Sudan. *The Egyptians did not seek supremacy to exploit the country, nor did they look for material and moral profit. There was, however, unity with the crown of Egypt and a unity of bond which had always existed between the two countries*

ويقول صدق باشا قبل ذلك ، في مستهل الجلسة الأولى ، إن السيادة هي رمز الوحدة ،
 وإبه لا يستطيع أن يتصور فصل السودان عن مصر ، وإن المقصود بالرابطة الرمزية هو أن يبقى
 السودان مواليا لمصر على الدوام ، فإن مصر إنه يتكلم السودان

But by the present use of the word "sovereignty" they did not mean the bond of the conqueror. Egyptians would be the first to say that any domination was bad "Sovereignty" was an emblem of unity. Egypt and the Sudan had such common interests that the separation of the two could not be envisaged... If Mr. Bourn asked why this bond between the two countries should be symbolic only, he (Sedky Pasha) would reply that the Sudan must remain loyal in order to preserve the common interests of the two countries. Egypt was the continuation of the Sudan. There must never be hostility between the two, and they must work harmoniously together (pp. 2—3).

ونظرية صدق باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان — وسواء يكرر هذه النظرية في أكثر مناقشته مع مستر بيغن — أنها وحدة يستلزمها وجوب موالة السودان لمصر تحقيقا لمصالحتهما المشتركة ، فالسودان يجب أن يكون مواليا لمصر على الدوام ، وعلى هذا الولاء الدائم تقوم الوحدة الدائمة . ومتى قام هذا الولاء الدائم وقامت معه هذه الوحدة الدائمة ، فإن السودان يكون بعد ذلك حرا تمام الحرية في اختيار الحكم الذي يرضاه

وفي المذكرة التي قدمها صدق باشا لمستر بيغن في لندن عن السودان ، رآه يؤكد فيها أن مصر لن تقبل فصل العربى الى تربطها بالسودان ، وأن تقبل أن يقع السودان ، ومنه تستمد مصدر حياتها ، تحت سلطنة أجنبية قد تصح معادية لمصر

Egypt will never be able to accept that this bond could be broken and that the Sudan, whence come the sources of life of Egypt, could be able to fall one day under a foreign domination which could prove hostile. (p.26)

وصدق باشا عند ما يتكلم بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، يعتبر أن تأكيد هذه الوحدة هو الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، وأن مصر إذا كانت قد قبلت مخالفة انجلترا مع ما يجر ذلك عليها من نصحيات حسام . فليس بالكثير على انجلترا أن تقبل وجهة نظر مصر في هذه الوحدة الدائمة :

Sedky Pasha said that the question of the Sudan was the synthesis of the whole treaty. If Egypt undertook great responsibilities in war in Egypt or in neighbouring countries, thus making great sacrifices and freeing British troops, it was not a great thing to ask in return that their point of view on the Sudan should be accepted. (p. 32).

كل هذا قاطع في أن صدق باشا تقدم لمعارضة مستر بيغن وقد رسمت عقيدته في أن الوحدة التي تقوم ما بين مصر والسودان يجب أن تكون وحدة دائمة ، وأن هذه الوحدة لدائمة هي الأساس الذي بنيت عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، ولولاها لما قبل التحالف مع الإنجليز فلنظر الآن هل رل عن شيء من هذه الآراء في محادثته مع مستر بيغن ؟ منرى فيما سنقتطعه من المحاضر أن صدق باشا لم يزعزع عن آرائه هذه ، ولم يسلم مطلقا بأن يكون للسودان حق الاستقلال عن مصر ، بالرغم مما بذله مستر بيغن ، من جهود لحمله على هذا التسليم . وإذا أمعن مستر بيغن نفسه في الإلحاح عليه أن يعترف بهذا الحق للسودان ، تراه يتخلص من كل ذلك تارة بقصر هذا الحق على العلاقة فيما بين مصر والسودان مما لا يبنى انجلترا في كثير ولا قليل ، وطورا بتعليق الحق على رضا مصر مما يجعله حقا صوريا لا غناء فيه .

أما مستر بيغن فتقدم كان يعنيه أولا — في اعترافه بالوحدة ما بين مصر والسودان — ألا يكون هذا الاعتراف سببا في أى تغيير يقع في النظام الإدارى القائم في السودان ، فلا تتخذ منه

مصر دربعة المطالبة بحق في الإدارة "كبر"، ولا يكون مجرداً للمطالبة بحل القوات البريطانية عن السودان. هذان الأمران كان مستترين بيني وبينهما كل النية، ويطلب بينهما من صدق باشا - أكثر من مرة - ببيان صريحته. فكان صدقي باشا يجيبه بأن ما طلب، ويقنع له أن وحدة مصر والسودان لا تنفي تعبير في الإدارة - إلا إذا وقع اتفاق على هذا التعبير بين مصر وإنجلترا - ولا تنفي أن يكون لمصر حق المطالبة بحل القوات البريطانية عن السودان. حتى إذا اطمأن مستر بيمن على هذين المرصين. استل من عرض ثالث هو ألا تكون الوحدة ما بين مصر والسودان دائمة، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان في أن يستقل عن مصر. يدخل مستر بيمن على هذا العرض تدرجاً. ولكنه فنق يفتنى ألا يتزل صدقي باشا به، فإذا ما انحفت مخاوفه وأبكر صدقي باشا على السودان حق الاستقلال عن مصر. بدأ مستر بيمن إلى الإغصاح إجماله على الدول من هذا الأمر. وكلمه راداً لها زد صدقي باشا شخصاً من الجواب. ولا يستطيع مستر بيمن أن يأخذ على صدقي باشا عذرة واحدة يعترف فيها بحق السودان في الاستقلال عن مصر دون أن يكون ذلك برصاً من مصر. أو دون أن يكون مقصوداً على علاقه فيما بين مصر والسودان من غير أن يمارزها في العلاقة. بين هذا ومصر. وهذا نحن نعلم شيئاً من هذا الجور

بدأ مستر بيمن يسأل صدقي باشا عما إذا كانت لوحدة التي يتحدث بها من مصر والسودان تتعارض مع بناء النظام القائم في السودان. فأجاب صدقي باشا. "إن أن نشق رباطاً بالمطامير ومصر على نظام حكم الذي يتجده للسودان، يبقى "نظام أحف" (إدارة" ص ١٦)

ثم يسأل مستر بيمن هل إذا اعترف ذلك مصر بالسيادة على السودان، ألا يعطى هذا الأمر حقاً أكثر للدخول في الإدارة. فيجيب صدقي باشا بالحق (ص ١٧ ص ١٨)

ويسأل مستر بيمن بعد ذلك، هل تسأثر قوة الدفاع السودانية بهذا "الاعتراف". فيقول صدقي باشا لا يحدث أي تغيير في السودان (ص ١٩).

هذا هو ما بيني وبين مستر بيمن في المقام الأول، قد اطمأن عليه: "لا يحدث أي تغيير في النظام الإداري، ولا تكون هناك مطالبة بحل القوات البريطانية عن السودان"

ولآن هو ينتقل إلى الأمر الثالث - ألا تكون الوحدة مائة من حق السودان في طلب الاستقلال عن مصر - فيقرب منه في كثير من الأمور. بل هو يؤثر عندما يضع السؤال لأول مرة أن يعرضه محلولاً، حتى نستبين في هذا الأمر شيء من الإيجاء، فيقول: إذا خُتِر السودانيون الاستقلال والأمر واضح. ثم بدد لم يحدرو، لأن حكم مدني، فذلك هو الذي يجعل

مركز الحكومة البريطانية بالغ الصعوبة وأنه لبشر أن هذا هو الموقف الذى تحاول مصر أن تجزئه إليه :

Mr. Bevin said that if the Sudanese opted for independence the issue was clear ; if only for self-government the situation for His Majesty's Government would be very difficult. He had the impression that that was the position in which Egypt was trying to put him. (p. 19)

ولا يلقى صدق باشا في إحاطته بشئ على "وصوح لأمر" فيما إذا احتار السودانيون، لا استقلال بل يكفى أن يقول : إن الحكومة البريطانية هي ابنة في الكلام عن الحكم الدائم للسودان . ثم يواصل الكلام في هذا الفرص لآخر - فرض اختيار السودانين للحكم لذتى - وهو الفرض الذى نطهر مستر بيمن معتقده أنه أصعب المراضى . ولا نقول كلمة واحدة عن الفرض الأول - فرض اختيار السودانين للاستقلال - وهو الفرض الذى يقول عنه مستر بيمن إنه فرض "واضح" .

لم نجد إذن هذه المحاولة في استخلاص حوات مصر من صدق باشا عن حق السودان في طلب الاستقلال . ولبس الأمر من "الوصوح" . فقدر لدى يريد مستر بيمن أن يصوره فلا بد من وضع السؤال بطريق مباشر ، وفي صراحة تامة . وهذا ، فعلة مستر بيمن بعد دليل ، إذ قل : إما اختيار السودانين للاستقلال ، من سيادة مصر تلتى حتما . أليس مطلب مصر أن تبقى السيادة عند قيم . حكم لذتى ، ثم أليس متروك به أن يكون للسودانيين حق الت في الأمر ؟

Mr. Bevin pointed out that, should the Sudanese decide on independence, Egyptian sovereignty must necessarily go . Was it the Egyptian claim, he asked, that overignty would remain after self-government has been arranged, and was it recognised that the right of decision would rest with the Sudanese - (p. 20).

ولما كان صدق باشا يرى أن يكون للسودانيين حق الاستقلال عن مصر ، فإن هذا هو الوقت الذى كان يجب أن يوضح فيه عن هذا الرأى ، فقد دعه مستر بيمن الى الإفصاح عن رأيه ووضع السؤال واضح صريح . ولكن صدق باشا لا يقول شيئا من ذلك . بل هو يشير إلى أن ذلك سين طويلا فلا بد أن تفصى قبل أن يدرك السودان حكم لذتى . ثم لا يكفى هذه الإحاطة ، بل يصيف في صراحة تامة . "إن مصر لا تستطيع أن تتصور وجود بلد معاد على حدودها . ويجب أن يبقى السودان دائما الجار الموائى" .

Sedky Pasha replied that he thought it would be many years before self-government was attained . Egypt could not envisage a hostile country on her borders, and the Sudan must always remain a friendly neighbour. (p.20)

وقد قدمت أن نظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان أنها وحدة تقوم على وجوب موالة السودان لمصر . وهو عندئذ يتكلم عن ولاء السودان الدائم ، إنما يقصد الوحدة الدائمة . وبذلك ما فهمه مستر بيغن من إحابة صدقي باشا . أي أن صدقي باشا لا يسلم للسودانيين الحق في طلب الاستقلال عن مصر . وهذا هو لدى كان يخشاه . فلم يبق إذن إلا الحاجة والإلحاح في أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر . ومصرعان ما يعهد مستر بيغن إلى هذا الأسلوب فيقول لصدقي باشا وهو يحاوره : "ولكننا في بريطانيا العظمى نشدد في أن يكون للشعب التابع ، الذي ألغى مرتبة الحكم لداق ، حق الانفصال إذا أراد " . وصرت الحمد مثلا حديثا على هذا الأمر . فيجيب صدقي باشا أنه يوافق على ذلك ، ولكن حق الانفصال يكون في هذه الحالة مديا على رضا مصر

Sedky Pasha agreed, but he pointed out that the right of secession would be a *voluntary action on the part of Egypt*. (p. 20)

ثم يصيب صدقي باشا لتخفيف وقع الإجابة على مستر بيغن : "على أن مناقشة هذه الشؤون سابقة لأوانها كثيرا ، ولا يستطيع الإنسان أن يتأما عن مستقبل بعيد "

وهذه الإجابة لا تنفي ذللا . ولذلك يطلب مستر بيغن أن يكون ماوتف واصحا تماما ، ويسأل صدقي باشا ، إذا كان للسودانيين حق طلب الانفصال عن مصر ، ويقول إنه من الواجب أن يمدوا هذا الحق في صراحة تامة . فلا يسلم صدقي باشا لمستر بيغن بذلك ، بل يقول إن هذه مسألة لم يحن وقت حلها ، وأن أولادنا هم الذين سيقع على عاتقهم عبء هذا الحل هذا إلى أن هيئة الأمم المتحدة آخذة في بحث هذه المسائل تنمى لما الحلول . فيقول مستر بيغن إنه لا يريد منذ الآن أن يدل أيدي هؤلاء الأولاد عندما يحين الوقت الذي يتلمسون فيه حل هذه المسألة . وأنه يريد أن يتلقى تأكيدا في أن المساعدة لم تقبل أب لا استقلال في وجه السودانين إلى الأبد . وأنه يوجه نظر صدقي باشا إلى أن مصر وانجلترا تتعاقدان الآن على مستقبل شعب ثامت . وأنه يريد أن يكون واصحا للشعب البريطاني أن قرارا لم يتخذ يغفل بحق تقرير المصير ويجيب صدقي باشا - وقد نقل الموضوع من دائرة العلاقة فيما بين مصر وانجلترا إلى دائرة العلاقة

بين مصر والسودان - أنه لا يثبت في أن السودان يستقل إذا وصل إلى درجة معينة من التقدم . وأن الشعب الذي يريد الاستقلال لا يرتبط بما يكتب في المهددات ، ولا يحول دون ضيقه ما يسجل في الأوراق . وهذا مبدأ اعتقد عليه الإجماع ، ولا يصح أن يسجل في معاهدة ثم إن مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا قائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، والميثاق يقرر مبدأ استقلال الشعوب ، فما الحاجة إذن أن تكرر المعاهدة ما هو مكتوب في الميثاق ؟ فيطلب مستر بيغن وقت للتفكير

وصديق باشا في جابته هذه يترك في شأن استقلال السودان . بين علاقة مصر بـ إنجلترا وعلاقته
للسودان . ففي علاقة مصر انجلترا لا يكون للسودان حق طلب الانفصال عن مصر ، ولا تستطيع
انجلترا أن تنصب نفسها إزاء مصر تدفع عن هذا الحق للسودان . أما في علاقة مصر بالسودان
بالأمر يختلف ، ولا شيء يمنع السود بين من أن يطالب الانفصال عن مصر ، إذا أرادوا ذلك ، على
أن تكون هذه المسألة دالية بين مصر والسودان . لا تمنى انجلترا في كثير أو في قليل ، وإذن
لا يصح أن تكون محلا للمنافسة في معاهدة بين مصر وانجلترا

ووردت - مقولا بالمر عن المحضر أني سمعها لحب بريطاني (ص ٢١ ص ٢٢)
ما لخصناه من الحديث فيما تقدم لأهميته .

Mr. Bevin insisted that the situation should be made perfectly clear. He asked Sedky Pasha to say if the Sudanese were being given a chance to be free, or if the Egyptians were seeking a lasting settlement of sovereignty. It must be quite clear that the Sudanese were free to renounce the sovereignty of Egypt if they so wished. Great Britain has held a position in the Sudan which she was being asked to surrender and before she did so he must be perfectly clear on this particular point.

Sedky Pasha replied that nothing in the Sudan would be changed vis-à-vis England. On the question of sovereignty he felt it was impossible to speak now. No one knew what developments would be taking place over the next half century, and he felt that the question Mr. Bevin had asked him was a matter for our children to decide. Furthermore, the United Nations Organisation was discussing all these things and seeking their solution. There was a forward movement of ideas and in his opinion it was not possible to look so far ahead.

Mr. Bevin asked for provision for these difficulties to be made now, and said he sought to avoid handicapping our children when the time came to seek a solution to this problem. He said frankly he must have an assurance that a situation was not created where the Sudanese could never be independent. He pointed out to Sedky Pasha that the Egyptian had sought to embody in a protocol between two Powers the future of a third party to which Great Britain and Egypt would feel committed in the future. He repeated that the position must not be brought about in which the Sudan, struggling for independence, would forever be under Egypt. He wanted to make it quite clear to the British people that nothing was being done to prejudice the right of self-determination.

Sedky Pasha replied that if the Sudanese reached a certain point of development they would surely become independent. Nothing on paper could prejudice the right of independence nor could it bind a people in search of liberty. It was a universal principle and not a matter of incorporation in a treaty. He went on to say that as the proposed treaty was based on

the United Nations Charter, which affirms the independence of nations, he felt it unnecessary in any new agreement to repeat what had already been specified in the United Nations Charter

Mr. Bevin felt that the reference to the spirit of the Atlantic Charter should be incorporated in the treaty.

Sedky Pasha felt that this was already covered in the preamble

Mr. Bevin asked for time to study the matter further

والذى يؤكد أن مستر بيفن لم يطمش إلى أنه قد حصل على جواب مصر من صدق باشا بشأن حق السودانين في أن يطمشوا الانفصال عن مصر ، أنه عاد في الجلسة الثالثة إلى هذا الموضوع ، فسأل صدق باشا عما إذا كان يقصد أن يكون للسودانيين حق المطالبة بالاستقلال ، فراجع صدق باشا إلى إجابته الممهودة من أن السودان حيوى لمصر وأنه يجب أن يكون مواليا لها وزاد على ذلك أن قال إن المصريين ، في مصالحهم ، لوحدة ، لا يطلبون أن يعترف لهم بحق حديد ، بل كل ما يطلبون هو عدم لإحلال باحق الموجود

Mr. Bevin asked whether Sedky Pasha meant that when it came to the question of self government or independence, then the Sudanese would also be free to determine their own sovereignty as well? Sedky Pasha replied that as explained in his note there was no doubt that the Sudan was vital to Egypt, and must be friendly to Egypt. (p. 30) The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new. They only asked that something already existing should be disturbed. (p. 31)

ولما رجع مستر بيفن للموضوع مرة أخرى في الجلسة الثانية ، وطب أن يضيف عبارة "بعد التشاور مع السودانين" مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، احتياط صدق باشا الأمر ، وسأل مستر بيفن هل التشاور مع السودانين من شأنه أن يحل ، أسطاء مشروع المعاهدة لطرفين المتعاقدين (مصر وانجلترا) في أن يكون لهم وحدهما ، بمنتهى اتفق بينهما ، حق البت والأمر فأجاب مستر بيمن أن لها وحدهما ، حق البت في الأمر ، ولكن بعد استشارة السودانين فعلم صدق باشا من ذلك أن أمر انفصال السودان عن مصر مرحون برضاء مصر نفسها ، فأطمان وتقبل ما سمعه ، ووافق بعد ذلك على الإصاوة التي اقترحها مستر بيفن

Sedky Pasha asked whether this affected the intention of the draft that the objective should be realised in full common agreement between the two Contracting Parties, which meant that the decision lay with these two parties. Mr. Bevin said that this was not the intention, but there should be consultation of the Sudanese before the two contracting parties reached their agreement. Sedky Pasha took note of this, and agreed to the proposed insertion with the substitution of "after consultation" for "in consultation" This would make the point clear Mr. Bevin agreed. (p. 36-37)

هذه هي المحادثات التي دارت بين مستر بيغن وصدق باشا في لندن بشأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ، ترى منها أن صدق باشا لم يسلم مطلقا - في العلاقة ما بين الدولتين المتعاضيتين - بأن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، ولم يرض أن يكون هذا الحق شلا للمعاقدين مصر وانجلترا . وإذا كان قد تكلم عن استقلال السودان وحقه ، فإنه لم يتكلم عن هذه المسألة إلا باعتبار أنها مسألة داخلية بين السودان ومصر ، لا شأن لاجتراء بها ، فلا يجوز أن يتناقض عليها مع إنجلترا ، وهو نفسه يذكر ذلك في صراحة ووضوح في الرد الذي أرسله للحكومة البريطانية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ - وسيأتي ذكره فيما يلي - فيقول :

"ومن الجائز مستغلا أن يفصل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحيداً تتخذ مصر انقرار الذي تملبه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تنفي إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي تدعي أن يرجع إليها أمر منده وإقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به " .

لذلك يكون صدق باشا على حق ، عندما رجع إلى مصر ووضع مذكرة في موضوع المعاهدة ، أن يكتب في شأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ما يأتي : "نقـ بيغت في وضوح في مناسبات متعددة أننا نرغب في أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم أنفسهم ، وأنه ليس في ذلك ما يتناقض مع ما لمصر من حق السيادة على السودان . ولكن مما كان يشغل بال مستر بيغن على الخصوص احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . ففقد كان يرى في بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ، ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تفهم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل في المعاهدة نصاً يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال . وقد نص في أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطاني على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا في هذا المستقبل نظاماً يتضمن استقلال بلادهم استقلالاً كاملاً وقد لأحكام ميثاق الاطلنطي . ولكنني حذفنا هذا النص ، ورفضت رفضاً تاماً أن ترد في البروتوكول أية إشارة تعيد التنازل ، ولو بطريقة الفرض ، عن سيادة مصر على السودان . فقد بينات لمستري بيغن أنه لا يتصور أب يطالب السودانيون يوماً ما باغصا هم عن مصر ، وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع إلا في المستقبل البعيد ، بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بائتها يسترد كل بلد حريته ، كما أوصحت له من جهة أخرى أنه إذا أثيرت هذه المسألة فإن مصر على استعداد لحلها مع السودان بروح تسوده الصداقة الكاملة طمناً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . غير أن مستر بيغن مع استبداده فكرة الاستقلال والتنازل فيما عهد عن سيادة انصرية كان يريد أن يعطي السودانيين تأكيدات عن مصيرهم ، لذلك أصر على أن يضمن البروتوكول إشارة

عن النظام لمقبل للسودان . إن كلمة نظام Statut ليس لها تعريف قانوني يحدده
 كدارة Self Government بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعاً للنسبة التي تستعمل
 فيها . وتلافياً للعيوب التي قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام Statut انتهى الجانب
 المصري بعد بحث مختلف الصيغ إلى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكول ، وهي الصيغة التي
 وافق مستر بيمن في نهاية الأمر على قولها . وهذه الصيغة ترتب في الحكم لذاتي الحق للسودانيين
 في أن يحارروا نظام الحكم في المستقبل . وهذا من هذا الصل لا يمنع السودانيين بادئ الأمر
 الحكم الذاتي ثم يمنحهم في بعد شيئاً يخرج عن نطاق الحكم الذاتي وهو حق اختيار نظام سياسي
 دولي قد يتضمن الانفصال عن مصر . بل على العكس ، إن هذا الصل بين محلاء أن حق اختيار
 نظام الحكم في المستقبل إنما يأتي كنتيجة تبعه لتطبيق الحكم الذاتي . وبما كان الحكم لذاتي
 لا هدو أن يكون استقلالاً ، وربما ، فإن نظام لمقبل لا يمكن أن يكون يحاور حدود المرسومة
 للاستقلال لذاتي ، ولا يمكن أن يكون سوى مجرد نظام إداري أو استقلال ذاتي . هذا إلى جانب
 أنه إذا أريد الادعاء بأن نظام الحكم لمقبل Statut لمقبل هو المخصوص عليه في البروتوكول
 هو نظام سياسي دولي ، فإن ذلك ما يعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه .
 فإن البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين هذه قد بينت "متجرجة في نطاق وحدة مصر والسودان
 تحت راج واحد هو التاج المصري" . وهذا يكون هذه سياسة ، صيغة لمبدأ سيادة مصر

وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدبيراً يحد من حدود السيادة ، أو يخرج عن نطاق
 وحدة البلدين تحت راج واحد . وفي ذلك ما يسمى حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطع
 رابطة السيادة التي لمصر عليهم . ووردت على ما تقدم ، من النقرة الثانية من البروتوكول نصت
 أن نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق متفاوضين بعد مشاورة سودانيين . فإذا كان حق اختيار
 نظام الحكم في السودان المنصوص عنه في الحكم الذاتي يشمل حق السودانيين في الانفصال عن مصر .
 فإنه من الواضح أن نظام الاستقلال كما إذا ، حثاره سودانيون يجب أن يتم بدون تدخل مصر .
 لا أن يكون موافقة ظروف المتفاوضين مجرد استشارة سودانيين . ومهما يكن وجه التفسير الذي
 يراد أن يعطى لنصوص الحجة ، فإن سيادة مصر على السودان لا يمكن أن رول ، لا بمقتضى سائر
 صريح يصدر من مصر في المستقبل . وذلك إما على ثورة يقوم بها شعب السودان أو انفصال
 بالقوة اقترح له مصر ، وإما بتنازل اختياري وذلك في حالة التسلم حداً بأن السودانيين حق
 إعلان رغبتهم في الاستقلال على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول فالواقع أنه ليس
 للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق الانفصال ، لا انفصال . يضاف إلى هذا أن الصل على
 التنازل عن سيادة مصر أو إنهاء هذه السيادة هو الساسة للمستقبل ليس مما يجوز درجته في بروتوكول

هذا فليس يلحق بمعاهدة ثانياً بل يحدث مثل هذا تغيير لتغيير في علاقة مصر
السودان لا يمكن أن يتم إلا بإعلان صريح ورسمي يعين أولاً للشعب السوداني ويجوز فيه ، ثم
من بعد ذلك إلى جميع الأمم المتحدة . إن مدة مصر قسمة قبل المعاهدة وذلك بالدعوة لجميع الدول
وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم يشهد هذه
السيادة



م لاتفاق لندن بين مستر بيكن وصديق رشاد على مشروع معاهدة وبروتوكول أحدهم
بإعلان السودان ، ولم يقع احداث لمصرى على هذه الوثائق إلا وهو على أتم اليقين أنه
بإسليم مجوار انفصال السودان عن مصر . بل على العكس من ذلك قد أيقن أن احداث بريطانيا
هو لدى اعتراف بالوحدة لدعوة التي تقوم بين مصر والسودان .

والحق بمشروع المعاهدة والبروتوكول مشروع محصر معنى عليه من خلال ، يشتمل
على ست فقرات . تنص الفقرة الأولى تقديم مصر لمعوية والتسهيلات التي تحتاجها بريطانيا
في تهديد أحكام بروتوكول الحلاء . وتنص الفقرة الثانية بأن المظنين البريطانيين بحفظ
الاسككية في العنسية والمعادى وهو . بل من يقرون في محاصرة حتى يغتنى مكان حرشده
لحظاته ، على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن . وتنص الفقرة الثالثة بأن هناك احداث لدى
ركه إنحدر في مصر شغل عليه فيما بين حكومتين بعد استشارة كل حكومة لغيرتها . وتنص
فقرة اربعة بأن الشروط المالية التي تخص في مدها للحكومة المصرية عن شىء من الأجهده
أو المخازن أو المعدات أو وسائل بحارت تكون حلاً مناقشات مسئلة بين حكومتين
وتنص الفقرة الخامسة بأنه حتى يتم بقاء طمأنينة لأحكام بروتوكول تبقى القوات البريطانية
متتعة بحقوقها الحدية في المرور بمصر واضرب فوقها . ومن الشهود أن الحكومتين بعد توقيع
معاهدة التحالف سبتنصوصاً يفرض أنصوب ، بل اتفاق على حق مرور لدى ستمتعه بالطائرات
برطانية في جومصر بعد ، بمسأله ، واستعان ، بل احداث المصرية فتتمتع بحق المرور
في جومرطانيا . وتنص الفقرة السادسة بأن بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يؤثر في مركز كل من
أطرافين بل حيث حقوقهم وواجباتهما الحدية بمقتضى هذه المعاهدة الجديدة التي ألغتها

وقد وقع كل من احداث مصرى وبجانب بريصان على هذه الوثائق بالأحرز الأولى من
سماها . في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن تقدم الحكومة المصرية لتسليم في الموقعة عليها
وصدورت الوثائق بالعبارة الآتية : "لحق على أن الوثائق المرفقة قد أعدت فقط قيد الطرافين
فيما بعد . وعلى أنه قد قدمت رسمياً من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فإن مستر بيكن سركه
لدى حكومة صاحب الحلالة البريطانية "

ويورد هنا للاسترجاع ، نصوص هذه الوثائق ، أى نصوص مشروع صدق - بيفن ، مقارنة
نصوص المشروع الذى قدمته هيئة المفاوضة المصرية فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ .

مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يوليه سنة ١٩٤٦)	مشروع صدق - بيفن
<p>المادة الأولى</p> <p>(نص مطابق)</p>	<p>(المادة الأولى)</p> <p>يتمى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر المفق عليه والمذكرات والآفاق الموقع فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاء والمرات المراقبة بها ، وذلك بمجرد إبرام المعاهدة الحالية .</p>
<p>المادة الثانية</p> <p>فى حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا الظنى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يقتض مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .</p>	<p>(المادة الثانية)</p> <p>تمتق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة ما إذا أصبحت مصر مملاً لاعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب بوجه أعداء مسلح عن الدول المتاخمة لمصر ، يتشاوران بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور ، العمل الذى قد يترتب ضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم .</p>
<p>(المادة الثالثة)</p> <p>رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة لإحكام تنسيق التدابير الواجب تخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها ممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .</p>	<p>(المادة الثالثة)</p> <p>رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، وتمكينا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع لمشارك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها ممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .</p>

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل الغناد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — إذا انتفى الحال — الآثار العسكرية للرقعة الدولي ، وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد لأمن في الشرق الأوسط وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

(نص مطابق)

مشروع صديق — بيمر

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما في ذلك مسائل الغناد والمستعدين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقاضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتكوين لقوات المداحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة . ولجنة ، وإذا ما دعت الحاجة ، أن تبحث أيضا ، بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي قد تنشأ عن الموقف لدولي ، وبخاصة الآثار التي قد تنشأ عن الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وشمسك الحكومتين في حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أي لد من ابلاد المجاورة لمصر أن يتشورا بقصد أن يتخذوا ، بالتدقيق بينهما ، التدابير التي قد يصترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ألا يبرما تحالفا أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحدهما .

مشروع صدق - بيفن

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

المادة الخامسة

(المادة الخامسة)

يس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن
يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات
المتربة أو التي قد ترتب لأحد الطرفين السامين
للمعاهد أو عليه بقصى ميثاق الأمم المتحدة .

نص مطابق

مادة السادسة

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن
أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام
المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما
حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام
ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك مع عدم الإخلال
بالنصريات التي أعلتها كل من الطرفين
السامين المتعاقدين بمنتهى الفقرة الثانية من
المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية .

تفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن
أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام
المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما
حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام
ميثاق الأمم المتحدة .

مادة السابعة

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل
لتصديق صيها في القاهرة في أقرب وقت .
ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق
عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة
سنتين تمام من تاريخ بدء سريانها ، وتظل
بعد ذلك سارية إن أن ينقضى عام على إعلان
أحد الطرفين السامين المتعاقدين للآنح
مانهاها بالطرق الدبلوماسية .

نص مطابق

مشروع هيئة الوصاية المصرية
(٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

(بروتوكول الجلاء)

مشروع صدق — بشأن

(بروتوكول الجلاء)

حق الطرفان الساميان لمنع فدون على
أن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي
المصرية (مصر) يجب أن يكون قد تم تماما
في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ويجب أن يتم الجلاء عن مدينتي القاهرة
والاسكندرية وكذلك عن الدلتا قبل ٣١ مارس
سنة ١٩٤٧ . ويجب أن يسير الجلاء بصفة
مطرده مستمرة عن بقية الأراضي المصرية
خلال المدة التي تنهى في التاريخ المحدد
في الفقرة الأولى من هذا البروتوكول

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ أغسطس
سنة ١٩٣٦ الخاص بالاعفاءات والميزات
بصفة مؤقتة على القوات البريطانية في خلال
مدة انسحابها من مصر .

وكل تعديل في هذا الاتفاق قد تدعو اليه
الضرورة بسبب وجوب انسحاب الجيوش
البريطانية من الدلتا والمدينتين المذكورتين
قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يسوى باتفاق
آخر بين الحكومتين تحرى المناوضة نشأه قبل
حلول هذا التاريخ .

(لم يوضع نص بروتوكول الجلاء ، ولكن
المفهوم أن هيئة المفاوضات المصرية تقبل
نص بروتوكول صدق — يفرض على أن تكون
مدة الجلاء النهائي ستين لا أكثر)

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يولييه سنة ١٩٤٦)

(بروتوكول السودان)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول
فوراً في مفاوضات بهدف تحديد نظام الحكم
في السودان في نطاق مصالح الأهالي
السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت
تاج مصر .

مشروع صدق — يثين

(بروتوكول السودان)

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان
المتعاقدان باتّاعها في السودان في نطاق وحدة
مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك
ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية
السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً
فياً للحكم الذاتي وتمتد لدنك بمصر حق
اختيار النظام المستقل للسودان . وإلى أن
يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق
الناسم اشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف
الأخير بعد الشاور مع السودانين ، تظل
اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١
من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والعقرات
من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق
للمعاهدة المذكورة امدة ، وذلك استثناء من
حكم المادة الأولى من المعاهدة السابقة .

ورجع صدق باشا إلى القاهرة ، وبدأ يعرض مشروعه على مجلس الوزراء على الوجه الذي
فهم به بروتوكول السودان . فأقره المجلس . ثم عرضه على هيئة المفاوضات المصرية ، فناقشت
المقترحات التي تضمنها وبخنها بحامد رئيساً أذرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء
ثم عقدت الهيئة اجتماعاً آخر استأنفت فيه البحث في ضوء المذكرة التي أعدها صدق باشا للرد على
الاعتراضات التي أبديت في الجلسة الأولى . وقد تبين من البحث والمناقشة في هذا الاجتماع
أن سبعة من أعضاء الهيئة — وهم أغلبية — لا يرون قرار المقترحات على صورتها المعروضة
وقد بنوا رأيهم على الأسباب الآتية (كما نشرت في الصحف) :

(١) الفقرة الثانية من المادة الثانية (وهي الخاصة بحالة تهديد سلامة دولة مجاورة) من المشروع البريطاني - وهي الفقرة التي رفضتها الهيئة بالإجماع - أصبحت في مشروع صدق - ينفذ إلى آخر المادة الثالثة ، بما يحقق كل معناه .

(٢) تقدير مدة الجلاء بأجل نهايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقدير مبالغ فيه ، إذ الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل .

(٣) في بروتوكول السودان كما جاء في مشروع صدق - يبين تفرد لفقرة الأولى وحدة مصر والسودان ولكن الفقرات الثانية تجرد الوحدة من كل خصائصها ، فهي تختص بالنظام لنظام دون وثد بإجراء أية مفاوضات لتعديله بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين ، بل إن هناك نصا على تحويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل وهو نص يحدد سبيل لفصل السودان عن مصر . وحتمت الأغلبية بيانها بالإشارة الآتية : "وعنى من البيان أن حرصا على تحقيق وحدة وادي النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية بية من نواحي التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء بحق المساهمة من رعية شعب وادي النيل في تأليف وحدة تؤكد الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية الواحدة ، ولا تتعارض مع رعية المصريين والسودانيين معا في إقرار الحكم الذي للسودان بل تساعد عليه " .

وقد رد صدق باشا على هذا البيان بهذا الأسلوب الذي تدرعت بها الأغلبية لرخص المشروع ويتلخص رده فيما يأتي :

(١) إن الفقرة التي أصبحت إلى المادة الثالثة تجعل من اللجنة المشتركة مجرد لجنة استشارية لا تستطيع أن تقرر عودة اللاجئين إلى مصر بغير قول الحكومة المصرية نفسها ، وبغير موافقة المصريين من أعضائها وهم المصنف . وقد قبلت هيئة المفاوضات الصل على خطر الحرب في الشرق الأدنى ، فأولى بها أن تقبله بالنسبة إلى الأفطار المجاورة ، بل هذه ما هي إلا قسم من الشرق الأدنى ، بل هي ذلك القسم الداعي في نطاق الدول العربية التي يربط بينها ميثاق يقضي علينا بالاهتمام بشؤونها ، وإذ وقعت في خطر .

(٢) لا مبالغة في الأجل الأقصى المحدد لإتمام الجلاء ، وقد قدر الخبراء العسكريون المصريون الحد الأدنى لاستطاعة الجلاء بستين ، وإذا ريد هذا الأجل فليس لم تطلب عشا ، وإذا رعى أن النص المعروض يحدد للجلاء تاريخا معينا لا أجلا يبدأ من التصديق على المعاهدة ، ضاقت الشقة بين الأجانب إلى حد يجعل الاعتراض مجردا من أية أهمية عمية .

(٣) بروتوكول السودان يرسم خطة لعمل المقبلة بين مصر وبريطانيا ، وبينهما وبين أهل السودان رسما دقيقة ، إذ يتضح بتشاراته ولتين وبمشاورتهما لأهل السودان بحيث لا يمنع مصر مانع بمجرد إبرام المعاهدة من بدء المشاورات المذكورة والشروع في تنفيذ تعهداتها قبل أهل السودان ،

هذا ويقرر البروتوكول المبدأ الأساسي وهو الوحدة لدمه بين مصر وسودان تحت اسم
مصرى مشترك . والتفسيرات التي تقدم بها في هذا الشأن ماهي في الواقع إلا إيصاءات لصوص
كان ينبغي أن تغبر واضحة . فتن قمع الحجاب مصرى وساحة هذه التفسيرات وراحاتها لا تنق
ساحة إلى الإجماع لكي يؤتمنوا طلب

وكان صدق باشا استصدر مرسوم في هذه الأثناء ، لحل هيئة المفوضة . ثم تقدم إلى مجلس
نواب للرد على استنحوا بخاص بالمفاوضات . فأدى هو وزير الخارجية ببيانات عن الخطوات
التي تمت . وعلى إثر سماع البيات أصدر المجلس في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ انقرار الآتي

”بعد سماع لبيات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومعدلي وزير الخارجية عن الخطوات التي
تمت حتى الآن والمفاوضات ، وبعد المناقشة في وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة
بالحكومة ، ويطلب إليها لمضي في جهودها المؤدية إلى تحقيق الأهداف الدومية بالخلاء ووحدة
وادي النيل ، وعرض النتيجة على البرلمان“

إلى هذا رأى صدق باشا أنه حقق ”شروط لدى صبه الحجاب البرصى من عرض المشروع
على الحكومة لمصرية ، فقد عرض على مجلس اورر ، وأقره المجلس كما قدمت . وفي ٢٧ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ أرسل وزير الخارجية برفقة لسفير مصر في لندن ، فيم ما يأتي : ”تقدمت الوردرة أمس
إلى البرلمان للرد على استنحوا خاص بالمفاوضات . والمخاضات التي حرت بين رئيس الحكومة
وزير الخارجية من حانب ومستريين من حانب آخر . ورأت الحكومة من الأوفق طلب سرية
الجلسة لتتحدى مناورات المعارضة لمراقبة المفاوضات وحصولا لتتخط السرية التي اتفق عليها
في هذا الدور . ثم أنه أن المعارضة استعنت كتم الحكومة وحرصها على السرية المتفق عليها ، وقد
شرت المعارضة أخيرا خصوصا بختمه فسرتها تفسير مشوه . هذه لأسباب جميعها
ومصلحة البلدين القصى في تمام المفاوضات أرى من لأوفق ألا يطول نكتما ، ولن يكون
هذا إلا بالمرأع بمضء النصوص بين الحكومتين وعرضها على البرلمان المصرى والبريطانى .
وأنا في انتظار ردكم لتحديد موعد سفرنا“ .

وأبطل رد الحكومة البريطانية

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أرسل صدق باشا إلى سفير مصر بلندن برفقة أخرى جاء فيها
ما يأتي : ”أرجو أن توضح لوزارة الخارجية بخلاء أن التأخير في الإجابة بشأن سفر المفوضين
لمصريين فوراً يحدث مجرا متريدا . ونشجع الماصر التي تعمل على نشر الاضطرابات ، وبهذا
ضيق شيئا فشيئا ما عنده من تقدم محسوس في الرأي العام الذي يميل اليوم إلى المعاهدة . وإني
ضطر إلى رفض تحمل مسؤولية النتائج الباجمة عن هذا التأخير الذي ليس له ما يبرره ، وذلك على
حين أن الحانب المصرى يراعى الياقة وانتكمت .وعى حين أنكم ألفتتمونا من قبل أن وزارة الخارجية

مستعدة للقاء مندوبيه . وإذا كانت الأنباء المعروضة تصور مصر في صورة بلاد نعمة الاضطرابات ، ويسوده التذمر ، ورجوكم تكذيبها بصفة قطعية . لأن البلاد هادئة وتنظر عقد المعاهدة ، وذلك باستثناء الوفد الذي يلعب ورقته الأخيرة . وإذا حال تأخر وصول رد مرض فقد يضيع كل شيء . ورجوكم الإبراق بنتيجة مقالاتكم اليوم ”

..

وهذه الآن قليلا . لنستخلص من حقائق ثم تقدم

(١) كان الانجيز مند البدية يريدون منقذ مصر تحت سيطرتهم من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية . ولم يسلموا . سبندل لجنة لدفع المشترك . عدة العسكرية إلا بعد ثبات مصر وإصرارها على رفض الاحتلال في أية صورة كانت . وهم عن كل حال لم يسلموا . بلقاء إلا مؤحلا إلى أواخر سنة ١٩٤٩ . وهم يسعون من مطامعهم في السودان . وأصروا على تحدي بلقي على مصر كثيرا من الأعياء . فهم كل أعز . وعن مصر كل الغرم

(٢) أمام هذا التعارض بين مصاب مصر به دله ومطامع مجبرا بالخائرة ، لمحاوالت كثير من الشد واحد ، وكاد يستحيل التوفيق . وصهر أثر ذلك في العقبات التي عترضت طريق المفاوضات . فقد وقعت من . وتأثيرات مصر . وافترض الأمر أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية . ودعت مصر رد في سفر صدق باشا ووزير خارجيته إلى لندن . ولم تستمر في محدثه مع صدق . شأ في نسب كلام ذو معنى في هذا الشأن . فقد قل صدق باشا ذات مرة به يعرف ما تريد مصر . فوجب مستر بيغن : وأنا أيضا أعرفت ما تريد بريطانيا ، ولكن الصواب هو التوفيق بين الأمرين ، ص ٣٢ .

(٣) وسط هذه المحاولات العقيمة للتوفيق ، كانت مصر تقوم بدور نبيل ، وببذل أقصى الجهود للوصول بالمفاوضات ، في تدخر في ذلك وسع . وكانت حاضرة البية والوصول إلى اتفاق

(٤) أمكن من كل هذه الجهود منيفة أن يتفق المتفاوضين . وتمت المعجزة . ولكن قوة البشرية لها حدود تقف عندها . ومن هذه الحدود عدم إمكان المستحيل . وقد كان مستحيلا أن نحلب مصر من مطالب العادلة وأن يتحقق في الوقت ذاته لاحتلال أطباءها في السودان . وإذا كان الاتفاق قد تم . لمعتم على الألدط واجبرت كثير مما تم على الحقائق والمعاني وكانت همة ربيع واحد كاهة أن تصف كل ما تم من اتفاق

..

(٥)

ولم تلبث الريح أن هبت ، فتمصفت مشروع الماهدة .

كان صدق باشا يعتقد لإحلاص ، كما قدما ، أنه اتفق مع مستر بيمن على أن يبقى السودان في نطاق الوحدة الدائمة مع مصر ، تحت تاج مشترك هو التاج المصري . فؤدلى بمحدث في هذا المعنى إلى إحدى المجلات المصرية . فلم يلبث وزير الخارجية أنس وافته برقية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من سفير مصر بلندن ، يقول فيها : "سلمنى مسترهاو ... كتابا ، وناه عليه من وكيل وزارة الخارجية البريطانية يحتج فيها بشدة على الحديث الذى أدلى به حصرة صاحب لدولة رئيس مجلس الوزراء إى إسمان عبد القدوس ونشره مجلة روزاليوسف . وقد بعثت بالكتاب المشار إليه فى الحال بالإريد إلى معاليكم " .

ما الذى جرى معه صدر صدق باشا لندن إلى القاهرة ، ونادر مستر بيمن لنسدى إلى نيويورك ، والاشان على تم الفانى ؟ كان الحاكم العام للسودان - وهو الحاكم العام السابق - فى لندن ، وقد حلاله الجوى بعد سفر مستر بيمن ، فاستعاع الوصول إلى مستر آلى على ما سئرى وكانت الممارسة فى القاهرة والمعارضة فى لندن يعملان عرض واحد ، وكأنهما يتعاوان

ومهما يكن من أمر ، وإن دهشة صدق باشا كانت لا بد شديدة عند ما تلقى من لندن الرد الذى صا انتظاره إيه . وكان الرد فى صورة مذكرة أرسلتها الحكومة إلى سفير مصر بلندن فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وأحق المذكره كتاب فزح على صدق باشا أن يوقفه

أما المفكرة فنصها ما يأتى :

(١) "نرد حكومة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدق باشا بالقط المنفهم عليها فى لندن فإن حكومة جلالة الملك نحدد نفسها الآن فى موقف حرج جدا من جراء تسرب الأخبار وتفسيرت صدق باشا من جانب واحد . يد أن لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن أن يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه إلى طريق الحكم الثنائى ، يؤخر إلى الراء مرحلة ، ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار اسوانيين . لذلك تطلب حكومة جلالة الملك خطابات تفسيرية لا تفسر مركز مصر بأى حل ، ولا تتعدى أى حل ما اتفق عليه صدق باشا فى لندن ، ولكنها تسرد تنصبل أكبر لعرض من روزكول السودان كما تفهمه حكومة جلالة الملك . ولقد حاول مستر بيمن أن يهد لصدق باشا الصعوبة حول الخطاب ، فكتب صيغة بظان أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا .

(٢) نود مستر بيمن أن يعلم عمرو باشا ويوضح لصدق باشا أنه لما لم تحصل حكومة جلالة الملك على الخطابات التفسيرية فسيضطرب إى إثناء بيان شامل فى مجلس للعموم عند التصديق على

المعاهدة يشير فيه إلى جميع ما اتفق عليه صدق باشا في لندن وإلى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول ، وإذا اضطر مستر بيغن إلى إلغاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدق باشا من خضاب تفسيرى على غرار المشروع المرافق .

(٣) وميوصح بيان مستر بيغن في المجلس . وأراء بروتوكول السودان أى أولا إعداد السودان للحكم الذاتى وثانيا استعمال حتمهم عند ما ينتمجون للحكم لذتى في اختيار وضع حكومتهم في المستقبل ويشمل الاستقلال . وسيعاط المجلس علم كيف ضمت حمه " تحت ناح مشترك " في البروتوكول فقد كانت اعترافا بالسيادة الرضوية ولم تعصدها منها بتاتا أن تكون أداة وقف عجلة تقدم السودان نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا في هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتحدة في سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل .

(٤) أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فيهمول مستر بيغن في المجلس إن البروتوكول لا يتضمن أى تعبير ولم يزد على كونه مجرد تأكيد للحكمة القديمة ، وسنستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول في تأمين الموضع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات .

وأما الكتاب الذى يقترح مستر بيغن على صدق باشا يرفعه فقصه ما يأتى : " يسرى في اللحظة التى توضع فيها المعاهدة اليوم " أسجل ، دركي لا تهدف فيما يتصل بمعنى أجراء خاصة في بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقا على أن مصر بروتوكول السودان لا تتضمن تعبيراً في حالة السودان في الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد على كونه تأكيداً للحكمة القديمة ، وعلى ذلك فمن يكون ثمة أية تغييرات في الإدارة الحالية إلا فيما هو ضرورى لإعداد السودانين للحكم الذاتى .

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فإن البروتوكول يصر على أن يكون للسودانيين عندما ينصجون لحكم الذاتى الحرية في اختيار وضع حكومة السودان في المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانيون اتحاداً مع تاح مصر على غرار اتحاد حكومات المدومنيون المستقلة مع الحاج البريطانى ، وقد يختارون شكلاً آخر من الاتحاد لمستقل مع التاح المصرى ، أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين

كذلك اتفقا على أن بروتوكول السودان لا يمس أية حال حتى المملكة المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقا على أنه إلى حين إتمام الجلاء وفق بصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية في المرور بمصر والظيان فوقها . ومن المفهوم أيضاً أن تدخل

الحكومتين بعد توقيع معاهدة التحالف في م. ح. ذات للوصول إلى اتفاق مبادل بشأن حقوق المرور التي ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد إتمام الجلاء عن مصر

وستتمتع القوات المصرية احوية كذلك لمعاملته بالمثل في لأرضى البريطانية

وأخير. تفقدا على أن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بحقوق الحماية والتمتع التي نشأت بقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التي تاقبها

•••

فقد يهدم مشروع المعاهدة بهذا الكتاب. والذي هدمه هم الإنجليز وهم سادئون بفحص ما تم الاتفاق عليه ، وهذه حقيقة يدركها من طمع على ما قدمه من الوثائق من نقطة الخلاف احوارية بين صدق ، شاومستريهس هي ، أنه الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ولكن لم يتناقش في هذه المسألة طويلا ، وفي عدة مسلمات ، وحرف كل منهما ، رأى صاحبه فيها ، وقد رأى كيف أن صدق ناش ، يترشح عن موقفه من أن الوحدة دائمة ، وهذا كان مستر بيمن قد وقع مع ذلك مشروع المعاهدة ، وبه يكون ذلك ستم لصدق باشا بوجهة نظره . ورجوعه الآن فيما سلم به ، وبصره على أن يكون للسودان حق الاتفاق مع مصر ، هو رفض الاتفاق في أهم مسألة من مسائله . ولما كان صدق باشا قد اتين في وصوصح تام ، في خلال محادثاته مع مستر بيمن في لندن ، أنه يعتبر هذه الوحدة دائمة هي الأساس لدى تقوم عليه المعاهدة ، وأن مصر ، إذا كانت قد فست بمعاملة عدوا ، وما يقبه المخالفة عليها من عباء ، فمن أجل السودان قد فست ذلك ، ومن حق صدق ناش أن يعتبر أن مشروع المعاهدة كله قد سقط ، وأن الأخير هم الذين استمضوه . ورجعوا فها سبق لهم أن التزموا

وه بسع صدق ناش . قبل أن يهدم اسمه أنه ، لا أن يرد على الحكومة البريطانية بمسباب وقد وصفي الرد عن طريق السفارة المصرية في لندن في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦

ومما جاء في هذا رد " . وفيما يتعلق بالسودان من مشروع الكتاب لدى أعداد مستريهس . على أن روتوكول السودان يسمح بمح السودانين منذ الآن الحق في الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال بشأن عن مصر . والواقع أن مشروع روتوكول قترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لم قد يرزول للسودانيين من حق في إعلان استقلالهم ، فرفض المفاوضون المصريون هذا النص . واقترح الحزب البريطاني بهذا الرقص أم النص أنهاء لروتوكول فيه — على العكس — لا يهدف إلا إلى طاء الحكومة الداتية (Self - government) . قد عني البروتوكول فوق ذلك بأن يرضع أن حق السودانين

في اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغي له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلي (autonomy) ولا ينبغي له أن يشمل الانفصال السياسي عن مصر . وعلاوة على ذلك فإن سياسة الطرفين السامين المتعاقدين في السودان ينبغي أن تسير في نطاق وحدة مصر والسودان تحت الناح المصرية ، وهذا مما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق اسودانيين في قسم الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر واتجاهها . فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إلا أن تدرى دهشة هذه المعاني التي تفسر بها الحكومة البريطانيةصوص الروتوكول ، وهو تفسير يحزده من كل معانيه ومرامييه . وتحرص الحكومة الملكية المصرية على أن تخص بالذكر مرة أخرى أن سياسة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعا وبهمم التاريخ ، وهي على اعتراف الحكومة البريطانية بها ، فهذه الاعتراف لا ينشأ حادثا جديدا يعز من نظام السودان ، بل هو لا تقرب حالة قائمة لا يمارعها وبها مززع في أى مجمع دولي .

ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودان الاستقلال على الوحدة ، ويجوز اتخاذ مصر القرار الذي تمليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تنفي إلا الشعب الذي يطالب به ودولة التي ينبغي أن يرجع إليها أمر مدحه وإداره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطلب الاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به ويصب مصر بهم كدلك أن يصح من المعلوم بصورة صريحة قطعة أن نظام الحكم الحصري في السودان سيظل مصونا . وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على استمرار مبريان النظام الإداري الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ في حدود التعديلات التي جاءت به معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن قبول استمرار نظام معين للإدارة لا يفيد مطلقا أن هذا النظام يذمى له أن ظل معمولاً به في المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل إن البروتوكول ذاته يرمي - على العكس - إلى أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة الطرفين السامين المتعاقدين هو رفعة السودانين وتنمية مصالحهم وإمدادهم بذات للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق في اختيار النظام المتقدم للسودان هذا على أن الوفد البريطاني كان قد قدم في القاهرة مشروعا للبروتوكول يسمي بأشياء بلجة مشتركة مصرية بريطانية تنولى تقديم التوضيحات في يتعلق الشداير الواجب اتخاذها بشأن مسهر السودان ، وتنولى كذلك لإلزام رغبات الشعب السوداني والامن على تحقيقها . وكذلك اقترح مستر بينن في لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تنوى دراسة تطور سودانيين ورفيهم ، واحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم في هذه المسألة إلى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخل مصر في السودان في هذا الصدد .

ويتضمن مشروع الكتاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى في تأمين الدوع عن السودان بما يلزم له من قوات وتسهيلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، في حين أن لمصر حق في هذا الصدد معادلا

لقراشي بشا الحكم في وقت عاق به سوء التناهم الانتهاء إلى عقد مخالفة عمل لها لطرون عملا شاقا طويلا . والخطوة التالية على مصر ، وهي أن تحت على لمذكرة إلى سلمت لعمرو باشا في لندن في ٦ ديسمبر . ويود مستر بيمن أن يؤكد لقراشي باشا شخصيا أنه لا يحاول أن يذهب للحكومة المصرية لملول بأمر ، وافقت على منع الاستقلال بالسودان ، ويدرك مستر بيمن كل الإدراك أن صدقي باشا لم يرتبط بذلك في محادثتهما بلندن . ولكن كما كذلك لا نستطيع أن ندع الحكومة المصرية تستنتج أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك قد قيدت في بروتوكول السودان حرية السودانيين في اختيار الاستقلال إذا كان هذا ما يقر عليه قرارهم عندما يبين الوقت . والواقع أن البروتوكول لا يربط بالحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ولا الحكومة المصرية بشكل وضع لسودان والممثل ، ويقرر أن هذا من حق السودان . لقد بين في . وقد دونا هذه الآراء في حصصات ، في بود سارها . ويود مستر بيمن أن يشير إلى أنه لا يستطيع أن يرضع في مركز يمكن أن يتهم فيه بعمل ضد مبادئ هيئة الأمم المتحدة . ويتكلم أن يتدل فيه أن أمين كبيرين قد أساءتا في معاهدة بينهما إلى مستقبل أمة صغيرة ثم يؤخذ رأيها في المعاهدة

فكان على القراشي باشا أن يبدى بمجهود أخير في سبيل منح المفاوضات ، وألا يتسرع في قطعها . ولكنه رأى واجبا عليه في الوقت ذاته أن يبين أنه لا يترشح عن مصالح مصر الخفية وهي إخلاء ووحدة وادي النيل ، وأنه سيسلك للوصول إلى تحقيقها كل سبيل ، فلا يقتصر على المفاوضات ، وهذا ما أعلنه في كتاب تشيكن وراثته وفي كتاب الذي ألقى في مجلس اسواب في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، جاء فيه : "والد جعلت هذه الورقة أمر تحقيق المصالح الوطنية مطع عهدا ، ورأس برمجها في كتاب تشيكنها الذي تشرفت برفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ، تلك المصالح التي بنيت على قلب كل مصري . وهي إخلاء ووحدة وادي النيل . وبفضل نفسك وعون الأمة ستصل في كل طريق يوصل أسلافنا حريتها حق . ولعلنا نهمم بالفعل طريقنا يؤيد حقنا إلا سلكتها ."

لما حين انمر ووحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا يبر إلا عن مشيئة أهل هذا الوادي ورعيته ، وهي رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة ولغة ، وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هي أندم وأقوى من أن يصمم أو تتدل . ولقد ندرجهما في السير بالسودان إلى الحكم الذاتي وتهيئة أهله لتولي شؤونه وأعمال على سعادتهم وتوفير دهرتهم . " ثم رد القراشي باشا صراحة في تعقيبين له أمام المجلس . قال في أولها : " وأرجو أن يعلم لعلم أجمع أنني عند ما أقول في وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر إنما هي وحدة دائمة . إنما أعبر عن رأي جميع المصريين والسودانيين " . وقال في التعقيب الثاني : " أسافيا يتعمق بالوسائل فقد بصر ببحر العبارة ، هي سأسب كل طريق ... وإنما الخ الموقف مكل لوبس ، ومنها المفوضة ومنها الالتجاء إلى مجلس الأمن " .

بعد أن حدد القرائشي باشا موقفه نحو بلده ، يبق عليه أن يعالج الموقف مع الحكومة البريطانية وكانت اللجنة التي اتبعتها الحاكـم العام للسودان منذ عهد غير قصير والتصرّجات التي أدلى بها — وسيأتي ذكر كل هذا فيما يلي — قد أملت الرأي العام المصري وأزعجته إزعاجا شديدا .
 ما طرح القرائشي باشا — منذ قليل مستر وكر في ١٢ ديسمبر والأورابل سبيل كامبل في ١٤ ديسمبر — أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يكون من شأنه تصفية الجوّ تمهيدا لاستئناف المفاوضات . ورأى أن يكون هذا العمل تصرّحا يصدر من مستر بيمن تهدئة الرأي العام المصري يكون في المبنى الآتي : إن الحكومة البريطانية ، بسياستها التي أعلنتها من حق السودانيين في الاستقلال ، لم تقصد أن تعارض في استمرار الوحدة ما بين مصر والسودان ، أو أن تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر ، بل إذا رأى السودانيون أن بقوا في وحدة مع مصر ، فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة بهذا الحل . وطلب القرائشي باشا فوق ذلك ألا يدلى الحاكـم العام بتصرّجات أو يأتي بأعمال من شأنها أن تشجع السودانيين على طلب الانفصال عن مصر ، ما دامت الحكومة البريطانية بعيدة عن تشجيع أية حركة للانفصال .

ثم تحدث إلى السفير البريطاني — وكان قد عاد إلى مصر — في هذا المبنى . وأشار في حديثه الذي دار بينهما في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى أمر جوهري ، هو ربط الحدف مع انحلترا بالوحدة اندئة مع السودان ، وحمل قول مصر عن رضا واختيار بالمألة الأولى معلا على تسليم انحلترا بالمسألة اندئة ، إذ قل بسفير . ” إي لا أنكم الآن عن تقرير المصير ، وإنما أقول إن مصر إنما مدت بالرحدة واستمرارها . إنها تقول ذلك نتيجة شعورها بمشبهه أهل السودان . ومن حقا أن تعرف سياسة ربطها في هذا الصدد ، هل هي تشجع الانفصال أم ترحب باستمرار الوحدة . إن مصر استمالة في هذا السؤال ، فإنا نحباء ، وسكون حباء بدنه تعالى ، وسعارب حبا إلى حب دواعي مبادئ الديمقراطية ، ومن حقا أن يعرف ما إذا سكون سياسة ربطها مع حبيبها ، هل هي متمح على انفصال ما هو أكثر من حظ الحياة لنا عبا ، أو متشجع على اتصاله بنا . هل تريدون أن نحرب حبا إلى حب دواعي لديمقراطية ضد الطمبان على أسا حباء شركاء في المبادئ ، أم كأحورين مسجرين ؟ ” ثم قال القرائشي باشا بعد ذلك إنه يرى أن بروتوكول صدي — بين الحاصل بالسودان أصبح ، بعد لتفسيرين المتعارضين اندين صدر من بلانيس ، غير صالح ، فيجب البحث إذن عن صيغة أخرى

وفي جلسات متعاقبة أخذ القرائشي باشا والسفير البريطاني يبحثان عن هذه الصيغة . وبدأ السفير بأن عرض ، بيانة من مستر بيمن ، اقتراحين للاحد أحدهما . وكان لغوى الاقتراح الأول هو ما يأتي : إن حكومة حلانة مللك على امتد دلائ توقع معاهدة التعاون المشترك بين وذلك بروتوكول الجلاء الموقع عليهما من صديق باشا بالأحرف الأولى ، ولكن باستثناء بروتوكول

السودان ، على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولاً بهما وأن تدخل بهما ذلك في مباحثات عن السودان تمثل فيها لمصلحة المتحدة ومصر والسودان .
أما الاقتراح الثاني فهو : "إن حكرمة حلافة الملك على استعداد لأب ترفع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان ، ولكن على أن يكون مفهوماً : (١) إن حق السودانين في اختيار وصيهم المستقبل غير مقيد (٢) إنه مهما يكن اختبارهم تعطى حكومة حلافة الملك عهداً وثيقاً على نفسها بتقديم جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة ، وبمبنى آخر يوضح فيما يتعلق بالفترة (١) أن مستر بيفن لن يضع لأى إشار حقوق شعب ، وهو ، سواء وقعت المعاهدة أو لم توقع ، على مير متداد لدل ذلك ، وخاصة إذا كانت هذه الحقوق قد تمارس دلى حد قول صدق باشا في ظروف لا يمكن الكهن بها الآن "

فاعترض القراشى باشا على كلا الاقتراحين ، أما الاقتراح الأول فلأنه لا يذكر شيئاً عن الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان وهى مسألة لا يجوز إهمالها ، وأما الاقتراح الثانى فلأنه هو نفس الاقتراح الذى رفضه صدق باشا لأسباب وحيية ولأنه فوق ذلك لا يدع ضمناً لمصر لعدم التشجيع على حركة الانفصال .

ثم عرض القراشى باشا على السدير أن يقتصر بروتوكول صدق بيفن على الجزء الأول منه (لعية عارة إعدادهم للحكم الذاتى) دون ذكر لممارسة حق اختيار الطام المستقبل للسودان ، فاعترض السفير على ذلك أن حذف الجزء الأخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا قد سلمت أن ليس للسودانيين حق في اختيار نظامهم فى المستقبل .

وبعد مناقشة وبمحت وقف الجانبان - دون ارتباط مهمما - عند النص الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتماقدان ، بغية صمان رفاهية السودانين وتبوية مصالحهم والعمل ابدئ على إعدادهم للحكم الذاتى ، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاح مصر المشترك ، على الدحول مورا في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والملكية المتحدة ويستشار فيها السودانين وإلى أن يبالغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية ١٨٩٩ سارية وظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملاحقها والمقرات ١٤ إلى ١٦ من المحصر المتفق عليه والملاحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية " ووعد السفير أن يتصل مستر بيفن ليعرض عليه هذه الصيغة .

وفى الوقت ذاته كان رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ديكل باشا ، قد طلب إلى القراشى باشا أن يترح إضافة جملة فى نهاية المادة الثالثة من المعاهدة على الوجه الآتى : " حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعارة إقرار السلام " ، وإضافة الفقرة الآتية على المادة السابعة : " وعلاوة على هذا فلكل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يطلب إلى الطرف الآخر إعادة النظر

و المعاهدة الحالية عندما يأخذ مجلس الأمن في ممارسة صلاحيته العسكرية وتنفيذية المخصوص عليه في هيئة الأمم المتحدة، وبعد إنه يعقد مجلس الأمن في القاهرة مع مصر يتخلى مع الميثاق والمقرض من عدة، نظر هو أن يوفق بين هذه المعاهدة وبين إحداث لانه في المعقود بين مصر ومجلس الأمن " وقد أشار المقرري ناشأ في حديثه مع سفير، إلى هذه الاقتراحات، وطالب بإدراج عبارة في مشروع المعاهدة مؤداه وحبوت تنسيق المعاهدة مع توصيات مجلس الأمن العسكرية عند ما ينتهي المجلس إلى قرار فيها .

وفي يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ أبلغ سفير المقرري ناشأ مستر بيرن بعد دعوة في نور صبيحة في أروست إليه ، وحي الجمعية التي أوجدها المقرري ناشأ وتمم ذلك كما ، لا ، حيو من الإشارة إلى حرية لاختيار عند السود ليس ، ولأن هدف عبارة التي تؤدي هذا الذي لشعر أن حرية السود لنين في لاختيار قد قدمت . ولذلك هو يترجى من أرووتوكول الأنصار (صديق - صديق) على أن يوفق بين مشترك من حسين نصري و نصري في مثل المعنى لآتي : نظر لأن لاختيار يحصل في ظروف غير معروفة ، ففقد رأس الطرود تأجيل أبت في هذه المسألة ، ورأى أيضا أن ينفذ وجهة مصر كل مهم ، و حسب نصري يرى أنه لا يمكنه لارتباط منه لأن أن يكون السود بين حرية لاختيار ، ويرى حسب المقرري أن يكون لهم هذه الحرية و يوافق لا يشجعهم على ما يقصدهم رؤس المستورد في وحدة مع مصر بريطانيا لا تعرض ، و إلى أي حد هي تضمن أن مصالح المصرية لانه في سودن تكون مصوبة . فأجاب المقرري بأن هذه تصور غير عادية ، مسألة مصر لأنها تصور المصريين كأنهم يغمطون سودن جميعهم في تقرير مصر مع أنه أكد أن رجحة مستمدة من مشيئة أهل سودن مصر ، سودن على سواء ، وأضاف أن ذلك أن فكرة أن المشترك فأكبر غير متاحة من ناحية السيكولوجية لأنها تشير بعدم فهم بين مصر ومجموعة كل من الجانبين إراز وجهة نظره ، و حسب مشترك على كل حال يسجل وجهتي مصر مع مصر و ولا سطوى على مشترك بل ينطوى على اختلاف ، ثم إن ور ، كل هذه لافتراضات فكرة مصوبة نصري هي أن البريطانيين يصنعون أنفسهم حراسا على مصالح السود التي ينادون المصريين عليها .

وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ سم السفير المقرري ناشأ صبيحة جديدا اقترحه مستر بيرن ، وهذا هو نصها " يجب أن ينفذ مصر من السامبين المتفقين ، سعيا في السودن في نطاق وحدة مصر والسودان - ت ناح مصر مشترك سكون أهلها ، لأنه سبه تحقيق روحية السودانيين وبتية مصاحبه وإعد ، ثم بعد دافعي ، للحكم لآتي . وقد حقق الطرود السامبين المتفقين على الإجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم :

(١) يتشاور المصريون السامبين المتفقين معا ومع السودنيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفضية السودنيين و ، عددهم للحكم لآتي

ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لـ "الإجراء" أنه عندما يبيع السودانيون المرحمة التي يقررون فيها نظامهم المسبق تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعاً لظروفهم السياسية، وطا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تتكلم معها بنفسها

ج) وإلى أن يقضى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هدف الأخير بعد التشاور مع السودانين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملاحظتها وانقرارات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر لمحق عليه المرفق للمعاهدة المذكورة نفذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

د) وفي كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتحدا لإجراءات اللامعة بشأن المصالح الخاصة بكل منهما .

وفي الوقت ذاته كان مقرر مصر في لندن نقل إلى لقرانسي بأشياء أنه في حالة قبوله للصيغة المقترحة التي مستر بيغن بيانا في مجلس العموم "يرى أن يقول فيه : " إن احترام السودانين في النهاية أن يظلوا في وحدة مع مصر تحت تاج مصر المشترك ، أو أن يؤثروا اتحاداً أوثق مع مصر فإن حكومة جلالة الملك لن تقم عراقيل في هذا السبيل " وقد نقل السفير في ذلك صيغة هذا البيان تخفف عن الصيغة المقدمة على النحو الآتي " إن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تقرر أن حرية اختيار السودانين لنظامهم المستقل لا يمكن تقييدها ، على أنه إن احتار السودانيون في النهاية أن يظلوا في اتحاد أو وحدة مع مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فإن حكومة جلالة الملك لن تضع عراقيل في هذا السبيل " واشترط على كل حال ألا ياتي هذا لبيان إلا بعد لاتفاق على صيغة لبرونوكول السودان

وقد عترض المقراني بشدة على الصيغة الأخيرة التي اقترحها مستر بيغن لبرونوكول السودان لأنها تعطي مراعاة للسودانيين حق الانفصال عن مصر . وسأل السفير عن المقصود من ما ورد في الفقرة الرابعة من هذه الصيغة - وهي أن تتكلم عن المصالح الخاصة لمصر وبريطانيا في السودان - فأجاب السفير أنها تتضمن صياغة المصالح التي طالت أسربت عنها مصر ، فسأل المقراني : ما هي المصالح البريطانية في السودان فأجاب السفير أنها من المصالح الحلقاء فصاحت هذه وحواج السفير هذا فيه مغالطة مكشوفة ، فإن مصر في لندن قد تحدث في هذه الفقرة مع مستر بيغن وعلم أن المقصود بالمصالح البريطانية في السودان هو أن الانجليز يعتبرون السودان واقعا هو أيضا في خطوط المواصلات الإمبراطورية ، فطلب حذف هذه الفقرة فأجيب لي طلبه . وقد كان حراً أن يتكلم الانجليز عن مصالحهم الخاصة في السودان ، وهذه هي المرة الأولى التي يتقدمون فيها بهذه الدعوى منذ زمن طويل .

وقد كان منظرنا أن يرفض القرائى باشا الصيغة الأخيرة التى اقترحها مستر بين ، فهى دون الصيغة التى اقترحها هو بدرجة كبيرة . وإذا قورنت الصيغتان إحداهما بالأخرى برز فى الحال أن صيغة القرائى باشا ، فوق أنها لا تعطى السودانيين حق الانفصال من مصر ، تحدد لأول مرة نهاية لاتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتى أما صيغة مستر بين فهى ، فوق أنها تثبت للسودانيين حق الانفصال عن مصر - تتكلم لأول مرة عن المصالح البريطانية فى السودان .

على أن الأمر الجوهرى الذى كان الصراع واقعا عليه فى كل هذه المحادثات هو أن إنجلترا تريد أن تعطى للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، ومصر تأبى إلا الوحدة الدائمة وتريد من إنجلترا أن تقر لها بذلك . هذا هو الخلاف الجوهرى بين مصر وإنجلترا فى مسألة السودان . وهو خلاف يرجع إلى إيهاب السياسة الإنجليزية فى السودان وتشجيعها للحركة الانفصالية . وكثيرا ما هى القرائى باشا هذه السياسة فى أحاديثه مع السفير البريطانى ، وتبى أنه لا مصالحة للسودان فى تشجيع الأخير لعناصر لا يعملون إلا لتحقيق أطماعهم ، وفى حينهم على تكوين ما يسمى بالحركة الانفصالية .

والدليل على أن هذه هى سياسة إنجلترا فى السودان من حسب ما رأينا فيما تقدم من محادثاتهم فى كل صيغة يقترحونها أن يشتوا للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بل هو أيضا ونوع خاص فيما كان يقوم به إمامكم فى السودان فى هذه الأثناء من تصرفات ومن أعمال ترمى كراما إلى هدف واحد ، هو تشجيع السودانيين على أن يعتقدوا فكرة الانفصال عن مصر وهذه هى الطهارة التى سادت السودان منذ بدأت المناوشات مع صدق باشا . ولكنها رادت قوة وعصا أثناء محادثات القرائى باشا مع السفير البريطانى ، وكانت هى السبب الجوهرى فى انقطاع هذه المحادثات . فننتقل الآن إليها .



يرجع نشاط إمامكم العام للسودان ، السير هادليستون ، إلى المرحلة الأولى من مفاوضات صدق باشا . وفى ١٨ إبريل سنة ١٩٤٦ التى خطبة الانتاح لدورة المجلس الاستشارى الخامسة ، وقال فيها ما يأتى : " إن الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة السودان مناقشة رسمية ، وأن الحكومتين قد ألبسا استعدادهما تحت المعاهدة ، وعينا أنفسهما لهذا العرض وقد بدأت المحادثات التمهيدية منذ . وتؤكد إمامكم مرة ثانية أن مسأله مستقبل إمامكم لى يبت فيها قبل أخذ رأيكم ... وأن الحكومة تهدف إلى سودان حر مستقل ، يستطيع حينما يصل إلى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر . وإلى على تمام الثقة أنه بعد مدة عشرين سنة سوف يحكم السودانيون بلادهم بأنفسهم يعاونهم عدد من الخبراء والفنيين من غير السودانيين . وأن الحكومة ستواصل العمل فيما تكفلت به من مجهودات لإبراز سودان مستقل إلى حيز الوجود " .

وفي ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ أذاع روبرتس في النية إنشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان. وأرسل صديقي إيشا كتابا للحاكم العام في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتي : " جاء في برقية لروبرتس واردة من لندن بتاريخ ٣٠ مايو الحالي شرتها الخرائد المصرية في اليوم التالي أن حكومة السودان تحت الآن في إنشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان ، وطرا لاتصال هذين الموضوعين من نظام الحكم في السودان ، فإن الحكومة المصرية ترى ، وبما لو صح الخبر ، ألا يتخذ أى إجراء في هذا الشأن قبل الاتصال بها وإعلان موافقتها على هذه التدابير " .

وفي اليوم نفسه ٣٠ مايو ، أرسل للسفير البريطاني كتابا يمتنع فيه على تصرفات الحاكم العام ، ويشير إلى حادث سابق وقع في سنة ١٩٤٤ هو بقاء التتو - حكومة السودان إعلان قانون عن الجنسية السودانية واحتجاج الحكومة المصرية على هذا العمل . وقد جاء في كتاب صديقي بات للسفير البريطاني ما يأتي " نشر وكالة رويترز لتعريفية أخيرا أن حكومة السودان تنوى إنشاء جمعية تشريعية ومجلس وزراء للسودان . ومما لا بدع محال لثبوت أنه لا يمكن اتخاذ تدابير من هذا القبيل ، بل لا يصح مجرد النظر فيها ، فمن استشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها . وأن أى تصرف غير هذا يعد بالتدخل اعتداء على حقوق سيادة مصر في السودان وإحتلالا بروح نفوذة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونصها . وأرى من وحي أن أدكر معادكم أنه في سنة ١٩١٠ في طرف ممالي للطرف الحلي ، ولكنه دونه أهمية إذ يعاق الأمر بإنشاء مجلس الحاكم العام . ورد في مقدمة لأمر أحص بنشكل هذا المجلس من صريح على مراعاة الحكومتين - بالعبارة الآتية " حيث إن الحكومتين اتفقتا على أنه يجب تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام في مباشرة السلطات التنفيذية والتشريعية بحولته . وكذا ما نشر في الصحف سنة ١٩٤٤ نبأ انشاء حكومة السودان إعلان قانون عن الجنسية السودانية ، حيث رئيس مجلس وزراء مصر في ذلك الحين ، بل حاكم السودان العام ألا يتخذ أى تدبير في هذا الشأن قبل الاتفاق مع الحكومة المصرية فأجاب الحاكم العام مصرحاً أن إعلان قانون الجنسية السودانية ليس من طرب ، وأن اتفاق الحكومتين قبل إعلان مثل هذا التشريع يعد أمراً أساسياً ومن جهة أخرى ، فإن أحص على أن أين لسعادكم أنه لو صح البراءة لدى نشرته إليه وكالة روبرتس ، وإجراء لذي اتخذه الحاكم العام بأن يصح موضع لدرس ، أو يقدم تمديدا في إلغاء الحكم الحلي في السودان ، أمر غير حائز في الوقت الحاضر ، إذ أن الوضع المستقر لسودان يجب أن يكون أحد الأعراض التي ينتظر بين آونة وأخرى أن تحرى شأنها المناقصات بين الحكومتين المصرية والبريطانية " .

وقد تمت الحكومة السودانية هذا الخبر ، كما تمت خبر قانون الجنسية السودانية ، ولكنها عدت في سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسلت للحكومة المصرية توصيات بشأن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في السودان قالت إنها صادرة من بلان فرعية لمؤتمر يبحث هذا الأمر ثم أبلغت الحكومة المصرية بعد ذلك ، في مايو سنة ١٩٤٧ ، توصيات المؤتمر نفسه فأرسلت الحكومة

المصرية كتابين لسفير ولحاكم العام في مثل المعنى الذي تقدم . ووردت لأشب، أخيراً أن حكومة السودان عرضت على المجلس الاستشاري مشروع قانون للتبعية السودانية . تحت ستار عنوان آخر (تفسير وتحديد من هو السوداني) ، أرسلت الحكومة المصرية نسخة للحاكم العام تطلب منه إبلاغها صورة من هذا المشروع . بعد أن كانت قد حتمت على هذا الأمر في كتابين سابقين أرسلهما في سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وبينت فيهما ضرورة موافقتها عليه مقدماً . ولقت الحكومة المصرية نظراً لحاكم العام في كتابها الأخير إلى ما سبق أن كتبته في هذا الشأن .

وحدث بعد أن تم الاتفاق على مشروع صديق - بيمن ، أن صرح صديق باشا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أنه نصح في تثبيت الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصري ، وقال إنه في ستة أيام من اتصال مباشر بمستريين جداً خطوت أرسم لها خطاه في ستة أشهر صرفها في كتابة التقارير والمذكرات . فمرتان ما رد عليه مستر آتلي في مجلس العموم البريطاني . في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، يقول إن ما در بين صديق باشا ومستريين إنسا هي محادثات لا مناقشات وهي لا تقيد أي من الحكومتين ، وقد نصح على مرتبها المسألة من صيغة شخصية ، وأن ما أدلى به صديق باشا من نصرة تحت يورد الحقائق غير كاملة وإلى وجه يؤدي إلى التضييل . وأضاف مستر آتلي أن هذه المحادثات تمس حق لسودانيين في المستقبل أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

no impairment of the right of the sudanese people ultimately to decide their own future.

ولا شك في أن نصرة مستر آتلي يذهب ، تم عليه لاتفاق في مشروع صديق - بيمن من قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، على ما يبدو ، مما تقدم . ومن "سبل" أن نلمح يد الحاكم العام للسودان في كل ذلك ، فقد كان وقت ذلك في لندن ، وأصل مستر آتلي بعد أن غادر مستر بيمن لندن إلى نيويورك . ثم رجع إلى السودان مزود بتفويض مكتوب من مستر آتلي في بيان أصدره للصحف في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يقول فيه : "تقدمت توأ من لندن والقاهرة حيث قضيت قرابة الشهر في صدد مفاوضات المائدة من بريطانيا عظمى ومصر . ولم تزل هذه المفاوضات دائرة . ولكن مهما تكن النتيجة ، فإن مستر آتلي رئيس وزراء بريطانيا قد فوضني كتابة أن أعلن للسودانيين التأكيد الآتي : إن حكومة حصرة صاحب بجلالة الملك مصممة من جانبها على ألا تسمع بأي شيء يؤدي إلى أن نجد حكومة السودان - التي يظل نظامها وسلطانها قائمة لا يتغيرها تغيير بالمحادثات الأخيرة - عن المهمة التي أخذت على عاتقها القيام بها ، وهي إعداد السوانيين للحكم لذاتي ، وحرية اختيارهم للوضع الذي يكونون عليه في المستقبل . ولا يمكن بغير

حصوص النية فيما بديكم وتعاونكم مع الحكومة أن تبلفوا الحكم لداتي الذي تنفذه جميع الطوائف ولا حزاب . لذلك أه شكم أن تبذلوا حلا ماكم الداخلية وأن تتحدوا في العمل مع هذين البوع أهداكم . . . وفي الختام أكر ددعرتي إلى تعاون والاتحاد وبذل الجهد المتصل لاستمرار العمل الذي بدأناه . فإنه لا يمكن أن تقوم حكومة سودنية في القريب غير عمال عملا متصلا لا تعز فيه وبغير الاتحاد ، وبذلك تستطيعون أن تقرروا بحرية وضع حكومة "للكم" . وقد ذكر الحاكم العام أيضا في هذا البيان تفسير بروتوكول صدق - بين الخوص ، السودن من شأنه أن يجعل للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بمد دعا صدق باشا أن يصدر في اليوم التالي ، ٨ ديسمبر ، بيان رسميا يكذب فيه ما جاء في بيان الحاكم العام .

وكان المهدي باشا - رعيم الحرب لمواني للحركة - لاغصالية بتشجع من حكومة السودان والحكومة البريطانية - قد سافر إلى لندن براز من حكومة السودان ، وأصدر عند عودته في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا جاء فيه : "قبل أن أسافر إلى لندن قد أوضحت لكم الأساس التي أعمل عليها ، والتي لا أرل متمسكا بها ، وأمنت لكم أن عرض الرحلة هو عرض وجهة نظرا مد أن أبدت الحكومة البريطانية استعداد للاستماع إليها . تحقيقا لهذا العرض قد قمت بمدة اتصالات ... وقد وصح أنرست اليهود مع جهود المواطنين الذين صنفوني من أعضاء حزب الأمة ولجنة الاستدلاية على رأي الامام ابراهيم . ورغم أن لطرف الحاصر لا يسمح لي أن أفصح بكل ما در بيني وبين رئيس وزارة البريطانية من حديث وافق عليه وزير الخارجية البريطانية مد عودته من أمريكا ، إلا أنني أستطيع أن أنشر بعض نوكدت مستر آتلي لآتية : إننا نترف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره . وفي رأي أن بروتوكول لا يمكن أن يمس حقوق السودانيين ليس استقلالهم إذا هم قررو ذلك عند ما يحين الوقت ."

وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عند الحاكم العام في الأبيض إحتفاء حصره كبير الموظفين السودانيين وطار القبال وممنو الهيئات السياسية ولأدنية ، وأتني بيانا جاء فيه (نقلا عن الأهرام) "إن مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت النح المصرية تحت سيادة معية ، وهو ما لم توافق عليه حكومة السودان ولا اسردانسون الذين يريدون سودانا حرا مستقلا بدير سيادة تسيطر عليهم ، وهو المطالب نفسه الذي ترمي إليه حكومة السودان برياستي . وسوف تسير حكومة السودان سيرا حثيثا إلى أن ينال السودان استقلاله بعد استكمال رشده ، وبحق للسودانيين آنذاك أن يقرروا مصيرهم مع مصر وغيرها . وسيكون السودان في فترة الحكم انشائي التي تنتهي بالحكم الذي تحت السيادة المصرية لرمزية التي لا تؤثر على الحكم القائم لافي قليل ولا كثير وذكر الحاكم العام أنه لو كان في مقدوره أن يتخلص من السبدة لرمزية لفعال ، ولكن العوائق أثبتت لمصر هذه السيادة من عهد محمد علي .

ولم يقتصر الحاكم العام على هذه التصريحات ، بل عمد إلى قطع لصلبة الودية بين مصر والسودان ، إنها خدمة قصى انصاة — وهو المصري الوحيد الذى يشغل وظيفه عالية فى حكومة السودان — إمامه فى سياسة اصل السودان عن مصر ، وكتب فى هذا الشأن لرئيس الحكومة المصرية كتابا رسميا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . دحج القرائنى باشا على هذا العمل ضد المناس ، واسمى انصاة حرة غير صعيد من محادثته مع السفير البريطانى .

ولما تعددت المطهرات التى بها إيهام الحاكم العام فى تمهيد سياسته الانفصالية ، وتواترت الأدلة على إيمانه فى السير على هذه السياسة المرسومة ، ألقى القرائنى باشا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا فى مجلس النواب ، جاء فيه ما يلى : " . . . ولكن المرفق جعل يتحول من مبيء الى أسوء ، فقد أرسل إلى الحاكم العام خطا يقول فيه إن مدة خدمة الشيخ حسن مأمود فى حكومة السودان تنهى فى ١٩٤٧ . . . فلم وصلى هذا الخطاب تحدثت إلى السفير البريطانى عن ثمة هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحى ودينى بين مصر والسودان لا يصح فصله . . . وددت استمرت لأزاء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ . وكان آخر الأنباء ما روته الصحف عن حصة أخذت تحت الحاكم العام فى ٢٢ ديسمبر وهى التى ظهرت فى جرائد لأمس . . . ونه حلت فى هذه مدة أمين للسفير ، كما جعل مغيرا بين وزارة الخارجية . ضرورة بيان سياسة الحكومة فى سياسة فى السودان إزاء مصر ، هل هل تشجع السودانين على الانفصال أم لا ، وأجبت فى صراحة بين مرامى السياسة الانجليزية فى هذه المسألة ، وأن تصريح الحاكم العام فى ٧ ديسمبر المبرز نفوذ بص رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر . . . إن السودان المسبة لها هو خط الحياة ، بل هو أكثر ، وإن أهمية مصر للسودان لا تقل شأنًا عن ذلك ، والسودان فى وحدة مع مصر ، يستمد من دعم الشعب فى كل من شقى الوادى ، سياسة التى ترمى إلى انصام هذه الوحدة ، أو تعمل عملا من شأنه إضعاف هذه الصلة ، نكون ولا شك عملا عدايبا لمصر " .



لا ينكح دن أن بينهم القرائنى ، شأنه أنصر فى اتخاذ أية وسيلة للوصول بالمفاوضات إلى غايتها ، على أساس تحقيق المناسبات ، وأنه لم يبدل كل ما فى وضعه تشقية الجوت تمهيدا للاتفاق مع الحكومة البريطانية . ونخطده الحكومة خطوة واحدة لقااته ، لقد طلب إلى السفير البريطانى أن تصدر الحكومة ابريطانية تصريح ، لتهنئة زائى إمام فى مصر ، فم يجب إلى طلبه . وتقدم إلى السفير فى أن يكف الحاكم العام للسودان عن تصرفاته التى تسمح الحو وتشيع الفلق فى النفوس ، فكانت النتيجة أن أمعن الحاكم العام فى هذه التصرفات . وبن للسفير أن محلفة حرة مختارة تعقد بين مصر وبريطانيا مرهونة اعتراف بريص ، يا بالوحدة الدعة التى تقوم ما بين مصر والسودان ، فكان جواب بريطانيا أن تصر فى جميع الصيغ التى عرضتها اروتوكول السودان أن ينص على حق السودان فى الانفصال عن مصر !!!

وهو في أثناء كل ذلك يتدرع بالصبر، ويوصي به ، ليهدي من ثرة الرأي العام . ولما أحس أن قلق مجلس النواب قد بلغ غايته ، تقدم إليه في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ بين قوفه : "إني أتم وأقدر قلق المجلس ورغبته الأكد في الوصول إلى نتيجة لهذه المباحثات تطمئن إليها البلاد ، وحضراتكم نذكرون ولا شك ما سبق أن صرحت به في هذا المجلس في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من أن الحكومة ستصفي في كل طرق يوصل البلاد إلى هدفها الحق ، وإذا لم تسفر المباحثات الحالية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي حلاء الجنود الأجنبية ووحده وادى النيل ، فإنني أترك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب ، والله المستعان" .

وأفضت المباحثات التي دارت بين القراشي باشا والسفير البريطاني إلى النتيجة التي بنشها فيما تقدم ، ولم يستطع الجانبان أن يصلا إلى صيغة يتم عليها لاتفاق . فعرض القراشي باشا الأمر على مجلس الوزراء ، في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، فصدر المجلس القرار الآتي : "لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى تعدد حذممكن ، ورغم ذلك لم تجدد في الاقتراحات والعروض التي جاءها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقه الوطنية . لذلك بقر مجلس الوزراء عرض قضية بلاد النيل مجلس الأمن"

وفي ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ تقدم إلى مجلس النواب بيان يعلن فيه هذا القرار ، وقد جاء فيه ما يأتي :
"أعلنت في جلسة الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ من قوف هذا المبرأه ، ولم تسفر المباحثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية عن اتفاق يرضى على "حلاء الجنود الأجانب للبلاد ، وهي حلاء الجنود الأجبية ووحدة وادى النيل ، وإني أترك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضي ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ما وصلت إليه المباحثات بيني وبين سعادة السفير البريطاني ، فصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة جوانبه القرار الآتي نصه ... ولقد بدأت كل ما في وسعي من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة تقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر . إن مصر حين تتحدث عن رغبة السودان لا تحرف القول ، ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهد قاعة صفة ، فليس في جوانح عمرات وارق في السدادان أثر إلا ومصر التي بذلت تكاليفه وحمته لتمامه لم تزد من نص وافر . وإليكها أدنه في أدق أوقتها المالية وأحلكها بسم الدفع والعاطفة التي تزدى به . وجب الإصلاح في أية نقطة من بقع الوجوهين البحري والقبلي ، ذلت نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنيها وإخواننا السودانيين من قبل أن ينجم أحد نفسه للتحدث عنهم

فإذا ما اليوم بأن مصر لا تنفي من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت فتح مصر ، لا زدهار السودان ورأهية أهله نداء مسبق بعن طوبى من حسب مصر ، بدل عيه وبؤد صدقه إن وجودنا المشترك هو الصان الوحيد لأمن الرادى وسلامه ، ورأهية أهل السودان لا تحقق إلا بدوام هذه الصلة وتميتها . وإن رعة أهل السودان ومشيتهم في الوحدة مع مصر

تحت ناهي . . لا تثبت أن يبدو كشمس إذا حل بين يمينه . إن سياسة التي نتجها إلى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوك . فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ، طبقه بأن سياسة فصل السودان عن مصر متعصبة - منقاة - بطردة السير إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ . ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها .

وطرح المقرري باشا الثقة بورأته على المجلس ، فالحا بأعباء عجيبة . ولا يعدل قرار الثقة بورارة صدق باشا بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدق - بين ، لا قرار الثقة بوزارة المقرري باشا يوم أعلنت الانعفاء إلى مجلس الأمن : في الحالتين كان مجلس النواب أميناً في التعبير عن إرادة البلاد . فمد طن أن المفاوضة لم تحقق مطالب البلاد . قرار ثقة بالوزارة التي قطعت . فمقران الثقة بتقابل عدوية واحدة هي تحقيق مطالب مصر الخفية . وقد ارتفع مجلس النواب بقراريه هذين إلى المستوى الذي ندى بتطامه تحمل تبعات خطيرة التي أثقت على عاتقه الظروف لمدينة التي تمر بها البلاد

وفي نفس الليلة التي ألقى فيها المقرري باشا بيانه في مجلس النواب ، أدلى بتصريح لصاحب في أنه ينوي أن يثبت أمام مجلس الأمن أن معاهدة ١٩٣٦ سيرة قائمة

..

(٧)

سأثر انقضاء المفاوضات في مسريته بيان في مجلس العموم البريطاني ، في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، أي في نفس اليوم الذي ألقى فيه المقرري باشا بيانه في مجلس النواب

ونورد فيما يلي بيان مستريفن :

" أبلغني الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية التي أبرمت سنة ١٩٣٦ ولا يحل المجلس أنها كانت قد طوت من الحكومة البريطانية وح هذه المفاوضات فاجبتها إلى صحتها من طلبة خاطرة مع أن مصوص المدة لم تكن لتعتم على الحكومة البريطانية تلبية هذه الدعوة "

" وفي مايو الماضي اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع قواتها من مصر ، على أن يتفاوض مع الحكومة المصرية لتحديد المرسى التي يتم عليها الحلاء والاتفاق على نظام لداع مشترك يحل محل النظام الذي تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ . وقد حرصت الحكومة البريطانية على مصادرة حكمة المصرية بأنه إذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة ، بقيت معاهدة سنة ١٩٣٦

بأفدة "

"وسارت المفاوضات في القاهرة سرا بطيئا ، إلى أن انتصف شهر أكتوبر جاء رئيس
لوزارة المصرية في ذلك العهد إلى إنجلترا محاولا إزالة العقبات الكبرى التي قامت في سبيل
الاتفاق ."

"وكانت هذه العقبات - وفق ما يترجمه كل من العربيين ، فيما لو وقع عليهم عدوان ،
وأندرت الحال بشوب حرب في منطقة الشرق الأوسط ، ثم بالمدة التي يجب أن يتم في خلالها
حلاء القوات البريطانية عن مصر و - من منشآت عسكرية منها ، وأخيرا مسألة السودان ."

"وأُسفرت مباحثاتي مع صدق باشا عن اتفاق تم على مصوص معاهدة لتبادل
لمعونة بين البلدين ، تشمل بروتوكولا للحلاء وأحرار السودان ، على أن تقر هذا لاتفاق الحبيثة
لدستورية المختصة في كل من الدولتين لأنه كان تفق شخصيا ."

"ونعمه صدق باشا أن يوصي بحكمته حصول هذا لاتفاق كما تعهدت أن أوصي الوزارة بقبوله
إذا أقرته مصر وعرضته عل رسميا ."

"وكانت مسألة السودان أعقد المسائل المتنازع عليها ، وكنت قد وعدت المجلس في ٢٦ مارس
لمصطفى ألا ينتاب نظام السودان أي أمر ، شيء عن تعديل المعاهدة إلا إذا انتهى السودانيون
في شأنه بالطرق الدستورية ."

"وبعد أن استشرت أكرامهم في عمه اتقارن رأيت من الخير تمهيد السبيل إلى الاتفاق ،
اعتقادا مني أنه يصون مصالح السودان على قدر ما يصون مصالح الطرفين المتعاقدين بالإشارة
في بروتوكول السودان إلى قيام الوحدة لمرية بأنه ومن مصر ، بمثابة في الأمرة المللكة ،
ولكن على شرط ألا يتغير النظام الحالي لإدارة السودان لمركلة إلى حاكمه العام ، وهو النظام
الساري عليه اليوم ، ينص الاتفاق الذي عقد سنة ١٨٩٩ ، وبقي كما وشرته معاهدة سنة ١٩٣٦
بعد تأييده ، ثم لي شرط أن نظل التذلل بالمحقق دليلا لتحقيق الدفاع عن السودان فلا بطرا عليه
أي تغيير . وبما لي لبص الذي اتفقت عليه مع صدق باشا ."

... ..

"وأود توجيه النظر على انصوص في ما كلفنا للسودانيين من الحق في اختبار الوضع المقبل
لنظام السودان ."

"فقد تناولت محاولتنا هذه مسألة لمرة بعد مرة . وأرزت أنه يجب الامتناع عن كل
مسمى يهدر حق السودانيين في اختيار مصيرهم وصحة نموهم بدلا مما رسمته حكما ذاتيا يدل على
كفاية . وإن كن ذلك يستغرق بعض الزمن ، وفي وسعي التأكيد لشعب البريطانيين أن لم يذل
أي مسمى يهدر هذا الحق ."

”ووافقني صدق بش، على أنه لا يسوء التعاقد على إهدار الحق في الاستقلال ولا تقيد الشعب الذي يشد الحرية .“

”وكان من إجماع الرأي في العالم على هذا المبدأ ما يقضى عن إداحه في المعاهدة وعلى ذلك كان لدى على ما اعتقد ، من الأسباب النوية ما يدعو إلى إصر أسامة تعلقا على أنه إذا آن الأوان ليجتزئ السودان موضع امتداد لنظام السودان من ينكر عليهم الحق في اختيار الاستقلال التام كما أنهم يكون هم الحرية في اختيار نوع من أنواع الاشتراك مع مصر بل الاتحاد التام معها“

”وما أن صدر صدق باشا اجترأ حتى قدمت الأنباء بأن الحكومة البريطانية قد سلمت بوحده مصر والسودان دون الحق للسودانيين في تقرير مصيرهم بعد رده من الرمن“

”وكان في نشر هذه الأنباء ما حذر مستر تني إلى إنشاء البيان الذي أدلى به في ٢٨ أكتوبر الماضي، وتلت هذه لأنباء تصريحات أخرى ثم أحداث رسمية ظهرت بخلاء أن تطور السودان السياسي يجب في نظر المصريين أن يقف عند حد الحكم الذاتي تحت تابع مصر وأنه لا يحول بخاطرهم أن ينال السودان الاستقلال“ .

”ولما دلى الفرائش أن الحكم صرح في مجلس اموت بقوله : حين أقول وحدة مصر و سودان تحت التاج المصري أعني الوحدة لدائمه“

”وكان أول أثر له أن نشأ في سودان حبة على اعظم حاسب من التوتر ، فهي السودان أحزب قوية بعدد أصصتها تشدد لاستقلال وتهمت الحكومة البريطانية من التهمة بتدليس العهد وبيع السودان لمصر“ .

”وبدأ حدث بعض الاضطراب ، على أن الحاكم العام استخدم ما اكتسب من كبر ، ود ولجنة فوق إلى تهدئة حواطر السودانيين و إعادة الثقة ، لإدارة واقعا حز الاستقلال السوداني بعد أن كان قد قرر للمماظمة السياسية بالسوداني لتعاون مع أعضاء الحكومة السودانية“

”وقد اتهدد الحاكم العام لتقدم مصر وأمره لا يمر له ، ولكن كان من الراضع أن تهدئة الحواطر في السودان لم تصل بندها إلى الحد الكافي“

”ولم يكن في وسعي بعد ما حدث ، أن أوصي الوزارة أو البرلمان بمول البروتوكول الخاص بالسودان دون الحصول على تفسير متفق عليه لمصوص هذا البروتوكول لا يتعارض مع ما يقده أهل هذا البلد موافقا لطبيعة لأنباء وهو أن يكون للشعب الذي درس الحكم الذاتي الحق في طلب الاستقلال بذاته“

”ويؤسفني أن أشتت جميع ما بذلت من الجهد للرجوع إلى شيء بعد تفسير متفق عليه سواء في صورة بيانات يقضي بها معاهدات لسان حكومته في كلا الدين أو حتى في صورة بيانات يقرها صاحبها في صراحة باين تعريفين من خلاف على أول أن يسوى أسلاف فيما بعد ، ما دامت المسألة التي يتناولها البحث لم تنشأ إلا بعد بضع سنوات“ .

”ثم إنني عرضت إذا قرأنا تقرير ربي أحد هذه المقترحات أن أنقأ أما يقضي بيانا عاما يطهش مصر فيما يتعلق بمقتضى السياسة البريطانية بشأن السودان وقد عرضت كل صهيون المصالح المصرية في السودان ، فلا أحد أعلم من الحكومة البريطانية بما يجرى من المصالح الحيوية في مياه النيل مثلا ، وعرضت توقيع معاهدة له دل المؤونة مع بروتونرل خاص بالأملاء عتقا هكذا أممية من أعز الأمنى المصرية ، على أن تعود إلى بحث أسس السودان في مؤتمر يأنف منا ومن المصريين والسودانيين“ .

”وكان ما تلقينته من ردود على هذه المقترحات إقماردا سلبا يفسح المجال للحل وسط ، وإما مقترحات تقضي فح المفاوضات جديدة ويقوم على أساس أن يربط حق السودانين في تقرير مصيرهم بشرط الاتحاد الدائم بين مصر والسودان“ .

”إن وجدتني متهمها بأنني أسكت سياسة تحول بها حلاص السودان من مصر“ .

”وأمل أن يتعجب في قهرة رأي توسع في وقت عداد . ثم الجسلى أن مصالح البدين تقتضى عقد معاهدة جديدة وتبرر بدل محمود آخر لوصول إلى اتفاق بينه وبين اثنين بدون على صوب مصالحهم ولداع عن التمسك“ .

”ومما يأسف له أنه كان على الحكومة لربط به السووص مع حكومة من الأمة على أنى قدم صرححت هذا مجلس بأن المسألة مدعه جون حكومه مسأله يخص المصريين أنفسهم“ .

”ولكن لا استظم أن يدع لأمر مع حكومة مصرية بكل تمثيلا وتجند مدارضاتنا بأمر السياسة خربة المصرية من احتاج مدهد . نتيجة موفقة روح قوية ، يردار أماريادة“ .

”أما خلال ذلك فإننا متمسك بمعااهدة سنة ١٩٣٦“ .

ويألف النظر في بيان مستريفن أمور ثلاثة :

(١) هو لا يحرم بأن صدق الله . قد معه على إعطاء السودانين الحق في الانفصال عن مصر ، وكل ما يقوله في هذا صدد أن صدق الله واقعه ”عز أنه لا يسوع الله الله على إهدار الحق في الاستقلال ، ولا قبيد الشعب ندى بنشد خربة“ . وأن في إجماع ”العالم على هذا“ .

المبدأ ما يقضى عن إدراجه في المعاهدة". وقد قدم، أن صدق باشا أرد بهذا القول ألا ينكر على السودانين حقوقهم في طلب الاستقلال إذا أرادوا ذلك، على أن يكون هذا أمرا داخليا بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ولا يجوز التعاقد معها عليه. ومستر بيغن بحسب ما لا يوجب إلى صدق باشا أكثر مما قلناه في هذا الشأن. ولا يحرم أنهما كانا متفقين على معنى واحد، ولكنه يتقدم أنه كان لديه من لأسباب القوية ما يدعو إلى التمسك بهم، كانا متفقين. ولا شك في أن مستر بيغن أراد أن يكون زمينا في تصويره للواقع - وهي أنه يشكر عليهما - وهو لا يقول إنه تفق فعلا مع صدق باشا، بل يقول بسبب أسباب قوية كانت تدعوه إلى الظن أنه اتفق معه باتفاق صدق باشا مع مستر بيغن أمر مشكوك فيه. ومستر بيغن لا يستخلصه إلا من القرائن وهذا مع صدق باشا بعد كل هذا وإكداؤه على مع مستر بيغن في الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان، ألا يحق لنا أن نقرر أن صدق باشا يستقيم في هذه الظروف أن يقول في أقل تقدير ما يقوله مستر بيغن من أن هناك أمر بالقوة كانت تدعو صدق باشا إلى الاعتقاد بأنه الحق مع مستر بيغن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ؟

(٢١) يقرر مستر بيغن بصرية رطبة في معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد قدم أن هناك خلافا جوهريا بين نظرية ابراهيمية وبصرية المصرية في شأن هذه المعاهدة. ونظرية ابراهيمية عندها صحيحة نافذة، وقد يكون هناك من الأسباب التي يمكن تعديلها فيه. ولكن إذا لم يتم الاتفاق على تعيين قيمتها، أما النظرية المصرية فغير نافذة لأنها ستفقد أغراضها ولأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وسواء تم الاتفاق على تعديلها أو لم يتم فلا يمكن أن تكون نافذة على أي حال. وقد نجحنا في إثباته. وفي هذا مع صدق أن مستر بيغن عترف في كثير من المناسبات أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنصصها "لروح عصرية". صرح بذلك في مجلس العموم لبريطانيا في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فقال: "وفي رأيي أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أقيمت مصر. بل أقيمت الحقاء، وحينئذ يجب، كرامة لا كرامة هذه. ولكن، يود أن ناثقها روحا عصرية فسنستدل بالاحتلال صدقة تجارية". وكرر هذا معنى في نفس المجلس في بيان ألقاه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ فقال: "وكان سعيي يتجه إلى وضع علاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عن الأساس الذي كانت عليه، ويكون عصرية أكثر منه. فقوم العلاقات بين البلدين على أساس شالفة البلد لنندلا على أساس الاحتلال". ثم أم يتم الاتفاق على هذا المعنى في الديباجة التي صدر بها مشروع صدق باشا بين، فأشير إلى أربعة في إفاضة العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أسس أكثر صلاحية، وإلى التدويل على حفظ الأمن لدولي طنا للأحكام وما أدى ميثاق الأمم المتحدة، وترتب على ذلك أن نص في أول مادة في المشروع على إلغاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

(٣) يتصل مستر بيمن من التدخل في شؤون مصر الداخلية فيقول "إلى قد صرح بهذا انكاس بأن المسألة المتعلقة بأون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم". ولكن ذلك ميمعه من التدخل في حتم الشؤون الداخلية لمصر ، فوصف الحكومة التي كان يتفاوض معها بأنها حكومة من الأقلية ، مجزؤ في ذلك بحرفة لا مبرر لها ، بل هو قد ذهب في التدخل إلى حد أعتد ، فطالب أن يعالج الأمر مع "حكومة مصرية أكل تشبلا"

• •

وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أدى مقرائى شائى بن صعدته هذا مصر

"بدأت المقوصد بن مصر وبريطانيا العظمى في أبريل سنة ١٩٤٦ واستمرت عشرة شهر بدل فيها الحرب لمصرى جنود اجذية متوسلا بكل الوسيل للوحدون إلى ادافى وأيس أدل على ذلك من رحلة إلى قوم بها رئيس وزير مصر إلى لندن بعية الاصلان مستر بيمن اتصالا شخصيا ."

"وقد انتهت هذه المفاوضات المضاية بالضع ، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تحدد ما برصيه شأن المقطين الحوهرتين اللتين 'جمع الشعب المصرى على المطالبة بهما"

"وهاتان النقطتان هما :

أولا — جلاء الجنود البريطانية عن مصر .

ر يجب أن يكون هذا الجلاء حلا ، حر ، لم غير مشروط بمعاودة

ثانيا — الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان ووجوب حكم لذاتى لسودانيين واسترداد حقوق مصر في إدارة السودان تبسير بعداد السودانيين للحكم لذاتى .

"إن وحدة مصر والسودان هى مشيئة المصريين و"سودانيين على لسواء . على حين أن السياسة البريطانية ترمى إلى تعريض السودانيين على الاتصال عن مصر"

"أما فيما يتعلق بالحكم لذاتى فهو نكل مصر قد حرمت على أرعم منها من حقوقها في إدارة السودان ، لما تأخر إعداد السودانيين للحكم لذاتى ."

"إن مصرى مركز "كثير ملائمة من برضايا العظمى ، وهى أشد حرصا منها على إعداد السودانيين للحكم لذاتى ، وهم شعب يتحد بمصر بون وياه في الجنس واللغة والدين ، ويعتمد كل منهما في وجوده على ثيل واحد ."

"ومصر تريد أن يثبكن السوداينون في "قرب فرصة من لتعبير عن آرائهم بحرية ، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد جلاء الجنود البريطانية عن السودان ."

”وايست البقطنان السابقان إلا تطبيقا عادلا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة“ .

”ولذا قررت الحكومة المصرية — بعد مفاوضات استتال أمدها وبعد أن أيقنت وهي أسفة، أن المباحثات المباشرة لا تنطوي على أى أمل فى النجاح — أن ترفع الأمر إلى مجلس الأمن وقد أيد الشعب المصرى بأجمعه هذا القرار تأييدا حماسيا حارا“ .

”وإن مصر لتؤمن إيمانا ثابتا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة فى أن العدل سيكون فى جانب أمة صغيرة آمنت وسطى تؤمن دائما بمبادئ وسلطان التعاون الدولى“ .

وظاهر من هذا البيان العبريح أن مصر تطالب بحل الحود البريطانية بجلاء باجزاء ما صير مشروط بمعاهدة . فالخلاف بينها وبين بريطانيا ليس مقصورا على مسألة السودان، بل يمتد إلى لتعصف نفسه فلا تريد مصر أن تجعل الجلاء مشروطا به . ولا ترضى أن يكون التحالف مثاله

وفد رد مستر آللى على هذا البيان فى مجلس العموم البريطانى فى ١١ مارس سنة ١٩٤٧ ، فقل فى مقام الرد على سؤال وجهه إليه مستر إيدن :

جاء فى بيان رئيس الوزارة المصرية بشأن المفاوضات أن قطعها النهاى يرجع إلى عجز مصر عن الفور بمطالها فى المسألتين الأساسيتين الرئيسيتين : أولا : جلاء القوات البريطانية عن مصر بجلاء باجزاء كاملا غير مشروط بمعاهدة . وثانيا : الإبقاء على وحدة مصر والسودان ، وتحويل السودانين الحق فى الحكم الذاتى ، واسترداء مصر لحقوقها فى إدارة السودان كى تتعمل بإعداده لذلك الحكم . وأقوى دليل على الصعوبة فى هذا البيان بحته على صوء لاتفاق الذى تم بين صدق باشا وستريتس ونهر أكوبر المصى وهو ينص على بعض أحكام تتعلق بالدفاع والجلاء والسودان ، فقد وقعنا هذه الأحكام بالأحرف لأولى من تميمها وعرضت الحكومة المصرية هذا لاتفاق على مجلس النواب المصرى ودرت بالنتيجة . ومن ثم أجمعت الحكومة البريطانية فى أول ديسمبر المصى أنها على استعداد لامضاء معاهدة مع محققين يتعلقون بالجلاء والسودان

ومضى مستر آللى يقول : ”رغم مستر بيتس كل لإصلاح ، فى البيان الذى ألقاه يوم ٢٧ يناير الماضى ، السبب الوحيد الذى حاد دون امضاء المعاهدة ، وهو أن الحكومة المصرية حاولت تفسير عبارة فى بروتوكول السودان بمعنى أنه من حق مصر أن تستند إلى تأييد الحكومة البريطانية لشكر على السودانين الحرية التامة فى تقرير مصيرهم متى حاب وقت الاختيار

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت جلاء قواتها عن مصر جلاء تاما فى سنة ١٩٤٩ ، على أن يكون هذا القبول حزنا من لاتفاق السالف الذكر . وليست هذه المهمة بمديدة إذا قيست بما فى ضمير الشؤرن المتعطفه أعباء البايش البريطانى فى مصر ، وهى أعاءة واحدة ، ومصر كانت قاعدة هذا الجيش الرئيسية ، وهو الجيش الذى درأ عنها خطر اعروا الألمانى

وكذلك تؤيد الحكومة البريطانية تحويل السودانين الحق في الحكم الذاتي بعد حين ،
على ما جاء في بيان وزير الخارجية . فإذا كان الوقت الملائم لم يحرموا من الاستقلال التام عن مصر ،
أو نوع من أنواع الاشتراك مع مصر ، أو الاتحاد التام معها ، وفقا لرغبتهم .

فليس بصحيح القول أن السياسة البريطانية تهدف إلى حمل السودانين على الانفصال عن مصر

وجاء أيضا في البيان المصري أن السودانين شعب تجمعهم المصريين وحدة الجنس واللغة
والدين . غير أن السودانين على أقدام عدة ، منها المبلوتيكية ، والهامنيكية ، والرنجية ، فضلا
عن العرب .

هذا ومن السودانيين ، وينهز عددهم سبعة ملايين نسمة ، مديونان ونصف مليون دين
مسلمين وليست لغتهم العربية .

وجاء أيضا أن السودانين لا يستطيعون الإعراب عن رغبتهم ، عرابا حرا إلا بدخول
القوات البريطانية عن السودان . على أن القوات البريطانية والقوات المصرية تقيم في السودان
تحت إمرة الحاكم العام للدفاع عن هذا المقصر . وليس من الصواب القول أن وجود القوات
البريطانية أو وجود القوات المصرية يحل محل السودانين الإعراب عن آرائهم
عرابا حرا .

والنقطة البارزة في بيان مستر آلي قوله : السبب الوحيد الذي حال دون إفضاء المباحثات
هو خلاف على تفسير عبارة في بروتوكول السودان وهذا هو من شأن خلاف مما لا يتفق مع
الواقع . وسنعود إلى ذلك فيما يلي :

وينكر مستر آلي على شعب وادي النيل وحدته ولم يقسم لهذا الإقرار ، لا صدا واحدا ، وأن
هناك مليونين ونصف غير مسلمين وليست لغتهم العربية . ونحن إذ سلمنا به إحصاء الذي أورده
مستر آلي للبلع شعب وادي النيل ستة وعشرين مليون . فلا يمكن أن يكون هناك مليون ونصف
أقلية دينية وحضارية ولغوية . فلو كان شعب وادي النيل أن يعتبط أن نسبة الأقليات فيه أصغر من
نسبتها في البلاد الأخرى . ومن المعروف أن عدد الروح في الولايات المتحدة الأمريكية يناهز
أربعة عشر مليونا في شعب يبلغ عدده مائة وعشرين من الملايين . ولم ينكر أحد على الولايات
المتحدة الأمريكية وحدتها القومية .



وفي ١٦ أيار سنة ١٩٤٧ أنلى مستر بيتس بيان أمام مجلس عموم كروميته نظريته من أن
معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية مادام الاتفاق لم يتم على تعديلها . وقال إنه لم يحاول في المناقشات

لسابقة تهدئة مصر على حساب السودان . وكان معيه يتجه إلى إقرار العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أساس أحدث ، فيستبدل الاحتلال مخالفة للدلالة . ثم زال إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتقدم أبعد مما فعلت ، في سبيل مقابلة المصريين والسودانيين

وقد أدلى القرائني ثالثاً للصحف في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ تعليماً على هذا البيان ، تنصريح هذا نصه :

” إن بقاء الحدود البريطانية في أراضيها يحل بسيادة ، الحرية المستقلة . وإن الحكومة البريطانية لتعلم علم اليقين أن وجود قواتها في بلادها هو ضد مشيئة الأمة . ولنا نطالب بجميع مجلاء هذه القوات عن البلاد جلاء تام ، حراً وأن لا يكون أحد الحلاء مانعاً على إعادة النظر في معاهدة قديمة أو على إبرام معاهدة جديدة “ .

” يقول البريطانيون أنهم على استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة مودنة يريدونها ويقولون إنه لا يمكن توقيع تلك المعاهدة فإن سنة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول . وهذا معناه بقاء الحدود البريطانية في مصر “

” فقد أقرمت معاهدة ١٩٣٦ في ظروف خاصة رمت وتبقى ، وجود الآن . من الحرب التي كانت على الأبواب و قد انتهت من زمن بعيد . وقد تمتعت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها وهذه المسألة وفي واقع أخرى . وإن نستطيع أن ندخل ستر . من بين معاهد ، تعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . وهي لو قُبِلَتْ لانه لا توجد دولة من الدول الحرة ، الأمم المتحدة ، ترضى به ، مما على قبول جمود ، حرية في شئ “

” لقد تم تحت بريطانيا في السودان سياسة رمت ، قد تسجع سودانيين على الاعتصام عن مصر ، وهي سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء “ .

” إن وحدة مصر والسودان هي مشيئة أهل وندى سبل “

” وإن حرية السودانيين في مصر وإن نصارى يوماً من هذه الوحدة ، وهي أساسية لأمن السودان ونخبة مصر ، السودانيين حيوية . فإن ، بوحده مستأكل السودانيين من إدارة شئونهم على الوجه الذي يرتضونه لأنفسهم “

” إن وجود ، ود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس هذه الحدود حق لبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر “

” إننا نأيدون إلى هيئة ، الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة ، مراعاة القانم بين وبين بريطانيا ولا يحرمنا شك في أن مبدأ المساواة في السيادة بجميع الأمم الأعضاء وهو المدد الذي تمت عليه هيئة الأمم سوف يكفل لمصر حقوقها كاملة غير منقوصة “

وأهم مسألة تلفت النظر في هذا البيان أنه بصرح وجوب حلاء اجنود البريطانية من
السودان . ويقول "إن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نذجة لاحتلالهم السابق لمصر ،
وليس لهذه الجنود حق البقاء في السودان أكثر مما لها في مصر"

وهكذا تبين من مجموعة التصريحات والبيانات التي أدلى بها القرائني بأشأنه مرتبط بأمم
محسن الأمن بحلاء الجنود لبريطانية عن مصر والسودان معا ، حلاء تاما ناهرا غير مشروط
بأحد



وقد حاولت سورية ولسان بدل ومناظرتها في هذا الخلاف وانهم لم تبشأن وجدتا أنه
خلاف جوهرى لا تحدى به بوضحة وهذا هو معنى المذكرة الى وجهتها الحكومة السورية
الى الحكومتين المصرية والبريطانية

"تضمنت حكومتان سورية ولبنانية دعمهم مرئى تصور المذكرة بين بريطانيا العظمى
ومصر بشأن إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ - وقد كانت حدودهم عواطف الصداقة
بالصفة التي تنصف من علاقاتهم بريطانيا العظمى وكثير غوطف لأحدة في ترادفهما مصر
في نطاق جامعة الدول العربية . فمهم ترحيب أن مستر هذه المذكرة عن تنبئ مصرية
بذلك فقد كان لإعلان قبيح قد صحت أثر عميق في سورية . ان أحد اعقدت حكومتان
في الأمرات من جانبهم في أن تعدا الحكومتان البريطانية ومصرية مع عيها لإعادة النظر
في موقف الحزب والحكومتان السورية والبنانية على استعداد للاق في بنهما اعرض
مطرحا لاستئناف مباحثات ومهم فأن هذا مفضل"

وأرسلت حكومة بنما من هذا مذكرة في عهد منى بحكومتين مصرية وبريطانية
فردت حكومة بنما منى حكومتين سورية ولبنانية نصا منها أن يتقدم أية
تقررت تكون مفضلة من حكومة مصرية ليطرفها وهذا هو معنى المذكرة الى أرسلت
في هذا المعنى

"بهم حكومة صاحب حلالة بحث أن لا يعمل أى عمل يكدر صفو الصداقة التقليدية
لمتوطدة بين بريطانيا العظمى والامم العربى ومسألة برونوكول السودان هى لمسألة الوحيدة
لأقية دون حل بين حكومة صاحب حلالة ملك والحكومة المصرية ولأمر فيها يتعلق على
لاكثر مسألة تدير يشتر الشعب البريطانى والامم العربى نحوهم شعورا قويا وقد صرح وزير
خارجية حلالة الملك في مجلس العموم يوم ٢٧ يناير عند أن تقدم هذه المرحلت للتعس على
الصعوبات التي تلقاها مصر في عهد الموضوع أن متنازع كل من سنيين تدعوا الى عقد معاهدة
حددية ونزول بدل مجهود آخر للوصول الى اتفاق لذلك فإن حكومة حلالة الملك ترحب بمعرض

الحكومتين اللبنانية والسورية خدمتهما لودية ندية الوصول إلى حل ودي . كما ترحب باقتراحهما أن يكونا تحت تصرف الحكومتين صاحبي الشأن للبحث عن أي إجراء حي يرضى منه الطرفون .

ويسر حكومة جلالة الملك أن تطرق في أية اقتراحات تراها الحكومتان اللبنانية والسورية تنفيذها لإجراء المذكور وأن تتم ، إذا كان هذا ، لاقتراح مقبولا لدى الحكومة المصرية وإذا كانت للحكومة لأخيرة أية اقتراحات جريده من حكمة جلالة الملك يسرها أن تطرحها .

ثم ردت الحكومة المصرية على الحكومتين السورية واللبنانية بذكر هذا نصها

”تشرف الحكومة المصرية بتقديم تحياتها بطلة إلى حكومتى سورية ولبنان وعلى يد شكرهما حسن مساهمة الذى حرمهما منه مواضع الأخوة إلى رططهما بحسب في نطاق جامعة دول العربية ولما هما لم يكن ممدنى العدل والخبرة في قام منها ميثاق الأمم المتحدة وحرصهما على أن يسود الأمن وسلم منطقة الشرق الأوسط ، تشرف بإبلاغهما ما يأتى

(١) حتى أثر انتهاء الحرب العالمية ثمانية دحت الحكومة مصرية مع حكومة المملكة المتحدة في مفاوضات تصد بتحقيق المطالب التي أجمعت عليها لحد واتي تلخص في الخلاه ووحدة وئلى لبنان . و . لرغم من وصوح هذه الحقوق ومن قام الأصابات التي تهب بالمملكة المتحدة إلى المبداء . سلم بها مد . أصبحت معاهدة ١٩٣٦ غير فمسة لتعارضها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة تطأت الممارسات نحو عشر شهر دون أن نهضى إلى اتفق

(٢) وبعد ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة في مجلس العموم في ربيع ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ أن انقطاع المباديات يرجع إلى خلاف من تفسير روتوكول ”سودان“ وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن براع عدم من مصر والمملكة المتحدة ليس في واقع من الأمر خلافناو مقصورا على تالين وجهات نظر في تفسير أو صاها من هو خلاف حوسرى يتناول القضية لمصرية كاملة ، ذلك أن مصر لم تلق من حمت المملكة المتحدة ما كانت تتوقع من امتحابة لمطابها لحقة ، بل تبين هذا على بعض من ذلك ، تقوم بأعمال تعتبرها مصر بديودة ، لا بعد قطع المفاوضات لحسب بل وى أثناء وإما .

(٣) وإلى جانب ذلك فقد عملت بريطانيا على تبيع سياسة خطيرة ترمى إلى ، شاعة روح الانفصال بين أدي . ودان والحسب عليه مختلف الأساليب ، وهذا يؤدي حتما إلى إيجاد حالات من شأنها ، إذا استمرت أن تترسخ اسلم والأمن لدولى نخطر . ولا ريب في أن هذا الموقف الذى تحذته حكومة المملكة المتحدة يحوى روح الصداقة التي كت مصر ننظر أن بريطانيا تقدرها بعد ما أدت مصر من خدمات وودء باترامات وأل الوحدة ثمانية بين مصر والسودان والصلات التي تربط ما بين المصريين والسودانيين نكميلة . أن تجعل الحكومة المصرية أولى من غيرها بأن نعان الترحيب بتمتع السودانين بالحكم الذاتى في أقرب وقت .

(٤) بسبب هذا كله رشح اليونس لدى حكومة الملكية المصرية والشعب المصري بأمره أن حكومة المملكة المتحدة لم تعمل على إحابة مصالحها ، وأن من السعي من ذلك تتع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته ، من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين ، وأن ما أبدته الحكومة الملكية المصرية من رغبة تصديقة في اندماج انداء المناوصات التي ستقرب مدة طويلة بعد أن تنقضي أكل من مره ، حصصها إلى الوسائل الردية قد أصبح دون حدود . وقد صرح رئيس لوزيرة المصرية في مجلس النواب في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأن السياسة التي ترى إلى مصر وحده والى النيل ، أو تعمل عملا من شأنه إبعاد لصلة بين مصر والسودان تكون ولائق عملا بمبادئ مصر ، وكان أن قررت الحكومة المصرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ قطع المناوصات وعرض قصة اندماجها على مجلس الأمن .

(٥) وقد أعلنت حكومة مصر في ١١ أغسطس ، أن مجلس الأمن دون ما قيد يفيدها ، سرسطة أية مناوصات سابقة ، لأن حكومتها لا تقيد بمصروف معينة حتى يخلص في مناوصات م تقص إلى اتفاق . وقد سبق أن تسكت بذلك حكومة المملكة المتحدة ذاتها في مذكرة وجهها إلى مصر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ .

(٦) لذلك تشرف حكومة الملكية المتحدة على تصح الأمر في تنفيذ تحت طر حكومتها سورية ولبنان حتى لا حصصا على الكرات رسة أنب حكومتها لمكة المتحدة قد هدات عن سياستها واسرمت أن تنهض لإزالة حفرق مصر كامة ، كان في ذلك ما يشر بحاج المسعى ، وإلا فالحكومتان مشكورتان على كل حال .

وبعد ، أن دور من دور الحكومات المصرية على القعات ثلاث لآية .

(١) "نود الحكومة المصرية أن تؤكد أن ترجع ، ثم من مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافه ، بل هو خلاف جوهرى يتناول القصة المصرية كامة" وهما تحدد الحكومة المصرية تصح اقتراحها ، صوح ، ومكر على ، حكومتها البرية سنة دعوها أن لخلاف محصور في تفسير على ، علة وردت في روتر كمال السودان .

(٢) "بسبب هذا كله رشح اليونس لدى حكومة المملكة المتحدة ، تتع نحو مصر والسودان سياسته مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته ، من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين" ويتبين من هذه العبارة السبب الحقيقي لدى قصعت من أحله المناوصات . فإن مصر إذ كانت قد قبلت التحالف مع انجلترا فذلك عن إخلاص وصدقة . إذ تبين بعد ذلك أن حليفها تتع نحوها سياسة عدائية ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، كان من حقها أن ترجع في التحالف ، وهذا ما فعلته .

(٣) "لذلك تشرف الحكومة ملكية لمصرية بأن تصمم لأمر على حقيقته تحت نظر حكومتى سورية ولبنان، حتى يد حصل على تأكيد رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت من سياستها، واعتزمت أن تخصص لإحادة حقوق مصر كاملة، كان في ذلك ما يشرى بجماع لمسمى، وإلا فالحكومتان مشكورتان على كل حال" وهذه العبارة معناها أن مصر لا تقبل المساومة في حقوقها، فهي تعتبر مطالبها في إخلاء والأوحدة مما لا يجوز الأخذ ولرد فيه ومن هنا لم تمض الحكومتان سورية والسامية في مثل ومساظنهم

..

وقد أيد مصر في موقفها جامعة الدول العربية، كما أيدتها الحكومات العربية، كل حكومة بمفردها، وحسبدا كما أن نورد قرارات مجلس جامعة المتداقة التي أيد مصر كل الأيد

صدر أول قرار في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ - في أول مرحلة للتفاوضات، ونصه كما يأتي

"ينتهز المجلس فرصة كون اجتماع له في دورته الثالثة إعلان تأييده مصر في مطالبها الدومية وهو ينظر بتحقيق هذه المطالب وحللاء بقوت البريطانية عن أرضهم في وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسس لدوام العلاقات حسنة والصداقة بين دول عربية وبرعاب عظمى"

ثم صدر بيان عن اجتماع ميث العرب ورفضهم وأمرتهم في زهر، أنشأه، وكان ذلك في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ وقد جاء في هذا بيان بخصوص مسألة مصرية ما يأتي

"ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر أنشأه في مسألة مصرية، بعد لمداولة وحمو أنفسهم متمقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية وسنكل رسمتها وحللاء بقوت برعاب عنها أمر لا بد منه، وأن قضية مصر قومية رمة دم وهم يؤيدون مطالبهم بحقة وليسندونها لكل ما في استطاعتهم. وقد سرهم ما سرعت به الحكومة البريطانية في مصر بحكم لدى اتحاد مستر آلي رئيس وزارتها في مجلس عموم تاريخ ٧ مايو لدى شأن فيه عزم حكومتها على سحب قواتها البرية والبحرية والحيوية من أرض مصرية مما كان له أحسن لأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذي يؤمنون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهدا جديدا في علاقاتها مع مصر لشقيقة، تلك العلاقات التي يرون أن تقدم على أمش أسس صداقة وثيقة بين دولتين مسأوليتين وهم يعلمون أن في هذه الصداقة وسنة كثر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم"

وصدر بعد ذلك قرار من مجلس جامعة في الودن في لدورة الرابعة عبر العادية بحاسة ١١ يونيو سنة ١٩٤٦، هذا نصه :

"إن الدول العربية الممثلة في مجلس الجامعة لعربية تعين تأييدها المطبق لأهداف مصر لقومية من وحدة وادي ليل وجلاء الجيوش البريطانية عنها حللاء تاما، وتبدى قلقها من وقف

المفاوضات المصرية البريطانية ، وترى أن تصداقة القاعة بينهما وبين بريطانيا العظمى لا يمكن أن تستمر إلا إذا حققت مطالب مصر تحقيقاً كاملاً يصون لها وللبلاد العربية المركز الدولي الحدير بها .

”وتقرر تبليغ هذا اقرار إلى الحكومتين المصرية والبريطانية“

وصدر أخيراً قرار من المجلس في القاهرة في الدورة السادسة العادية بجلسته ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ . وهذا نصه :

”لما كانت الدول العربية قد عجزت ومناصب محنة عن تأييدها التام لمصر في قضيتها الوطنية ومطالبها القومية ، وأكدت هذا التأييد في اجتماع رؤساء دوحا في رهراء أنشاص في ٢٨ و ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ، كما أكدت في الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة التي انعقدت في بلوان من ٨ إلى ١٣ يونيو سنة ١٩٤٦“

”ولما كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لم تؤد إلى اتفاق وكانت الحكومة المصرية قد أسست التزامها بمرضى قضيتها على منظمة الأمم المتحدة“

”لأن مجلس الجامعة يقتدر فرصة انعقاده في رورته الحالية بقرار مرة أخرى تأييد الدول العربية لطلق لمصر في مطالبها القومية بإحلاء الناجز التام ووحده وادى البيل لدائمة تحت نزع مصر“

•••

(٨)

عده هي قصة المفاوضات لأحيرة وما تلاها من حوادث ، مهنت في سرد هاجس ، تكشف عن ملامح أدها الخاب الرطاني عن هذه المفاوضات ، وأهم في إذعاب .

لقد نشرت الحكومة البريطانية على العالم كله أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات . بعد أن تم لأنه في أم كاد . في حقيقة وعدولا عن التفاوض

والآن نستطيع أن نشق وجه حق في هذه المزعمة ثلاثة

(١) فاما أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، فمن هذا غير صحيح . بل المسئول عن ذلك هي الحكومة البريطانية ، فقد إن الحكومة المصرية هي التي بدأت رسمياً بقطع المفاوضات ، ولكن لم تقدم على ذلك إلا بعد أن نفذ الصبر وضاعت السبل . وقد رأيت كيف أن صدق باشا ومن بعده سترافني دشا يترك وسيلة إلا وتذرت بها ، ولا سبيل إلا وسلكاه . عماهم يزحزان الحكومة البريطانية عن مصامعها في مصر والسودان ، فيم يستطيع ذلك وقد سارت المفاوضات تعثر من خطوة إلى حصرة . وبعد جهود شاقة مضنية طبت الحكومة المصرية أن الاتفاق قد تم ، فإذا بها ناسحا بمذكرة بريطانية يمين منبأ الانجليز لا يرضون إلا بفصل

السودان عن مصر ، ويستند في ذلك إلى مسألة عالمية مطروحة رسمياً ، الخاكم لعدم السودان ،
ومضى في تنفيذها دون تراجع أو تون ، في حكومة صربية اضطررت لتعطي مصر را إلى قطع المفاوضات
وعلى الحكومة البريطانية وحدها دفع المسئولية كاملة في قطعها

(٢) وأما أن الاتفاق بين الحكومتين لمصرية وبريطانية كان قد تم أو كان ، فهذا وهم
آخر . فقد رأينا أن الخلاف بين مصر وبريطانيا كان في أمور جوهرية ، وأن الاتفاق بينهما
كان في الألفاظ والعبارات لا في الحقائق وإنما في ، إن مشروع صدق — بيفس — وهو
المشروع الذي قل إن الاتفاق قد تم عليه . لم يثبت أحد من أحلفا على تفسيره
والاختلاف حد حظيم . بل يقع على أهم مسألة في القضية ، وهو أهم جانب من جوانب هذه
المسألة . فلا يخفى إذن أن هؤلاء من شأنهم ، أنهم في واقعهم خلاف على مسير سياسة
واحدة في بروكول السودان ، وهذه سياسة واحدة هي التصميم من مسألة السودان
أبقى في وحدة مع مصر أو يفصل عنهم ، وكل واحدة هي وحدة جديدة ذاتة ترجع كل آثارها ،
أم هي وحدة رسمية مؤمنة تجرد عن كل حد من " وحدانية " ، لا يجوز وقد ، يقرروا إدارة
السودان ، وأما أن يدخلوا في عهد من العهد — يرى البعض ، وأصرروا أن ستوا قوتهم
العسكرية فيه ، بل صرحوا أن في يدهم أن يردوا ، هذا يجوز لهم بما دلت أن يصوغوا بطريقة
بما لو أنها نكتة هم في تشجيع الحركة لا عندنا ، وهم حتى سودان في تقرير مصيره ، فتكون
في أيديهم كل الوسائل المادية ، ويكون في حوزتهم " و " ثم إن كان الحاسب البريطاني قد
صمّم بوحدة مصر والسودان تحت راج مشترك دولي ، فليس مصرى ، فكيف يصح مع هذا التسليم أن
يتعاقد مع مصر على حق السودان في الاستقلال ، وقد أصبح هذا حق — ما دام قد اعترف
بالوحدة — مسألة دحية بين السود ، وهم لا يمانون فيها ، ولا صفة لها في العالم عليها
على أنه إذا سلمنا حدلاً أن سودان ليس هو مصر وأنه شعب لا حكم يسه في لغة الميثاق ،
إصرار الإنجليز على أن يكون السودان حتى زمانه من مصر يتعارض مع نصوص هذا
الميثاق التي لا تهدف مع للشعوب ، تتكلمة ، ما إلى حد الحكم لدن ، ولا تعترف بحق
الاستقلال التام إلا للشعوب التي توضع تحت يديها ، وهذا الإنجليز ، في مطالباتهم للسودان
بحق الاستقلال لهم عن مصر ، مدفوعون ، بالغير ، في مصلحة السودانيين وهم يعلمون أن
مصلحة السودان الحقيقية هي في انضمامه إلى مصر ، وهذا هم مدفوعون ، في ذلك بمبادئ الميثاق
في حريات الشعوب وحق تقرير المصير ، وهم يعلمون أن شيئاً من هذه المبادئ يتعارض مع بقاء
الوحدة الدائمة ما بين شطري الجسم الواحد ، أم هم مدفوعون إلى المطالبة بحق السودان
في الانفصال عن مصر بهذه الية البسيطة ، التي تواترت طلبها الأذلة ، في أن يعلموا عند منوح
الفرصة الموازية لاستقلال السودان ، على أن يرضوه بخيط دقيقة من هذه الحيل التي تمودوا
أن يربطوا بها أجزء أمر طورية اسم المتروكة ، فتكون المسألة إذن ليست هي : أبقى السودان
في وحدة مع مصر أو يكون مستقلاً . بل هي : أسنبق السودان قوميته وكيانه بالبقاء مع مواطنه

وأثناء جده ، أو بعد هذه القومية وهذا الكيان بالانضمام إلى الامبراطورية البريطانية حيث لا تريد مرتته في وسط أحرار هذه الامبراطورية على مرتبة المستعمرات ! هذا هو الخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا . لذلك لا يمكن أن يتم له خلاف يسير .

وإذا كان مستر بيمن يقول إنه اتفق مع صدق ناش على حق السودان في الانفصال ، وكان صدق ناش يقول بل إنه اتفق مع مستر بيمن على اوحدة اداة ، فإن هذا دليل على أنهما مختلفان لا على أنهما متفقان . وإن قل كل منهما إن المسألة لا تريد على أن تكون مسألة أكاديمية مرهون حيا بمسقبل عهول ، وهما يتظاهران كلاهما بالخفص من شأن مسألة خطيرة ، حتى يتون كل منهما على الآخر أن يتفق معه فيها على وجهة نظره ، ولا يهمها في قرارة نفسيهما إلا أن خطر المسألة ، وهذا وحده هو الذي يحسركم أسر كل منهما على موقفه منها ولم يترجح وذهب في ذلك إلى حد قطع للمفاوضات . وحلاف إذن ، في شأن السودان ، بين مصر وبريطانيا هو كما قال حد حثير . دو حلاف إلى السودان نفسه : أبقى أم يصعب ؟

وإذا كانت مصر تخلف مع إحتار في هذا الحرف في شأن السودان ، إلا ليست أقل اختلافا معها في شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ . مصر ترى — كما نرى — أنها معاهدة غير قاعة وأن حتمها في حلاء بجيوش ابريطانية عن أراضيها هو حق داسعي لا يحول دونه حائل . فلا يجوز أن تشتري هذا الحق بالحماية مع بريطانيا . ولا يجوز أن يكون حلاء معقد على شرط التحالف . بل يجب أن يكون حلاء باحرا . سن مصر والسودان . أما بحرفه هب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة وقيدة ، وأن هذه معاهدة دون حيا الحق في حائل مصر عشر سنوات أخرى على الأقل . وفي التحالف معها ، بل بل . وهي . . . سن مع مصر على تحالف آخر محل النصف الأول ، إلا أنها تنسك معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومعداء عن مصر يجب إذن أن يكون مسوقا بمعاهدة جديدة ومعلقة على شرط تحالف جديد .

وكيف يتم مد كل ذلك إلى حلاف بين مصر وإجول حلاف يسير ، وإن الاتفاق بينهما قد تم أو كاد !!!

(٣) بقى لرغم ذلك وهو أن مصر قد أثرت المصلحة وعدت عن التفاوض ومصر لم تؤثر المصلحة حما في المصلحة . وم تعدل من انه وض زهدا فيه . بل هي قد داتها لتجارها القاسية وتاريخ المفاوضات . وأخيرة المفاوضات كثيرة لنته انه إلى سقنها مثل أمام عينيها . على أن محاولة الحلال اودية مع بريطانيا لا تجدي . وقد كان من اخير مصر من البداية أن تسلك الطريق المنطقي . تنقصر في مفاوضات مع إحتار على منطابة حلاء ووحده وادى البيل ، دون أن تربط هذه المصالح بحمة تعقد معها . ذلك أن ربط حلاء بالمخالفة يسئ إلى كل من حلاء والمخالفة . فهو يخرج حلاء عن أن يكون حقا طبيعيا لمصر يسعى الاعراف لما به دون أي

مقابل ما إلى أن يكون منحة من إنجلترا تنقضي في نظيره عوضا هو مخالفة . وهو في الوقت ذاته يسئ إلى أنه حقة بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر في تطهير بلادها ، وبحرحها ، عن الوضوح الطبيعي لكل المخالفات التي تقدم عن لرضاء والاحتياز والإحلاص للأعرض التي عقدت سلف من أجلها ، إلى أن تكون مصر . من صروب التبعة تشد به بريطانيا مصر في محلة إمراطوريتها المضخمة

لذلك كان من طبيعي أن تبيد مصر المصرية في مخالفة معها ، بل وفي مبدأ المفاوضات كوسيلة لا مستحلاص حقوقها الطبيعية . ورأت أن تمنع عن سياسة المفاوضات كطريق عملي للحل ، بحاراً على الاعتراف بهذه الحقوق . بعد أن رأت من تحارب مناصي القريب والبعيد ، كما قدما . لا يجوز تحريم أن يتفاوض مع بخير عقبة ، إذ أردت أن تستخلص حقوقها كاملة بالمفاوضة في طار بخير عدم من التسوية . ومصر لا تستطيع أن تسامح ولا في استقلالها ولا في وحدتها

فلم يبق إذن أمام مصر ، لا أن تنعأ عن محسن لأجل لا مستحلاص حقوقها كاملة

وساير إلى القول بأنه ليس من شك في أن الخصومة بين مصر وبريطانيا هي نزاع لا موقف ،
ونبتن ذلك فيما يلي :

يمكن القول بأدنى دى بدء أن كل نزاع ينطوي على موقف ، وليس كل موقف ينطوي على
زراع . والزراع إحدى صور الموقف . وتخصص هذه الصورة بأن الموقف فيها يقوم بين طرفين ،
إذ لا يتصور الزراع إلا بين متزعين . فكل خلاف يقوم بين دواين إلى مسائل محددة تفي هاتين
الدواين ، ولدت وطريق مباشر بينهما . وهذا رأى يذهب إلى أن الزراع هو كل خلاف
بين دواين بلغ المرحلة التي يقدم فيها كل جانب طلبات محددة ، تصالح تعرض على محكمة دولية
أو أية هيئة أخرى معقدة لتدوية لسمية . أما الموقف فهو أن تسوء العلاقات بين دولتين ،
ويثبتن من سرله كل منهما أن هناك تفرص في لأعراض والمصلحة دون أن يبلغ الأمر حد تقديم
طلبات محددة كما هو الحال في الزراع .

وهذا رأى قول به مستقر بين علماء عرصت مسألة سورية ولبنان على مجلس الأمن . فقد
ذكر أنه إذا وجهت دولة اتهام إلى دولة أخرى ، ونكرتها هذه الدولة ، فهناك نزاع . ومعنى
ذلك أن المرة هي بذكر الدولة بأنها الوجهة . والرد عليها بها . وقد استردت منهم كان هناك
موقف لا زراع ، لأن ذلك لا يكرتها ولا خلاف زراع لا موقف .

وقول مسيو فوشيسكي ، في صدد مسألة سورية وسنات ، إن شكوك هاتين الدولتين ورد فيها
ثلاث مسائل :

(أولا) إن وجود القوات البريطانية وفرنسية هو عدم على سيادة المسلمين

(ثانيا) بأنه تبين من المباحث أن وجود هذه القوات كان أملاء على سيادة المسلمين .

(ثالث) إن وجود هذه القوات لم يعد يثير مشكلات حديثة . وعامة هذه المطالبات هي
موجب لقوات الفرنسية وفرنسية . وقول بـ "وأنه" هو أن عدم وصف هذه القوت بمحت
الثلاثة . وشكها . والاولى من أراد . وأشار إلى فرض يتجسم فيه شخص مسكن شخص آخر ،
فيصله حد . والاولى من أراد . وشكها . والاولى من أراد . وشكها . والاولى من أراد . وشكها .
والثاني إلى الدول أن تعرض على مجلس ، مسألة سورية ولبنان ، هو نزاع لا موقف

وأيا كان الرأى ، لا شك في أن إنشاء قوات مسلحة يهد في أرض بلد آخر
يولد راعاين المسلمين . يذكر هذا البلد عن هذه القوات حتى في أثناء في أرضه ، وأصرت
الدولت عن المراءى . ففي هذه الحالة يوجد خلاف بين دواين مع مرحلة محددة تطات محددة
من كل جانب ولف رأى الأول . ويوجد بينه وبينه مشكلة مباشرة حتى وجه منها هذا لإهم وفق
للرأى الثاني . ويوجد اقحام من جويرش دولة لأرض دولة أخرى . وفق للرأى الثالث

فلا شك إذن في أن الخلاف بينهم بين مصر وبريطانيا بشأن حلاء القوت البريضية عن مصر والسودان هو نزاع لا موقف. بل هو نزاع خطير. شأنه أن يهدد الأمن الدولي. ننتقل لأن ر هذه المسألة.

(٢) النزاع بين مصر وبريطانيا بشأن حلاء القوت البريضية

وجود قوت برية دولية في أرض دولة أخرى ، دون رضاء في مستمر من هذه الدولة ، هو أمر يتصوى في ذاته على حصر محض . فلو حتى يندرج في يدهن هو أن يقع احتكاك بين قوت لأحبيه وأهل بلد لدى تر بط في أرضه . لاحتكاك يثير حو طار . وقد ثرت الحوا طر من العاقبة لا تيسر . وقد يد أن هذا الأمر يتعلق بالأمن الدولي لا بالأمن لدولي وهذا صحيح لو كان من محقق أن الأمر يقع عند هذا الحد . ولكن إذ كانت الدولة التي رابطت قوت لأحبيه في موقع جغرافي من شأنه أن يقع حساسية في العالم ، بحيث تنافس مع مصالح الدول مصيرية . وتتهدد التيارات سبسية المتعددة ، فلا شك في أن النزاع لدى يقوم بشأن حلاء هذه القوت تكون من شأنه أن يترتب تعرض الأمن الدولي للخطر

وهذه هي حالة "ندب" من قوت برية مصر بر يد في مصر . ورغم برية أن هذا من هذه يلزم وبين مصر ترر هذا الوضع . وتذكر مصر حين ذلك ، وتقول إن هذه المعاهدة أصبحت غير قائمة ، فلا شك إذن بقوت البريضية في مصر . وإن الحلاء انام واحب في الحال . أليس هذا وضع مهم بالأخطار " ميدنا لاحتلال " وليس من المصاحبة في شيء . لا من مصلحة مصر ولا من مصلحة بر صا ولا من مصلحة الأمن لدولي . أن يبقى هذا النزاع دون حل يقطع في ذلك المصالح اقريب . واحذر دائما . ومركز مصر من العالم . ومركزها من جامعة الدول العربية . والسوق لدولية التي مرصت حتى اليوم على محس الأمن

أما عن المصالح اقريب ، فلا يزل . ولا في لأدهن . فم من صفر . وما شك من معارك بين الحدود البريطانية والأهالي في عام ١٩٤٦ . فقد هب الشعب المصري عن بكره أسية يطالب بالحلاء . ويهدى وحدة ودي لسل . وهو لا يكاد يترك نفسه عن الانفجار . وكان ذلك قبل بدء المفاوضات الأخيرة . وصعدت الأهالي الحدود البريطانية . ونجلى لأصدم عن تنلى وحرى من الحنين . ولا تزال نفوس موزرة إلى يوم من يراء هذه الحوادث . ولا تزال سلطات ابريطانية تطالب بالتعويض عن خسائرها . ولا تزال الضحايا من الأهالي ترك في كل منزل مأساة وحيدة ، وفي كل نفس حسا ومرارة . وهذه الاضطرابات والمعارك هي منب لأمن لم يرح بعد عن تذكارة . وإذا احتاجت إلى دليل ، فهذه أوثق الرسمية من مطالبات وتحقيقات ، بل هذه هي مطالبه السلطات ابريطانية بالتعويض لا تزال قائمة حتى

اليوم . وهذه هي صيحة الإنجليز عند ما يلحزون قرب حدوث اضطراب ، فيبادون بالخطر على
أرواح الأجانب وأموالهم ، وقد رأيناهم يعززون جيوشهم ، ويستعدون قوات مدرية من قاسطين
استعدادا لقمع الثورة المنتظرة !

وأما الحاضر فندم فهو يعزى أمام أعين كل يوم . فندم تسحبت الجنود البريطانية إلى
مطقة الفل والمزارع قامة يدها وبين السلطات المصرية حل يحوز لأفراد هذه الجنود
أن تعود إلى القاهرة والاسكندرية ، وقد حاول بعضهم العودة لعلافته السلطات المصرية
بجهد ومشقة ! ودخل يور رعم تحديد مطبة حاصة بجوار اسل لإقامة القوات البريطانية أن
تترب هذه القوات إلى مدن المصرية كما تسربت لعل إلى نور سعيد و - ويس و نور فؤاد
دون أى مبرر ! وحين يحوز بشد مداح البلاد معوجة القوات البريطانية تعدو منها وتروح ،
ومصر تتسك بدقضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتحرص على لا تطاق منها حكما ! وهل تبقى
الاعباءات والميرت اى تتع سب القوات البريطانية وتى نص عيب لا تبق السحق بماهدة
سنة ١٩٣٦ ، ومصر تسب و حود حود القوات حتى فى منطقة انقال أمر غير مشروع !
ودخل يجوز أن تسعيد السبست المصرية من اوسع فى نعدو ترربا أثناء الحرب فى إنشاء
محطات لاسلكية ، ثم يحوز لتسك عد نهم احرب أن ليس هذه منشآت صبة دئمة !
وما الحكم لو وقع خلاف بين أفراد وات البريطانية والأهلى ، وإى لية حمة يكون ناضى !
إلى غير ذلك من لمشاكل اى تتعدد كل يوم دون قطع ! تتول برصيا إن هذه المسائل
ينبى أن تحل جميعها بمنتهى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتتول مصر إن معاهدة سنة ١٩٣٦
لم تعد قائمة ، فلا يحوز نظامها

ولا يعلم إلا الله ، أى سحر . هذه منش كل والمزارع ، والأهلى لا يهدأ ها إلى حتى
ترى آخر جدى بريطانى يودر مصر القدا شعت المناوشات الرأى لهم . ولما انطوت تطم
الشعب المصرى إلى محس الأمن وهو لا يكا . يكظم عظه . وبنه وحده مله عاقبة الأمور إذا لم
يبادر إلى معالجتها قبل أن تستفحل . وليس مة وله حديد . بل قلنا لربسان اللدان تولى
المفاوضات . وحدا هذه لآخر ، وصارحه مثنى حكومة ابريطانية . وقد ترك هؤلاء
المثليين " أن ينفلوا حكومتهم الأثر لى يشعروا به هم نفعهم من جراء طء لوصول إلى نتيجة ،
وناد صبر الرأى العام من جراء اارقت بطويل لى استمرقه المفاوضات " وعلموا " أن ابلاد
الآن فى حالة عيان فكرى . وإذا كان هذا عيان لم ينمل بعد إلى حالة من اعنف لواصح ،
فالصل لإحراات واتناير والمسعى فى تقوم بها الحكومة لتصمى الس (وفى) لبلاد
الآن هيئات متعددة لها صبعات متنوعة ، وكلا فى حالة تخمز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسى ،
ومنها ما هو لطوائف صاحبة . ومنها هيئات شراكية واحتعية . ومنها احيئات السرية ..
كل هذا ينذر بانفجار إذا لم تستعجب مطالب جيد " "

وأما مركز مصر من العلم فمعروف . وهذه معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها تشهد أن مصر والنفال طريق عالمي للاتصالات . ولا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الاستراتيجية التي لمصر ، وأن هذا البلد هو الميدان الذي تتعارض فيه المصالح لدولية ، والمحل الذي تتصارع فيه الأطماع السياسية .

ومركز مصر من الجماعة العربية — أي من الشرق الأوسط — واضح يقين . فمصر أكبر دولة عربية . وشقيقتها لدول عربية الأخرى تناصرها وتؤازرها . وهذه هي قرارات الجماعة العربية المتعاقبة تشهد بذلك . فقضية مصر هي قضية الدول العربية جمعا ، بل هي قضية الشرق الأوسط . ولا يخفى ما للشرق الأوسط في الوقت الحاضر من أهمية بالغة في مجال السلم والأمن الدولي .

وسواءً مجلس الأمن هي أيضا تقطع في ذلك . فثما من شكوى تقدمت بها دولة تطالب فيها بجلاء قوات أجنبية عن أرضها ، أو عن أرض يديرها من البلاد ، إلا ورفعتها إلى مجلس الأمن على اعتبار أن وجود القوات الأجنبية من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولي . وقد قبل مجلس الأمن أن ينظر في هذه شكوى جميعها على هذا الأساس . فطرق في شكوى الدمارين السورية والليبية عندما طلبا جلاء القوات الفرنسية عن بلادهم . ونظر في شكوى الدولة الجزائرية عندما طالت جلاء القوات السورية عن أرضها . ونظر في شكوى لاتحاد السوفيتي عندما طلب جلاء القوات البريطانية عن لبنان . وطرق في شكوى الدولة الأوكرانية عندما طلبت جلاء البلوش البريطانية عن أندونيسيا . ولا يجوز أن يذلل تراصا على ذلك إن الحالات المتقدمة لم تكن فيها مفاوضات تتيح لقاء القوات الأجنبية بخلاف قضيتنا هذه حيث تنسك بريطانيا فيها بمعاملة سنة ١٩٣٦ . فقد فذما أن هذه المعاهدة تنكر مصر قديمها وتعتبر أنها غير موجودة . وهي إذا لم تنزل إلغائها بعمل منفرد من جانبها قل أن تأتي إلى مجلس الأمن ، فلابد أنها تؤثر احتراماً للحياة الدولية أن تحتفظ بإعلان هذا الإلغاء في مجلس الأمن نفسه . وبما يتعلق بتهدد السلم والأمن الدولي ، لا فرق بين أن تكون الحدود الأجنبية مرابطة دون سند من معاهدة ، أو أن ترتبط على زعم وجود معاهدة تنكرها عليها الدولة صاحبة الشأن . فالنزاع في الحاصل لا يخفف من حيث تهديده للسلم والأمن الدولي . ذلك لأن الدولة التي ترتبط بالقوات الأجنبية في أرضها وهي تنكر أن هذه معاهدة ببر وجود هذه القوات ستصرف دون شك نحو هؤلاء بخود كما لو لم تكن هناك أية معاهدة . ومن هنا يأتي الخطر على الأمن الدولي .

إن مجلس الأمن اعتبر لأمن لدولي مهددا في حالات هي دون الحالات السابقة شأننا ، وأقل منها خطرا . من ذلك شكوى اليونان من المصائب الأيوحوسلافية التي تعبر على حدودها . فقد رفعت الأمر إلى مجلس الأمن . ومن ذلك نزاع رفعته بريطانيا ضد ألبانيا إلى مجلس الأمن ، في ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، تشكوفيه من أن سفيتين بريتانيين اضطدتم بأعنام في قناة كورفو . وقد اعترض ممثل الاتحاد السوفيتي أمام المجلس على اختصاصه بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه

لا يهدد السلم ولا من يدور . فحزب ممثل لبريطانيا أنه من يصعب وضع تعريف للاراع لدى من شأنه تهديد السلم لدولي . وكما يشير في . وفي واقع في حدث الذي تشكوا منه بريطانيا حيث قتل أربعة وأرمون بجر . ويحور أن يتكرر حدوث من هذا القبيل . فكما أسرع مجلس الأمن في نظر المسألة بمحذره . كان ذلك أوفق من اللا . وقد أخذ مجلس الأمن ، جهة نظر ريبات . وأقر بالإجماع وضع شكواها ضد ألمانيا في جدول أعماله

ليس من كل ذلك أن يرجع لثمة من مصر . بظي لشان حلاء لقوت لبريطانيا . دون شك راع من شأنه . ستمثل معرض سلم والأمن ندواي مختصر

ولاحظ أخيرا أن شرط منصوب . ويد في مرجع يسدو أن يهدد الأمن بدور فعلا . فإن محل شرط ذلك أن يكون في حالة من مرجع لغوات مجلس الأمن مساعده . ثم عند فحص المرجع محل سمي . فلا يشترط أن يكون الأمن بدور قد حدث فعلا . بل يكفي أن يكون الراجح من شأنه لو ستمثل أن يهدد الأمن بدور . - - - - - بل قبل تقدير

(٣) لا محل للتوصية بالرجوع إلى المصوصة

أو لاجالة الراجح إلى محكمة العدل الدولية

كأن لبعض عن المفاوضات لأخيرة . وعن أن بريطانيا ستتمسك . أمام مجلس الأمن وقد أفضى في سرد حدوث هذه المفاوضات فيما تقدم . حتى يحدد وفائعه . تحديد دقيقا . وحتى لا يكون ذلك محل سوء التأويل أو لسوء الفهم

وبعد فعلى أى وجه يمكن أن يجرح من مصر ؟ وقد يكون من المفيد أن نستعرض هنا كل الفروض المحتملة :

١ - تعصى لمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حمط السلم والأمن لدولي لخطر أن يشتمسوا . حله نادئ لدى هذه طريق المفاوضات . فهل يمكن أن يقال إن مصر عرضت راعها على مجلس الأمن قبل أن تستنفذ طريق المفاوضة ؟ هذا فبحثت بهب بوزارة الأولى . ودرت فيها الوزارة الثانية . وقطعت الوزارة الثالثة (وهي مجلس وزارة الأولى التي فحنت ١٩٤١) . وفيما رويده من العصاب التي قامت في سبيل هذه المفاوضات . وكيف بذات مصر كل . في وسعها تدليين هذه العقبات . وكيف وفقت المفاوضات أكثر من مرة . وأتمت كالت الحكومة لمعبرية صادقة الرعة في المصطفى بها إلى عايتها . فلم تدخر في ذلك جهدا . ولم يصب عند حد . بل فيما رويده من كل ذلك مالا يدع محالا للشك في أن مصر قد سارت في طريق المفاوضة إلى النهاية . وأنها كانت قد رجعت عن هذا الطريق فلا لب وحده معتد . أعفاه . به . وأجسكت علاقته . وقد يتأق في تقديم أن

حكومة مصر به إذ كانت هي في أعين الانتداب هي عيس الامم . وبسبب هي مسئولة عن قطع المفاوضات ، من ان المسئوية في ذلك تقع على حقوق حكومة بريطانيا وحدها ، وإنما تأثير الحكم العام لسودان . وحشة من المعارضة . ككتاب بن اورد . ووبرت مشروع صدقي . يقن عسر لا تنق مع روحه ولا مع بصره . رجعت له وصيه مستحله بصره ارجع على إعطاء السودان حق لانهصال عن مصر به وكيف يمكن أن يكون به كل ذلك أن مصر . في نزاعها مع بريطانيا . لم تنهسر حل هذه المراجعات في يدى تارقي لمفاوضة .

٢ وتنتهي المادة ٣٣ من ميثاق الخمس الأربعة عشر 'أحرف اربع إلى أن يسووا بينهم من مع 'أطراف الودعة كالمفاوضة . إذ رأوا ضرورة ذلك . وهذا النص معه أن الدولتين المتنازعتين قد تكون قد التمتت في يدى مخرج طرق ودية كما تقتضى ذلك المادة ٣٣ فقرة أولى . في الحل مباشرة في مجلس الأمن . وفي هذا المجلس يدعوها إلى أن تدركا ما اتفقا . وأن يحولا أولا لاجتماع مخرج طرق الودعة

وحده بسبب حاله مصر في عهد مع بريطانيا . إذ لم يصر به يقن . فليس أن تلتزم في مجلس الأمن أن يلتزم من مع 'أحرف طرق المفاوضات . وقد صدرت في هذا المخرج في التسمية كما هو هذا ولا محل إذن لأن يدعو مجلس الأمن في أن مصر في الدعوة بعد أن خرج هذا

على أنه إذا فترت فقرة ثالثة من المادة ٣٣ في وجه وسيع . وفيه أن مجلس الأمن يدعو 'أطراف اربع إلى سوية بينهم . ولو كانوا قد حاولوا ذلك في يدى مخرج وقبل الالتجاء إلى مجلس الأمن . فإن هذا مصدر - على أنه 'أطراف لوجدة - ليس من شأنه أن يعمل مجلس الأمن يدعو مصدر في أن يكون مفاوضة بصره . فإن نحن ذلك أن يكون الرجوع إلى المفاوضات سطوى على حل في تسمية المخرج . وبذلك نشة ط امص . في دعوة مجلس الأمن لأطراف اربع إلى لاجتماع مصر . وهو غير - وهو غير أن يوصى هو بمسأله بالأنف لحل المراجعات وعلى أن لبيان أن جميع مصر في الدعوة بصره . لا سطوى على أي حتمل لتسوية المراجعات فيما بينهما . وقد تم ما أن مصر في الحل في المفاوضات إلى ما هم فوجدت طريق مسدود ، وذلك لأن هؤلاء تجنبة تفصل ما بين مصر وبريطانيا في شأن السودان كما بيان ولا تستطيع المفاوضات بأي حال أن تتم حسم حسم . بين المجلس في حق هذه هذه السجفة

وناقش من ذلك أنه لا على مصر في أن يدعو مجلس الأمن حكومة مصرية في الرجوع المفاوضات بريطانيا ، وأن هذه الدعوة عن طريق تطبيق المادة ١٦ والثلاثين من الميثاق ممنوعة ، سواء أريد تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة أو الفقرة الثانية

٣ ولا يمكن أن يقال به لاجتماع للرجوع في المفاوضات . وقد انتهت وأصبحت إلى معاهدة وقع عليها 'أحرف أولى . فهي ملزمة لمصر . في هذا القول من السجفة المفاوضات

غير جدى ولا يستحق المناقشة . ولكننا مع ذلك نناقشه في جميع فروضه واحتمالاته ، لأنه مع ما فيه من مدللة صاهرة قد كان له حظ من اروج ، ونشر انثرا كان من شأنه أن يضل الرأي العام في مصر .

ويسمى تحديد مصدر الإلزام إذا كان مشروع صدق - يبين ملما حتما :

(١) لأن الجانب المصرى وقع في لندن ، والحرثون الأولى من الانشاء ؟ إن الجانب المصرى لم يوقعه ، لا على اعتبار أن روتوكول السودان لا يعطى السودانين حق الانفصال عن مصر ، وله في ذلك حجج قوية مقنعة قد استعرضناها فيما تقدم ، مما يرجح أن الجانب البريطانى هو الذى نكل بتأثير الحاكم العام للسودان وتحت ضغط المعارضة على ما يتبادر . وسواء كان الجانب البريطانى قد كل بمبدأ رضى بالوحدة الدائمة ، أو كان وقت أن وقع المشروع به قد حطأ أنه يعطى السودان حق الانفصال عن مصر ، فإن الثابت في الحالتين أن الجانب المصرى وقت أن وقع المشروع كان يعتقد هو الآخر . ولأسباب على كثر جانب من . بحاجة ، أن المشروع الذى وقع لا يقصد به التعاقد مع الجانب البريطانى على حق السودان في الانفصال عن مصر فلا يجوز به ذلك أن يمنع على الجانب المصرى ، لا بكل المشروع على الوجه لدى مسره به الجانب البريطانى ، ولا الحرة لدى ارتضاه منه . فبه لم يرض بالمخافة وتناجيل الخلاء إلا في نظير اعتراف الجانب البريطانى . بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . وقد تن صدق به في محادثاته مع مستر بيرمن وصرح تم أنه لم يزل المخافة على ما فيها من تكاليف وعبء إلا من أجل السودان ، وقد سمقت للإشارة إلى ذلك . والمشروع إذن وحدة لا تقوى ، بل انه مدمرك من اهمية لأركان الأخرى ومادامت المفاوضات لم تنص ، بل اتفق حقيق على جمع نصوص المشروع ، فإن المبدأ المعمول به هو "أن الحكومات لا تتنيد بنصوص معينة حرة لمبحث فيها ومفاوضات لم تنص إلى اتفاق هـ" . وهذا مدمركات ربه نية هي السابقة ، بل تذكر مصر به عدد افناح المفاوضات في سنة ١٩٣٦ كما قدمنا ، وقد تحت به حتى لا تنقير . مشروع سنة ١٩٣٠ الرغم من أنها أعت ، بعد انقطع المفاوضات في تلك السنة ، أنها تستبقى هذا المشروع معروضا على مصر ، وترك الباب مفتوحا لقبله .

ويبين أنه تقدم أن مشروع صدق - يبين لا لمره الجانب المصرى لذى وقع ، لا في مجوده ولا في جزء منه .

(ب) على أن لو فرصا حدلا أن مشروع ملره للجانب المصرى ، فبماذا يبرمه ؟ إن ديباجة المشروع نفسه تتكفى . الرد على هذا السؤال ، فتد رأيا أن هذه لديباجة تنص على ما يأتي :

”اتفق على أن النائب المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا
 قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تعبير، مستتر بين سيزكيها لدى
 حكومة صاحب الجلالة البريطانية“ بكل الذى تعهد به الجانب المصرى بتوقيعه
 لمشروع هو أن يزكيه لدى الحكومة المصرية حتى تقبله دون أى تعبير. ولم يكن
 من المستطاع الاتفاق في لندن على أكثر من ذلك، إن صدق باشا هو وزير خارجيته
 قد سافرا إلى لندن لا كهيئة، ولا كممثلين لهذه الهيئة، بل ذهبا دون تفويض من
 الهيئة للاتصال مباشرة بمستتر بينس تلهما يستطيعان تدليلا لاعتبارات التى قامت في طريق
 المفاوضة فذلت إلى وقفها، وما وفقا في ذلك، لم تكن لها سلطة البت في الموضوع،
 بل رجعا إلى هيئة المفاوضة يحملان لها ما وصلا إليه من استأخ، إما أن تقبلها وإما
 أن ترفضها. ومستتر بين نفسه كان يعلم ذلك حتى العلم، ولذلك تراه في محادثاته مع
 صدق شارنول، ويكرر نقول إلى حد ينتمى أطر، أنه يريد أن يستوثق من أن
 الآراء التى يمد بها صدق باشا تمثل حقيقة آراء هيئة المفاوضة. ثم انتهى إلى أن يقرر
 في صراحة تامة أنه لا هو ولا صدق باشا بمسئولين أن يتقلا نهائيا أى مشروع،
 لأنهما لا يحملان تفويضا في ذلك، وأنه من الواجب أن يعرض المشروع على الحكومة
 المصرية.

Mr. Bevin said that neither he nor Sedky Pasha was in a position to accept any draft finally as they were not plenipotentiaries. Drafts would have to be put before the Egyptian Government (p. 32)

ثم يقول في مناسبة أخرى إن كل هذه المحادثات ليست إلا محادثات تمهيدية،
 وأنه من الصعب التقدم في المفاوضة ما لم ترد مقترحات من مصر نكون قد حصلت
 على تأييد هيئة المفاوضة المصرية.

Mr. Bevin said so far the discussions had only been exploratory. It was difficult to make progress until proposals came from Egypt, which were known to have the Egyptian Government behind them (p. 33)

(ج) وأما رجع صدق باشا إلى هيئة المفاوضة، راضية أساسية هذه الهيئة لمشروع حتى
 على الوجه الذى قدم به صدق باشا بروتوكول سودان. وكان صدق باشا قد عرض
 المشروع على مجلس الوزراء مفسرا به أنه يقرر الوحدة لمدة سنة بين مصر والسودان،
 فأقره مجلس الوزراء عن هذا الأساس. ولما تقدم صدق باشا إلى مجلس النواب ليرد
 على استجواب في ذلك المشروع، أدلى بمذكرة للمجلس تؤكد أن المشروع يقرر
 الوحدة لمدة سنة بين شطرى الراى، وعلى أن ذلك أصدر المجلس كما قدمه قرارا يقول
 فيه ”بعد سماع البيانات التى أدلى بها رئيس الحكومة ومعالى وزير الخارجية عن

حضوت لني تمب حتى الآن في المواقف ، ، بعد المناقشة في وجهات النظر
للمختلفة ، بقرار المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب إليه ، في جهودها المؤدية إلى
تحقيق الأهداف القومية احلاء وحدة وادي النيل وعرض النتيجة على البرلمان ،
وبقرار في مسهي الخطه كما يرى ، ويعتق بقرار المجلس للمشروع على طاقته
لمطالب البلاد

وقد اقبل على المشروع ، بدعم من ن لاغيه في هيئة مقوضه قد رفضته ، وقد
قرره المجلس بقرار ، ودر صدق وثقة بمجلس النواب على أساس البيانات التي
قدمها عنه ، فحسب لا يجب عن طرأ كلاً من مجلس بقرار ومجلس النواب ،
صدور ، إلا على عذر أن المشروع يؤكد وحدة الإدارة ، من مصر والسودان

د وعلى حد الأسر ، حده عن صدق ش على حكومه بريف أنه أن يوفق هي
لأخرى على المشروع وكانت هذا حكومه قد أرسلت تباه صدق شائين ،
وه ، كما سبق القول ، مسهم بكون السودان ، أن هذا بروتوكول يحمل
للسود حق لا مخصص من بعد ، ويخص صدق ش على هذا التفسير ، وعزز
تعرضه بحجج لا شك في جوعهم ورواها وقف للمشروع ، فلا لحكومة البريطانية
قدسه على الوجه الذي يريد صدق ش ، ولا حكومه مصرية منه على التفسير الذي
ذهبت اليه الحكومة البريطانية ، ولا البرلمان المصري وفق ديبه ، بل على العكس
من ذلك كان مصيبة من مجلس شيوخ لا اعتراض وإكبار ، وكان صدق من مجلس
النواب قد تفسر الحكومة البريطانية أن قرار الثقة بالوزارة التي قطعت للمفاوضات
ولم تقبله .

كيف يكون المشروع بعد كل ذلك ملزماً لمصر !!!

هـ ولا يجوز أن يقال أخيراً إن المسألة هي ختلف بين تفسيرين للمشروع هي مسألة
السودان ، فتحال على محكمة العدل الدولية تمضي في حد الخلاف على التفسير فإن
محكمة العدل الدولية لا تحال عليها للتفسير إلا بمبادرات ملزمة ، حتى يكون للتفسير
نتيجة عمدة . ولا فما حدودي تفسر مشروع بمرمدم ، وإذا فرضه أن محكمة العدل
قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع ، ثم هي معقدة العملية من ذلك ، إن
محكمة بدا فسرت المشروع على وجه الذي يقول به مستر سبن ، فإن الحكومة
المصرية سوف لا تقبله ، وإذا فسرت على الوجه الذي يقول به صدق بشا ، فإن
الحكومة البريطانية سوف لا تقبله فهو مرفوض في الحالتين ولا والله إذن من
إحالة على محكمة العدل الدولية .

[illegible]

٤ في الخبر حتم أن يخرج إليه وصب على أصابعه الخمس التي قد ساءت . فقد
فصب القفود الثمانية من السادة السادسة والثلاثين من الماشق أن محس الأمن عليه أن يرعى
.. تحذره المتدبرون من حراءات - فقه حل - أع هاتم بينهم - فقد - ذاك - محس الأمن
لا يذهب - مصر إلى الرجوع لمقصده مع برصاص - لأنه قريب أن طريق لمقصده عقيم -
ولا أحد من مشرعي سداق - فمن لأن هذا مشروع غير مبرر - إلا أنه يحس عليه أن يراعى
ما تحذره مصر ومصرئنا من حراءات - فقه حل - راع الثامن بينهما - وإمراءات السادة هـ
هي - حراءات الموصى

• يجب ، قبل أن يصق هذا النص على قصيدته ، أن يقرر على لوحة الصحيح من المادة السادسة والثلاثين من الميثاق التي تشتمل على هذا النص وهو نص أصيب في سان فرانسيسكو
• يمكن ملاحظة في مقترحات دوسارتون أنوكس - تعرض لجنة ما إذا كان الرابع الذي يطرده
محسب الأمن - أن في مرحلة بحوره فيه ، تطرق ودييه فخير لمحسب الأمن ، بالرغم من أن
ازراع لا يزال في هذه المرحلة ، أن يصير فيه دور أن يتصرف في الوقت الذي يصير فيه راع
غير قابل لتسوية ودييه وفي هذه لجنة بسبب أن يوصي عن موضوعي لاربع ، بل يقصر على
التوصية عما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية فهو يشير بطريقة أو بغيرها في تسوية
الزراع ، ولا يشير لتسوية ذاتها وعلى ذلك بحوره أن يشير على أطراف الزراع المدروسة ،
أو التحكم ، أو بالالتقاء في محكمة عند قبوله وهذا وحسب الصفة عامة في المديريات في بوسيه ،
أو بغير ذلك من طرق التسوية بصفة واحدة. ولكن لما كان المقروض أن الزراع لا يزال في مرحلة بحوره
حاله فيها بالطرق الودية ، فإنه من حذر أن تكون أطراف الزراع قد اتخذت إجراءات لحله قبل
أن يتولى محسب الأمن نظره فيكون ذلك رعون مثلاً فبدأوا المدعوة لتسوية الزراع ، أو يكونون
قد تفقوا على التحكم ولو حسب على محسب الأمن في هذه الحالة أن يراعى ما تحميه لمتنازعون
من هذه الإجراءات السابقة لحل الزراع المتناهم بينهم فبوصى مثلاً بالاستمرار في المدعوة أو بالنهاي
في إجراءات التحكم

وينبغي من ذلك أن نقرر مدى حصر هذه لا يصدق، لا على زراع لا يرزق فلا مسوية. صرق
ودية. أما إذا كان. أحقق المزعوم في حقه هذا الطريق - وهذه هي حالة مع القائم
من مصر وورطيا كما سبق القول من المادة ٣٧ من الميثاق هي التي تنطبق لا المادة ٣٦

ولا محل في هذه الحالة لأن بوضي مجلس الأمن مراعاة ما اتخذته المتنازعون من إجراءات سابقة لأن المقروض أن هذه الإجراءات قد أُخفقت ، وأن براجع لم يعد قادراً للتحل عن طريقها . ويرتب على ذلك أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يوصي مصر بالرجوع إلى المفاوضات ، بدعوى أنه يرى الإجراءات السابقة ، مددت هذه المفاوضات قد أُخفقت بعد أن سير فيها إلى النهاية .

هذا هو التفسير الصحيح لمصر المادة ٣٦ . فهو يصح لا يطبق في النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، ولصلى انتهى يطبق على هذا النزاع هو المادة ٣٧ . فقد أُخفقت الدوتن في حل النزاع لذي قام بينهما عن طريق المفاوضات ، فوجب على كل منهما أن تعرض النزاع على مجلس الأمن وقد عرضته مصر فعلاً ، فعلى مجلس الأمن أن يقرر ، وقد لتفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ما إذا كان بوضي مما يراه ملائماً من شروط حل النزاع (أى بوضي بحل موضوعي للنزاع) ، أو يقوم بعمل وفق المادة ٣٦ (أى بوضي بما يراه ملائماً من إجراءات وطرق التسوية) . ولا يدخل في الإجراءات وطرق التسوية هذه الرجوع إلى المفاوضات ، فقد قدما أن المفاوضات أُخفقت بعد أن سارت في مصر إلى آخر الطريق . ولا معنى لرجوع إليها بعد ذلك . والذي يقطع في صحة هذا التفسير أن المادة ٣٧ عدم ما سُدرت في المادة ٣٦ لم تنص على تشير إلا إلى التمرة الأولى منها ، وهي النص الوحيد الذي كان موجوداً في مقترحات درمارتن أوكس . فهي لا تشير إلى التمرة الثانية من المادة ٣٦ ، لأن هذه التمرة لم تكن موجودة في هذه المقترحات كما قدما . وبذلك يستقيم التفسير . ويتبع أن يكون واضحاً أيضاً قد أراد أن يعمل مجلس الأمن بوضي المتنازعين بالرجوع إلى نفس الطريق الذي فشل بهما في تسوية النزاع ، فمن هذا عت لا يجوز

وإذا قد — حدلاً — أن يجوز . ويؤول ، نص على أن المراد بالرجوع إلى نفس الطريق الذي فشل بهما في تسوية النزاع هو الرجوع إليه المتنازعون أنفسهم ، بل يرجع إليه مجلس الأمن للاستئناس به فيما عدا ذلك بوصى به من حل موضوعي ، راجع إما قد ذلك كان المطلوب إذن من مجلس الأمن ، في النزاع المتنازع من مصر وبريطانيا ، أن تستأين بهما في المفاوضات الأخيرة . فهل وصدا في هذه المدة وصحت ، ينبغي ، يصبح لاستئناس به ؟ إن المسائل التي اهتمت عليها في مشروع صدق بهن لا تصبح أسما حل النزاع ، فإن جانب مصرى إذا كان قد رضى بالحل ، وبأجل ذلك فلا نه بعد أن الحاسب ، ليرضى في قد عترب له بالوحدة الدائمة لو أدى سبل . ثم لدى أخذ مجلس الأمن من هذا وه لدى يدع ، وكلها أمور مرتبطة بعضها بعضاً وثق الارتباط ! إن مجلس الأمن لا يستصع أن يوصي مصر بتحويل المحقة إما هو لم بوصى بربطيه في الوقت ذاته أن تترتب بالوحدة الدائمة لو أدى ذلك . ومجلس الأمن لا يستصع أن يوفق بين الإحلاص الواجب للحليف من حقيقه وبين هذه السياسة العدوانية التي تتبعها بريطانيا في السودان وهي تحاول فتصيه عن مصر . فليس من المستصاع أن يسلب الخليف حقوق حليفه ، ويطلب بعد ذلك أن يدع الخلف بينهما قائماً ، ما لم يكن حلماً يفرضه انتهى على الضعيف ليكون سلطاناً ميسوطاً وسيطرة مفروضة .

وبعد فإن مشروع صدق — بيفن — كما يفهمه الجانب البريطاني — يجعل مصر تشتري حقها الطبيعي في الجلاء بمخالفة تعقدها مع إنجلترا وصياح السودان . فهل هذا مشروع يسوغ الاسترشاد به في حل النزاع القائم بين البلدين ، وإذ كانت إنجلترا تأبى أن تعترف بمصر بوحدةها ، وهي بعد ذلك لا تسلم لها بالجلاء إلا مؤجلا ، وتتقاضى لمحلة ثما لهذا الجلاء المؤجل ، كان من حق مصر أن ترفض هذه المحاولة رفضا باتا ، بل ترفض مجرد التحدث عنها ، وذلك حتى تتقاضى أولا حقوقها الطبيعية من جلاء ناجز واعتراف بوحدة وادي النيل .



والآن لننقل إلى الأسانيد التي ترتكز اليها مصر أمام مجلس الأمن و مطالبها بالجلاء الناجز . ونقرر منذ الآن أن الجلاء عن مصر جلاء تاما ، غير مشروط بمعاهدة هو حق لمصر ، يقتضي أحكام الميثاق ، لا يحول دونه أى حائل . وها نحن نبين ذلك فيما يلي :

(١) الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق

دخلت مصر عضوا مؤسسا في هيئة الأمم المتحدة ، فأصبح لها من الحقوق ما لساائر أعضاء هذه الهيئة . ومن حقها أن تطالب بجلاء الجنود البريطانية عن أرضها حلاء تاما ناجزا وهي تمتنع في ذلك على نصوص الميثاق من وجوه أربعة :

الوجه الأول — الأحكام العامة في الميثاق :

ورد في الفصل الأول من الميثاق ، وهو الفصل الذي سبب مقاصد الهيئة ومبادئها ، نصوص صريحة تقرر بوضوح أن هيئة الأمم المتحدة قامت على مبدأ المساواة التامة في السيادة ما بين جميع أعضائها .

والنص الأساسي في هذا المعنى هو الذي ورد في المادة الثانية من الميثاق . فقد تكففت هذه المادة بين المادتين السبعة التي تعمل الهيئة في تحقيق مقاصدها وفقا لها . والمبدأ الأول هو مبدأ المساواة في السيادة وهذا نصه : ” تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها “.

وهناك نصوص أخرى في الميثاق تتصاور على تأكيد هذا النص الأساسي . بعضها يقتضي للشعوب وللامم ، كبيرها وصغيرها ، بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير المصير . فقد جاء في المادة الأولى التي تبين مقاصد الهيئة : ” مقاصد الأمم المتحدة ما يأتي .. ” إسماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقتضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها

لا على أنه عمل من أعمال لا يرام ولا كان إلا روم وهو من حدود مصر ووجه من يديه على أخرى .
و مقاص من سرده في حدود مصر ووجه من يديه على أخرى .
دولة هي مصر في هيئة الأمم المتحدة أن تسمى به ووجه من يديه مع قوائم عصفوا في هذه
هيئة من عمل أن عمل في مصر ووجه من يديه على أخرى .
بقوات مرابطه في مصر ووجه من يديه على أخرى .
بقوات مرابطه في مصر ووجه من يديه على أخرى .
بقوات في أن أصبح هو هو من يديه على أخرى .
وجود القوات في أن أصبح هو هو من يديه على أخرى .
مصر في دولة صاحبه القوات في مصر ووجه من يديه على أخرى .
عمل من أعمال السبع عشر في الحدود ووجه من يديه على أخرى .

و یخص من دشت ن دروه ی راجه و ب' حده ی رجمه و ده د' حق المصنف
 ی ا' قطب حلاء هده خوب ی ا' و ب' برید ، ب' ح' ی شدد حلاء ب' حق المصنف
 ه' ا' حلاء هده عوت و ا' ح' ص' عده علی حده ی ا' ح' ی ا' ح' ص'

[illegible]

یوحه لثاف - م م دوق الجمالی ای و م م م

على أن وجود مصفاه عسكرية يدوم و 'رخصه' - و هو حر و هو سيد لا جعل في بيت سيد
مساواة في السيادة ، أن ده 'رخصه' على - عدم من عدم رخصه من و هو 'استحقاق' و هو
طام المدوع الجمعي ، عدم أن يمر في هذا 'الصفحة' و الذي لأنه سبحانه أمال لأول مرة
في التاريخ نظام المدوع الجمعي نحن في المدوع الفردية فهذه لأنه 'موجود' - و هو في
غيره - حفظ الاسم و لأنه 'موجود' ، يتولد من و هو 'موجود' - و هو في 'موجود' -
و يوضع في وقت - كمية تحب بقدره عدم 'موجود' - و هو في 'موجود' -

وإستخلص من نصوص الميثاق المبادئ الآتية .

١ - لا يجوز لدولة أن لمحض يرد، حتى وإن كان ذلك لأغراض خيرية، بل يجب
سحبها أو تحويلها إلى يد الدولة، حتى لا يهدد أمنها وأمنها.

۷۔ لا یجوز مدح من ۛ ہوں اور تشوہ نامی شخص سے عمل یا اعتدال۔

٣ — هيئة للأمم المتحدة وحدها - دون غيرها - هي التي تمنع الاعتداء قبل أن يقع ، وتدفعه إذا وقع ، وهي التي تقوم بوجه عام بمهمة حفظ السلم والأمن الدولى ومجلس الأمن هو الذى عهد اليه بالتبعات الرئيسية فى ذلك .

٤ — دلى أنه يجوز استثناء أن تدوم الدولة الاعتداء عن نفسها طقة للسادة ٥٩ من الميثاق ونضع هذه لمدة شروطا أربعة لهذا للدواع الفردى :

(أ) أن يكون دوعا عن اعتداء مسلح وقع فعلا على الدولة

(ب) أن تمنع مجلس الأمن فوراً تدابير هذا المدفع

(ج) أن يكون لمجلس الأمن أن يتخذ فى أى وقت ، يرى ضرورة لاتخاذها لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه .

(د) أن ينتهى المدفع الفردى بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن هذه التدابير

٥ — قد يكون المدفع الفردى عن طريق جماعات ولا يتصور ذلك إلا فى حالة التنظيمات الإقليمية . وتقوم هذه التنظيمات عادة على محلفات دفاعية ، بين الدول الأعضاء ، ومن المهمات الأساسية هذه التنظيمات الإقليمية ما يأتى :

(أ) تدبير الحل السلمى للنازعات الإقليمية .

(ب) القيام بدفع فردى - عن طريق جماعة - ضد كل اعتداء يقع على أية دولة تنتمى إلى التنظيم الإقليمي ، وذلك ضمن شروط الواجب توافرها فى كل دفاع فردى .

ويستخلص من كل ما تقدم أن المدفع الجماعى قد حل محل الدفاع الفردى ، وأن الدفاع الفردى أصبح محظراً إلا فى حدود ضيقة .

وترتب على ذلك أن كل تدبير دوعى لا يكون جائزاً إلا إذا كان صادراً عن نظام الدفاع الجماعى لأنه هو وحده ، النظام لمشروع . أما التدابير الدفاعية التى تصدر عن نظام الدفاع الفردى فهى غير جائزة ، إلا فى الحدود الضيقة التى يجوز فيها المدفع الفردى .

ولاشك فى أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى هو تدبير دوعى صادر عن نظام المدفع الفردى ، فلا يجوز إلا حيث يجوز المدفع الفردى والشروط المطلوبة فيه . وأول هذه الشروط هو أن يقع الاعتداء فعلاً . فوجود نقطة عسكرية قبل وقوع الاعتداء - أى فى وقت السلم - أمر لا يصدر عن نظام المدفع الجماعى الذى هو الأصل ، ولا يصدر عن نظام المدفع الفردى فى الحدود التى أبيع فيها استثناء - فهو إذن غير مشروع طبقاً لأحكام الميثاق .

وهذا هو السبب في أن الميثاق لم ينص إلا على حالة واحدة يجوز فيها لدولة أن يكون لها نقطة عسكرية في حدود إقليم ، هي حالة بدو صنعت تحت توصية . فمقتضى المادة ٨٢ على أنه "يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات إقليمية مساحة استراتيجية في شمل الإقليم الذي ينطبق عليه نظام الرضائية بمقتضى أولئك" ، وإلا تحت إرضائية واحدة هي التي يجوز أن توجد فيها نقطة عسكرية . أما دولة كاملة سيادتها ، التي هي عضو في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أصلاً في وقت السلم أن توجد فيها نقطة عسكرية ، لا رضائية على أن يكون هذا الرضاء عملاً من أعمال التسامح كما سبق القول .

ثم إن وجود نقطة عسكرية ليس أمراً يتعارض مع نظام بدو الخ ، بل هو أيضاً أمر يتشبه مع نظام توازن القوى ومقتضى أنه إذا كانت أن وجود نقطة عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى يحل المسألة بين الدولتين الأولى وبين سائر الدول التي ليست لها مثل هذه النقطة العسكرية ، فيعزى هؤلاء أن الدولة صاحبة النقطة العسكرية تسمى في أن تسلط نفوذها على حساب دولتهم ، ويسعون هم الآخرون إلى الحصول على نقطة عسكرية في أرض أخرى حتى تتوازن قواهم ، فيعودون إلى سياسة توازن القوى ومقتضى بدو ، وهي سياسة تعيقه لسالية التي قضى عليها ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثالث - السوابق :

وحلأ القوات الأحادية على لأرض التي تراعى فيها ، أمر أيده سوق مجلس الأمن وأكده المادى التي استرشد بها . واعتبرت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، لا يجوز التكرار في الإحلال به ، ولا التردد في التهمة . وهكذا فعلت فرنسا عندما سحبت جيوشها التي كانت في أرض دولة السورية وفي أرض دولة مصر . وهكذا فعلت اليابان في أرضها الأمريكية عندما سحبت قواتها العسكرية من أيسلندة . وهكذا فعلت فرنسا عندما سحبت قواتها اليابانية من جويته . ثم إن هذا هو مبدأ مدى ساد كل المناقشات في مجلس الأمن عندما عرضت عليه القضية البوادية والبصية الأندونيسية . وقد ساد مثل الحكومة السوفيتية مسيو فيشنسكي في مناسبة القضية البوادية . عن الأسباب التي تبرر وجود قوات دولة أخرى من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة . وإن إن سؤل على أعظم حاسب من الأهمية السياسية والأدبية ، واستطرد فقال إن الوفد السوفيتي ، متمثلاً في ذلك مع رأى حكومته ، يرى أن هذه الأسباب لا تخرج عن اثنين .

(أ) مساعدة إحدى دول المحاولة على إخراج جيوش معادية

(ب) حماية مواصلات القوات المهاجمة التي تحتل أرضاً دولة كانت معادية

وهذا يفسر وجود القوات الأمريكية في فرنسا وبلجيكا وجولانده لأنها لا تملك
حماية للجيش البريطانية والأمريكية التي تحتل ألمانيا الآن. كما يفسر وجود القوات السوفيتية
في بولندا لحماية القوات السوفيتية التي في ألمانيا. ووجود القوات البريطانية في إيطاليا لحماية
القوات البريطانية في الشرق الأوسط. مثل بريطانيا - مسترصر - سدان - هو أن يكون
وجود هذه القوات به. على حسب حكمته التي تطبق في الأمر. وقد قصدت كما سبق
القول - أن يكون رضاء هذه الحكومة. و مستمر ذلك في سويسرا و سويسرا. وال
في إحدى المرات "إن بريطانيا لا تريد انقاء في بولندا. والحكومة اليونانية هي التي
تسأل "أتبقى" وهذا مقرر في ميثاق بولندا مع اليونان في خمس الخسة. قال "إن
الحكومة اليونانية تقرر أن الشعب اليوناني لا يريد أن وجود القوات البريطانية واقع رغم
ردته. بل إن الحكومة اليونانية هي التي تريد هذه القوات. على اتفاق تم في إيطاليا بين
جميع الأحزاب اليونانية ومنهم حزب اليسار". وقال مسترصر في مسألة أخرى "والآن إذا
قررت الحكومة اليونانية عدم حاجتها إلى قوات برصية فهم لا تبقى في أرضها رغم إرادتها"
وهذه هي الإشارة إلى ذلك

هذه إذن هي لأسباب ثلاثة التي تبرز وجود قوات بولندا في أرض بولندا من الأعداء
و هيئة الأمم المتحدة. ذكرت على سبيل الحذر. و قد ناقشت طويلا. أثناء عرض المصية
اليونانية على هذا المجلس

ولا يوجد سبب واحد من هذه الأسباب حول بقاء قوات بولندا في بولندا على محس
لأن. والجيش البريطاني من جهة في مصر. و لا يخرج جيش بولندا. فقد خرجت
بدمية طويلا. جيش بولندا من الأرض المصرية. و لا يخرج بولندا. و لا يخرج بولندا
بريطانية التي تحتل أرض بولندا. كانت بولندا. و لا يخرج بولندا. و لا يخرج بولندا
تقول. و لا يخرج بولندا. و لا يخرج بولندا. و لا يخرج بولندا. و لا يخرج بولندا
وشعبا تطالب وتم في الطلب أن تحل هذه القوات في الحال

الوجه الرابع - قرار الجمعية العامة :

وهذا آخر و جمعه أومه دمه للأمم المتحدة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وهو
يفصلي عما يأتي :

The General Assembly, regarding the problem of security as closely
connected with that of disarmament, recommends the Security Council
to accelerate, as much as possible, the placing at its disposal of the armed
forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the govern

ment to undertake, in a progressive and balanced manner, the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements.

وأول ما يلفت النظر في هذا القرار أنه يربط بحق بين تصام مددع بخدي بهي يقوم عيه
ميناك ووجوب شعب القوات الأجنبية من الأراضي التي تسيطر عليها ، لأن وجود هذه القوات
تعارض — كما قدمنا — مع نظام الدفاع الجماعي .

ولذا ذكرها في إطار كيف صدر هذا القرار من الجمعية العامة ، وما أدنى به ممثل م-ر
من بيانات أمام هذه الجمعية تفسيرا لهذا القرار .

في الدورة العادية الثانية للجمعية العامة لسنة ١٩٤٦ ، أتمروند مصر طرذا مواثيقه ، أحدثت
خدمة سياسية في بحث موضوع حصص السلاح ، وقامه رفقة دولية على تسليح ، وكان الوفد
الفرنسي قد قدم في هذا الموضوع اقتراحا هدا فيه .

" The General Assembly, taking cognizance of the problem of disarmament with that of security, recommends the Security Council to proceed with all possible speed to measures calculated to lead to the application of article 43 of the Charter. It recommends governments to accelerate the gradual and balanced withdrawal of their forces stationed outside their own territories and the reduction of their own forces."

قدم وفد مصر قترحا بتعديل بصيف من الاقتراح الفرنسي المقرة الثانية :

" However, taking into consideration the letter and the spirit of the Charter, the armed forces stationed by States members of the United Nations on the territories of other States members without the free consent of the latter members must be withdrawn without delay."

وحول التدوين إلى لجنة فرعية منوها بحث الاقتراحات التي تقدمها الوفود الخالصة في موضوع
حصص السلاح ونسيقها قدر المستطاع ، واقترح لمندوب إحدى دماغ الاقتراحين الفرنسي
والمصري في عبارة جديدة هذا نصها .

" The General Assembly regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament recommends the Security Council to accelerate as much as possible the pace of its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the governments to undertake in a progressive and balanced manner the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of States members without their free consent."

قبل وفد مصر هذا الإدماج اللفظي ، ذكره لا يغير شيئاً في المعنى الذى أرادته ، و تصل
بالوفد الأمريكى يتحسّن رأيه ، فرأى هذا الوفد مصرّاً على أن يضيف الى التعديل فى شكله
المدجج المتقدم ذكره العبارة الآتية :

expressed in treaties or agreements or any other agreements

وفد الوفد الأمريكى بهذه الإضافة أن يكون القرار عند تطبيقه على الحالات
السابقة على صدوره غير ملزم لتدليل على طاقوت عسكرية أو أرضى دول أخرى تنقضى
معاهدات أو اتفاقات أن تصحب هذه القرارات .

ولما كان اقترح الوفد الأمريكى على هذا لوجهين ، قرر له مده سنة ١٩٣٦ ، فتصبح
هذه المادة سبباً مشروعاً لبدء الحدود البريطانية فى مصر ، فقد قرر وفد مصر أن هذا يضر
بالقضية المصرية ، وأصر على أن يصاف بأن التعديل الأمريكى عبارة تميز بين المعاهدات التى
تتفق مع هذا الميثاق وتدخل فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه غير حائزة .

قبل الوفد الأمريكى وجهة نظره هذه ، وصرّ أن يكون التعديل الذى يتقدم به من
الوجه الآتى :

expressed in treaties or agreements or any other arrangements, con-
sistent with the Charter”

وعد ما أحدثت اللجنة العربية فى بحث الموضوع . تقدم الوفد الأمريكى بتعديل يتفق
عليه واشارته اللجنة ، واقترح الوفد الأمريكى بزيادة تحديد ، ونهت اللجنة من مناقشته
بمقرر التعديل المصرى مضافاً إليه تعديل الأمريكى وتأمين السوويتى على لوجه لائى

withdrawal without demand or reservation and in territories of member
States without their consent for a and publicly expressed in treaties or
agreements consistent with the Charter for conducting international
relations

وأقرت اللجنة لأصية التعديل على النحو المتقدم ، ثم أقرته مبدئياً بالجمعية العامة فى هيثم
الكاملة ، وكان ذلك بإجماع الآراء .

٥٠

وقد رأى رئيس وفد مصر أن يردّه ينطوى عليه هذا التعديل من مسائل هامة تتصل
اتصالاً وثيقاً بأخصية المصلحة ، فألقى خطابين فى الجمعية العامة ، أحدهما عند طرح الاقتراح
رسمى الخاص بالقرارات العسكرية لمراقبة فى الخارج ، والثانى عند نظر تعديل المصرى بالذات
ومثل هذا مضمون فقرات من هذين الخطابين مما يصلح أن يكون تفسيراً معتدلاً للتعديل
المصرى .

وهذه هي بعض فقرات من الخطاب الأول :

Le désarmement et la mise à la disposition du Conseil de Sécurité des forces armées impliquent une politique de détente par l'entremise des Nations Unies. Le stationnement des troupes étrangères sur le territoire d'autre Etats implique une politique de détente par action unilatérale. Ces deux systèmes sont donc opposés l'un à l'autre. La politique de détente à travers l'organisation des Nations Unies est la seule qui puisse servir la paix et la sécurité internationales. Au contraire la politique de détente par action unilatérale impliquant le système soviétique de l'équilibre des pouvoirs et des sphères d'influence conduit, et a déjà conduit, à l'échec, et dans le passé, au sacrifice de l'indépendance des petites nations et à des guerres mondiales. Nous ne devons donc suivre que la politique qui vient de nous être proposée. L'Assemblée Générale favorise la politique de détente à travers les Nations Unies et celle-ci ne peut pas être mise en question en l'absence d'un acte du Conseil de Sécurité. L'article 51 de la Charte des Nations Unies, qui prévoit le droit de légitime défense, est une exception, et cette exception est elle-même soumise au contrôle du Conseil de Sécurité. La détente, la paix et un système suranné et qui a fait faillite de la doctrine d'équilibre, et une politique nouvelle, celle de la coexistence coopérative et universelle.

Tout Etat membre peut faire appel à cette règle. C'est la base même de cette Organisation. On ne doit pas oublier que dans la Charte de la Région du Sud-Est asiatique, l'article 24 stipule que l'organisation est basée sur le principe de la coopération de tous ses membres. L'un des buts principaux des Nations Unies, la Charte de l'Organisation d'Afrique du Sud-Est, stipule que les relations doivent être fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes. L'Organisation est par conséquent un régime d'ordre public international. Aucun Etat membre ne peut, même par une exception de droit non écrit, agir de manière à compromettre par elle-même la légitimité de son droit d'occupation de cette Organisation. Ce n'est sans dire que la présence de troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre pourrait constituer une violation de son indépendance, une dégradation de sa souveraineté. C'est notamment le cas lorsque le stationnement de troupes est fondé sur un droit d'occupation et de contrôle imposé au pays. C'est en partant de ce principe que le paragraphe 7 de la résolution en cas d'urgence recommande le retrait sans délai des troupes étrangères stationnées sur le territoire d'un Etat membre. Telle est la règle générale en cette matière. Il faut la retenir. Il est cependant une exception à cette règle. C'est le cas où les troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'un Etat membre avec son consentement librement et pleinement exprimé. Comme d'autres exceptions cette exception doit être interprétée et interprétée. Il faut tout d'abord qu'on se trouve devant un consentement libre et public de la part de l'Etat sur le territoire auquel les troupes étrangères sont stationnées.

هناك قوات بريطانية تراسل في أرض مصر ، فيجب على بريطانيا أن تقوم بسحبها دون إبطاء إذا أرادت أن تحترم قرار الجمعية العامة .

وقد ذكر القرار استثناء واحد من هذه القواعد هو أن تكون هناك رصداً صادر عن حرية واختيار وفي صورة عسيرة ، تشملها معاهدات أو اسباب تكون متفقة مع الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية .

ولا يصح أن يقال إن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدتها مصر مع ائتلاف في الظروف المعروفة ينطبق عليها هذا الاستثناء ، وكون من شأنها أن تبرز في نوايا بريطانيا في مصر . فإن هذه المعاهدة سمحها كل الشروط التي تضمنت اقراراً وهي لم تنقل عن حرية واختيار ، ثم هي على كل حال غير قائمة لتعبر الظروف التي سبقت فيها ، وهي «بدلاً من» مع الميثاق كما سبق أن بدأ ، وتناقض في الوقت ذاته اتفاقية دولية دائمة هي اتفاقية قناة السويس .

وقد آت له أن تناول هذه المعاهدة بين حائمين من جميع هذه الوجوه



(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة

قد إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يصح أن ينجحها مبدأ إلغاء الحدود البريطانية في مصر . فهي معاهدة غير قائمة . ونستعرض هنا أسباب عدم قيامها ، مرتبين هذه الأسباب بحسب تاريخ ظهورها

نقول سبب الأول ، أن عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ هو أن هذه المعاهدة لم تنقل عن حرية واختيار ، وقرار الجمعية العامة صريح في أن معاهدة التي تبرز فيها نوايا لأجدها يجب أن تقوم على رصداً حر مختار .

والسبب الثاني هو أن المعاهدة مدبرتها وهي تعرض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة في سنة ١٨٨٨ . وهذا أيضاً قرر بجمعة عامة صريحة في وجوب أن تكون المعاهدة غير مناقضة لاتفاقات دولية .

والسبب الثالث هو أن المعاهدة لم تكن قد تيرت ظروفها ، فهي قد عقدت لمراجعة الحرب عالية منية ، فكان قد استعفت أعراضها ، فقصده هذه الحرب ولم يعد هناك مبرر لبعثها

والسبب الرابع هو أن المعاهدة ، التي هي بين الأمم المتحدة ، قد أصبحت تتعارض مع أحكام الميثاق . وقرار الجمعية العامة يستوجب أن تكون المعاهدة متفقة مع أحكام الميثاق

في خدمتها ونحت إمرتها . وهي في نفس الوقت لا تحرف عن سياستها الاستبدادية قائمة على التوسع وبسط نفوذها ، بل تريد أن تصفى على مركزها المعتصب نونا . مشروعها يحمل من مصر تابعة لها في سياستها الخارجية معادية لأعدائها ، لا أعداء الحاضر فقط بل أعداء المستقبل ، لا إلى أجل . وقوتها إلى أبد الأبد . وروى سبيلها إلى ذلك أن تنوح لمصر تذكرها بأنها سبق لها أن فرضت حمايتها عليها في حرب سابقة . وأنها مستطبعة أن أعيد الكرة في تلك الحرب المقبلة وتترك مصر إلى سبيل العقل والصرح للنزول ولتتحمل تلك الأثامات وتقبل هذا الوضع الجديد لها خير لها وأبقى .

وطرفها الثاني مصر هي تريد أن مركزها بصيا في أرصتها ، في دو مركزها مشروع يسر استقلالها ويحدث كرامتها ، والتي ما ردت توء يحمل الاحتلال لم تستطع انعكاسه لأنها لم تجد أمامها هيئة دولية تعصمها ، تذكر أن بريطانيا حادة في طلب المزيد من مصالحها ناهيا للحرب الأهلية . وتسمع أن الهند قريب التحقيق وحدتها حول ثمرين : إما أن تطلق لضعفها حريتها في طلب حقوقها كاملة غير منقوصة ومثل المفاوضات فيضيق من صدر بريطانيا فتعرض عليها لحماية ، وإما أن تطأطأ رأسها به صفة مؤقتة من سريتها ، ما يمكن إنفاذه وتترفع من ذلك لأنها تطبق انقراضها ، ثم هي توفى بأن معاهدة تفصى تلك الأحكام التي تفرعها عنها بريطانيا إنما هي معاهدة باطلة لإحلالها أحكام اتفاقية دولية هي اتفاقية قسطنطينية . وعرف أن بريطانيا إنما تريد أن تفرض على تلك الأثامات لمدة مدتها لعزيرة عاجلة فلا بد أن تفصى تلك الأثامات برول تلك العزيرة ، وؤمن أن لأوضاع الأولية . حيث بعد حلا تلك الأحداث الأهلية وصفاء الجوان تقوم على أسس جديدة في السياسة الدولية . حتى قويا ، وأن رخصا كما هو مفروض فيها وطلوب منها سوف تأخذ اسمها بالهدد الجديد .

مصر حبل كل ذلك نقل مرغمة تحت تأثير هذا التهديد توقيع معاهدة .

وهل تجهل بريطانيا أن مصر لا تقبل أقل من الاستقلال التام وحدها دائما ، ألم يكتب لورد ألتني المساوي البريطاني في مصر إلى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول " لا يسعى إلا أن أطلب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا قلت أنه ليس ثم . مصرى كئنا ، ما كانت آراؤه الشخصية يستطيع أن يوقع أية وثيقة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال " .

وهل كان من المعقول أن تقبل مصر فرص هذه غيود الأندية عليها أولا هذا التهديد المباشر تسنده القوات البريطانية المرافقة في مصر ولولا عليها أن هذه المعاهدة مهيئها إلى الروال بانتهاء الحرب التي كانت هي الدافع المباشر لانقضاءها ، وبقيةها أن تلك الحرب سوف تظالعتها نهايتها بفجر عهد جديد ، وقيام هيئة دولية تستطيع أن تنحأ إليها تطلب منها ، صفها ، تلك الهيئة التي ظلت تفتقدتها في الماضي .

وإذا قل أن هذا التهديد لا يحول دون تنفيذ أحكام المعاهدة لأن المكره أراد، ولأن الإكراه ليس، جها لطعن في المعاهدات لم يرد، على ذلك أن في عهد ميثاق الأمم المتحدة، وأن الإكراه لم يكن معبراً عليه، يجب رصده، بل هو لأحكام قانون بريكي في عهد العهد القديم ولأن الحرب كانت وسيلة مشروعة ضمن لمبادئ ما فكان من بعد زمتصر أن يفرض شروطه على المتهور في معاهدات أصبح ولا يقلل من حد الإكراه أن يتيح بأنه قبل هذه الشروط تحت ضغط الإكراه. أما الآن في عهد ميثاق الأمم المتحدة فإن الحرب قد استعرت من وسائل بعض المراتب، وأقيمت علاقات الدول على أساس مساواة في السيادة، ومنعت الدول من استخدام القوة على وجه لا يتفق وأحكام الميثاق. وتنتج أسباب تتصرف كلها لمنع إكراه دولة دولة أخرى على القيام بعمل ما أو قول شيء. ليس وزير خارجية بريطانية نفسه هو القائل بمساواة وجود القوات السوفيتية في إيران :

“The British Government would regret any arrangement which might appear to have been extracted from the Government of Iran by compulsion whilst the Soviet Government was still occupying a part of Iran.”

“It was reasonable to expect the attempt to negotiate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces.”

ثم هو الذي يقل في نفس المتناحية :

“We are powerful countries, we are what is sometimes described as the Big Three. But we do not count power and power does count in negotiations.”

“Yet, Iran that small power has stood up to with an army of I cannot tell how many thousands. I do not know at this moment. But it does seem to me for them to have stood up to the new world, the watchfulness, the sense of justice and the feeling of the balance of this new United Nations. Creators at their disposal would be most unfortunate and would be misunderstood :

“Indeed, I personally like the view, if I was in this position and it was my Government, with the power to be used, that we represent that was a sort of ‘superpower’ or ‘superpower’ and any small power, I should welcome that small power having at its disposal the assistance of a Council of this character.”

ولابد أن المبادئ التي أدى بها الميثاق تجعل أمراً غير لائق أن تقام أوضاع أو مراكر دولية على أساس رصاصية الضغط. الإكراه، وأما ترف هذا الأوضاع والمراكر بحق انقاء في ظل الميثاق. بل يجب الذي شق وحده دون غيره مع أحكام الميثاق هو أن المراكر المثرة إلى تحصل عليها دولة عظمى رصاصية صغرى المرغته، منها، بقوة أو الضغط أو التهديد سافراً كان أو مستورا يجب أن يعتبر الرضا في شأنها معيياً .

ويجب أن يستمر الرضا معينا حتى لو كان سابقا على ميثاق الأمم المتحدة على الأقل متى كان هذا المركز الممتاز المتزعزع بطريق لا كراه ما زال له مطهر ممتد بحجف لمبادئ لميثاق .

والجمعية العامة عده ، شترطت أن يكون رضا الدولة التي تراط "قوات لأجنبية في أراضيها رضاء حرام تفرق بين رضاء صدر قبل الميثاق أو بعده .

..

(٢)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس

عقدت اتفاقية قناة السويس في عام ١٨٨٨ وتلخص أحكامها في حكمين رئيسيين :

الأول - تتمرر حرية الملاحة وحرية المرور فيها لجميع السفن على وجه المساواة حتى للسفن الحربية ولو كانت هذه السفن تابعة لإحدى الدول المتحاربة .

والثاني - اعتبار مصر وحده (وترى صاحبة السيادة الاسمية وقائد) صاحبة الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام أحكام الاتفاقية ولدفع عن سلامة الملاحة وحيدتها وحرية المرور فيها . وهذا الحق لا يعطله ولا يحول دون استعماله لأحكام نادرة في لائحة قسمة لتسليم حرية المرور في الملاحة كما لا تحول دون أحكام دول اتخذت مصر التدابير اللازمة للدفع عن أراضيها .

أما الحكم الأول فأسسه اعاد السادة طرفي الاتفاقية للمواصلات ، وأما الحكم الثاني فأسسه أن مصر هي الدولة صاحبة السيادة عليها .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في المادة الثامنة منه ، تستحدث حكما جديدا هو حق بريطانيا في وضع قوات لها بحساب الدفاع المشترك مع مصر في الدفاع عنها . وأساس هذا الحكم ما نصص به تلك المعاهدة من اعتبار الملاحة طريقا أساسيا للمواصلات بين لأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية .

وهذا الاستار إما قامت به بريطانيا بموجب أن تحول به دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وهولندا والبرتغال من تمتد أملاكها في أفريقيا وآسيا . إلى أنه طريق أساسي للمواصلات بين لأجزاء المختلفة لأفريقيا جميعا . وسنذكر السادة طريقا للمواصلات العالمية يستغرق تلك الاعترافات جميعا ويستظهر هذا المعنى بأهمية هذه الدول كاتبة إلى قصد به أن تكون اتفاقية طريقنا أساسيا للمواصلات كل منها دون ما تخصيص . أما تخصيص بريطانيا دون غيرها بوصف القناة طريقنا أساسيا للمواصلات ، وترتيب أثره على هذا التخصيص هو تدبير حفيظ في إلغاء قوات لها على ضفاف القناة لدفع عنها كما تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو حكم متعارض كل التعارض مع أحكام

لإتفاقية متناف مع مبدأ الحيادة والسوادة الذي نصي به وهذا التناقص لا يعنى إلا إطلاع
معاهدة سنة ١٩٣٦ وهي معاهدة ثنائية لإحاطة الأحكام اتفاقية دولية معقودة بين عدة دول .
ولا تمتد دولان لمخصص إرادتهما بل إحكام على انقيت عايسا مجموعة من الدول لإنشاء
وضع دولى من أوسع لدى "شأنه اتفاقية فناء سويس" وإنذا كانت بربطانيا قد أبدت بعض
التحفظات على الاتفاقية المذكورة فليس جازت بعد ذلك إلى إقرار بنفذ أحكامها أكثر من مرة

باعت ذلك في لاتفيا بولندا يوم ١١ مارس سنة ١٩٠٤ ، إذ أعلنت في المادة
سادسة من هذه الاتفاقية صحتها في أحكام اتفاقية فناء معقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨
وقبوض تنفيذ هذه الأحكام . مستثنى لا تمتد إلى المصنوع محتج على الدول في القاهرة للسهر
على تنفيذ المعاهدة) .

باعت ذلك أيضا في سنة ١٩٣٨ . أى بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ . والنصريح الذي
وقعه مع إيطاليا في ١١ مارس سنة ١٩٣٨ ، وقد أُنشئت دولتان فيه ما يأتي :

أول حكومة : كانت تحت سيطرة الحكومة الإيطالية تؤكد أنها مرة أخرى عزيمت
لذلك على حزم شروط ودية في اتفاقية من أخصيت في دسنة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨
على العمل . وعلى اتفاقية من بعض في جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة
"سويس" وقد أُنشئ كل من سويسر بربطانيا في ردها والحكومة بربطانية نص هذا النصريح
في يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٨ . يوم تصدقته إيطاليا دولة تمتلك صاحبة سيادة على القناة .
قد ورد سيجما وبريطانيا نص في نفس اليوم في "شرف بإحضار سعادكم بوصول
لذلكه المؤرخة شارع يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٨ . كما نصريح الخاص سنة سويس الذي وقع
يوم ١١ مارس سنة ١٩٣٨ . من شرف بإحضار سعادكم في الحكومة المصرية باعتبارها
حكومة مدولة . كالتحفظات في حكومة ذلك الحيد والحكومة الإيطالية وتشترك
معهما فيها " .

ولاشك في أن وجود هذه العسكرية في منطقة رست يعتبر عرف الحد هذه العناية المصنوع
اتفاقية سنة ١٨٨٨ . هذا هو . دولة لاورد ميرميه في تقريره المعروف ، وقد ورد في هذا
القرار مدباني : "إن وجود حدود بريطانية في منطقة انفساء لمزيد يمكن أن يلقى المشكل بين
بريطانيا . مطعون في الدول الأخرى في طلب مصلحة في تلك منطقة مدولة ، إذ وجود القناة
مضنون . تنافس دوله ، وحتل حدود دولة ، الحيد لمنطقة لقة احتلالا دائما بعد خرق
لذلك الحياد " .

ولاشك أيضا في أن وجود القوات البريانية في منطقة لقة لمدة لا تقل عن عشرين سنة
يجعل بريطانيا متبرا على جميع الدول . دسنة ، في هذه المنطقة . وهذا يتعارض مع المادة ١٢

من اتفاقية سنة ١٨٨٨ وصفا كىأتى : "أقرر الدول الموقعة أنه تطبق لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الملاحة فى القناة وهو مبدأ لدى كثير من دول العالم ، أنه لا يجوز لإحدها أن تحول الحصول على مزايه فاحشة أو تجارية ولا تميزا بالنسبة إلى لقناة فى الاتفاق دولة التى يجوز عقدها فى المستقبل هذا من لاحتياط حقوق تركيا وسرهما صاحبة السيادة".

كذلك النص فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على اشتراك بريطانيا وحدها — دون غيرها من دول — مع مصر فى المدوع عن حرية قناة السويس وحرية المرور فيها وسلامتها — يتعارض مع المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تجعل هذا الحق لمصر وحدها ولا تطلب فى ذلك معونة ، لا من تركيا (صاحبة السيادة وقت ذلك) ، وهذا هو نص المادة ٩ : "تتخذ الحكومة المصرية فى حدود سماتها لمساعدة من المزمع ومن الشروط الواردة فى هذا الاتفاق الاجراءات اللازمة لاعتزام تنفيذ هذا الاتفاق . وإلا لم يتوفر للحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليا أن تطلب معونة حكومة الدولة العليا"

يخص ، من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تعرض مع اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الوجوه الآتية :

(١) بينما تقرر اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن القناة إقليم مصرى وهو طبق عالمى للمواصلات ، د غلبت معاهدة سنة ١٩٣٦ على حبيد ، عبر مرخود فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، هو أن القناة طريق للمواصلات من لأحراء المحفة الامر صورية البريطانية . واتفاقية سنة ١٨٦٨ تقصد عدم اعادة طريق علماء المواصلات أن يستغرق هذا العموم كل تخصيص للقناة فى أن تكون طريقا لدولة بالذات .

(٢) بينما تحمل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حق مدوع عن حرية المرور فى القناة وحيادها وسلامتها لمصر وحدها ، ولا تطلب المدونة فى ذلك ، لا من تركيا وقت أن كانت لها سيادة ، إلا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل بريطانيا — حده دون غيرها من الدول — شريكة لمصر فى هذا الحق . ولواجب أن يكون الحق فى المدوع عن قناة — فيما لو عجزت مصر عن ذلك — للجميع لدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لا لبريطانيا وحدها .

(٣) بينما تمنع اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تعطى أية دولة امتيازاً بالنسبة إلى القناة ، إلا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل لبريطانيا امتيازاً ذا خطر كبير هو أن تراط بقواتها العسكرية فى منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة .

(٤) بينما تكفل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حيد قناة ، إلا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تحرق هذا الحيد لمساعدة بريطانيا عن طريق قواتها العسكرية المرافطة فى هذه المنطقة

ومن العجيب أن بريطانيا لا ترى أن وجود قواتها العسكرية في منطقة القناة إخلالا باستقلال مصر ، بل هي ترى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي تجعل لقواتها العسكرية هذا المطلق لا تنطوي على إخلال . هذا في سيادة مصر . وبريطانيا هي نفسها التي ترى أن وجود قاعدة عسكرية دروسيا في لندونيس وفي إندونيسيا تركيز لا يجوز الموافقة عليه . وقد صرحت الحكومة البريطانية بذلك أكثر من مرة . وآخر مرة صرحت فيها بذلك كانت في لسان مستر بينز في مؤتمر العمل في مدينت في ٢٩ ، ٣٠ و ٣١ سنة ١٩٤٧ ، إذ قال : "تتلاءم البرقيات الواردة في الصحف : أنظر لأحمر عدد ٣٠ ، ٣١ سنة ١٩٤٧" ما يأتي : "إن بريطانيا لا تزال تريد أن تبتدئ ليدول التي وقعت نتيجة من تربية مصر في المعاهدة الخاصة بالدرديبل ، ولكنها — أي بريطانيا — لا تستطيع عمل ما أن توافق على مطالب روسيا الخاصة بالحصول على قاعدة في المصايق . إن روسيا تريد الحصول على قاعدة في تلك المصايق ، ومن شأن ذلك أن يحل تركيا فقد جاءها لا يستأن به من استقلالها . ولهذا ترى لزاما . إن نرى طرب روسيا"



(٣)

معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها

لا حاجة بنا أن نذكر في تدمير معاهدة دولية المعروفة من أن تغير الظروف من شأنه أن يسقط المعاهدات . وهذا هو مقتضى الشرط المعروف في "قانون الدولي بشرط قضاء شيء" على حله *intelligible* . يمكن معاهدة تتغير بطبيعة على شرط ضمنى هو قضاء الشيء على حله . وبما تغيرت الظروف التي عقدت في ظلها المعاهدة ، أو انقضت الأسباب التي أدت إلى إبرامها ، فإن ذلك يستلزم حتى نقض المعاهدة

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تسرى عن شرط ضمنى . فبما "شيء" على حاله فحسب ، بل هي تنطوي على شرط صريح بذلك . جاء ذكره في عدة مواضع يكفي الإشارة إلى أهمها :

(١) قصد بالمعاهدة ، أن تتغير ظروف دولية معينة ، وصفت المادة العاشرة على أنه ليس في أحكام هذه المعاهدة ، يتمس أو . مقصده أن يتمس بأي حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو . قد ترتب لأحد "ظرفين" معينين أو ثلثه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ . ومعنى ذلك أن المعاهدة التي فرضتها المعاهدة وإن كانت ثدية ، لا تنبأ في نفاذها معها بحسب أن تكون حاصلة للنظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي .

(٢) رأي : أن المادة العاشرة من المعاهدة تنص على أن أحكامها لا تنس أحكام عهد عصبة الأمم . ولما سنة ١٩ من هذا العهد تجعل للجمعية العامة للعصبة الحق في توجيه نظر الطرفين

في معاهدة إلى وجوب إعادة النظر فيها إذ أصبحت لا تتلاءم مع ما استحدث من الظروف . ومعنى ذلك أن مصر عندما وقعت على معاهدة ١٩٣٦ جعلت هذه المعاهدة خاصة بإعادة النظر وفقاً لأحكام المادة ١٩ من عهد العصبة .^١

(٣) تنقضي المادة ١٦ من المعاهدة في صراحة ، مدة إعادة النظر فيها بعد مدة معينة مما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ويمكن أنقول بوجه دام أن واضعي معاهدة سنة ١٩٣٦ قصدوا ، حصصاً ، للظروف الدولية التي كانت سائدة وقت إبرامها ، كما فعلوا في نظام حمف و بـ ، أع ، في صدام لامتيازات لأجنبية . وقصدوا كذلك إحصاء الظروف التي ستسود في المستقبل وقد نصوا على صراحة على ذلك في المادة ١٦ كما سبق القول .

ومن اليسير عليه بذلك أن نشأت أن معاهدة ١٩٣٦ قد توفرت طرورها ، ويمكن أن نشير إلى الحقائق الآتية :

(١) إن الأماكن التي حددت فيها المنطقة العسكرية ، و شروط التي فرضت على مصر ، والطرق وسكك الحديدية التي ورد ذكرها في المعاهدة ، وغيرها من الملاحظات ، كل هذا قاطع في أن المتصود من لمحة هو الحصص صدر الحرب التي كان يعلم يتوقعها وقت إبرام المعاهدة ، وهي الحرب التي شبت فعلاً بين حمف و بـ و دول بحيرة ، والتي دبحها دول محور اندحاراً لها . ف تكون المعاهدة منذ وقتئذ قد استعادت أعراصها . ويمكن القول أن المعاهدة قد رهنت شرط وسمح هو هذه الحرب العالمية الثانية ، وقد نصت حرب ، وحقق شرط ، وبسخت المعاهدة .

(٢) إن الحرب العالمية الأخيرة قد استحدثت من حمف و بـ نفس الحرب وفي الأسس الحربية ما جعل الاحياطات العسكرية التي اتخذت في سنة ١٩٣٦ لا تعد فيها . ولا شك أن هذا يقضي على لامبراطورية بريطانيا بمرحلة خطرة لاستراتيجية ، ووجه أنها قد فعلت ذلك بدليل أنها أعلنت في ٧ مايو سنة ١٩٤٦ استعدادها للإعلان عن مصر

(٣) إن نظام الدفاع الذي قامت عليه معاهدة ١٩٣٦ قد حل محله منذ قيام الميثاق نظام الدفاع الجماعي كما سبق القول . فأصبح من غير المفهوم أن تنسب هذه المعاهدة بعد أن تغير الأساس الذي يقوم عليه هذا التير الحوهرى .

على أن المجترأ نفسها قد سلمت بتغير ظروف المعاهدة في الرد الذي استجبت فيه بفتح باب المناوضة ، وفي تسليمها في المفاوضات التي جرت بعد ذلك برلن هذه المعاهدة بجملة واحدة .

وتسعى مجازاً مع ذلك أن تحمل مصادرة حديده محل المعاهدة التي تقصت بتعير ظروف ، وفاتها أن الميثاق قد أعياها عن ذلك ، فحصر بحكم أنها عضو في هيئة الأمم المتحدة ، قد قبلت التبعات التي تقع على عاتقها بقصصى المادتين ١٠٦ و ١٠٧ من الميثاق .

وهي تعان أنها على أنتم استعداد للاتفاق مع مجلس الأمن على أن يصع تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة والمساءات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ، وفقاً للمادة ٤٣ من الميثاق .

ونعان فوق ذلك أنها على كامل الاستعداد ، وفاداة ١٠٦ ، بدشاور مع لدول الخمسة ومع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ، كلمة افصت الحال ، لتقديم بياة عن الهبة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي ، وذلك من أن يصح لاتفاق لدى تعقده مع هذه المجلس معمولاً به على الوجه الذي يرى معه أنه أصبح يستطع البدء في حتمال مسئلياته

..
(٤)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعرض مع أحكام الميثاق

سبق أن استعرضنا أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ورأينا أنها تقوم على نقطة عسكرية تحتها - إنجلترا في منطقة تدار وقت السلم ، وعن تحالف دائم أدى يقوم بين مصر وبريطانيا وكلا لأمرين يتعرض تعرضاً مريحاً مع أحكام الميثاق

١- لنقطة عسكرية التي تحتفظ بها تحت وقت السلم ، بعد بياة فيما تقدم أن أحكام الميثاق تتعرض مع وجودها . ورأينا أن هذه لأحكام تميز ، بين وقت الحرب ووقت السلم . ففي وقت الحرب لا تنوز مراعاة جود أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلا نظمية للمادة ٥١ ومعد استبقاء شروطها كما قدم . وتكون المعاهدة التي ترابط بعضها هذه القوات صرنا من صروب تنظيمات الإقليمية التي نص عليها الميثاق

وفي وقت السلم لا يجوز أن ترابط حدود أجنبية في أرض ، لا بسند عب الوصاية . ودمت طابقاً للمادة ٨٢ من الميثاق ، وهي تنص على أنه "بحور أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استرانية قد تشمل الإقليم الذي يطبق عليه نظام الوصاية بعينه أو كله" أما السند الذي لا يكون تحت الوصاية ، ويكون عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أن يكون مساحة استرانية ، ولأن ترابط في أرضه قوات أجنبية وقت السلم ، لأن في هذا فرض سيطرة عليه ، وفي فرض السيطرة عليه ، خلال عهد المساواة في سيادته . ويؤكد هذا الحكم للمادة ٧٨ من الميثاق ، وهي تنص على أنه "لا يطبق نظام الوصاية على لأقليم التي أصبحت أعضاء

و هيئة الأمم المتحدة ، إذ يجب أن تقوم علاقات منها على احترام مبدأ المساواة في سيادة
ومما يتطلع في ذلك أيضا أن فرنسا تقدمت في سان فرانسيسكو ، بقرح يرمي إلى إنشاء مناطق
استراتيجية وقوة بوليس دولية مما يستتبع إقرار مبدأ مرتبة ثبوت لأهمية في راضي دولة
لا تكون تحت الوصاية ، ولكن تحت فتحها ، ثم معارضة شديدة في وجهت به ، و
يتقرر مبدأ إنشاء مناطق لاستراتيجية إلى البلاد الموصوة تحت وصاية كقديما وفي مسألة
مناقشة القواعد العسكرية في جيشها محاسن لأن فتح مسدود بقرح في تعديل لآثار

”يتلقى البلد مدى مستش فيه قوة عند كبيرة لعمودات بحرية أو لبحرية أو لبحرية ولا يستطيع
تمويلها وحده معونة اقتصادية ودية إذ يجب ذلك من أن نصيب من يتم تحت إمرة ذلك
البلد ، وعلى أن يديرها ربح من ربح البلد المذكور دون غيرهم “ وقد قدمت أحدا لخطه أركب
الحرب لمجلس الأمن أول حربه في مجلس الأمن من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦ ثم من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨
متفقة فيما بينها على منحها مائة مائة من الأمن في كل سنة عسكرية داخل أراضي
لدول الأعضاء ، أو لا يجوز ذلك لاحق بدور من وقت جائه ، في وقت مناسب “ وهذا
يدل على الشدد في السماح لقوات عسكرية أن يخط في ممراته ، حتى لو كانت هذه القوات
هي القوات التابعة لمجلس الأمن .

ولا يوجد إلا استثناء واحد بخلافه أن أرضاً أوتيت لأحدية في أرض دولة من لأعضاء
سواء أن يقع ذلك رضاء هذه الدولة رضاء في مستعرا أو بالدرأه فيما بينهم أن هذه الدولة
على أن رضاء أدنى المستعرا أن هو رضاء بخلاف في أي وقت رجوع فيبها في أي حال
السيطرة ولا يمكن لرضاء الدولة أن يكون هذا رضاء في مستعرا لأن رضاء
قد انقطع ونقلت الحدود لأحدية من رضاء من قطع رضاء كان في هذا معنى سيادة
ويترتب على ذلك أن معدومة في تحصيل حق دولة من لأعضاء أن أرض في أرض
دولة أخرى من لأعضاء في وقت المستعرا يكون مع رضاء مع أحكام ليرشاق لأن له هذه تتعصب
معنى الإلزام ، والإلزام يتناقى مع الرخصة .

ويستخلص من ذلك أن قبم قوات أحده في أرض دوه من لأعضاء غير حارسوه ،
أفرضته الدوة ، أم ثدي واقع بين رصده ، ثم نشأ عن تعيد معه ، فكون معاهد ،
سنة ١٩٣٦ متدريضة ، ذكر مع أحكام المثلث فيما يخص مصلحة العسكرية



وهي متعارضة أيضا مع أحكام ديثاق في يخص ما يدينه وقد قدم أن بحجة لأبدية لا تقوم إلا بين أحرار لمولة واحدة أو بين سبع وسبعون ملك كانت مصر ليست جزءا من المملكة المتحدة ، فلا يبقى إلا أن تكون تابعة له وتسمى بحال تمتصها في استعادة

ويكفي للثبوت من ذلك ارجوع إلى أحكام اتفاقية ١٩٣٦ . فهي تفرض على مصر واجبات ثقيلة في حالة حرب ، ولكنها واجبات تقف عند حدود الأراضي المصرية . فالمساعدة التي تقدمها مصر لانحراف في وقت الحرب ليست مساعدة الدلد ، بل هي مساعدة تقدمها مصر لانحراف في حرية مصر نفسها بل يكون تحولاً ، لأن تهديد دولة أن تحي دولة أخرى ، فتعهد دولة لأخرى أن تساعد الدولة الأولى في قيام هذه الحماية . وليس هذا تعامدا يقع في الأصل ، بلدت على حماية لدولة لأخرى ، حتى لو كان في هذه الحماية حماية للدولة الأولى ؟ ثم يكون هذا التعهد إلى الأبد ! ليست هذه صورة مستورة أو مشوشة من صور الحماية ! وهي حماية لا تقتصر على وقت الحرب ، بل تمتد إلى وقت السلم ، إذ تعهد مصر بالالتزام في علاقاتها مع البلاد لأحياء موقفاً يتعرض مع الضمان . وهذا معناه أن جميع بلدان مصر الخارجية تحصل على نفس المعاملة ، ولا يكون هذا أبداً أبداً ! وقد بدت النظرة بالرغم من أن المادة أربعة عشرة من معاهدة ١٩٣٦ تنص : أن هذه المعاهدة تنطبق على جميع الاتفاقيات أو الوثائق التي تكون سارية مفعولها ، إلا أحكام هذه المعاهدة ، من فرنسا لا تزال تحكم باتفاقية سنة ١٩٠٤ ، وقد صرحت بذلك في إحدى المصادقات .

لا شك إذن في أن المصالح الأبدية ، بحره من رجات في وقت حرب وفي وقت السلم مما يتضمن معنى من معنى العداوة . والنتيجة تنبئ في مع المساواة والمساواة بالحقن أحكام الميثاق . وللمصالح الأبدية يتعرض مع هذه الأحكام



ثبت إذن أن معاهدة ١٩٣٦ تعرض مع أحكام الميثاق . وقرار الجمعية العامة عرّج في أن المعاهدة التي تعرض مع أحكام الميثاق لا تصبح سارية مفعولها لقوات أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

وليس يجب بعد صدور قرار الجمعية العامة أن نرجع إلى المادة ١٠٣ من الميثاق . وتنص هذه المادة على أنه "إذا تعرضت لالتزامات التي يبرتها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ، ولعبارة "برمتهم الملتزمة في الميثاق" . وقد قيل في صدد هذه المادة إنها "أصبح محلاً من طبيعتها ، في عهد عصبة الأمم . وقد كانت المادة ٢ من هذا العهد غموضي بلقاء المعاهدات التي تعرض مع . أن الميثاق فيكفي بترجيح الالتزامات الناشئة منه على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الأخرى . فهو لا يبرح يطرق مباشرة المعاهدات التي تعارض مع أحكامه ، ولا يعرض لذلك إلا صريح غير مباشر في شيء . المادة ١٤ حيث أجبر الجمعية العامة أن تودع في اتحاد تساير تسوية أي موقف أي كان مشؤة تسوية سليمة متى رأت أن هذا الموقف قد يصير بالرفاهية " . أما أو يعكسوه العلاقات الودية بين الأمم .

ومهما يكن من أمر تفسير المادة ١٠٣ من الميثاق ، فإن فيها العناء للقضاء على معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأقل ما يمكن أن تفسر به هذه المادة هو أنه متى وقع تناقض بين الالتزامات الواجبة بالميثاق والالتزامات الواجبة بمعاهدة أخرى ، فلا تلغى هذه الالتزامات الأخيرة ، ولكن لا يعمل بها إلى الحد الذى تتعارض فيه مع الالتزامات الأولى . ويستوى أن يكون التعارض راجعا إلى طبيعة الالتزامات نفسها أو يكون نتيجة لتطبيق أحكام الميثاق فى ظروف معينة . والالتزامات بمصر الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع التزاماتها الواجبة بالميثاق . ذلك أن التزاماتها الواجبة بالميثاق تصدر عن فكرة الدفاع الجماعى ، تشترك فيه مصر مع سائر لدول ، لا مع انجلترا وحدها ، تحت رقابة وتوجيه من مجلس الأمن . أما التزاماتها الواجبة بمعاهدة ١٩٣٦ فتصدر عن فكرة الدفاع الفردى ، تفرد به مصر وانجلترا وحدهما ، دون سائر الدول . فتتزم مصر أن تبذل لانجلترا المدونة وقت الحرب وأن تقبل بقاء قوات بريطانية فى أرضها وقت السلم ، دون أن يكون هناك رقابة أو توجيه من مجلس الأمن ، ودون مراعاة للشروط المخصوصة عليها . المادة ٥١ من الميثاق . فالتعارض ظاهر بين هذين النوعين من الالتزامات ، ويرجع إلى طبيعة الالتزامات نفسها . فالواجب إذن تطيل الالتزامات الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ إلى الحد الذى تتعارض فيه مع الالتزامات الواجبة بالميثاق . فلا تعود مصر ملتزمة بدفع فردى مع انجلترا وحدها إلا فى حدود المادة ٥١ من الميثاق . ولا تعود بوجه خاص ملتزمة باستبقاء قوات بريطانية فى أرضها وقت السلم .

على أننا إذا أردنا أن نخرج من هذا المحل الضيق لدى تدور فيه المادة ١٠٣ من الميثاق إلى المجال الواسع الذى يسمح مباشرة بإعادة النظر فى المعاهدات التى لم تعد صالحة للتطبيق كما كان عهد العصبة يقضى ، لوحدنا سند لذلك فى المادة العاشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد قدمنا أنها تقضى بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تنص أحكام عهد عصبة الأمم . بما فى ذلك المادة ١٩ من هذا العهد التى تنبئ إعادة النظر فى المعاهدات . فمصر لما قد تعاقدت مع انجلترا فى سنة ١٩٣٦ على أساس عهد عصبة الأمم ، أى على أساس وحيث إعادة النظر فى المعاهدة متى أصبحت غير صالحة للتطبيق .

للمصر إذن أن تستند إلى المادة ١٠٣ من الميثاق وإلى المادة ١٩ من العهد . ولكن تستند فوق هذا وذاك إلى قرار الجمعية العامة ، فقد جاء هذا القرار صريحا ، وخطا . بخطوة أوسع من الميثاق . وهو كما رأينا لا يعتبر سندا مشرونا لبناء النزوات الأجنبية فى أرض دولة من الأعضاء أية معاهدة تكن متعارضة مع الميثاق .

(٥)

نزاع بين مصر وبريطانيا ليس نزاعاً قانونياً

هذه هي الأسباب التي من أجلها، تعتبر مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قانونية . فهي لا تصلح إذن أن تكون مبرراً لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

والأسباب التي بسببها تقدم هي من الواضح بحيث لا يحتاج مجلس الأمن إلى استشارة قانونية خاصة للحكم على عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكيف يمكن أن يتردد مجلس الأمن — وأمامه معاهدة معرض على مدمر تحديداً مع إنجلترا . وإحلالاً عسكرياً لمدة عشرين سنة على الأقل — كيف يتردد في أن يقول إن هذه معاهدة تتعارض مع الميثاق ، وإن هذا التعارض طاهر من عبارات المعاهدة نفسها ، وليس في حاشية إلى بحث قانوني خاص أو إلى أي عناء في استنصاره .

إن مستتر بين هذه كذبة ، وصف معاهدة سنة ١٩٣٦ بأنها معاهدة غشقة تنقصها الروح المصرية . وأنما تنزع لإحلال . وقد وردنا أنو لا له في ذلك . وهذا هو في أشهر المصاحف (٢٩٩ ، يونيو سنة ١٩٤٧) يعيد هذا القول في مؤتمر حرب العمل الذي انعقد في مدريد ، فيصرح بما يأتي نقلاً عن المذنبات المسدورة في الصحف : « لاهرم ٣٠ ، ١٠ ، ١٩٤٧ » : « ولم حلف الخطر ووليا لحكم ، لم رص قط القول عن مركزه ، وندى أياً متعدد » أبوله هو سندل معاهدة بين يدين المعاهدة السابقة على أن ، من لإحلال وهو : « من عتق »

وبريطانيا نفسها عرفت بحقوق هذه معاهدة سنة ١٩٣٦ . ووقعت مصر على ذلك . فكانت أول مدونة في مشروع صديق . ليس هي التي تخص على هذا الإجراء .

• • •

لذلك تحرص مصر على أن تتبين أن المبرر الذي به هي بين بريطانيا وليس رعا فويها مما يدخل في نطاق انقضاء المادة من المادة ٣٦ من الميثاق . وأن خلاف بين الدولتين ليس هو مجرد خلاف على تقرير ما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قديمة أو غير قائمة . إن الخلاف أكر من ذلك خطراً ، فإن بريطانيا سلمت لمصر بحقوق هذه معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولا خلاف إذن في أن هذه المعاهدة مهما كان الأمر في صحتها أو في طاعتها ، ووجهة الخلاف . وبينما خلاف هو فيما يأتي : ما الذي يقوم مقام معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد إنقضاءها ؟ بمجرد تناول معاهدة تحالف أخرى تتعاقد عليها مع مصر ، ومصر تقول إن يجب أولاً أن ترد إلى مصر سيادتها . وأن يعترف لها بحقوقها الطبيعية في استقلالها وفي وحدتها ، ثم يطر بعد ذلك في أمر التحالف . فالزع يدن بين مصر وإنجلترا يتعلق بسيادة مصر واستقلالها ووحدتها لا بمجرد خلاف على مسألة قانونية

• • •

وبعد فإن الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ تنص على ما يأتي : "على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضا أن المذعات القابلية يجب أن أطراف الدراع — بصفة عامة — أن يعرضها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . " ونحن نقرر أن هذا النص لا يميز لمجلس الأمن أن يوصى مصر ويجلته أن يعرضها زائجها على محكمة العدل الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

السبب الأول : هو أنها لما يصدد مازنة تاونية مضخة ، بل إن العصر الساب في راع مصر مع انجوترا هو ، كما ندما ، العصر السياسي ، إذ الأمر يتعلق بالاستقلال والسيادة

والسبب الثاني : هو أن النص — وهو ذا طابع على الدراع فلا يصح ، لا من طريق الإحالة عليه من المادة ٣٧ لأن هذه المادة وحدها هي المطابقة كما قلنا — لا يلزم أساس لأن بالتوصية بالعرض على محكمة العدل بل كل ما يقوله نص هو أن مجلس الأمن راعى ذلك بصفة عامة .

ومراجعة المجلس ذلك بصفة عامة تقتضي أن يميز بين مازرات تاونية يوصى بعرضها على محكمة العدل ، وأخرى تقتطعها يوصى هو نفسه بتدوية لها . ونصل بميار التمييز بين هذين النوعين هو ما قدمناه من أن المذرات التي لا تخضع في بحث خاص أو إلى عدم للكشف عن وجه الحقيقة فيها يستغيبها المجلس يقوم بتدوية ، بنفسه ، لا حاجة لعرضها على محكمة العدل مادام الأمر فيها طاهرا بين الوصوح . وقد قلنا أن هذه هي الحالة .

والسبب الثالث : هو أن النص يشترط في توصية بالعرض على محكمة العدل الدولية أن يكون ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . ودارجها إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وحدناه يفتى في المادة ٣٦ بحرر أن نشر لدولة 'ولاية' إدارية للمحكمة ، فيخص إقرار منها ، في جميع الممارسات التدوية المعنية بمثل معينة . وقد سبق للحكومة المصرية في سنة ١٩٣٨ أن صرحت بقود الولاية لإدارية لمحكمة أممية . وقد أسرى مفعوله إلى محكمة جديدة — في المسائل لمالية المشار إليها في المادة ٣٦ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ التصديق على التصريح . ولكن الحكومة المصرية عمت قبل ذلك هذا على تخصصات معينة من تشهدها ، لا تحفظ الثالث ، وهو يقضى أن يستمد من ولاية لمحكمة اختلاف الملق بحقوق سيادة مصر أو من شأن تدخل طبقا للقانون الدولي في صميم ولايتها . ولاشت في أن مصر لا تستطيع أن تجعل المسائل

على تتلق بسببها واستقلالها ، ووحدها ، موضوعا للتحكيم . ولا توجد دولة في العالم ترعى بذلك وقد قلنا أن عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على محكمة العدل الدولية هر تحكيم في سيادة مصر واستقلالها ووحدها . وهذا ممنوع ليس بحسب مقتضى الحفظ الذي تقدمت به مصر ، بل أيضا بمقتضى القواعد الدولية المستقرة في هذا الشأن . ويرتب على ذلك أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا يسمح بعرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على هذه المحكمة . ولما كان مصر لأن لا يوصى بعرض نزاع على محكمة العدل إلا وفقا لأحكام النظام الأساسي . فهو إذن لا يستطيع أن يوصى بعرض النزاع القائم ما بين مصر وانجلترا على هذه المحكمة .

السودان

القسم الأول

وحدة ودى النيل

عنصر الوحدة

" If the reader will look at a map of the Nile system, he cannot fail to be struck by its resemblance to a palm tree. At the top the green and fertile area of the Delta spreads like the graceful leaves and foliage. The stem is perhaps a little twisted, for the Nile makes a vast bend in flowing through the desert. South of Khartoum the likeness is again perfect, and the roots of the tree begin to stretch deeply into the Sudan. I can imagine no better illustration of the intimate and sympathetic connection between Egypt and the southern provinces. The water — the life of the Delta — is drawn from the Sudan, and passes along the channel of the Nile, as the sap passes up the stem of the tree to produce a fine crop of fruit above. The benefit to Egypt is obvious, but Egypt does not benefit alone. The advantages of the connection are mutual, for if the Sudan is thus naturally and geographically an integral part of Egypt, Egypt is no less essential to the development of the Sudan. Of what use would the roots and the rich soil be, if the stem were severed, by which alone their vital essence may find expression in the upper air? Here, then, is a plain and honest reason for the River War. To unite territories that could not indefinitely have continued divided — to combine peoples whose future welfare is inseparably intermingled — to collect energies which, concentrated, may promote a common interest — to join together what could not improve apart — these are the objects which, history will pronounce, have justified the enterprise."

إن الذى قل هذا عن وحدة ودى النيل ليس مصرياً كما قد يظن. فقد جرى هذا التشبيه لدقيق الرائع على قلم رجل من الإنجليز. لا بل على قلم قطب من أقطاب الاستعمار البريطانى. هو مستر تشرشل رئيس حزب المحافظين، وأكبر عمالة المستعمرين. وقد ختم بهذه العبارات الرائعة كتابه المعروف "The River War, 1902, pp 363 - 364" وله تشبيه آخر لا يزال

في الروعة عن هذا التشبيه إذ يقول : "إن السودان كقط من مصر أبوبته التي يستنشق منها الهواء ، فإذا فصل السودان عن مصر ، انقطع عنه الهواء فمات مختنقا " .

وليس من شك في أن السودان يضمه إلى مصر عناصر وحدة وثيقة . وهي عناصر متنوعة ، لكنها تستطيع جمعها إذا قسمناها إلى عناصر طبيعية واجتماعية واقتصادية



١ — العناصر الطبيعية

هي عناصر جغرافية واثنو جغرافية واستراتيجية

(١) العناصر الجغرافية :

"والواقع أن شمال الوادي مدين بوجوده وحصوله للحدوب . فقد كان بحرى النيل فيه كما كان وادى لسانا بحريا في العهد الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجري فيه ، وتمحس إليه من الحدوب تلك العناصر التي كثرت أراضيها . فتربة مصر ترمة مقولة لم تتكون محيا ، ولمعادن التي تركت منها ، إنما يمكن أن ترد إلى تكوينات معينة في الأراضي التي يحوى فيها النيل قرب مدنه الشديدة . ولا زال هذه المصادر — التي خلقت ترمة مصر — تمد مع كل فيضان ، بمحتد حيوية الأرض ، وبمصر ، مما فقدته من الخصوبة"

"والألاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة من شطى وادى ما هو واضح من تدخل كثير من الظاهر الطبيعية في الثمان والحدوب . فظهر السطح تكاد تجري سطم واحد ، وحادا لمناح والمناح . هي حله بدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه انتقال حتى من مصر والسودان وليس هالك شعرات لم يمكن أن يسميهم . وبذلك ، فإن الحدود الفاصلة بين لأراضي المصرية ولأراضي السودان لا يمكن إلا أن تكون حدود صورية أو اتفاقات إدارية . إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند إليه ، وليس هالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هناك تقال طبيعي لا يمكن أن يبرره هذا لتحديد . وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الانصاف والاندماج . سيما أن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضي القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، وترك جزءا منها داخل حدود مصر ، وترك الجزء الآخر منها في حدود السودان "



(٢) العناصر الأثنوجرافية :

”نحن إن في حوض النيل أمام تدرج طلاء لسهة في المنظر الطبيعية بمناخها ونباتها ، وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادي النيل ، وتنوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب . وسواء أحدها أن ببشرة أو شكل الألب أو تركيب الشعر ، فستظل هذه الحقيقة قائمة . إذ من المستحيل أن نرى تغيرا جذريا في أحدها ونحن ننتقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة . وعلى هذا فإن الخط الذي يرسمه بعض الكتاب أصلا بين ما يسمونه أفريقيا لرنجية وأفريقيا لفرقية . ويقسمون السودان في أسسه إلى سودان شمالي قوقزي وسودان جنوبي زنجي ، هذا الخط بمعنى أنه في شمالية معينة ، وإن سطرناه كحدولة من ملك إمارات تقرب بها صور لأشياء إن أدعوا العامة أو صعدوا الملبد “ .

والنارج لأثنوجرافى لم يكن ودى . بل إن ذلك عنصر من سالمي : أقباء على الوادى ، هما العنصر الحامى ثم العنصر العربى .

أما العنصر الحامى فقد تحرك في موجات متعده . ووصفت الحركات الشمالية منه إلى مصر ، وأعطت أسكنها صاعهم الأساسى . كذلك طبع العنصر الحامى سكن لوبة بطانهم الجاسى . ووصفت الأحداث حامية إلى السودان . ولأنهم احتطت هناك . لا أثر لرعى . ولما كان هذا لا يخلو دون وصوله إلى جهاب السودان حو حرا ليرة : فيه أصبح أبور وأطهر كما تحركت حيرة . في حوض النيل . بل إن “عنصر الحامى ظل هو الملب في سكان السودان حتى سكن الجنوب . ومن خط أن يندل جنوب السودان في المنطق لرنجى : ويبرز هذه الحقيقة الأندلسية كرسنة إلهامى في الروحى الاتسواحية للسودان ، إذ يقول في ما له عن “المنشكلة الحديثة في السودان معمرى الاحلرى “ (محبة المعهد لمدى للعلوم لائرواوحية محمد ٣٣) : “ ودا يقتضى أن نقابل شبه الرنجة التي يدور فيها ، فظاهر الدم الحامى : فإن الجملة ليلوتية . وهي التي تسكن أعلى النيل — أول ما يستحق الاعتبار . ليس من شئ في وجود عنصر عربى رنجى بن شوك . أشد الحساسة ليلوتية تطرف نحو الشمال — وفى الرعم من أن هذا العنصر عربى لا يظهر بنفس الوضوح في الدكا والوبر إلا يمكن أن يكون . ما شئ في وجوده . وما أيضا . وإن صاتهم الوثيقة ، شلوك في صفاتهم العثمانية وفي حصر رنجه لما قد بين أن نفس العناصر — وإن كانت بسبب حقيقة نوعا ما — قد تعلقت في القبا لآلات كها “ . لذلك لم يكن عربيا أن يطلق الكتاب على سكان الجزء الجنوبي من السودان اسم “أشباه الروح” حتى لا يخطئون بينهم وبين الروح الحقيقين . وهذه أيضا تسمية غير موفقة لأن فيها معنى غريب لعنصر رنجى ، مع أن العنصر الحامى هو المتغلب ولذلك كان الأولى أن تسمى بأصناف الحاميين أسوة بجماعات تقرب في صفاتها من صفات

سكان جنوب السودان ، سكان الهضبة الاستوائية ، وقد أطلق عينا هذا الاسم . أما الجزء الشرقى من وادى النيل من العطية والبحر الأحمر . فإن لأثر الخاضع فيه قوى جدا . فيه تسكن جماعات البعثة ، وهم يسمون العبدات التى عرفت فى مصر منذ عهد ما قبل الأسرات ، وينقسمون أربعة أقسام رئيسية : العبادنة ويسكنون صحراء مصر الشرقية ، والشاريون وتقسيمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان ، والمندندرة وينتشرون بحرب أرض الإثريين فى منطقة تصل إلى طوكرا ، وينوعامر ويسكنون جنوب منطقة خندندرة منتزعين إلى الأثرية بل وإلى الحبشة نفسها .

ثم يأتى بعد العصر الحامى العصر العربى . يسطر سكان وادى النيل ، ناطق وثق ، بخصائصه السامية وثقافته الإسلامية ، على أن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام ، وقد كان حديث تشر من العرب ينتقل إلى أفريقيا ، بخلاف الذهب والفضة والعبيد والهار ، وقد عمروا البحر الأحمر وابتدعوا زح لسويس منذ عهد بعيدة ، ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبيزنطية . ولما شئت فى أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا فى مصر والسودان ، وحققت عدد كبير من أفراسهم وأهليهم ، كذلك عبر عدد كبير من الحيريين ، فى التفسيرين السابقين للعصر المسيحى وفى القرن الأول لظهور المسيحية ، مضيق باب المندب ، فاستروا فى الحبشة ، وبحركتهم عدد كبير منهم إلى بلاد النوبة . ثم جاء العرب المسلمون ، على أن دحوهم السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا فى أول الأمر . إذ حال دونهم تلك الدعوة المسيحية ، ثم تغلبوا عليها ، ومنهم تسروا إلى السودان ، والثابت أن عملية العرب التى حدثت فى السودان قد تمت بصفة سلمية . وكان الاختلاط والاندماج ولا يصهار وسيلتها فى عالم الأخوان . وهذه مسألة يدكرها مكيكل فى كتابه *A History of Sudan* . تحتل العصر العربى الحديث والعصر الحامى القديم ، واندمج حتى نصهر ، ولم ينمزل العرب عن السكان الأصليين ، حتى يوجد هذا " الخرافاتونى " *Colours* . لدى زعم وجوده عدسبون فى نشرتهم عن السودان ، وهذا ما كتبه الأستاذ برتشارد رئيس المدرسة الانثروپولوجية ألكسندرية . " يسأل قوم أى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام حسية فرعية ، دلاخلاط كان مستمر مسرورا من طويل جدا ، ويندر أن تصادى شيئا يقرب من التفرقة السامية . وكثير من يسمون عربا متزويون قطعيا بالزواج . كما دوا الحل فى قبائل لشيرة والشعوب الإسلامية فى دارفور ، على حين أنه بين الشعوب لسوداء قد يتصادى وجود أفراد يسدون تنطبع فوقارية كما دوا الحل فى الشلوكة ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه تشكيلات مختلفة ، من إعادة لم تحر على أن تتكلم عن سكان السودان الجنوبي على أنهم ربح ، بل ينشر إليهم على أنهم متزويون بالزواج " ومما لا شك فيه أن سكان السودان كانوا فى طريق الانصهار الحامى ، وكان فى الإمكان أن يتكون لهم جميعا طابع جنسى مشترك لو تركت عملية التعمير ولا تتشر و خلط تسير فى طريقها الطبيعى على النحو الذى بدأت به ، ولو يحل الإنجليز دون اتصال سكان الشل بسكان الجنوب .

ويتبين مما تقدم أن سكان وادي النيل حتى من كان مهم في جنوب السودان .
 يشتركون جميعا في خصائص عصرين أساسيين تعاقبا على الوادي ، لعصر الحامى والعصر العربى .
 أما خصائص العصر الرنحى فثرتها يكاد يكون مفصلا على جنوب السودان ، ثم هي ليست
 «لأثر المتعبد في هذه المنطقة ، إن قبائل الشلوك والوير ولدكة قبائل حامية أصلا تأثرت
 بالعصر الرنحى الذى أنى من البلاد المجاورة للسودان لا من السودان نفسه ، فليس في السودان
 إذن ، لا في شماله ولا في جنوبه ، أية منطقة يمكن أن يقال عنها "منطقة زنجية" ، بل السودان
 كله من شماله إلى جنوبه بلاد حامية عربية ، وتنتسب الخصائص العربية على الخصائص الحامية
 كلما تحركنا في وادي النيل من الجنوب إلى الشمال ، ولا يجوز أن يفهم من تعاقب العصورين
 الحامى والعربى على سكان وادي النيل أن السكان ينقسمون إلى حاميين وعرب ، يتميز كل منهما
 عن الآخر ، بل وضع مما قد يراه أن عملية الاختلاط والامتزاج والانصهار خلطت ما بين
 العصورين خلط تاما ، وأدخلت أحدهما في الآخر ، وصيرا في حيز واحد ، وله خصائص
 حامية وخصائص عربية ، عبر أن الخصائص العربية تنسب على الخصائص الحامية كلما تحركنا
 من الجنوب إلى الشمال .

(٣) العناصر الاستراتيجية :

إن وضع السودان حيزا في البصرة ، وادماقه ، في الجنوب التبعاقا تاما ،
 وربط نهر النيل به ، يربط يتحكم في حياة مصر ، كل ذلك يجعل مصر والسودان وحدة استراتيجية ،
 من الناحيتين الإيجابية والسلبية .

من الناحية الإيجابية تحتاج مصر إلى الاستفادة من المساحات الشاسعة في السودان ، قبل
 حرب وى أنشائها ، أثناء الانسعة المدمرة الجديدة ، سواء من جهة أوضاع قراها أو أوضاع
 سكانها المكتبيين في مدنها ، ومن هنا كانت وحدة بينهما ضرورة حادة ، وإلى جانب ذلك
 يمكن استدراك السودان بمنابة الدب خلفى لمصر ، إذا ما اضطرت قواتها ، سواء كانت بمفردها
 أو مع قوات - فمائها ، إلى الانسحاب إلى الجنوب تحت ضغط القوات المعادية .

ومن الناحية السلبية يمكن القول إن قوات عسكرية معادية في السودان سواء كانت هذه
 القوات لدولة أجنبية أو كانت قوات وطنية - تهدد مصر بأشد الأخطار ، هذا إلى أن القوة

التي يحكم السودان تتحكم في مياه النيل ، فتجعل مصر تحت رحمتها من طريق هذا الضغط الاستراتيجي ، ولا يمكن لمصر استراتيجيا أن تطمئن إلى أي ضمان .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العالم في اوقت الحصر يفصل إلى كتلتين يفصل بينهما حاجز هولندي على طول الحدود الكاشنة بين أراضي الاتحاد السوفيتي وما يتبعه من دول ، وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعهما من دول أخرى ، وقد أصبح هذا الحاجز ثمانية الخط الاستراتيجي العام ، ويقع في ثلاث مناطق : أوروبا ، والشرق الأوسط والشرق الأقصى

وقد أوجدت الاستراتيجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية طريقا مائيا آخر حول أفريقيا ، وهو الطريق القديم الذي كان مستعملا قبل حفر قناة السويس ، ولكنها لاحظت أن هذا الطريق الطويل معرض لأخطار من جراء لعواصم والمارات اخوية والألغام . وأنشأت خط مواصلات أرضي في أفريقيا باسم (Africa Line Communication) (خط مواصلات أفريقيا) ، ويبتدئ من ميناء ماتدي في الكونغو الديمقراطية ويسير بالسكة الحديدية إلى ميناء ليونولد في نهر الكونغو ومن هذه ميناء تستمر بالسكة الحديدية إلى أكتي "Aketi" وبوليس (Paolis) ثم يصير الخط طريقا برييا إلى حوض على نهر النيل في مديرية خط الاستواء في السودان . ومن حوض إلى الحوض بطريق الدل ، ثم إلى ودي حوض السكة الحديدية السودانية ، ثم نهر النيل ، إلى الدل ، والسكة الحديدية مصرية إلى القاهرة . وأنشأت بوعامس هد لطريق إلى كذا في شرق أفريقيا وتمتد الآن في إنشاء ثلاثة طرق أخرى في أفريقيا من لكاب إلى القاهرة ، ومن غرب أفريقيا إلى الخرطوم ، ومن غرب أفريقيا إلى نيجيريا

وقد تمارس الاستراتيجية البريطانية مع الاستراتيجية المصرية ولكن نقطة التوفيق بينهما هي مستعمرة كينيا البريطانية في شرق أفريقيا ، فهي أقرب نالدة مستوودة للشروط الضرورية للمناح في حرب عالمية ثالثة بدلا من مصر والسودان ، لأن وضعها الجغرافي في رأس الممتلكات البريطانية ذات المساحات الشاسعة في وسط وجنوب أفريقيا يجعلها مع هذه الممتلكات قادرة على الثبات لأطول مدى صد حرب من النوع الجديد . هذا إلى أن صداقة مصر والدول العربية تصبح ذات قيمة كبرى لبريطانيا ، فستكون تركيا والدول العربية ، بما فيها مصر والسودان ، دائما أمام العدوان المحتمل وانبعائه من شرق الخط الاستراتيجي العام . فمصلحة إنجلترا إذن في أن تكون مصر قوية حتى تكون معونتها فعالة

٢ — العناصر الاجتماعية

هي عناصر تاريخية وثقافية :

(١) العناصر التاريخية :

يقول أدسون (Addison · Archeological Survey of the Sudan p 21) "ارتبط تاريخ السودان دائماً بتاريخ مصر ، ارتباطاً قوياً كان أرومياً" . و يقول ريسنر (Reisner : Sudan Notes and Record 1918, vol I p 4) "ولما كانت مصر تتصل برحط أفريقيا عن طريق نهر النيل (تسمية المؤرخين القدماء للسودان من الشمال إلى الخرطوم) ، فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، حارة نهر النيل ، نكبرى من ناحية الشمال" . ويقول بوج (Budge : The Egyptian Sudan 1907, I p. 520) "والواقع أن السودان استمد العصور القديمة امتداداً لمصر" . فحالات التاريخية ما بين شمال وأدى وحوضه لم تقطع منذ فجر التاريخ . وقد دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين ، الذين كانوا يسكنون شمال الوادي ، وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس .

ولم تكن تقوم الدولة المصرية القديمة في أول عصورها حتى ارتبط تاريخها بتاريخ النوبة . فحمل مينا على شمال النوبة ليحمد الثورة فيها وأبؤ من حدودها ، وكانت أقامه في ذلك الوقت . من وراء الشلال حتى نهر النيل ، وأصبح "روسر" رأس الأسرة الثالثة شمال النوبة ومد حدود مصر إلى جنوب . وبقيت لرو طقوسه بين شق الوادي فيما تلا الأسرة الثالثة من الأسر وتشير الحفريات لندنية لمقوشتة في صخور لأهرام أن المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يهيمون النوبة جزء لا يتجزأ من مصر إذ جعلوا معبوداً "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية . وبدأت رحلات الكشف والتجارة في الأسرة السادسة ، وأشهر الرحالة المصريين في ذلك العهد هو "خوف حور" ، قام أربع رحلات إلى قبأ أفريقيا ، وسع شمال دارفور على النيل الأبيض وأقاليم سار على النيل الأزرق ، وندح جنوب الوادي شمالاً اندماحاً تاماً ، حتى أن النوبة قد استقرت أن يختار رجل من رجال لدولة النصارين يكون مقره جزيرة فيلة ويسمى حاكم الجنوب ، ويدير شؤون أقاليمه من . فهو إلى أقصى ما بلغ المصريين من جنوب الوادي .

ولما اصطلح لدولة القديمة ، أهمل شأن الجنوب ، فأعارت قبائل الروح على السودان شمالاً ، ثم قامت الدولة الوسطى ، وعلى رأسها "تمحات" وكانت أمه من نساء النوبة ، فالتجه إلى الجنوب بعيد إليه استقراره وأتم عمله فحدث بحملات إلى بلاد النوبة ودنقلة لبؤ من حدودها

واستقرت الأمور ثم اضطربت . فخرج فرعون ، وهو حينئذ موسس ثالث الذى بعد بحق صاحب السودان ، وضرب العصاة ، وطم الإدارة ، ودعم الحصون وترك فيها الواحات كزارية دزن عنها جهوده ، وأوصى حلفاءه من بعده بالحفاظة على حدود الوادى . وهذا يقول برستد (Breasted History of Egypt 1946, p. 446) "تصرت بلاد النوبة وانطبت بطابع الحضارة الفرعونية اطباء عالم فتح"

ثم محتاج مصر الهكسوس . فإذا ما أحلامها عنها أحسن . نراه يرجع الى الجنوب فيرد على الوادى وحدته . وبن حلفاءه من ملوك الأسرتين الثالثة عشرة والثامنة عشرة يحافظون على مكان وحدة الوادى . ومنذ عهد أموفيس الأول يورد "حاكم الجنوب" ينوب عن فرعون في إدارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" ، وقد جعل عرشه في "نابا" على شاطئ النيل . ونرح كثير من الأمور المصرية الى السودان ، كما زحمت أسر سودانية الى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب لدولة . وأصبح الوادى من الشمال الرابع جزءاً أصلياً من مصر

ولما ضعفت لأمبراطورية انقسمت مصر لإمارات صغيرة سيطرت عليها أسرة ليلية فالتبأ كهنة آمون الى السودان ، وأمام كبيرهم في "نابا" ملكاً حديداً ، وأتيح لملكه من بعده أن يستعيدوا وحدة الوادى زماً ، ثم رجعوا الى الجنوب

وبن الجنوب مفصلاً عن الشمال في عهد الأسرة ، إذ أن هؤلاء قد انصرفوا الى تكوين أمبراطورية بحرية حول شواطئ البحر الأبيض لما بينهم وبين الإغريق من الصلات الوثيقة ، وكان طبعياً ألا يفكروا في إعادة لأمبراطورية مصرية التي قامت على توحيد الوادى خشية إثباط الشعور القومى في نفوس المصريين . ولكنهم عقدوا مواصر الصداقة مع الجنوب ، وعنوا بالحارة معه عن طريق البحر الأحمر ، سلكاً لأمبراطوريتهم البحرية . وكان هذا الانفصال من الأسباب التي دعت إلى وقوع الشمال تحت سيطرة "الأجنبي" وإلى انحطاط حضارة الجنوب . على أن مملكة الجنوب حافظت على استقلالها . وسيطرت على مديريات حلفاء ودقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والحزيرة ، وامتد نفوذها الحربى إلى كسلا والبحر الأحمر وكردفان . ونقسمت ثم عادت موحدة ، وتعاقب عليها . لالقسام والتوحيد ، حتى غشيت أعوامها الضعف ، وآلت السلطة الحزيرية في البلاد إلى زعماء القبائل . ولكن في كل ذلك استمست الحضارة المصرية لاستمرار الصلات التجارية بين شقي الوادى والاستمرار بالجنوب بالديانة المصرية .

وبن انفصال الجنوب عن الشمال قائماً في عهد الرومان . ولكن الشمال بقي دائماً الطريق الذى تسلكه الحضارة نحو الجنوب . وقد وفد على السودان وثنية مصر ، ثم وفد عليه المسيحية دينها الجديد .

ثم ظهر للإسلام وفتح العرب مصر واستعمرت فيها القبائل العربية بعد أن اندمجت
 في السكان وفي عهد المماليك أثرت قبائل عربية كثيرة أن تبعد عن سلطان المماليك المركز
 في الشمال ، فهاجرت إلى الجنوب . ووقفت الدولة المسيحية في النوبة في أول الأمر حائلا دون
 انتشار العرب ، ثم ما لبثت أن تفككت . واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة ، وتسربت
 منها إلى أقصى السودان . وشتدت حركة التعريب ، بعد أن سرت دماء أهل الشمال في دماء
 أهل الجنوب ، وأصبحت لعشائر والبطون في السودان متفرقة عن العشائر والبطون في مصر
 "وإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأسا عبر البحر الأحمر
 سواء أكان ذلك قبل الإسلام ، ثم في زمن التوسع الإسلامي ، أم كانت هجرات حديثة كالتى
 وصلت قبائل (الرشيدة) إلى حيث يرلوان الآن في الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب"
 السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر . إذ لا يسجل التاريخ في أى عهد من عهوده وصول
 موجات هامة أو هجرات عيفة إلى السودان عن طريق غير طريق بحرى النيل من الشمال إلى
 الجنوب . وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم
 بالحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية . يمكن أن تتعد خطوة قوية مكينة لما رأناه من
 ارتباط في الأصول الجنسية القديمة ."

و. من شك في أن لأثر العرب ، ومد إلى حوض السودان في أرض النيلين " كما أنه
 من من شك في أن عمية " التعريب " هدم الإقليم لدى لم يعزب كله بعد أن كانت مستورة ،
 وكان من المستطاع أن يتم في الجنوب شئ مما تم في الشمال ، لولا حافة القوضى التي انتشرت
 في السودان قبل الفتح لمصرى في أوائل القرن السابع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التي
 عول بشدة دون وصول مؤثرات عربية إلى الجنوب . ولو أن هذه السياسة العنصرية قد انتهت ،
 وتركت لأمر بحرى على طبيعته في السودان ، لوصت لذلك والهجرت العربية إلى قلب
 إقليم النيلين ، وصارت لحوه بحرية واسعة التي يحصل بين أقية من سكان السودان وبين
 عالية سكانه ، وكان في هذا صانع الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال "

ولم كان دحور الإسلام في ودان م يتم عن طريق الفتح المعظم ، فإنه لم يعتمد على
 سلطة مركزية ترضى قوتها وسطها على السكان . فتمزقت القبائل العربية في أنحاء السودان ،
 وتوزعت إدارب ومسطبات متعددة ، كمنكة ساروقدا قدمت إلى عدة بمالك ومشيجات ،
 وكباطة د رفور وقد انقسمت إلى عدة مسطبات وتمدت فشملت كردفان . وقامت المذفقات
 المحلية بين هذه القبائل ، واشتدت لمشاحات والمطامع الشخصية . وكان هذا سببا في تأخير
 تقدم السودان وتعطل استغلاله . فكانت للبلاد تنقطع إلى حاكم قوى بلم شتاتها ، وقد وحدته
 في عهد على ، على ما سنرى

(٢) العناصر الثقافية :

هذه الروابط التاريخية التي بسطناها فيما تقدم صحبتها روابط ثقافية كانت من أهم عوامل التوحيد ما بين شقي الوادي . وهي روابط قديمة قدم الروابط التاريخية .

شمال السودان ترتبطت حصارته قديما - كما ترتبط تاريخه - بحصارة مصر وتاريخه . واستطاعت مصر في عهد لدولة الوسطى أن تحقق حصارة مصرية معدلة بطابع أسوبة المحلي ، وأن تصبح أثيوبيا بصيغة الحضارة المصرية . وقامت الدولة لأثيوبية على حضارة مصرية خاصة وأصبح ملوك أثيوبيا في عهد اردها ردواتهم فراعة مصر ، وتمير عهدهم شذفي انؤثرات الثقافة من مصر إلى السودان ولما انقطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا أصبت حصارة الحروب بالخلال تدريجي .

وفد عاد تأثير حصارة مصر في السودان أيام البطالسة ورومان . وبدأ الطابع لخص بثقافته يبرز في الحضارة السودانية . وعن مصر دخلت المسيحية إلى السودان ولطشة . وتم تنصير الادل لثوبة كلها . ولكن العهد لمسح لم يمح في شمال السودان حصارة مدية مثيرة ، إلا أن الولة لمسيحية وقعت أمام المسلمين فروا طوالة ثم كانت حنة للمسلمين كما رأيت

ولم تدفق هائل نغرية إلى السودان . حمت معها ندمهم وحصارتهم . وقد أصبح هذه الحضارة العربية الإسلامية هي حصارة حانية الكبرى من مكاب السودان ، في اللغة وفي دين وفي مظهر لحيه لروحية والمادية . وأمكن أن يندل في " ، به على الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا ، وفي الإمكان أن نصرايه من الناحية الثقافية هي أنه جزء من آسيا فالسكان تطهر فيهم نسبة حانة من دم أسبوى . يسكنون لسانا أثيوبيا ، ويلدينون بعتبة سامية وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسورية والعراق

وم يقتصر أثر الحضارة المصرية على شمال السودان ، بين امتد هذا الأثر إلى الجنوب ودلت منذ أهدم العصور . وفي هذا يقول الأستاذ سليحة ، ودو حجة عاني في اتوجرافية شعوب حوض النيل : "عند ما ندرس الشواهد الأنثولوجية ، فنس يكون في إامكاننا إلا أن نندى إلى أن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا العربية ، وربما كانت الجدل أقل في الجانب الفني ، كما هو الحال مثلا في الأدوات الموسيقية وغيرها" . ويقول أيضا : "إن من الصعب عينا أن نشك في أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمطقة الشرقية (من أفريقيا) قد طهر في مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شه الرنحية التي تسكن النيل ، وإلى القبائل الرنحية التي تعيش في الكنفو" .

كذلك عندما انتشرت الثقافة الإسلامية في السودان ، جاوزت أشمل إلى الجنوب . وقد حمل انتحار معهم دين الشل ولعلمهم وحضارتهم إلى مكان أعلى الليل . وقد كتب السرداري جونسون :

”لقد كان الاستعمار الإسلامي لأفريقيا هو الحادث الأول الذي أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذي الحضارة والتاريخ لقد نشر العرب في ثلث القارة شمل لغة مشتركة — هي اللغة العربية — . وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والرحبة في دائرة تلك الأمم المتحضرة التي بنت آمادها وثقافتها وفلسفتها على الكتب المقدسة النبوية“ . ولولا السياسة الانجليزية التي ترمي إلى فعل حروب السودان عن شملها ، لاستمرت حركة العرب على نشاطها في جنوب السودان . ولوحات الشمل السودانية توحيدا تاما .

ويخص بمقدمه أن السودان قطر عربي كعصر وماز الأتصال العربية ، حضارته عربية ، ولغته عربية ، ودينه الإسلام .

..

٣ — العناصر الاقتصادية

ليست هناك روابط أشد وأوثق من روابط اقتصادية في إقليم الوحدة ما بين مصر والسودان . إن الطبيعة حملت من القطرين وحدة اقتصادية ، كل قطر منهما يكمل الآخر . وليست مصر أكثر حاجة إلى السودان من السودان إلى مصر . والرحمة من الناحية الاقتصادية تنيد السودان بقدر ما تنيد مصر . ولا يستطيع السودان أن ينهض على قدميه اقتصاديا دون هذا الوحدة .

وسيطر ذلك بوضوح إذا عالج الموضوع من نواحيه الثلاث

(١) الناحية الزراعية .

(٢) الناحية الصناعية والتجارية .

(٣) المصالح المشتركة في ماء الليل .

(١) الناحية الزراعية :

نبدأ القول بأن السودان قلمر ضاحح المساحة (وتبلغ مساحته صمعى مساحة مصر) ، قليل السكان (ويبلغ عدد سكانه نحو ثلث سكان مصر) ، وهو على أشد حال من النقص . وبغضه الزراعية مرمونة بآونه مع بلاد أخرى ، ومن غير هذا التعاون ان تقوم له قائمة . ولا يوجد قطري لم يصاح لتعاون مع السودان خيرا من مصر . وفرة مصر للسودان لا تنقل عن ضرورة السودان لمصر كما قدمت . والتعاون ما بين القطرين في الوقت الحاضر يكاد يكون معدوما ، لأن السياسة الانجليزية تريد أن يبقى السودان بمنزلة عن مصر . فتقطعت سبل التعاون . لا في المقابل النافه

وحير دليل على ذلك أنه لا يوجد ، أكثر من مصر والسودان ، قطري يكمل أحدهما الآخر من الناحية الزراعية ، وذلك في الأيدي العاملة . وفي رأس المال ، وفي المهارة الفنية ، وفي تباين الظروف المناخية والأحوال النباتية

أما عن الأيدي العاملة والسودان على سعة مساحته . سكانه قبيح (حرسعه من الملايين) . وهذا العدد القليل من السكان البقرة لا كبر منه راء لا رراع . فهو في أشد حاجة ، لقدم لراعة فيه ، إلى أضعاف مكانه لملايين ، على أن يكونوا قد درسوا الزراعة وصربوا عيها — هذا من جهة السودان . أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك : مساحة صغيرة ، واكتظاظ شديد بالسكان ، وحيثهم يمارس لراعة . فإن بصمت الحجره تطي اقتصادية دقيقة تدفع الرند في مصر من السكان إلى السودان حيث تشتد الحاجة إليه . ولا يقا بل باب الحجره إلى السودان مفتوح للمصريين ، وبمجرد إباحة الحجره لا يكفى ، فصلا عملا يقوم من العوائق لإدارية دونها ، وكثرة عوائق متعمدة . على أن شرة عشرات آلاف من السكان ، بل مئات الألوف ، تحتاج إلى تنظيم دقيق ، لتبصير وسائل النقل ، واعداد المبكى ، وإمداد المهاجرين رؤوس الأموال في المدة الأولى . ولا يتم ذلك إلا في حوض انتظام ولا يمتحق إلا في حل واحدة .

أما عن رأس المال ، فالسودان فقير جدا كما قدمت . ولا على له عن رأس المال حرجى لاستغلال موارده . فإن إقامة المنشآت والمشروعات المصلحة لأرى والمواصلات واعداد لأرض للراعة ، كل هذا يحتاج إلى نفقات كبرة — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك . ففي مصر أوال كثيرة غير مستلمة ، واسعة لا لا يعود رائدة كبرة على أصحابها في قلمر بكر كالسردان . وسيكون السودان فطل الوحدة مقدا على غيره من الجهات من ناحية التعمير .

أما عن المهارة الفنية ، فتحارب السودانيين في لراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم بدائية — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك ، وإصلاح المصري عردين

في الزراعة ، ولا شك في أن هجرته إلى السودان تحقق فيه بيئة زراعية باجحة ، وكثير من الأقطار العربية يود لو هاجر إليه الفلاح المصري ، وللسودان في ظل الوحدة أولى من غيره من الأقطار العربية بهذه الهجرة .

بقي تباين المروف الماشية ولأحوال لبيانية وهم واضح من إلقاء نظرة الأولى على حوض النيل . فهو ممتد في الشمال من خط عرض ٤° إلى خط عرض ٣١° . وفي هذا الامتداد الواسع تنوع كبير في العلات والحصلات والظلم الاقتصادية والمستوى الإنتاجي . وكل هذا يجعل من أقاليم وادي النيل ، في ظل الوحدة ، أقاليم يكمل بعضها بعضا في الإنتاج الزراعي . ويمكن أن نشير هنا إلى الثروة الحيوانية ، فهي في مصر محدودة ، وكثير منها يستورد من الخارج . أما السودان ففيه أقاليم شبه صحراوية في شماله تربي فيها الأس ، وفيه مراعي خصبة في منطقته الوسطى ، وتكثر قطعان الماشية في الجيوب . وهذه الثروة الحيوانية المرحمة لو أحسن القيام عليها لأعت السودان ومصر في وقت واحد : السودان يمد في مصر سواد رنة الثروة الحيوانية ، ومصر تستورد حاجتها من فطر هو في ظل الوحدة أقرب إليها من أي قطر آخر .



(٢) الناحية الصناعية والتجارية :

تنشط الوحدة لإسراع صناعي وتبادل تجاري من لفطرين تشيخ لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه لأقتصاد عمومي في كل من مصر والسودان توحيا محليا ضيفا واسعة الاحيرة تخص لاقتصاد سوداني ، مطالب الصناعة البريطانية - ومن هه جاء التوسع في ررارة انحص وتعد من اسودن سوة مقبعتها وتصنيع الدول لأحدية الأخرى دول مصانع مصر ومن هه راحم الدقيق لا ترقى لدقيق المصري ، ولأحدية إلى سنية الأحذية لمصرية ، والمصنوعون الفرنسيون المصنوعون المصري ، وكذلك خول في معظم الصادرات من الإنتاج لمصري إلى السودان ، وفي ههنا إصرر لا بالمصالح المصرية حسب ، بل بالمصالح السودانية أيضا . ومن مصر من ، حجتهم ، حدث هي أيضا ، تستعي عم كانت تستورده من حاصلات السودان ، وتكاد مصر تكون هي السوق الوحيدة هذه الحاصلات ، وفي ههنا حسارة كبيرة على السودان بالتعاون التجاري والصناعي ما بين مصر والسودان ضروري ، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل الوحدة ، وان يتحقق ، دامت السياسة الانجليزية تعمل على عزل السودان عن مصر لامن الناحية لسياسية وحدها بل أيضا من الناحية الاقتصادية . فهي تعمل على عرقلة مهمة الخبر الاقتصادي لمصري . ولا تعمل على ربط السكك الحديدية السودانية السكك الحديدية المصرية ولاتجاري لتغير الذي حدث في التعريفة الجمركية المصرية في سنة ١٩٣٠ معتمدة في ذلك على حرفة المائدة ٧ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهي تقضي في حالة دخول البضائع إلى السودان من طريق أي ميناء آخر

من موانئ البحر الأحمر إلا تحصل عليها رسوم "كثرت هو مقرر في ذلك الوقت" الفطور المصري على البضائع الواردة إليه من الخارج . وقد نشأ عن تطبيق الحرفي لهذا النص بعد التعريفة الجمركية المصرية الصادرة في سنة ١٩٣٠ تنوت كثير في رسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، " وقيمت الرسوم في السودان على الواردات الأجنبية مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية أرخصه من السوق ، ولا تترك مجرأ لا تمتدح المصرية هناك كان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية في مصر نفسها ، فاستهانت بعلامتها لأحبيبه الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريباً ."

فلا ماص من الوحدة بين المصريين حتى يسير لأموال في مجراها الطبيعي لمصلحة سكان الوادي جميعاً ، وحتى توضع قواعد سياسية اقتصادية موحدة يمكن منتهى ذلك تمتع مصر من لأصناف ما يحتاج إليه السودان . وأن يتبع السودان من الخصومات ما تحتاج إليه مصر ، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة ميسرة .



(٣) المصالح المشتركة في مياه النيل :

فرعت مصر تقريراً من تنظيم مياه النيل دخل أراضيه ، وبدأت تنمى المنشآت المتصلة بهذا التنظيم في أراضي السودان . والمثرويات التي يجب التفكير فيها هي تخزين حديد بين العظيمة ووادي حنق ، وتخزين على بحيرة نهر ، وتخزين على بحيرة حاء ، وقناة في منطقة السدود . ومشروعات رى هذه مشروعات ضخمة تحتاج لعشرة ملايين من الجنيهات وهي ضرورية لمصر ، ونسب روح للسودان . ولا يستطيع مصر أن تفعل شيئاً إلى أي مشروع تقيمه في السودان إذا حكمت في هذه الأدوية أحادية تعمل مصر تحت رحمتها . والكتاب الأخير أنفسهم يتناولون ذلك فقد جاء في كتاب سيرميديس (The Binding of the Nile) (the new Sudan P 117) ما يأتي "لا يصح أحداً أن يمكن حركته في مصر إلا أنه سيضر كذلك على وادي النيل إن وجود ما مع النيل الأبيض في أرض بريطانية نحة ، ووجود العلم البريطاني في السودان نفسه يعرف إلى جانب العلم المصري . مما يعطى لمركز بريطانيا في مصر مظهراً أكثر دواماً" .

"No one can hold Egypt securely unless he holds also the whole valley of the Nile The fact that the sources of the White Nile are in purely British territory and that in the Sudan the British flag fly side by side with the Egyptian gives this a more and more permanent aspect to the British position in Egypt"

ومصر تحثي بحتر في نيل حتى قل رفاهة هذه مشروعات . ولا تقوم شأونها على مجرد الظنون ، وتكفي الإشارة إلى حوادث سنة ١٩٢٤ . من حكومة لاجيرية برغم من تصرحاتها

للتعددية في شأن ضمان حقوق مصر في ماء النيل استغلت حادثة فردية لتتحلل من جميع القيود ، ولنطبق يدها في التوسع في استغلال أرض الحرية كما تريد ، وإذا كانت لم تنفذ هذا الإنذار ، فلأن الرأي العام قد تارضاها ، ولأن مصر استكانت أمام هذا التهديد وضعفت ، ولكن إذا حد لانتقرا حاجة حقيقية لا تصل إليها إلا من هذ الطريق ، فلا قوة تمنعها من ذلك

وهناك إجماع من وحيث سيطرة يد وحدة قوية على نهر النيل ، وعلى أن البيان أن هذه اليد لا يجوز أن تكون يدا أجنبية .

وهذا ما يقوله السير ويليم جارستين (Garstin) وكيل وزارة لأشعث في تقريرة عن أهلى النيل سنة ١٩٠٤

" The control of the flow of this river must remain always and absolutely in the hands of one authority. There can be no question of a divided authority in such an important matter and there can be no two opinions that such control should be vested in the Egyptian Ministry of Public Works."

وقد بين في حتم تقريره لأسباب القمية انى يستند إليها فيما ذكره فقال :

" In all projects connected with Nile Regulation: the interests of Egypt are so closely linked with those of the Sudan; as to be well nigh inseparable. Both countries must derive the river water supply from the same sources, and the agricultural property both is nearly dependent upon the river. It is, therefore, impossible to consider any important scheme projected for the one country, without touching upon its possible effects as regards the other."

ويؤيد اللورد كرومر في تقريرين متعاقبين ما يذكره سىرويم جارستين من آراء فنية حاسمة ويقول في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٤ :

" It is essential that in all matters connected with the utilization of the waters of the Nile on any large scale, the control exercised from Cairo should be absolute."

ويقول في تقريره التالى سنة ١٩٠٥ :

" It was always sufficiently obvious that the power which held the head waters of the Nile commanded the Egyptian Supply. Sir William Garstin showed, in addition, that if the supply was to be increased, the scene of action would have to be not in Egypt itself, but in the most remote provinces of the Sudan."

وهذا هو السير وليم و لوكس بين كيف أن إقبال فتحة بحيرة فكتوريا التي يمنع عنده النيل يحرم مصر من ربحها الصينى من عشر مدين إلى خمسة عشر سنة ، وهى المدة التى يمكن فيها أن يدوم هذا الإقفال دون صعوبة :

" The complete close of the outlet would cause the lake to rise just 20 inches per annum, so that Egypt might be deprived of its summer supply for ten or fifteen years in succession without any extraordinary difficulty. Lake Victoria is the true key of the Nile, and whoever holds it has the destinies of Egypt in the hollow of his hand. Previous to the nineteenth century, this would not have been so. Under the ancient system of basin irrigation, the flood waters of Abyssinian rivers were infinitely more important than the perennial waters of the Equatorial lakes. Modern Egypt, however, with its cotton and sugar cane crops depending on the summer supply of the river, and its modern system of perennial canals, is absolutely dependant on the equatorial lakes over whose outlets " (Nile Reservoirs, Dam at Asswan p. 10)

ويتبين مما قدمناه أن هناك أمرين جوهريين يجب ملاحظة الطرفين هما :

(١) فقد حق النيل من واديه وحدة طبيعية ، فإذا تمت هذه الوحدة منع المضارب والمصالح ، وأمكن تنظيم شؤون النيل لمصلحة الجميع . وهذا هو السير صدق بيل فى كتابه الذى سبق الإشارة إليه يقول ذلك .

' But if the whole Nile Valley were in practice regarded as one country, which it really is, and all under one head, with one combined civil service, there would be much more scope for able men, and each part of it would benefit by the possibilities of interchange .. When the great schemes for the final binding of the Nile are put in hand, they must be all under one control, and that control will be exercised from Cairo. It would be intolerable and impossible that every time it was thought desirable to open the reservoir gates, say of the Lake Albert, there should have to be negotiations between distinct governments or departments. The water of the Nile has made its powerful political influence felt throughout the Sudan ; in time it will play its part in Uganda " The Binding of the Nile and the New Sudan pp. 275-276).

(٢) إن السياسة الانجليزية تسعى معينا حثيثا فى وضع يدها على هذا النيل ، متدبرة فى ذلك بإحداث الخلاف بين سكانه ، حتى تتضارب مصالحهم ، وتقيم النجدات من نفسها قويا على هذه المصالح المتضاربة ، وتتقى فى وادى النيل بدعوة حماية مصالح أهله . وهى لو تركت أهله وشأنهم ، لاتفقوا فيما بينهم ، ولما تعارضت مصالحهم ، ولما كانوا فى حاجة إلى قوامه ليجلوا عليهم ، وهى هى النجدات لأن فى قبضتها منابع النيل فى أوحد ، وتريد أن تثبت قدمها فى الموداد ، وتسمى أن يكون لها مركز ممتاز فى الحبشة ، وبذلك تمسك فى أيديها الخيوط التى تربط بها مصر وتجعلها فى قبضة يدها .

وبالأمس القريب ، ألقى رجل من رجال الاستعمار الانجليزى - وقد تخصص فى شؤون السودان مذ كان هناك - محاضرة فى جمعية (Royal Empire Society) بلندن ، تقدم

فيها بحل لمشكلة السودان . فمن سماء المحتر فيه حل تدفع عن المصالح المصرية في مياه النيل
قد اطلع بسودان أشده : وكان على المحتر أن يخرج منه . فإنها تعود إليه مرة أخرى على رأس
حصة دولية . وذلك دائماً بخدمة مصالح مصر في مياه النيل . ' ' ' وننقل ما قاله هذا الرجل
لاستشاري . وهو السيد هرويد ماكي بكل في هذا الصدد .

One thing is abundantly clear. No agreement regarding the respective rights of Egypt and the Sudan in the Nile Waters will be worth the paper it is written on unless some strong, independent authority, commanding the personal confidence of the Sudanese, is in control on the spot in the Sudan to see that it is carried out fairly and justly. The bald fact of the matter is that we with our experience of similar cases in the past, our relations of trust with the native population, and our knowledge of local conditions are best qualified to make the slightest chance of seeing matters through on Egypt's behalf. If the Egyptians likewise should have as one man forthwith to control matters on the Sudan side of the Nile Valley, from Lake Albert and the borders of Abyssinia, the day must come when we cease to control the Sudan, whether it crosses a dependence or a form of association with Egypt. What then of the Nile Waters? A Nile Valley Authority, a tribal confederation or a local government, should be set up for the auspices of the United Nations, whether the Egyptians like or not. Reference to the United Nations, whether by Egypt or by ourselves on behalf of the Sudan, if Egypt makes its separate agent, would soon settle the issue. The Nile Valley Authority, if it can be vested with full powers to allocate the Nile Waters, as a co-terminous agency of the Nile Valley Authority will still have to remain a position to carry out on the spot the decisions taken. The power with respect to justice, justice and understanding of local conditions, personality, feelings and customs, will be calculated, and will work and result in the best possible manner, and the counsel should be sought from the local population, the government and the waterways of the Nile in the present and the future of Egypt.

بعد فصيح المحصر أسير . وفتح على . بيته اخيه بعد لاستهال درغوم لندون ، مستفاده
مخمر ، دذات تكون على رأس جمعة دية . مفرج . سوطوم و قريظا . مفرج على حسن
بوزع ذياه ، وديت تنقي في أسودن ح . هذا بيان مستفاده

وهو ما أن الرحمة في تلك بسيطة مبهمة ما توجب سيرة روبر ما كبر كل كل من مصر
وسودان ، شأن قصه في شرف على وضيع مرد من ، أنه يحسن ، "أخون شقيقان
تستطيعان سويين من هذا لحكم ، وأن تبيت حب من حب في سلام ووث ، وإن كبر أريد أ
أسيار عبيك ، معاً وحيد ومسيه لحدث هو أن "حق يدك شفق وانفسه على تحب ، إن ، ما احتفقت
كاست الحكام معارضة ، وأنفسه ، لأن كان يدك حكماً ، وأعدك أن "كون الحكم العادل
غير المسحور ، بعض لكل حقه ، . أي من هذا "كرو معروف "أصديه لكل منك على السواء "
أليس هذا هو خير صحت لمص لحكم ، متعرضة " " "

القسم الثاني

كيف حققت مصر وحدة وادى النيل

بهذه المعصر التي سطتها في مقدم ، نهيت وحدة وادى النيل ، والميق إلا تحقيقها .
وكان هذا العمل الخيال من حيث محمد بن وحيد ، بتابعين .

ونبحث الآن :

- (١) كيف تمت هذه الوحدة في التاريخ .
- (٢) نوع الوحدة التي قامت بين مصر والسودان .
- (٣) مآثر الحكم لمصرى في السودان



١ — كيف تمت وحدة وادى النيل في التاريخ

كل الأسباب متوفرة اجتمع هذه الوحدة ، وكل ظروف مهمة للانتماء . وقد استب
لأمر محمد علي في مصر فكان طاعته لمحمد بن اسودان .

وقد دخلت الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٢١ السودان لا ونحة ولا رية ، من اسودان
وطر عرى إسلامي ، لا يجوز أن يكون محلا لفتح أو غزو من بلاد عرى إسلامي آخر . وإنما
سعت الجيوش المصرية اسودان لا وحيداً من شأن شعب واحد ، يعيش مع على ضفاف
نيل . والإعداد قوة مركزية لم شتات قبائل اسودان ، وقد كانت متفرقة على ما تقدم . وقد
أرد محمد علي أن يقضي على أسباب الفوضى في اسودان ، كما قضى عمر في مصر . وأن يوحد
حكومة قوية في اسودان كالأوحدها في مصر وأن يوحد بين مصرين ، وهذه مع مصر الوحدة
في ذكره ، لأنه لا يحتاج ، لا إلى يد قوية تنهض في شأنها بل إلى يد مع ظروف وحالات
و القرن التاسع عشر هو قرن وحيث ما من حضرة تنهضة للقوميات ، توحدت فيه القومية
الألمانية والقومية الإيطالية والقومية السلافية . فبال مصر والسودان لا يتوحدان
في قومية واحدة وبينهما كل هذا . ما هو صوابه ؟ إن كل شيء ، سادى توحيداً التوحيد ،
والانضواء تحت نواء الإسلام ، وفي ظل خلافة .

وهذه جيوش محمد علي تدخل السودان يتم منها ثلاثة من العلماء الأعلام ، يحثون الناس على
الطاعة ، ويدعونهم لبيعة السلطان خليفة المسلمين ، صاحب سيادة على مصر ، فلم يلبث بعد
أن تم التوحيد أن أصبح صاحب سيادة على مصر والسودان

وأرسل محمد علي ببعوث لكشف منابع النيل . أرسل منها ثلاثاً أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك ، وقد وصلت إلى شوند وكرو ، فمهدت الطريق للسير صمويل بيكر الذي سيأتي بعدها في عهد إسماعيل وثمان سباه مديريت بربرودفله ونخرطوم وسار وفزوعى وكسلا وكرو . فان ودارفور . وحصل على مئيار من السلطان باستئجار مصوع وسواكن ظهير حمل سنوى ، وقد كان هذان بلدان من أملاك المديرة العليا قبل دخول محمد علي السودان .

وقام محمد علي ، في سنة ١٨٣٩ وهو شيخ يبلغ السبعين ، زيارة ربوع السودان وتعهده مرافقه . وقد أعلن هناك على ملا من العلم المتحضر إصل تحارة الرقيق .

وقد استتب الأمن في ربوع السودان وتجمعت القبائل لمعركة تحت جناح حكومة مركزية قوية . وأرسل محمد علي من أحكام من نشر العدل . وسهر على رفاهية السكان ، وشجع الناس على البناء والتعمير ، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً الحكام خير شد باشا ، ولى أمور السودان اثني عشرة سنة ، كانت ولايته فيها حيراً وبركة على السودانيين . فها هم بالرحيل إلى مصر ، وصف أحد كتاب رحيله بمرات بسيطة في تعبه ، وأكبه كبرة الملاحة والمعنى ، فقال : " وتجهز كل ماله ، وأل بالمركب . فصب ذلك على الأهالي حمداً . وصاروا عروءاً يثابكون بالدموع ، حتى قين ، الشيخ عبد سدر وهو من حير رحل "سودان" هجر نفسه من الأكل والشرب يومين حر ، على وفائه " . وعين حكاماً أحمد باشا أبو ودان . وقد وصف الكاتب نفسه عهد هذا الحاكم بمرات ذاتية . " وصببت الحكومة شدة الضبط ، من غير إهمال ولا تفريط ، وأطاع كل من كان من تعبدى أمساك على الملاحين ، من تسخيرهم في الأشغال وتسخيرهم ، ونزحروهم جميعاً ، ورغموا أيديهم كتابة خوفاً من سطوته ، وذلك ارتاحت لأهل ، وزادت المعركة ، وكثر خير ، وحصلت لأرضى ، ورخصت الأسعار ، وحتى صار أردب الدرّة بمحسة قروش . وصارت قيمة أحسن من أيام سلفه . وإن كان أباه سلفه أيضاً حسنة في نفسه " .

وعنى سعيد باشا محمد علي - نشوء السودان . وقد رحمة إليه . وأمر برحلاء كثير من الإصلاحات فيه وخفف صرب الأضرب . وكرر لأمر بيع الاتجار في الرقيق ، وأنشأ محطة عسكرية على نهر السوناط لتعرب عن أيدي الساميين .

وفي عهد إسماعيل مدت حدود الامبراطورية المصرية إلى النيل . وأرسل إسماعيل السير صمويل بيكر على أس حملة لهم " إلى مصر كل البلاد التي يشتملها حوض النيل في أفريقية الوسطى " . وسكن " تتبع الطريق للاحه إلى البحيرات الكبرى التي تكون منها منابع النيل في المناطق الأربعة " ، وأنشئ من عند كرو - لمسلة من المحطات العسكرية ، وبذلك " تغزم كل البلاد التي تمر بها إلى الامبراطورية المصرية التي سوف تدرقها ذاك من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط " . وقد تم فلا يتبدع منابع النيل ، وفعت الراية المصرية على الأقاليم الاستوائية . ودخلت إثيوبيا وأوغندا تحت حجة إسماعيل ، واعتنق ملك أوغندا الإسلام . وعين الكوويل غردون حاكماً على الأقاليم الاستوائية خلفاً للسير صمويل بيكر . وقد

أصبحت منطقة البحيرات — البر والإبراهيم وفكتوريا — تحت سيادة المصرية . وصحت زيلع وبربره وهرر وساحل الصومال إلى لامبراغورية المصرية

وهكذا، توطدت أركان هذه الامبراطورية المصرية الواسعة الأرجاء . وانتطمت وادى النيل جميعه ، فسارت النيل من أتلاه إلى أدناه ، ومن مسعه إلى مصبه .

وتم بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الإسلامية التي تعيش على ضفاف النيل . ونام بناء الوطن المصري السودنى الموحدة على أسس مدنية ومعوية . وكان لابد في إقامته من القضاء على المصبيات والإمارات الصغيرة المبعثرة في كل مكان ، وأن يملأ محلها كما قدمها حكومة مركزية قوية تكون جزءا من حكومة مصر ، وتسير على غرار حكومة مصر ، في نشر العدل ، وإقرار الأمن ، والسير في طريق الإصلاح .

وننقل هنا ما كتبه الأستاذ محمد شفيق عربال في بناء الوطن المصري السودنى في انقرون التاسع عشر :

”قام بناء الوطن المصري السودنى الموحدة على أسس مدنية ومعوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبانه من مصادر قديمة وأخرى حديثة ، أصولا ومادة في ، الرسل وفي تربته ، نامية في هواء الوادى وتحت شمسها ، في قمة قدم تاج فرعون ، حية بحية العروبة والإسلام وهي بلد جديدة ، ف هذا الوطن إلا واحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك في حياته ويبدل غيره شتى المنافع ، ويهوم بما ينبغي له أن يقوم به نحو رقي المدنية واستعداد ، لأمن والسلام والطمأنينة ، وكفالة الحقوق .

وقد بدأ البناء عندما تولى محمد على في أوائل انقرون التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الحكامة وأرجيه جهوده ومواردها نحو إنشاء مركز قوة حديثة داخل إطار العالم الذي فرس لها أرض وادى النيل يمتد إلى البحرين لأبيض ولأحمر . هذه هي أرض الوطن لأصلية أما ما امتد إليه حكمه ونفوذه في الولايات المتناحية لأسيوية فكان ثمرا نتجته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفي سبيل إقامة البناء كان لابد من تمويص لعصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة ، الإمارات الصغيرة سواء كان ذلك في مصر أو في السودان . فزال سلطان لأمراء المماليك في مصر كما زال سلطان مملوك وشبهه في السودان ، وحل محل هذا رأسه سلطة عامة واحدة في الوطن الموحدة

إن محمد على الحاكم المسلم بعث جيش من المسلمين لفتح في بلاد إسلامية — أورها بلاد الزنوج لوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود . وبثل هذا ، الفتح ليس امتلاكا

ولا استعبارا بالمسلمين لا يملكون رقبة لمسلمين . بل هو صم ما حتمت الطبيعة أن يوصل
بترابف روابط بدش و مدن و مساجع في رصه اوحده قومية . ولذا فقد خلق الحكم لمحمدى
العوى من امارات و قبائل و فرقة و طبقات . وحيأ هذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق
الأحباش و قبل بل سدثة و مساقى رحف لأورنى لدى كل قد أحدى الاقرب نحو ودى
الدل قدما من الأقطاب لساحبة ثم رط حد . وطن خديد الوطن لأكر و عناية للإنسانة
مد صرة

و بعد عهد محمد عز ثرت احدا و ستمعين حفظ حاد و مصر مية . دراك كانا فو صل إتمام اجباء
و منه داودن نحو حدوده الطبيعية في مساقى - ط لاس و انكا عن بنى صبة و تسيير إدارته
و تقدم مصدحه لاقتصادية . - موه بل المساقى "و قعة" بن اودى و بجر لأحر و حليج
سدن و لحظ احدى . و كل هذه بحر سائن مضيق في حيزه وطن و تسيير مو صلاته و سلامة
أراضيها . و كانت هذه التفتحه عودا . من عى لاستعمارية لأوروبية . و قد سبقه . بتدبيره كنسب
مصر و السودان حقوق الساق و حرد و عمل . صحنى سائن و زرين . و عند في موضوع آخر من
هذه لرسالة مقصودا . و ان ذلك التاثر قد تعرض سكرن و معط أولئك ان و الإهمال
و لنقص و التثوية . و انهم . قية إذهى مساجدة من صبيعة لأشياء . انهم . تستند إلى حقائق
أريده . و كفى محمد عز . و تدين حثرا . و تدين ترعما حركه ساء الوطن اوجد و تواضع و مدعفته .
و ان ذلك الحركة ستمت معاول . فتجمع و تسمى حتى عمت سائر الأثر . و أخرى . فشت الماء
عنده بعنه اوحة رحف لاستعمارية لأوروبية قرب سمة حكم سديبل . و تحوات عاصفة تدهن
لأحنى في شهاب الأذى . و أه . "سحبة صعب عن قرب ستمشع"



٢ - نوع واحدة اتى قامت بين مصر و السودان

كانت اوحده اتى قامت بين مصر و السودان مداح . . . كل قصر مهمما في قصر لأحر
و لم يكن السودان مستعمرا . لمصر تحكم الحكم المستعمرات . و لم يكن السودان منفصلا عن مصر
تبسط عليه حمرته . بل كان السودان حر . لا يفصل عن مصر . يحكم حكمها . و يدرب درتها
و ديث من جميع نواحي . الداخلية خارجية و لداية مداحية . أى الداخلية لدواية و النواحي
الإدارية و الدستورية و القضائية

(١) أما ندماحه . - احية لدواية فوجد . و يؤكد فوه . اب لدواية اتى كانت يصدر من
- اب إلى رلاة مصر . تاتيه . عن حكم مصر و السودان معا . و أول فوه ان نذكره
في هذا صدر هو غير من . مضانى صدر لمحمد تلى في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
"و قد قدكم لتفلا عن ولاية مصر ولاية مفتطت لوبة و ندادور و كردون و سار
و جميع نواحيها و حقائقها . خارجة عن حدود مصر و لكن غير حق انوارث" رفانوس

الإدارة والمقصود (ص ٦٧٢). ويتضح منصوص هذا الفرمان أن عهد على كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان . الأولى وراثية ولأخرى غير وراثية . فمصر والسودان كانا يداران من قِصرين متميزين أحدهما عن الآخر ، ولكن تحتها سيادة واحدة هي سيادة نائب عالي ، وولاية واحدة هي ولاية عهد على .

ثم إن السودان اندمج في مصر بعد ذلك ، وصار إيماء بهما واحداً يتقل طاريق لتورث من الخديوي سبعة عشر من أكبر أولاده وهكذا . يقطع في ذلك اعتراف اصدار لإسماعيل باشا في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ . وقد جاء فيه ما يأتي . " . . . قررت . . . على هذا : جميعه أن سفل ولاية مصر من الآن فصداً جميع ما هو تابع لها من الأرضى وكامل ممتلكاتها . وقد تم ميثاق سوكن ومصنوع من " كبر أولادك . . . الخ " . (قاموس الإردو والمقصود (ص ٦٧٩) .

وفي وقتئذى اندمج في السودان في مصر حرمت ممتلكات على الخديويين أن يداروا على أى منازع أعطى لهم ، أو يتركوا أن يرض من الأرضى التى تولوا عليها ، أو يقدوا شأن ذلك كناية مصرية سيادية . ولا وقعت ماسة . يدل على ذلك فرمان اصدار الخديوي إسماعيل في سنة ١٨٦٧ (ص ٦٨١) وقد جاء فيه ما يأتي :

" على أنه مخصص لحدود مصر سفل يند مع وكلاء الدول الأجنبية وشأن خصوصية متعة ، مخزن ، وأور مضطية لمرح ، لأجرب وترنسيت وإدارة الوسعة . ولا لسوع نوحه من نوحه أن تحرر لوائى المذكورة بصفة معاهدت أو وثائق ساسية . وبدون كل عقود ، وفقة للصورة مذمبة تملاد . وكانت تمس الحقوق سلفاسة في ذلك . وحب ، عقود ، مضطية وكثير ، مكن . " . وجاء فى فرمان اصدار عهدو يوفيق في سنة ١٢٩٦ شمسية (ص ٦٨٩) ما يأتي : " وحيث أن لامتيازات التى انتصبت لمصر على جزء من حقوق دولتها ، بة لطبيعة ان خصت الخديوية وأودعت فيها ، لا يجوز لأى سبب . أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها ، أو بعضها ، أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية ، أو غير مطلقا . " . وأكد فرمان اصدار عهدو عبس أن يسر عهدو أن تنزل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات المدرجة لمصر . وهى الامتيازات التى تملكها السلطة السبدة ، ولا أن تنزل عن جزء من الإقليم .

(ب) أما مدخ اسودى في مصر من ساحة إدارية فمد علىه الأوامر العالية التى كانت تصدر للحكمدرى سرب . ومنها يرى أن إدارة بلاد اسودانية كانت إدارة مركزية مدبجة في الإدارة المصرية . وكانت مديريات اسودان تتخلل كلها في وحدة إدارية يتولاها حكماء يرجع في الشؤون المختلفة إلى لجهات المركزية في القاهرة ، شأنه

في ذلك شأن حكم نبي إليم آخر في مصر كما كان من شؤون المال والميزانية رجع فيه إلى وزارة المالية ، وما كان من شؤون لأن رجع فيه إلى وزارة الداخلية ، وما كان من شؤون القضاء رجع فيه إلى وزارة الحفانية ، وما كان من شؤون الجيش والدفاع رجع فيه لوزارة الحربية ، وهكذا يتقطع في ذلك الأمر العالي الصادر لحكمدار السودان في سنة ١٨٨٠ . وقد جاء فيه ما يأتي : " . . . وعلى ذلك فأول واجب عاكم هو تنظيم ميزانية مستوية من كالة إيرادات ومصروفات الحكمدارية . ينبغي أن ترسل صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك سويا ، وأن تقدموا إلى النظارة مشاراها في كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات الحكمدارية إبان الكافي وذلك كما يلجأ بكالة مصالح الحكومة . وبما أن كالة ما يتعلق بأموال المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو إلى نظارة المالية ، بجمع ما يتضمنه حل من المحررات والاستندانات في هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة مشاراها (ثانيا) لإدارة مذكية يرم تنظيمها وإحرازها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يخص بهذا القسم من مخازنات ، وما يتعلق لروم تقيده وتبديله من المواد والمطامات ذات لأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المصائب الرقيمة مثل المديريين ووكيل حكمدارية ، وما يتعلق بإدارة المذكية والمأجول لداخية ، وما من شأنه استحصان أو صرفه من جمع ، ذكر من هذه الأنواع ، فيبغي أن تكون المحارة فيه مع نظارة الداخلية . . . وما يتعلق بالأموال التصانية سواء كانت شرعية أو تصانية تحوونه مع قواعد المسعة والمائة ، إنما ما يخص بهذا القسم من المخازنات أو ما تزول لروم إيجرائه من الإصلاحات يجب أولا للمحارة عنه مع نظارة الحفانية . (ثلثا) القسم المسكى . وكذا ما يتعلق بهذا القسم من اعبارات والاستندانات وخص نظارة الحفانية " قاموس الإدارة والقضاء ٣ ص ١٠٨ — ١٠٩)

(ح) أما اندماج السودان في مصر من الذرية الدستورية فيظهر بجلاء من الدستور الذي وضعه الأمير وأسس " مجلس النواب " في سنة ١٨٨٢ . ومن قانون الانتخاب الذي وضع مع هذا الدستور وهذه الوثيقة أن تدلان دلالة واضحة على أن السودان اعتبر جزءا من مصر . يرسل برابه وعددهم سبعة عشر شعبا إلى مجلس النواب في القاهرة كسائر الأقاليم المصرية الأخرى . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذي أسسه في أوائل عهد الخديو إسماعيل مشروع لأئحة أممية لمجلس نواب مصري في ٨ يونيو سنة ١٨٧٩ ومشروع قانون انتخاب في ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩ . وقد جاء في مشروع قانون الانتخاب في المادة ٣٥ بيان بالأقاليم المصرية وعدد نواب كل إقليم ، فوضعت مديريات السودان ومحافظاته إلى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن كل ذلك لله واحد من الباحية لدستورية . وكان عدد نواب السودان سنة عشر ذلما .

(د) أما اندماج السودان في مصر من الناحية القضائية فيدل عليه أن النظم القضائية التي كانت تقام في مصر كانت تمتد إلى السودان . فكانت مصر والسودان بلداً واحداً من ناحية النظم القضائية . وبلغ من ذلك أن أول لائحة لمطيم المحاكم الأهلية — وكانت قد صدرت في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ولم تنفذ بسبب نشوب الثورة العربية — نصت على إنشاء محاكم ابتدائية في جميع البلاد ، بما في ذلك السودان الذي اعتبر مندجاً في هذا النظم القضائي . ولما أُنشئت الثورة العربية ودخل الإنجليز مصر ، كانت الثورة العربية قد اشتعلت في السودان ، فلم يكن متيسراً أن تقيم مصر فيه محاكم نظامية وقت الثورة ، ولذلك صدرت اللائحة الثانية لنظم المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ خلوا من السودان .

٣ — مآثر الحكم المصري في السودان

كان للحكم المصري مآثر على السودان لا تنكر . فقد أداره محمد علي إدارة قوية حارمة على غرار إدارته في مصر . وشارك أحد المؤرخين السودانيين الأستاذ شبكة . وهو مؤرخ مجاهد مستخلص الوفائع من مصادرها كما يدها . يصف إدارة محمد علي للسودان فيقول :

” ومن محاسن إدارته أنه أرسل الفوارق التي كانت قائمة بين الممتلكات الصغيرة في السودان والزارات والحروب التي ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وتأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة . والإدارة الموحدة التي أعطاها محمد علي للسودان قللت نوعاً ما من لعصبية القبايل وهذا التحارب وانفصالية الديار التي كانت متحركة في عهود الفرج وإن لم تنض إليها تماماً . المجموعة المترحلة والمسافر المنزود كلهم يشعرون بأنهم في ظل الحكومة التي تهيمن على البلاد بأكملها ، لا في ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . وفتح السودان أنح له الاتصال بالعالم الخارجي يتأثر بالمدينة القائمة آنذاك . وقد هرع المستنحون له لمعرفة وتقصي أحواله . وفوق هذا تبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف إلى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الإنتاج الحيواني بحلب الدمال المهيرة وحفر النرع والسوق الحديدية وصلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجيدة “ . (كتابه في تاريخ السودان ص ٥٣) .

ثم يقول الأستاذ شبكة بعد ذلك : ” ولكن هذه المزايا مقابل من المساوئ ليست بالحديثة على أجزاء المملكة العثمانية ، ولكنها جديدة على السودان . بخشع الحكام والعمل لإثراء أنفسهم أشاع الرثوة والاختلاس ، وترك مثلاً سيئاً للسكان يقتدون به . والضرائب التي مهما خففت أعباؤها فهي ثقيلة على كاهل السوداني ولم يألّف ما يتأثروا منها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لمساها يدفعونها . وطريقة جبايتها بواسطة الخد يزيد في سخطها “ (ص ٥٤)

والأستاذ في قدمه من هذه المساوي معنى رواية الوقائع أكثر من عدلته بتخليها . وإلا فإن هذه المساوي لا يفرد بها حكم محمد علي ، ولا يخص به السودان . بل هي عامة منتشرة في السودان وحده . ولا في مصر معه . بل في جميع البلاد الأوربية المتحضرة فهي طابع لحكم بصفة عامة في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وسبق ما يقوله الأستاذ محمد شفيق غريبال بك في هذا المعنى :

”وقد قضى محمد علي رحله بحسين شاه ، مو صلا بمصر ، نيل وأطراف النهار في سبيل عمران مصر والسودان وتفتت مهمهم . . . وردوا تسع أفيق لمأرخ (من أي أمة كان) ، عند آتية تاريخ الوصول ما بين مصر والسودان . الذي به في أيام محمد علي ، تسع أفيق وأدى النيل نود ألا يتحصر لأمر في تتبع مشكلات وحده وصعوباته ، رد ألا نسي أن إدارة محمد علي لشئون مصر والسودان لم تمتد سلكا حديدية ولا سلكا بحرية ولا تلغرافا وتلغراف . ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها لأخصائيون في دراسات لاجتماعية والعديدية النظرية والطبقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من غنيين . كما نود أن يذكر أنه إن كانت حاجة للمواردات ومقارنات بين أنظمة الإدارة في عهد محمد علي وعهدنا الحاضر لا ينبغي لإصاف أن تكون المورثة بن أساليب لإدارة سنة ١٨٢٠ في محض أخطاء ماله ذلك ، ومقارنة حصص الإصحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت وأما في رقب نفسه في سهول أوروبا والمحرم وألمانيا ، وفي غرب أوروبا ، وفي مدن بحراء وفي تجارة لرق وأحوال الرقيق في العدم للإسلامي وتجارة لرق وأحوال رقيق في وقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات لأمركية والسكسونية واليابانية وفي مستعمرات الأروبية وفي أفريقية وفي آسيا وفي لأقبانوسية . فليتركنا إذن إلى الجوهر الباقي وإلى صميم الأشياء “ .

ومن آثار الحكم لمصري في السودان على لأحصى أن فتح له أبواب السودان واسعة . واشتدت حركة دخول لأجانب ، بنوع خاص في عهد عباس الأول . ففي هذا العهد — وترك هذا أيضا لأمر — نادى شريكه يتكلم ” نوال دخول رحمان والمبشرين في السودان “ وأنشئت إقتصاديات الخرجوم . وكانت أوقاف إقتصادية تمسوية . وقد طبعت إقتصاديات السودان (من مصر إقتصاد مترجم يكون وامضة إقتصادات من الحكومة وإقتصادات في ردد الجانب على صريح أن لما كتابات تحرر اللغة العربية كما في مصر ذلك . واشتدت حكم رتبة لطيف إقتصاد أيضا نشاطا من جانب التجار الأوربيين في أنحاء السودان . وخاصة بعد إنشاء إقتصادات إقتصادات . وراحت الحركة التجارية في البحر لأبض زائدة ملحوظة . ولما رأى الحكام تركاب لأوربيين على التجارة في السودان وأرباحها المضاعفة ، شكوا أمرهم من حساب إقتصادات . وتهيئهم شمراء رقيق . وأهمهم يحرمون لأسلحة ويحرمونها من يؤجرونها ويشترون بمظهر الحكومة . ويقترح أن يجمع هؤلاء من التجار ، وتحكم الحكومة إقتصادات . وشترتها نجر فيها بعد المراد . فتم إقتصادات في الخرجوم شكوى شديدة ، هجة ضد لطيف ش معتمد من على وحب حرية متدرة وعم للأجانب خاصة

من مميزات في الملكات اثرية ومن عرائف لمناقضات ان يحوى عهد لأجانب في السودان
في أول عهد عباس الرابع من كرده الشديد لهم ، بخلاف سياسة حده معهم ، وحارثهم توسعت
وتمصلياتهم أنشئت ، وردها لهم بدوا تشيرهم وتبنيهم في عهده ، وفوق ذلك فداشد ضغظهم
عليه ، حتى أنه صدر قرار في نفس أشهر مدى وصيته فيه ، أن يحسن يستدء طيف باشا وتعيين
رسم باشا مكانه . (ص ٥٥ — ص ٥٧) .

وبدكرها شيء عن الجمهور والأموال المصرية التي تدب في حديق السودان والمواسي
لمصوبة واشماوية ولاقتصادية والعمرانية . فقد جاء في مذكرة شريف باشا إلى السيد ابن بارنج
في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ : "إن لمصر وصل تعريف ، من المتعين هذه لما طفق ان تمديد ابجديات
والاواحد كدك عود ، حصل في إقامة مصارف ومتاجر أوروبية في السودان ، وفي تمكين
المعوث العلمية من ارتياده ، والإرساليات المدنية من الإقامة فيه ، وخصت كدك إلى المصنف
أن يسكر جهود مصر الموفقة في القضاء على الاتجار بالرقيق "

وعيب الحكومة المصرية منذ دخول السودان تأسيس المدن ، وأسست الخرطوم في سنة ١٨٢٢
وأقام مصر وون فيها المباني ولما احده ودل لإحدى المدن المدنية وكدك مكات والمستشفى
وأصبحت بعد أسوام فلان مركز للخدمة بين جميع أنحاء السودان . وأنشئت كدك مدينة كسلا
ومدينة فامكا على النيل الأزرق .

وأولت الحكومة المصرية برعاية في السودان ، تمادوسجست آلات توفير مياه الاربع
زراعة قنط ، كما أنشئ معملان حديد الحصى وسوق لبيع محصوله

وتم تعمير في نشر التعلم في السودان ، وأسست دة . ريس به شيم أهليه ، متوصيين به ،
وسارت هذه الحركة قدما في عهد اسماعيل ، وفي عهد توفيق ١٨٧٩ ، أنشئت مدرسة طيبة

ومما يدكر مصر في السودان جهودها في تحسين المواصلات برشاء الطرق والخطوط
الحديدية .

وبدئ برشاء سكك حديدية في سنة ١٨٧٣ بين ودي حلفا والمنتمة ، وتوقف العمل
مؤقتا بسبب رفض رتبة لأحديه ترخيص العمل .

وفي سنة ١٨٩٦ عند بدء فتح السودان مرمر - محصول حديدية في جميع المناطق التي كان
يتقدم فيها الخود ويحتونها ، وكان حمود مصر فصل عمل في إنشاء هذه الخطوط التي ما كان
ليقدر لها أن تم لولا الأموال والجهود المصرية .

وأنشئت معمر في السودان بضم يريد الحديث فأنشئت بدرة في الخرطوم ومكاتب في الجهاب
لأنخرى ، كما أنشئت حصوطة تعريفية ببيع طرورها لعية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلومترات

وبعد استرداد السودان قامت مصر بأعمال الإنشاء والتعمير ، فشيدت في الخرطوم سراى
الحاكم العام ودواوين الحكومة وغير ذلك من الشكاات والأبنية

وقد عاد على السودان بسبب الإدارة المصرية ميزتان كبيرتان .

الأولى — استتباب الأمن في السودان وقيام إدارة مطة من قبل قدم الأوربيين
وانتشار التجارة عموما . وهذه السكينة التي سادت السودان وقت الإدارة لمصرية عبر عنها السير
صمويل بيكر قوله "إن السائح الأوربي في سنة ١٨٦١ كان يستطيع وحده أن يحب هذه
الأرجاء الشامة بنفس الاطمئنان الذي يشعر به المزهون في هايد ارك عند غروب الشمس".

الثانية — تيسير إعداد بعثات الكشوف عن منابع النيل . فبذ إنشاء الخرطوم ، أصبحت
هذه المدينة مركز لإعداد هذه البعثات وتمويلها .

القسم الثالث

كيف فشكت بريطانيا وحدة وادي النيل

هذه الوحدة التي تكاملت ، وهذه لأمبراطورية المصرية الضخمة التي وسعت لوادي من شماله إلى جنوبه ، أخذت بريطانيا على عاتقها أن تفككها حلقة حلقة ، وأن تمزق وحدتها وتقوض صرحها .

وكان السودان بنوع خاص هو الذي تعدت به مظالم بريطانيا . ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن الوقت الذي مكى القديريه لبريطانيا من دخول مصر ثم من إحصاء السودان هو الوقت الذي كان الاستعمار الأوروبي فيه لأفريقية قد وصل إلى لأوج من نشاطه ، ومع التنافس فيه بين الدول المستعمرة - وعلى رأسها بريطانيا - لحد الذي نتذرع هذه كل دولة منها بكل وسيلة لتغلب على الدول الأخرى في حصة هذا القاسم . ونسبى لأمر بهذه الدول أن قسمته فيما بينها المناطق الإفريقية ، ونفقت كل دولة منها ما استطاعت أن تمنحه ورأت بريطانيا - وهي صيدها لدول المستعمرة - أن تطالب في فسخة شرق من أفريقيا بنسبها نصيب مصر . فدخلت أوغندا ومستعمرات أخرى في نصيبها . ولم يروسه ذلك السودان إلا أن تطالب به نصيبا لمصر .

وقد صرح السير هارولد ماكماكل من حصرهم في محاصرة أي سفت لم يشره إليها لشي من ذلك ، فقال :

' A further point was European expansion in Africa. The days of the Dervishes were also the days of the opening up of Africa by European Powers. British and German spheres in East Africa were defined in 1886. Uganda was British in 1890, by 1896 Belgians and French were advancing. These movements could hardly be watched with equanimity by ourselves as the protectors of Egypt, for there was nothing to show where they would stop or what would be the effect upon Egypt's future or the future of our interests in Egypt. The chief danger came from the French who by the time of Omdurman had reached Fashoda. Kitchener had at once to hurry south, meet them and point out that the reaction constituted a direct violation of the rights of Egypt and Great Britain (sic.) It was only after a period of very acute tension that the French withdrew and renounced their claims in the Nile Valley. Now the importance of these facts lies in the effect they had on the decision to be taken regarding the status of the Sudan. It was impossible to leave Egypt free to repeat her performances of the past (nor had she the power): equity and policy forbade annexation by ourselves; and obviously the Sudan could not be left as an uncontrolled storm-centre, no man's land."

بريطانيا، دن تطالب بالسودان صبيها مصر . ولكن هذا يقصر على ما بينها وبين الدول
أما فيما بين مصر نفسها ، ولأمر بحلف ، ويعنى أن يكون السودان من صبيها هي لا من
صبي مصر . بل أن تمد الوسيلة إلى تحقيق هذا الغرض ، و السودان كما رأينا في تقدم جزء
من مصر لا يفصل . وما يثبت أن هذا هو الوسيلة . فهذه ثورة المهدي قد شمت
في السودان . فعلم أن تنهزم بالاستيلاء على السودان كما تنهزت ثورة ترابي للاستيلاء على مصر .
وهما ثورة متعاصرتان ، سقعت بهما بريطانيا كمر لا تشفع . وإفادة بريطانيا بهما ، حصد
لإفادة الكمية أضيق دس على ما نقل عدد من أن بريطانيا . كانت لا تحقق الغرض ، فمن
تحسن استغلالها .

وقد رأت بريطانيا ثورة المهدي وسببه الاستيلاء على السودان كما قدس ، ولكن على أن تكون
خطوة أولى من حصوات متدرجة تنهي في آخرها إلى غاية مرحوة وهذه الخطوات هي
أولاً أن تستعمل ثورة المهدي . فلا يبدئ جهده على إخمادها . فغرض بريطانيا على
مصر إخلاء السودان .

(ثاني) أن تعود مصر إلى السودان ، ولكن على أن تكون بريطانيا على حادها من ركة ه
في إدارة السودان .

(ثالثاً) أن تعمل بريطانيا على إخماد شؤون السودان . وسدح في ذلك بدرجة مهم
في الاستئثار بمره . وفيها ، مصر سة لا على ما فيه ، لا حتى في السيادة .

رابعاً أن تعمل بريطانيا على إخماد حق الشعب . فمهم بذلك حر عروه ترابط السودان
بمصر ، و نهياً بذلك هذا الأسس في فصل السودان من مصر فلهذا حتى تمكن من إدخاله
في حظيرة الامبراطورية البريطانية .

هذه الخطوات الأربع سقم ، وفيما يلي

١ — ثورة المهدي وإخلاء السودان

يطن . كثيرون أن ثورة المهدي كانت ثورة السودان ضد حكم مصري . وأن الغرض
لدى كانت هذه ثورة ترمي به هو إخماد السودان من مصر . ولكن واقع التاريخ الثابتة
تدل على غير ذلك . بل الثورة قامت في شتات اقتصادية وأسباب دينية . وتنحصر لأولى
في أن تحريم الحكومة المصرية لبيع واحتكاره شحارة مع حدا طبقة قوية في السودان من
موارد زرقه ، ففضحت إلى الثورة ، بل حرصت به . وتنحصر لأسباب ليدية في أن
المهدي قام ، باسم الدين الإسلامي ، ضد حكم الكفار ، لأحباب) وصد الاستعداد التركي .

أما المصريون فكان يعطف دسهم ، بل كان يضاف على الثورة تعرابية بالذات لوجوه الشبه بينها وبين ثورته . وكانت الحصار المصرية محبة إلى قلوب السودانيين . يدل على ذلك أن البلاد التي تأصلت فيها هذه الحصار قعدت عن الثورة ، ولم تستحب لها .

ومهما يكن من أمر ، فإن المهدي لم يكن يفكر مطلقاً في وطن سوداني مستقل عن مصر . بل هو على العكس من ذلك كان يرى أن رسالته — وهو المهدي المنتظر — هي أن يرد على العالم الإسلامي وحدته . وقد كتب في ذلك إلى السلطان عبد الحميد وإلى الخديو توفيق وإلى غيرهما من ملوك الإسلام وأمرائه . ثم اتبع أقوال العمل ، وتذهب — بعد أن استقر له الحكم في السودان — لعمرو مصر . وشرع خليفته العائلي فلاحاً في عزوها . فهو لم يكن إذن يريد أن يفصل السودان عن مصر ، بل كان يريد أن يضم مصر إلى السودان : خطوة أولى في طريقه إلى توحيد العالم الإسلامي .

وننظر الآن كيف فشلت الثورة .



قام المهدي كما قدم برسالة دينية ، وجمع الناس حوله .

وينبغي أن نرجع خطوة إلى الوراء لندرك بعضاً من مؤثرات العوامل التي قادت إلى الثورة ، وهي الطريقة التي نفذ بها تحريم الاتجار بالرقيق في السودان . فقد كانت — بإيعاز من بريطانيا — عيفة حاسمة ، لم ترع فيه الظروف والذلاسات . وقد استخدم الخديوات عيل السيرة صمويل بيكر حاكماً على الأقاليم البحرية وجعل من أول وأحدثه مقومة لاتجار الرقيق ، فحمل على هذا لاتجار حملة شعواء ، تجاوزت الحدود لمعقولة ، وأثر الناس على الحكومة ، وكان فاسياً عيباً في حكمه وفي إحصاءه القبل للتحكم المصري ، حتى أشرب القلوب بنص هذا الحكم وكأنه كان متعمداً ذلك ، حتى يبيح أسباب التدخل لمواطنيه البريطانيين . ونحن لا نأخذ إلا بقوله فقد كتب ، وقت كانت المسألة اشترية تافش فيه بعد توقيع ماهدة برايس ، يقول :

" Je ne puis que méditer avec satisfaction sur les changements qui ont eu lieu en Egypte, et l'immense croissance de l'influence anglaise qui date de 1869, lorsque le Khédive employa pour la première fois un Anglais en lui confiant des pouvoirs suprêmes pour la suppression du commerce de la Traite en Afrique Centrale. Cette mesure jeta la base des réformes qui ont été effectuées depuis. A l'expiration de ma mission, en 1873, Gordon devint mon successeur, et continua l'œuvre commencée. La lutte contre le commerce de la Traite ouvrit la porte à l'ingérence britannique : Malcom devint Pacha au service du Khédive pour abolir le trafic sur la Mer Rouge. Me Killop fut également nommé Pacha. Ainsi nous trouvons quatre Anglais investis d'une autorité qui n'avait jamais été conférée à nos com-

patriotes autrefois . A vrai dire, un pays agressif, comme l'a été l'Angleterre de tout temps, ne peut jamais s'arrêter quand et où il veut. Nous sommes poussés en avant et sommes obligé, par la force des circonstances, d'élendre nos frontières même contrairement à nos desirs " (Moh. Sabry : Le Soudan Egyptien p.p. 39-40).

وولي غوردون الأمر من بعد السير صمويل بيكر ، فصار سيرته . وفي عين حاكمه للسودان
في في حملته على تجارة الرقيق درن حساب للعواقب . وهو نفسه الذي يقول :

" Je frappe tous les jours des coups mortels contre le commerce de la Traite et j'institue à cet effet une sorte de gouvernement de la Terreur , j'ai perdu un bon œil pour avoir mutilé un garçon, et ne demanderai nullement la permission de la faire . Peu importe que le Khedive approuve ou non."

وفد رث غوردون البلاد بسوء سياسته وصعب تدبيره على حافة الثورة . وهذا ما يقوله أحد
معاويه . - شاييه لونيخ (Lounich) في هذا المصدد

Gordon avait trouvé le Soudan en paix et pleine prospérité, il le quitta en 1879, endetté et sous le coup de l'insurrection "

مر صبي دن ورحد من عمال الخديو مدعين كانت صميد في شغل الثورة المهدية .
سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد .

ومهما يكن من أمر . فإن الإدارة المصرية بالسودان تحم هم خير و الإصلاح هذه البلاد
ولم تتغير الأمور إلا سوء . من محل سوء إلى سوء . الإدارة المصرية - هذه - رة برهانية كانت تعمل باسم
مصر ولكن ضد مصحتها . وشتن عن الدكتور محمد صبري - بقره في ذلك :

" Les historiens et auteurs anglais sont unanimes à attribuer à l'administration égyptienne , à sa corruption et à son despotisme les causes de la révolte du Mahdi au Soudan . Or il faut distinguer entre l'administration égyptienne proprement dite et l'administration égyptienne *européanisée* de Gordon qui a " préparé " la révolte (1877-1879)

L'Européanisation de cette administration a commencé en 1869 lor que le Prince de Galles vint en Egypte et re-commanda au Khedive Ismaïl l'envoi de Samuel Baker en Afrique Centrale . La mission de Baker dura trois années (1870-1873) ; à Baker succéda Gordon comme gouverneur des Provinces de l'Equateur (1874-1876). De 1877 à 1897 Gordon devint gouverneur du Soudan avec des pouvoirs discrectionnaires absolus. Entre temps , en 1878 à la suite de la convention des Somalis de 1877, Malcolm devint directeur du Service de la Traite dans la Mer Rouge. C'est sous le couvert humanitaire de la Traite que Baker , Malcolm, Gordon et tous les fonctionnaires européens amenés au Soudan , surtout dans les deux dernières années du regne d'Ismaïl, tels les Gessi, les Slatin, les Schnitzer

(Emin), les Messedaglia, les Emiliani, les Giegler, les Casati, les Lupton etc. ont permis à l'ingérence anglaise de s'établir au Soudan; de discréditer le Gouvernement Egyptien aux yeux des populations, sous le rapport religieux et social, et de créer des causes de mécontentement réel par les mesures violentes prises contre le commerce de la traite.

" De l'aveu de Cave, le célèbre financier anglais, le Soudan était prospère en 1877, c'est à dire à l'époque où l'administration était encore purement égyptienne. En 1879 le Soudan était endetté et sous le coup de l'insurrection. Toutefois dans les contrées extrêmes du Soudan, dans la Somalie et le Harrar, l'administration est restée purement égyptienne jusqu'à la révolte Mahdiste ou plutôt jusqu'à leur évacuation par l'Egypte (1844-1885). L'œuvre de cette administration était remarquable. Il est bon de noter que le gouvernement du Harrar était une dépendance du Soudan sous Gordon, et que ce dernier, en 1879, se permit de renvoyer Raoul pachà de Harrar pour mettre un Anglais à sa place mais Ismaïl non seulement refusa l'euro péanisation de l'administration égyptienne à Harrar avec ses conséquences inévitables mais se priva même le gouvernement de Harrar du gouvernement général du Soudan et le rattacha directement à l'administration égyptienne. Aussi quand la révolte Mahdiste se déclara au Soudan elle recruta ses partisans surtout dans les régions et parmi les éléments les moins avancés, mais surtout dans les centres de civilisation où l'œuvre égyptienne depuis Mohamed Ali avait eu le temps de s'implanter, le pays était réfractaire à la révolte.

L'occupation de l'Egypte par l'Angleterre en 1882, en empêchant l'Egypte d'avoir ses coutumes franches, a encouragé la révolte à prendre des proportions de plus en plus grandes et à accumuler des ruines pendant dix-huit années (1881-1898)."

ويد أخرى اريمانيا، — وهي في هذه المرة مقصود في سوء بينهم — كنت مبررا مباشرا في نجاح الثورة المهدية. فن الانجليز عموما دحوا مصر في سنة ١٨٨٢. كنت ثورة لمهدية لم تستعمل إلى الحد الذي يتصور معه، حمله. وبالرغم من احتلال الجيش المصري تحت الضغط الانجليزي باعتبار أنه كان جيشا ثيرا تحت قيادة عربي، ان مصر وجدت لرحل الكفء المحكم القادر على إخماد ثورة المهدي في شخص السيد العظيم عبد القادر حامي باشا، وقد أرسل حاكما عاما للسودان في بدء الثورة المهدية. وقد أخذ هذا البطل المصري يعمل على إخماد الثورة. ونجح نجاحا كبيرا في ذلك، وكان اسمه يلقى لرحم في قلوب رعاياه أشيرة، حتى أن المهدي كان يدعو الناس دقب كل صلاة أن يستعينوا من رأس هذا الرجل العظيم وينادوا "اللهم يا قوي يا قادر اكها شر عبد قادر". فلم يكد انجحوا يستشعرون أن عبد القادر حامي قادر على إخماد الثورة حتى أوعزوا إلى تخديوي توفيق فاستدعاه من السودان دون أن تم عمله ومنعوا كذلك بإناد الرير، في السودان، وهو من كبر رجائه مادريين في مدينة مهدي وحده من سلطانة لو تركه الانجليز يرجع إلى بلده. فبريطانيا لم تكتف بالامنع عن اتحاد أي تدبير جدي لإخماد

ثورة وهي التي كانت في يدها متزايد الأمور وقت ذلك في مصر ، بل ذهبت أبعد من ذلك كثيرا فعملت على عرقلة كل لمساعي التي بذلتها مصر لئلا من انتشار الثورة . وعندما تأهبت للعمل ، وأرسلت هكس باشا على رأس جيش مصري من فلول العرايين إلى السودان ، قادتهم إلى الكارثة ، بل إلى هذه المجزرة البشرية التي شو فيها جميعا ودمت بسبب سوء تدبير نائهم البريطاني وضعف قيادته ، ونقص كفايته . ثم أرسلت بعد ذلك غورون لإحلاء السودان ، بعد أن مرضت هذا الإحلاء إلى مصر فضا . فكنت كارثة أخرى أودت بحياة غوردون ، بعد أن تباطأت حملة الإنقاذ — تحت قيادة ولسلي — في السير لإخمادها .

ونظر الآن كيف فرضت بريطانيا على مصر إحلاء السودان .

وهذه تالفة الأافي . فن بريطانيا بعد أن مهدت لدورة انهدية بسوء إدارة رجائنا أو بلإعبر منها لهم ، وبعد أن استعنت عن اتحاد أي تدبير حدي لإخماد ثورة بل بعد أن عرفت كل مسعى بدل في هذا سبيل ، بعد هذا وقد فرضت على مصر إحلاء السودان ، وطبقت من كل وزير مصري لا يطيع حد لأمر أن يستقيل . وكان شريف باشا قبل ذلك قد بين لبل البريطاني — السيرافان بارغ — في مذكرة هي آية في مدد الحق وبلاء ، حجة لأسباب التي تدعو مصر إلى عدم إحلاء السودان . ونفس هذا نص هذه مذكرة باللغة الفرنسية ، وتاريخها ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ :

La première objection qui se présente à l'esprit si l'on envisage la possibilité d'annexion d'un territoire au Soudan en Égypte est le texte du Firman du 7 août 1879 qui interdit toute annexion et toute aliénation de territoire.

Mais en supposant même que l'Égypte puisse de sa propre volonté renoncer à ses possessions soudanaises, il est juste d'examiner quelles sont les conséquences :

Dans l'état actuel des choses, le Gouvernement conserve son autorité sur tout le Soudan à l'exception de la Province du Kordofan, et des districts avoisant Souakim. Il s'agit donc de passer à l'annexion tout le Soudan oriental, les moudirats de Barber et Bengoua ainsi que tout le cours du Nil depuis ses sources jusqu'à un point à déterminer comme frontière sud de l'Égypte. Le faux prophète se verrait donc consacrer comme seule autorité de ces vastes régions, et les tribus restées fidèles à l'Égypte aussi bien que les tribus encore indécises, telles que les Cababiches, seront forcément destinées à grossir le nombre des auxiliaires du rebelle.

L'Égypte ayant ainsi contribué à augmenter le prestige du faux prophète serait réduite à ses limites les plus restreintes et aurait à supporter directement le choc des masses fanatisées. Elle aurait en outre à se préoccuper des nombreuses tribus de Bédouins qui l'entourent de tous côtés, et qui à cause de leurs instincts de pillage et du mirage que l'Égypte produit

sur eux ne sauraient rester indifférente aux appels que le faux prophète ne peut manquer de leur adresser :—

Quelques unes d'entre elles, comme celle de Abaddehs et une grande partie des Bichariels demeurent fidèles jusqu'à présent et qui s'étendent depuis Berber à Esneh et Kenen même seraient une source permanente de préoccupation pour le Gouvernement.

Privée de frontières naturelles, et par conséquent vulnérable de tous côtés, l'Égypte se verra obligée, pour assurer sa sécurité, de maintenir sur pied une armée considérable, et au dessus de ses moyens.

L'occupation du Souakn, au contraire, avec une bonne administration lui permettrait non seulement de recruter facilement et à bon marché des hommes dans ces contrées, mais de faire supporter à ces mêmes contrées une partie des frais destinés à l'entretien d'une armée contribuant à la sécurité de l'Égypte propre.

D'ailleurs, depuis les temps les plus reculés jusqu'à Mohamed Ali, elle a toujours eu à prendre l'offensive vers le sud pour être préservée des incursions des peuplades du Haut du Nil.

Le système constant de la défense de l'Égypte a consisté de tenir ces peuplades en échec loin des limites de l'Égypte propre.

Le Gouvernement de S. A. ne saurait par conséquent se décider à l'abandon de territoires qu'il considère comme absolument nécessaires pour la sécurité de l'Égypte.

D'ailleurs au point de vue de l'exploitation, quelques fondées que puissent être les critiques dirigées contre l'administration égyptienne dans le Souakn, il n'en est pas moins vrai que c'est grâce aux efforts de l'Égypte que les contrées du Kordofan, du Soudan et du Nord du Kordofan ont pu se développer, que des voyages d'exploration scientifiques, ont été entrepris, et que les communications ont pu s'établir.

Il est donc évident que l'Égypte a arrivé dans les limites du possible. La Traite des Éthiopes et que le faux prophète a trouvé ses adeptes parmi ceux qui ont vu leur liberté entravée par l'administration égyptienne.

Mais pour continuer son œuvre dans le Souakn, rétablir son autorité et partant protéger l'Égypte, le Gouvernement de Son Altesse a besoin du concours temporaire d'une forte armée d'environ 10,000 hommes.

Cette force armée serait employée à ouvrir tout d'abord, le chemin entre Souakn et Berber, et à tenir garnison pour un délai déterminé, en attendant que le Gouvernement de Son Altesse puisse organiser et concentrer des forces pour la remplacer.

Point n'est besoin d'ajouter qu'il n'entre pas dans l'esprit du Gouvernement de Son Altesse d'entreprendre une nouvelle expédition au Kordofan.

Il se bornera à prendre les dispositions nécessaires pour se maintenir à Khartoum afin d'être rassuré du côté du Soudan oriental et commander le cours du Nil.

Le caractère religieux de l'insurrection étant donné, le Gouvernement de Son Altesse estime que l'intervention la plus adaptée à la circonstance serait l'intervention turque. Il croit que la Sublime Porte ne saurait lui refuser ce concours si elle tenait compte des contingents que l'Egypte lui a fournis en Libye, en Grèce, en Serbie et en Bulgarie. L'urgence de ce concours ne saurait échapper à la Porte pour empêcher que l'insurrection ne gagne la Tripolitaine et l'Arabie. Toutefois le Gouvernement de Son Altesse est parfaitement d'accord avec tout engagement à ce sujet soit consacré par un accord avec la Grande-Bretagne, soit que le Gouvernement de Sa Majesté consente à négocier pour l'Egypte, soit que cette dernière ait à s'entendre directement avec la Sublime Porte.

Signé : (CHERIF)

هذا أصغر ثمن الرياض عن وحب، حلاء، سوان، ووجه الحكومة المصرية بالبرقية الشهيرة المرسلة إليه من لورد جردن في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤، وقد أتت عريضا بما تقدم (أنار) من ١٣-١٤، لم يسع وخشية شريف باشا، إلا أن يسبق، وإلا أن يسجل استغاثته المشرقة والعبارات ملاتية، وسبق مترجمة إلى لغة الانجليزية.

"The British Government presses for the evacuation of the Sudan, but we have no right to agree to such a step being taken as these provinces which belong to the Sublime Porte are entrusted to us to administer. If Britain insists upon its recommendation being carried out without opposition on our part, such an act would be contrary to the provisions of the Khedivial Decree of August 23, 1878, which stipulates that the Khedive rules through his ministers and in conjunction with them. We therefore, submit our resignation, as we are prevented from discharging our functions in accordance with the constitution."

وروص رياض باشا لزيادة على أسس إخلاء السودان، وقفا لورد جردن، وتمت على يده هذه المأساة الفاجعة.



ويبدو أن نيتي هذا بعد كل ما تقدم أن مصرنة تتألى عن السودان، بل فتصمرت على إخلاء المناظر لدخية فيه من بلخوش ونوظين لحتى دماجه. ولم يكن في نيتنا وقت أن نصرت هذا الإخلاء أن نترك السودان. فبين إذ كانت قد أحته ورسا لم تتحل عنه يدل على ذلك ما يأتي :

١ - المنشور لدى إذعه الخديو على أهالي السودان بحرده فيه أنه عهد إلى جردون تأليف حكومة قوية تعمل على توطيد النظام.

٢ - ملطمة الخديو المقيدة ، فإنه كان طمعا للفرمانات لا يستطيع النازل عن السودان ولا تركه ، وقد احتج ابياب العلى فعلا على هذا الإحلاء . وخديو حتى لو كان أراد التخلي عن السودان ، فإنه كان لا يملك ذلك . والمهمة التي وقعها السير درايمون ولف مع الباب العلى في الآستانة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التخلي عن السودان ، بل هي على العكس من ذلك فقد نصت على تهيئة السودان بالوسائل السلمية ، وعلى أن تعهدات الخديو لدولة لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التي منحتها لهم لفرمانات سلطانية .

٣ - على أن الحكومة لمصرية لم تخل من السودان إلا لمصادق له حلية ، ووقعت المواني تحت الإدارة المصرية ، وهـ نحن من مناطق ساحلية لم يكن تطوعها بدمر ض عيبا فرضا ، وقد رأينا كيف استغل شريف باشا لهذا السبب .

٤ - اعتراف الحكومة البريطانية طول مدة التي بقي فيها السودان حاليا من الجوش المصرية بحقوق مصر ، فقد تقدمت احدى مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ ، ومع إيطاليا في سنة ١٨٩١ ، ومع الكونغرس الحر في سنة ١٨٩٤ ، وأدت في هذه الاتفاقات أن تحمل الدول حصص مناطق السودان ، ولكن شروط أن كل خلال من هذا قبل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على هذه الأقاليم ، وتبقى هذه الحقوق معقدة إن أن تمكن حكومتها المصرية من استرداد المناطق المذكورة . وما يؤيد ذلك أيضا حقيقة المؤودة المعروفة . وقد احتل الفرنسيون الدولة تحت قيادة الكاتن مارشال ، فذهب إليه كمشرك . ومعد محذنة لم يرض مارشال أن ترك الدولة إلا بعد أن رفع كمنشتر عنها العلم المصري وحده ، وهذا تصرف صريح من محازا أن السودان كان وطل أرضا مصرية .

يتبين إذن من كل هذا أن السودان منذ حلائه إلى أن استرد لم ينزع عن أن يكون من للاحية ، والوية حر من مصر . ولم يتغير وضعه الاسواني بعد ثورة المهدي والإحلاء عما كان قبل ذلك .



٢ - استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

لم تكن الحكومة التي أقامها المهدي وخففة فيها عدااته الثعالبية ، تقادرة على أن تمسك زمام أقاليمها من لدرويش ، وه يعقب الحكم المصري في السودان حكم يدانيه في الصلاحية ، بل كان حكما يتنازع بالتهب والسلب ولا يعد على لأرواح ولأموال . وسفل هذا عن هذا الحكم شهادة ثلاثة ، سوداني ومصري وبريطاني .

قال الأستاذ أبو شديكة في كتابه الذي سبقته الإشارة إليه (ص ٢٥٧) . "ومع ما أنشئ من محاكم وما بين من قضية يحكون الشريعة المحمدية ، فإن حوادث النهب والسلب والتعدي على لأنفس ولأموال ترد إلى الخليفة دون انقطاع من الأقاليم ، حيث يعيث بعض لأعراب الأجلاف فسادا ، وهم لا يتصفون بقضية ما غير إيمانهم بالمهدية ، وسع أرواحهم في سبيلها . وكان الخليفة يزجرهم ويهددهم ويتوعددهم بشديد العذاب ، ويأمرهم بهاملة الناس بالمسئى وازرق ، ولكن أنى لهم بتبدل نفوسهم وعقليتهم ، وقد شقوا على الفوضى والظلم ، وما كان الخليفة أن يحردهم من أملحتهم وأن يستغنى عن خدماتهم ، فبهم حماية الدولة ضد أعدائها والخارج وهم طائفة وأو نه على منافسيه فى الماحل . فانصرورة تنغى بالحفاظ عليهم ، ولكنهم ظلموا وحاروا ووسموا العهد بطابع الفوضى نتيجة جهلهم وسوء تدبيرهم مع ما ركب فى نفوسهم من بغض وكراهية لأولاد البلد " .

وقال الأستاذ محمد شفيق غزالى فى كتابه وحدة وادى النيل ص ٨٧ . " فنظور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت مالا تصالح له وما لا نظيره وما لا ينفى لها . فكانت حركة تخليص وتخريب وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت اتى أبدا ما آلاف لدرأويش فى شتى المواقع ، ودهست المدرة على نظير وصفات اراءمة الخليفة التى كان يملكها المهدي ، فى سبيل الهدم لا فى سبيل البناء . ذلك أن تلك المدرة فتحت الباب للعصبيات المفرقة والشياعات المتنافرة ، وحماة تحار ارفق ، وكراه مقومات الحصار الحديثة الى تطالب بنظام الحكم وحرمانه عن قواعد ثابتة ، واستقرار أسبابه ، فى أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والغير كلما بدت نبت منعمة ، واستعداد للتقدم وازرق فكان الانحلال والبوار والحرب . وقد ذكر كرومر فى تقريره عن مصر والسودان فى سنة ١٨٩٨ - أى على أرائخاد الحركة المهدية - "إن الإقليم الواقع بين عطبرة وخرطوم - وهو موطن الحمدين - قد فقد فى العهد المهدى كل مكانه تقريبا . قل وقد زوت حديثا مدينة المنحة وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى فى العهد البغيض السابق لثورة المهدية) . وتدل أطلال المدينة ونحريها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثنى ذلك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التذير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أنوا تقريبا على جميع الدكور الباقين " . وذكر فى موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصاته حكامة السودان فى سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥,٠٠٠ جنيه وفى هذا الكفاية لتصوير ذلك "خراب الشامل" .

وقال مستر تشرشل في كتابه : (The River War p.p. 69-70)

"Of the military dominations : which history records, the Dervish Empire was probably the worst. All others have displayed compensating virtues. A high sense of personal honour has counterbalanced a low standard of public justice. An enrolling patriotism may partly repair economic foibles. The miseries of the people are often concealed by the magnificence of the army. The laxity of morals is in some degree excused by the elegance of manners. But the Dervish Empire developed no virtue except courage, a quality more admirable than rare. The poverty of the land prevented magnificence. The ignorance of its inhabitants excluded refinement. The Dervish dominion was born of war, existed by war, and fell by war. It began on the night of the sack of Khartoum. It ended abruptly thirteen years later in the battle of Omdurman. Like a subsidiary volcano, it was lunged up by one conclusion, blazed during the period of disturbance, and was destroyed by the still more violent shock that ended the eruption."

إذن لم يكن الحكم المصري هو الذي جلب الويل والدمار للسودان . وكان السودانيون في ظله
أوفر حظا منهم في ظل حكم الدراويش .



على أن حكم الدراويش لم يطل . وبعد أحداث بيوش المصرية السودانية ، ومطامع الدول
الاستعمارية تنطاع ، من كل مكان . وتدربا برطانيا تعتمد مع هذه الدول — ألمانيا وإيطاليا
وربما غيرها — اتفقت تباع لهم حلالا وقيا لبعض ماضق السودان إلى أن يستقر . ثم نشطت
فرنسا ، واتجهت من أفريقيا الشرقية إلى ليبيا ، فهددت السودان بالاستعمار .
فقررت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية أن يرشح جيش مصري باسم خديو
مصر لاسترداد السودان . وحادثه وشوده التي سميت الإشارة إليها تدل على أن الجيش المصري
لو تأخر قليلا في استعادة السودان ، لكان الفرنسيون قد نجحوا في احتراق أفريقيا من العرب إلى
الشرق ، ولكانوا وطلدوا أقدامهم على ضفاف النيل في أوسط السودان . وقبل الفرنسيين ، كان
الإيطاليون يهددون السودان ، ولتمثل البريطاني في مصر — السير رنس بارنج — يرقب حركاتهم
في خوف وحذر ، ويخشى أن يوطدوا أقدامهم في الخرطوم ، فيكون ذلك كارثة على مصر وهو
يعلم أن من يملك السودان فقد ملك مصر ، وأن لالنجائز هم المشاؤون عن ضياع السودان
وها هو يرسل برقية إلى لندن في هذا المعنى ، تاريخها ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، منتفها بالضم
لأهميتها :

Cairo, December 15, 1889.

On the 11th instant your Lordship telegraphed to me that the Italian Government wished to enter into relations with the chiefs of *Kassala*

In your Lord's telegram No 105 of the 13th instant it is remarked that "the policy of keeping other people out of a savage territory, which we are unable to occupy ourselves, is one which it is difficult to pursue or to defend."

I fully recognize the force of this observation. At the same time I venture to point out that the case of the Sudan is not quite analogous to that of other savage territory which is not, and never has been occupied by any civilized or quasi-civilized power. *De iure*, although not *de facto*, the Sudan constitutes part of the Ottoman dominion. The Khedive pays tribute to the Porte on account of the Sudan; and so far as *Massouda* and *Suakin* are concerned the precise amount paid for these provinces is stated in the Firman of May 1865. It is most unjust that the Egyptian Government should continue to pay tribute for *Massouda* and the injustice will be considerably increased if the Italians encroach on territory which the Egyptian Government hopes, and not unnaturally, to *reoccupy some day*...

The Italians evidently want to obtain possession of *Kassala*—it is more than probable that they will, after a short well-endeavoured westward, in which case, they would soon strike the valley of the Nile either at *Ahartoun* or at some point near *Amdam*.

I venture to think that it is essential in Egyptian interests to avert any such calamity, for it is no exaggeration to say that the establishment of a civilized power in the Nile valley would be a calamity to Egypt.

Ever since the Sudan was evacuated Sir Samuel Baker and many others have pointed out the serious consequences which would result if the Dervishes began to tamper with the Nile on which the well-being and agricultural life of Egypt depend. These views, at the time they were put forward, were universally accepted. The Egyptians who now rule in the Sudan do not see sense enough to run the risk of doing any real harm to Egypt. But if such a war were waged against a civilized European Power, it would be a very different matter. Power would as Sir John Moncreaff very truly says "be in the hands of its grasp." They could so reduce the water supply as to render the country

An Egyptian question of this calibre cannot be a matter of indifference to Her Majesty's Government.

Whatever Power holds the Upper Nile Valley must, by the mere force of its geographical situation, dominate Egypt.

In the eyes of Europe, of the people of Egypt, and I may add, of a very large number of Englishmen, the English Government is held responsible for the loss of the Sudan...

(BARING)

(R f: Archives Anglaises F. 078. No 4213)

عمدت مصر إمداد إلى استرداد السودان . وفي ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ تلقى كاتشنر سردار الجيش المصرى أمرا بالرحف على السودان ، باسم حديو مصر كما قرعما . وندتم ذلك الاستيلاء على دنقلة في ٢٣ ستمبر سنة ١٨٩٦ . واحتلت أم درمان في سنة ١٨٩٨ .

وقد استرد السودان ، لأموال والجوش المصرية وكانت مساهمة بحاة صنية . وقد دنت ، كالكيف حملات استرداد السودان ٢,٣٥٤,٣٥٤ جسيها وهي تشمل المصروفات العسكرية . ومصاريف إنشاء السكك الحديدية ومد الشعارات والسفن . وريه . سنة . وقد تمتهت الحزنة المصرية . ٨٥٠,٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الحزنة البريطانية : مؤلف : كايكل ص ٦٣ .

وكذلك لعبت الجوش المصرية لدور لأول في استرداد السودان ، وقد كن تدد القوات المصرية التي اشتركت في معركة دنقلة سنة ١٨٩٦ . يوم ١٦,٦٨٢ . عدد القوات الانجليزية لا يتعدى ٨٧٠ رجلا .

وقام الحدود المصريون بمهمات مد الخطوط الحديدية والشعارات و تيفريات والانتحاء . في معارك سنة ١٨٩٧ منها معركة العطرية ، وبلغ عدد القوات المصرية نحو ١٨,٠٠٠ . والقوات البريطانية ١٥٠٠ .

وفي معركة أم درمان سنة ١٨٩٨ . عدد القوات المصرية ٢٢,٠٠٠ والقوات البريطانية حوالي ٤٠٠٠ جندي .



حدث انخراطا مع مصر سودان . شريكة في الإدارة . واستقرت الجوش الإغانية في الخرطوم كما استقرت في القاهرة من قبل . وحدث حطت تحترا الخطوة الثانية في سدل تحقيق مطامعها الاستعمارية .

وعقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية اتفاقية سنة ١٨٩٩ . لأولى في ١٩ يناير والثانية في ١٠ يوايه . و الأولى هي لاتماتية لأساسية وهي التي يشار إليها عندما نذكر اتفاقية سنة ١٨٩٩ في بلى . أما الثانية فقد كان العرض منها تعميم النظام الإداري الذي وضعته الاتفاقية الأولى ليشمل مدينة سوكن . وكانت هذه المدسة قد استثبتت في الاتفاقية الأولى

أما كيف عقدت اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وما هي كان الانجيز بمحاولونه مفدها ، ودخ اللورد كرومر — الواضع لهذه الاتفاقية — ينكم عن ذلك . فقد قال في كتابه (مصر الحديثة — الفصل الثالث والمثرون) في هذا الصدد ما يأتي :

“ The matter was discussed when I was in London in July 1898. At that time, although all saw clearly enough the objects to be attained, no

very definite method for attaining them was suggested. In order, however, to give an outward and visible sign that, in the eyes of the British Government, the political status of the Sudan differed from that of Egypt. Lord Kitchener was instructed, on the capture of Khartoum to hoist both the British and Egyptian flags side by side. These orders were duly executed. Amidst the clash of arms and the jubilation over the recent victory, this measure attracted but little attention. It was not until five months later, that its importance was generally understood. On January 4, 1899, being then at Omdurman I made a speech to the assembled Shukhs. As I intended and anticipated, it attracted much attention. It was, indeed, meant for the public of Egypt and Europe quite as much as for the audience whom I addressed. In the course of this speech I said: "You see that both the British and Egyptian flags are floating over this house. That is an indication that for the future you will be governed by the Queen of England and by the Khedive of Egypt." There could be no mistaking the significance of these words, and there was no cause that they should be mistaken. They meant that the Sudan was to be governed by a partnership of two, of which England was the predominant member.

Before making this speech, I had submitted to Lord Salisbury the project of an Agreement between the British and Egyptian Governments regulating the political status of the Sudan. It had been prepared, under my general instructions, by Sir Malcolm Melwick, the British Adviser of the Egyptian Government. Shortly after my return to Cairo, I was authorized to sign it. It was accordingly signed by the Egyptian Minister for Foreign Affairs and myself on January 13, 1899. I proceed to give a brief summary of the contents of this document.

The first and most important was to assert a valid title to the exercise of sovereign rights in the Sudan by the Queen of England in conjunction with the Khedive. There could be only one sound basis on which that title could rest. This was the right of conquest. A title based on this ground had the merit of being in accordance with the most probable facts of the situation. It was a title in accordance with international law — which can obviously never be corrected save in respect to certain special issues — at all events with international practice, as set forth by competent authorities. It was, therefore, and I so stated in the preamble of the Agreement that it was desirable "to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development" of the legislative and administrative system of the Sudan.

This principle having been once accepted, the ground was cleared for further action. The shallow claims of Turkish suzerainty were practically, though not nominally, swept away by a stroke of the pen. Their disappearance connoted the abrogation of all those privileges which, in other parts of the Ottoman dominions, are vested in European Powers in order to check an abusive exercise of the Sultan's sovereign rights. All that then

remained was to settle the practical points at issue in the manner most convenient and most conducive to the interests of the two sole contracting parties, namely, the British and the Egyptian Governments.

The 22nd parallel of latitude was fixed as the northern frontier of the new state, on the other hand, the southern frontier was left undefined. It was provided that both the British and Egyptian flags should be used throughout the Sudan, that the supreme military and civil command should be vested in one officer, termed "the Governor-General of the Sudan", who was to be appointed by a Khedival Decree on the recommendation of the British Government; that Proclamations by the Governor-General should have the force of law, that the jurisdiction of the Mixed Tribunal should "not extend or be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan," and that no foreign Consuls should be allowed to reside in the country without the previous consent of the British Government.

وسنحس في هذه الاتفاقية من ناحية انونية ويكى أن ذكر لأن أن الاجاز وضعوا
أقدامهم في السودان بفصل هذه لاتفاقية . وسراهم يتدرجون في تثبيت حكمهم ولاسراء
بإدارة السودان وقضاء مصرها شيا شيا تخفيف لأسرهم الاستعمارية كما قدما .



٣ — استئثار بريطانيا بإدارة السودان وقضاء مصر عنه :

ستعرض أولا كيف ستأثر بريطانيا السودان وتفتت مصر عنه مع أن مصر بقيت
تعمل على ضم السودان . ثم سطر بعد ذلك في إدارته بربحية في السودان وما تصورى عليه
هذه الإدارة من مساوئ .



صفت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا وبه كثير من تخفيف حقوق مصر . ومع أن هذه الاتفاقية
لا تقم ويرا كبير هذه الحقوق ، فإن إنجلترا لم يثبت أن انفصلت من حقوق مصر إلى تمررها
الاتفاقية نفسها . بل إنه لم ترض على توقيع لاتفاقية أكثر من أربع سنوات حتى عمدت إليها
دون أن تترك معها مصر ، إلى توقيع اتفاق مع خبشة حص بحود السودان ودبت في سنة ١٩٠٢
ثم أخذت إنجلترا تزيد في اعتدائها على حقوق مصر يوما بعد يوم . وتعدت أعمال الاعتداء حتى
تفقت في أحداث سنة ١٩٢٤ .

ومنذ سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩١٢ كانت لغو بين أن يصدرها . الحاكم العام لا تصدر ، لا
موافقة الحكومة المصرية وذلك طبقا لمصوص "لاتفاقية

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل حاكم السودان مصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون إخطارها في بعض الأحوال .

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعدت المحتر الحمية في مصر . وامتدت حماية إلى السودان تبعاً لمصر . وقد تسارعت تربية من مبادئهم على مصر والسودان اعتباراً من هذا التاريخ ، وذلك في المادة لورن . المبرمة في سنة ١٩٢٢ . وقد جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتي .
" يتبرنسا تركا عن جميع حقوقها في مصر والسودان محدداً لآثاره ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ " .

وفي ٢٨ - ١٩٢٢ سنة أعدت المحتر الحماية فرت عن مصر والسودان في وقت واحد ، ولكن أختاراً احتفظت بـ اتفاقية سنة ١٨٩٩ في السودان

وفي سنة ١٩٢٣ أحرزت إنجلترا حكومة مصر أن يحدف من دستور مصري لقب " ملك مصر والسودان " حتى تفهم العلاقة بين البلدين .

وفي ٢٢ و٢٣ سنة ١٩٢٤ - سم المذموب - محي رئيس حكومة مصرية " عصب مقتل لمردار " بلاراً صلب فيه أن مصدر في - لال أربع وعشرين سنة الأوامر لمراجع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البعثة من السودان ، وأن تمنح المصلحة المحصلة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطنان التي تررع في - لبريرة من ٣٠٠,٠٠٠ لادن إلى مقدار ديمر محدود تبالما تمضيده - حاحة ، ولما رايست حكومة المصرية تنفيذ هذه المدالب الحائرة نفذتها حكومة الإنجليزية قسر وتهر ثم نفذت اتفاقية مياه النيل المعروفة في سنة ١٩٢٩

مع كل ذلك لم يصر م نص - مال في سبون ، من السودان : ولا حاجة إلى استعراض ما تكبدته مصر من نفقات منذ عهد محمد علي في سبيل نشر الحضارة في السودان بإنشاء المدن وتعميم طرق المواصلات وتوسيع نطاق التعليم . وفي عصر البحث هذا على السجلات التي تحتفظها مصر منذ سنة ١٨٩٨ .

وقد تنوعت هذه النفقات . ونحن نذكر منها :

(١) بعثة مصر للسودان . قامت الحكومة المصرية منذ ستردد السودان بسد عجز ميزانيه . بل ومساعدته على تكوين مال احتياطي . وقد بلغ مجموع هذه الإعانات من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٢ (حيث وقعت الإعانة لارادة المطردة في إمدادات السودان) مبلغاً يزيد على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات . وهو مبلغ يريد على نصف ميزانية السودان في هذه الخمس عشرة سنة .

(٢) قدمت حكومة مصرية لسودان فروض لا تتضمن تخديماً أحل بوسائله لتقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء الكبارى والسكك الحديدية والاعرفات وإنشاء مبانى لمرسودين ، وقد قدمت هذه القروض من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩١٢ بمبلغ يهر خمسة ملايين ونصف من الجنيهات

(٣) عقب إخراج الجيش المصرى من السودان فى سنة ١٩٢٤ ، أعلنت حكومة لمصرية أنها لا تسعى إلى حل من مسئلية المدوع عن السودان وحصلت منذ سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٠ مليون جنيه ككل سنة للاشتراك فى نفقات المدوع عن السودان رأيت مصر تدفع هذه الإعانة حتى عادت وحدات الجيش المصرى إلى السودان بعد هذه سنة ١٩٣٦ ، وفقت دفعها فى سنة ١٩٤٠ . وقد دفع مجموع ما دفعته مصر لنفقات المدوع مبلغ ٢٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٩

يرفع ما دفعته مصر لسودان من إعانة لإدارة مدوع وفروض ٣١ مليون جنيه ككل هذا ولم يبرلسنا رول بالسودان ، فمنهم من يرى معنى مصر عموم .



فى أن نقول كلمة فى إدارة مدية فى السودان . ونقول أن هناك حكمانه نيا " جميع كل بعد عن الواقع ، وليس سياسة " حكمة أردي " هو حكم ربحى ، فتردت برىضيا به تحت ستر ما تسميه " الحكومة " . وحكومة السودان هذه أرواحه — على عرار حكومات المستعمرات — يقوم على رأيه ، حكمه ، جميع من فيه كل سياست ، وهو ربحى ربحاؤه فى حكم مكرريون ومزبون يتولون المناصب الكبرى مركزية ، وهؤلاء أيضا جميعهم ربحيون . ويتبنى إدارة الإقليم حكمه بغير علم وأب ومنسول ، وكل هؤلاء أيضا ربحيون دين استثناء .

حكومة السودان ، هى حكومة برىضيه . لاحظ المصريون ولا السودان بينهما . وهى متفعل بمحل " أور هذا الحكم " وقد كانت سياست الحكم البريطانى فى مصر نادى حيتها المعنوية ، إذ أصف الإقليم حياها ، وأموطها برية ، وأحروا الإقليم بها . أما سياست الحكم البريطانى فى السودان ، فننادى حياها المعنوية والخير المادية فى وقت واحد . ويتبين ذلك مما يلي :

(١) تانح التعليم :

م تحاول التجار نشر القناعة والتسليم فى السودان ورفع مستوى شعب . من كان دستور سياستها التعليمية ، جاء فى تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ وهو تعليم الطبقة و يؤهلهم لخدمة الحكومة فى الوظائف الحكاية لمصرى بمرتبات — على من مرتبات المكنة — يدين يؤتى بهم من أخرج ، يدل على ذلك قسلة الاعتمادات المخصصة للتعليم ولم ترد نسبة م ينفق على التعليم حتى سنة ١٩٣٦ على ٣ . من ميزانية النفقات على أنها ريدت بعد ذلك فى ١٠ . ولكن هذا المبلغ

لا يصرف برسته في "تعليم بسبب زيادة مصروفات الإدارة"، وتتن كذا لانجيز يدعون أن نسبة نفقات التعليم هي ١٠٪ من الميراثية إلا أن في ذلك معالطة لأنهم يصيغون إلى هذه النفقات لمبالغ التي تصرفها المدارس المحلية. وعدد لأطفال الدين يضاف لهم أما كن في التعليم الأولى لا يتجاوز ١٪ من مجموعهم. والمدارس العامة في السودان التي فتحت منذ سنة ١٩٤٠ لا يزيد عدد طبتها عن ١٩٥ طالباً منهم في مدرسة الزراعة خمسة طلاب يشرف عنهم خمسة مدرسين، وفي مدرسة الطب البيطري ثلاثة طلاب وأساتذتها ثلاثة، وفي مدرسة الحقوق يسف عدد الطلبة أحد عشر والمدرسون ثلاثة وتتكون من فصل واحد فتح في سنة ١٩٤٤ ويستمر طلبته إلى سنة ١٩٤٧ ثم تنفل المدرسة سنة وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب تبعاً لحاجة الحكومة.

بل إن الإدارة الانجليزية في السودان تضع عتبات في سبيل قدوم الطلبة السودانيين لإكمال دراستهم في مصر، وقد حدث أن حصل بعض الشبان السودانيين على ليسانس الحقوق المصرية ومع ذلك لم تمكنهم الحكومة من الاشتغال بالمحاماة في بلادهم.

(ب) تأخر النظم النيابية :

منذ سنة ١٨٩٩ إلى الوقت الحاضر لا تزال الأحكام العربية قائمة في السودان ولا يقبل هذا أن يستمر هذا النظام في حالتي السلم والحرب.

فالحاكم العام يجمع بين سلطتين تنفيذية وتشريعية وهذا النظام يتنافى مع الديمقراطية. وفي سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد أصدرت قانون الحكومة الخديوية تحت صط لرأى العام ولكن الجمهور انتفض في السودان طالب بإنشاء مجلس تميم بقرا الميراثية والقوانين، فأصدرت الحكومة في سنة ١٩٤٣ قراراً بتأسيس مجلس الاستشاري لشبان السودان، ولكنه لقي معارضة هيفة إذ قصر اختصاصه على شبان السودان دون جنوبه وجعل هذا الاختصاص تفرقاً ضيقاً.

ويظهر لنا من هذا مع ما وصل إليه الحكم في شئون السودان في الوقت الحاضر انعكاس ما كان عليه وقت أن كان مندمجاً في مصر، فبموجب قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٨٢ كان للسودان أن يرسل بوجهه إلى مجلس النواب في القاهرة كسائر الأقاليم الأخرى.

(ج) تأخر الحلة الاقتصادية :

تقوم سياسة انجلترا على فكرة كلاً غرض للسودان وكلاً غرض لانجلترا، فاشركات الاستثمارية لانجليزية تسف موارد السودان، فهذه شركات زراعية لاستغلال بعض لأراضي وشركات تجارية لاحتكار الأسواق.

من الشركات الزراعية شركة احريرة وشركة كسلا ، وتعتبر شركة الجزيرة أكبر مشروع استثماري في السودان . وهي شركة بريطانية في شاتها ورأسماها وبجلة أسهمها وفي إدارتها وشاؤها وهي المنتج الأول للمصر في السودان وتحكم دلتا النيل بحوض الخرطوم . وقد تكبدت مبراية السودان العامة ملايين من الجنيهات لكي تساعد هذه شركة .

ومن الشركات التجارية ، شركة الخريفة بمسكة المتحدة (I' K') ، وكانت في مدة الحرب العالمية تنوي على تحصيل سودية بألثمن وتبيعها بأثمان مرتفعة في الخارج وقد حلت من ذلك أرباحاً ضخمة وحسرت المنتج السودان من جراء ذلك خساره فادحة



٤ — محاولة بريطانية لفصل السودان عن مصر فصلاً تاماً

تظهر آثار هذه المحاولة في السياسة التي تبناها بریطان لفصل السودان عن مصر ، ثم لفصل جنوب السودان عن شماله ، وتظهر أيضاً اتجاه استاوصاف محكمة في دارت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان .

دأبت بريطانيا كما قدمنا — تعمل على الانفراد حكم السودان ، وتتدرج في قطع الصلات بينه وبين مصر .

فعمدت الإدارة البريطانية على تعزيز شعور الكاظمة المصريين في نفوس السودانيين وردود في مناسبات مختلفة أن مصر تريد أن تستردوهم بماء من .

ولا أدل على السعي في الانفصال ما من شطرنج الوادي من تأليب حرب في السودان يدعو إلى الانفصال التام بين مصر والسودان . وقد ساءت الأمور عن يكون هذا الحرب ، وفي مهم عطف ، ذلك في الوقت الذي يسجن فيه مئات رئيس جنوب السودان في الحبس الذي يطالب بالآسار مع مصر ويجمع المحامون المصريون الذين استأجروهم فداءه المحبس من يدوع عنه .

وما يثبت أن الحركة الانفصالية إنما هي حكمة مصطنعة أثارتها السود في المثقف لا يصمم إليها ، بل هو يصرح بها ، ويحرص كل الحرص على أن يتحد السودان مع مصر

وإذا صح أن بريطانيا تطالب بالاستقلال للسودان . فلا شك في أن هذا استقلال من نوع خاص ، بل هو استقلال ويطحن . وبريطانيون هم أنفسهم الذين يتولون في من حيث الخرطوم تلك القاهرة ، فهذه يتصور أنهم يرضون بفتح السودان استقلاله بعد أن أمنت لقاشره من أيديهم ! إن الاستقلال الذي يريده البريغاد السودانية ، بما يرمون به إلى فصل السودان عن مصر حتى تمكنوا بعد ذلك من إدمجها في بربرية بربرية .

وقد اتحدت سياسة الفصل مطهر شقي . مما نصيب محمد المصريين إلى السودان من الساحة العملية بالرغم من أنه لا توجد قيود قانونية تحول دون ذلك ، ومنها إبقاء الموصلة بين مصر والسودان في حالة ندبة لا تتفق مع تقدم المواصلات في العصر الحديث ، ومنها إقصاء المصريين عن انوط ثف اءمة في السودان ، وأحر مصرى كان يشغل وظيفة هامة في السودان هو قصى القصاة . وقد متعو أحرأ عن تحيد عقده ، وهذه الوظيفة هى أهم وظيفة دينية تربط السودان بمصر . وقد ذلك معو . لءاء ملك مصر في خطبه بجمعه ومسد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤١ باع عدد من وطعو من غير لسودانيين في حكومة السودان ١٢٣ موطفا ، ليس فيهم إلا أحد عشر موطف مصرياً والسبى وعددهم ١١٢ موطفا فكلهم بريطانيون ومن ذلك أيضا إقامة كثير من عرافيل في سبيل تعليم السودانيين في مصر أو فتح مدارس مصرية في السودان ، وإفعل أبواب لعمل أمام السودانيين الذين ينمون تعليمهم في مصر . ومحاولة حكومة السودان سن قانون للجنسية السودانية يفصلها عن الجنسية المصرية ، وإفءام حكومة السودان على الاشتراك في لمزتمرات اندولية وإبرم معاهدات دولية دون علم الحكومة المصرية كما فعلوا في لجنة شؤون النطن في وشنحتون وفي اتفاقية الطيران مع لندن ، ومن ذلك أيضا لمفاوضة في تعديل حدود السودان الحبشية دون إذن من مصر . ومن ذلك أحرأ تصريحات حاكمة عدم تسابق وخطه التى كان يحرض بها السودانيين على طلب الانفصال من مصر .



ولم يكتف الاخلير بنت روح انفرقة بين السودانيين والمصريين ، بل عملوا على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وبذر الشقاق بين السودانيين أنفسهم ، هذه السياسة صرح بها مستر روبرنسن السكرتير الإدارى لحكومة السودان حين قال : ” إن سياستنا هى إقامة حكم محلي ذاتى في الجنوب مع فصل عن الشمال “ ، وقد أرادوا من ذلك أخذ لحيطة فيما لو أفلت شمال السودان من أنفسهم فيسندقون الجنوب في قبضتهم . وقد أنشأوا مجلسا استشاريا لشمال السودان دون جنوبه ، وصعوا السودانيين المنحضرين من أهل الشمال من الانتقال إلى الجنوب إلا بإذن خاص تحد فيه مدة الإقامة وعرضها ، وصعوا الشماليين المتوطنين في الجنوب من مباشرة شعائرهم لدينية علنا ومن إنشاء معاهد للتعليم ، ووصعوا قيودا على التراوح ما بين سكان الشمال وسكان الجنوب ، وإذا تروح تاجر أو موطف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب مع من أحد أطعمه إذا أراد اعودة إلى الشمال ، وكل هذه التدابير انعسفية أريد بها قطع حركة ” التعريب “ التى كانت قد نشطت منذ ورون لتصل جنوب السودان بشمله . وليصبح الجنوب بلدا عربيا ، سلاب كما هو الحال في الشمال . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .



وإذا نعلم جميع الموصلة لتي دبرت بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم وحدنا السودان هو الصحة التى تحظر عندها لمفاوصات عادة ، وسبب ذلك أن الانكليز كانوا يصممون -

القسم الرابع

سودان تمام مجلس الأمر

تطلب مصر أمرين :

(أولا) إنهاء النظام الإداري القائم في السودان . انتهى من اتفاقية ١٨٩٩ . ومعاودة

سنة ١٩٣٦

(ثانيا) إنهاء الخوض في مطاردة السودان

١ . نظام إداري قائم في السودان

اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ :

نظام إداري قائم في السودان من عام ١٨٩٩ . انتهى من اتفاقية ١٨٩٩ . ومعاودة سنة ١٩٣٦ . وكلاهما تحت إشراف مصر . فلهذا فإن مصر قد أعدت نظام

وهنا نحن نبين ذلك :

(١) اتفاقية سنة ١٨٩٩

ظروف التي كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

تقدمنا أن السودان بقي مدة جلالة من سنة ١٨٨٥ ، إلى سنة ١٨٩٨ جزء لا يتفصل عن مصر من « حجة التناؤنة » . وهو سترد دهر جمع حجة « لا يتفصل عن مصر من » . حينئذ انقضى ولاية والعهدة

و برغم من ذلك حرصت حكومة بريطانيا على سحب السودان أن تعقد مع مصر اتفاقية سنة ١٨٩٩ . ويلاحظ أن الظروف التي كانت قائمة وقت إبرام هذه الاتفاقية على مصر هي ما يأتي :

١ . لم تكن مصر تحت أي تعهد من جانب سياسة كمال فضاء عمل

That view is substantially correct. The political regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on the 19th January 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtail the legitimate rights of Egypt. The main objects of its authors were—first, to insure good government to the people of the Sudan, and, secondly, to avert from the country the special complications to which an international regime has given rise in Egypt' (Cromer's Report on Conditions in Egypt in 1900).

صُورٌ تَفْصِيلِيَّةٌ سَنَةِ ١٨٩٩ :

« حتى يتمكن من كَيْفَ تَمَهِدُ سَنَةِ ١٨٩٩ من أَمْرِ سَمْعِهِ . بوردُولاً جَدِيداً مِنْ هَذِهِ

الِاتِّفَاقِيَّةِ :

« حيث أن مصر أقيم السودان في حيث من صاعده الحاضرة المتغيرة الجديدة قد صدر
« متاحه » لوسائل الحرية والمالية إلى بلداتها لانه في حكومتها حادثة يمكنه لانتهاز والحدب العالي
الحدوى . وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأحد إدارة الأقاليم المفتوحة
مذكورة ومن اقويين اللازمة لها . مما هو عليه احداث العظام من تلك الأقاليم من التاجر
والمسلم لا يستقر على حال إلى الآن . وما تستلزمه حدة كل حصة من الاحداث المتسوعة

وحيث انه من المهم . نصريح بمطاب حكومته جلالة المتكتم مرتبه على ماها من حق الفتح
وذلك بأن تستلزم وضع نظام لإدارة . ثم تبنى لأفكاره وقرى إجراء منه . مما يمكنه وتوسيع
نطاقه في المستقبل .

وحيث أنه ترى من جهة وجوده ضرورة إحقاق حقه وواجبه . ودراسة الأقاليم المفتوحة
المذكورة . فليكن قد صدر لانه ولإقرار فيما بين الملتزمين من هذا المسألة من التمسك
اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو :

١ . طبق الخط السودانى . وهذا هو . على جميع لأرض الكائنه . من جنوبى لدرجة
شبهه ومشرق من خطوط عرض . ولا . لأرضى إلى . معها فقط الحدود المصرية
من سنة ١٨٨٢ لأرضى . كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة
السودانيين الأخيرة وقعت منه . وقتها . ثم . لأن حكومة ولاية الحكمة والحكومة المصرية
لانه لأرضى . قد . لانه . حكومتان المتكوران من الآن فصاعداً

٢ . يستعمل هذه الأرض . مصرى . مع السودان ما عدا
مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(٣) تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب "حاكم عموم السودان". ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة حلاة الملكة. ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية

(٤) القوانين وكافة الأوامر واللائح التي يكون لها قوة اقانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام. وهذه القوانين والأوامر واللائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أسماء السودان أو على جزء معلوم منه. ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين واللائح الموجودة وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى ويل وفنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار اجناب إلى الخديو .

(٥) لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإمرته منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(٦) المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان بدين اشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المباحرة أو السكنى بالسودان أو تلك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(٧) لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية . إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان من أرض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد رسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت إلى آخر في المنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(٨) فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(٩) يعتبر السودان بأكمله ماعدا سواكن تحت الأحكام العرفية . ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(١٠) لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ، ولا يصرح لهم الإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(١١) ممنوع منعاً مطلقاً إيصال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر مذكور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(١٢) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وحبوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والمذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تسخيرها .

الكيف القانوني لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم ترل بإخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانوناً طول مدة الإخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذي حددته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

والحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستعيج أن تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو أن تشترك في هذا الحق ، لا بأحد أمرين : (١) إما أن تعاقده مع الدولة العثمانية تعاقداً ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو (٢) أن تعلن ضم السودان إلى إمبراطوريتها وتعترف لها الدول بذلك ، وكانت حالة التوازن الدولي في ذلك الحين تسمح بمثل هذا الصم .

وهي لم تنه قد مع الدولة العثمانية ، بل إن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على إخلاء السودان .

كما أنها لم ترد أن نعم السودان إلى إمبراطوريتها . ولا يرجع ذلك إلى عفة السياسة البريطانية بل يرجع إلى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية .

أما الاعتبارات القانونية فتتلخص في أن الصم فيه تجاهل غير مستساع للسيادة العثمانية وفيه عمط شديد لحقوق مصر وهي التي دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال وقد جهزت الحملة رسمياً باسم الحديوي وحده .

وأما الاعتبارات السياسية - وهي الأقوى - فترجع إلى أن إنجلترا لو كانت قد أعادت ضم السودان ، لتألبت عليها الدول ورفضت الاعتراف لها بذلك ، وإن إخلاء السودان كان مثاراً لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت إنجلترا إلى استرضائها باتفاقات عقدتها مع ألمانيا وإيطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضي عليها بدفع مصر إلى استرداد السودان حتى

تقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا إلى رفع العلم المصرى وحده على فاشودة حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا . فصم السودان إلى محتكات اجتريا يقيم دائرة الدول الأوروبية ، وهذا ما لم تكن إنجلترا مستعدة لمواجهة ، فأثرت أن تعدل من هذا الطريق .

هذا التحليل لا نبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه في كتابه مصر الحديثة ، نقله فيما يأتى : " . . . كان يوحد ما يرر إلى حد ما أن تضم إنجلترا الأقاليم التى استردت . ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تنبئ عن اتباع هذه الخطة . أذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن إنجلترا كان لها دور شاك المذام الأول فى الشركة الانجليزية المصرية ، فإن مصر فى الوقت ذاته قد قامت فى هذا العمل المشترك بدوره وإن يكن دور المساعد ، إلا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية . فتجاهل حق مصر فى تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر إلى حد بعيد عملا غير عادل . وأذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو مصر . فإذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل باسم الحاكم الحكومة البريطانية وحدها ، كان فى تحذ هذه الخطة انحراف مفرط عن السياسة التى اتبعت حتى تلك الساعة . وأذكر ثالثا - وهذا اعتار كان فى ذاته حاسما - أنه لم يكن فى مصلحة بريطانيا العظمى أن تريد فى تبعاتها - وهى تبعات علمية - أن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة إقليما لبرية شاسعا آخر - هذه الاعتبارات وغيرها مما لا حاجة إلى ذكره أدت إلى وجوب اعتبار السودان أرضا عثمانية ، وإلى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفدا لنصوص فرمانات الشاهانية " .

"...the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adoption of this course. In the first place, although in the Anglo Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albeit auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very unjust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place - and this consideration would, by itself, have been conclusive - it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, which were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it should be governed, in accordance with the terms of the Imperial Firmans, by the Sultan's feudatory, the Khedive." (Modern Egypt II p. 113).

كانت هذه هي النتيجة المظتية المحتمة ، وإن انجترا إذا كانت لم نصم السودان إلى ممتلكاتها ولم تتدفد مع الدولة العتاية على أن تنفل إليها حقوق السيادة ، لم يبق أمامها أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العتاية هو ومصر معا ، ويعود السودان السسة إلى مصر كما كان قبل ثورة المهدي .

ولكن انجترا أبت أن تسلم بهذه نتيجة لمصتية . وهي وحدها التي تستقيم في نظر التناون الدولي . فعمدت إلى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر وأرادت بذلك أن تفرد السودان بإدارة خاصة تشترك هي فيها ويكون فاصيب الأسد . وإن كانت قد زعمت أنها إنما تريد بذلك أن تنف عن السودان أعلال الامتيازات الأجحدة (نظر ما يقوله اللورد كرومر في هذا الصدد في كتابه مصر الحديثة جزء ٢ ص ١١٤) .

وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، وهو لا يستطيع أن يتكلم عن حق الفتح باعتبارها سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانحيري إلى جانب العلم المصري رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يمي الامتيازات لأجسية ، دون أن يعلن صم السودان إلى الامبراطورية البريطانية ، أو على الأقل دون أن يشارك الدولة العلية في سيادتها على السودان . ولكنه لم يقل هذا ولا ذلك . فانجترا لا تصحح شريكه في السيادة على السودان ، وإذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكي تقتصر على الاشتراك في وضع نظام إداري وتوئى للسودان كما يقول الاتفاقية نفسها ، وإذا رفعت علما إلى جانب العلم المصري فإن هذا لا يمكن أن يكون رمزا للسيادة ، وإذا ألفت الامتيازات الأجسية فإن هذا لا يكون ، لا لعلاء عربي فونه تقتصر في تسليم الدول به . وعلى هذا الوجه ينبغي أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ في مصوصها التي تتعلق بحق الفتح وبرفع العلم الانحيري والعلاء لامتيازات لأجسية

فقت المصوص خاصة بإدارة السودان . وهذه مصوص يجب أن تفسر كما قدمنا على أنها مصوص تشترك انجترا ، لا في الحق التقوئ في إدارة السودان وهذا حق حاصل لمصر لاستطيع أن تشترك أحدا فيه . بل في إدارة المصتية لسودان ما دامت انجترا تدير مصر نفسها بإدارة مصرية ، فنتدية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما إداريا موثوتا يمكن أن يسمى (Modus vivendi) وقد دعت إليه ظروف خاصة ، ولا شك في أنه يزول بزوال هذه الظروف

ولم يخف اللورد كرومر ، في هذه لاتفاقية من شذوذ ، وصرح أنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل في القانون الدولي ، فقال ما يأتي : "لقد كان ضروريا إذن أن يفتزع نظام يكون السيدون بمقتضاه ، في وقت واحد . مصر إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسباسة وبريطانيا إلى حد يكفى لتجنب اللاد في إدارتها من أن يعملها نظام الامتيازات الدولي الذي تغفل بالضرورة في حياة مصر السباسبية ، وكان من الواضح أن هذين الاشتبارين المتعارضين

لا يستطاع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملق من الحكم لم يعرفه القسانون الدولي من قبل .“

“ It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existence. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government : hitherto unknown to international jurisprudence ” (Modern Egypt II pp. 114-115).

وقد كانت هذه الاستراتيجية مثارا للمحب و لدهشة في الأوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة العاية . وفي هذا المعنى يقول اللورد كرومر . “عندما نشرت هذه الاتفاقية امتزجت الطر كثيرا بطبيعة الحل . وقد دهش الدولواسيون الذين يتفقون الأوضاع المألوفة ومن المحتمل أن يكونوا قد ازعموا قليلا عند ما شهدوا خلق نظام سياسي لم يكن معروفا من قبل في الدانول الأوروبي . وقد قل لي أحد زملائي الأجانب إنه ينبغي أن إقيا يكون بريحا ، سياسيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا يجد ولا شك فاجت أن النظام السياسي للسودان هو هذا الذي تقرره اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولست أستطيع أن أقدم تبريف أدق تحديدا وأكثر إحصا . . . وبدا كأن صحيفا من السودان قد فهم بعض كلمات من الاحتجاج غير المجدي . إسا لم نواجه معارضة جدية من أي مقام “

“ When this Argument was published, it naturally attracted much attention. Diplomats, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps slightly shocked at the creation of a political status hitherto unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues pointed out to me that he understood what British territory meant, as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 19, 1899, and that I could give no more precise or categorical definition... It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest; but no serious opposition was encountered from any quarter.” (Modern Egypt II p. 117).

وحتى هذا النظام الإداري الموقوت ، الذي نقيمه اتفاقية سنة ١٨٩٩ يجب أن يلاحظ في شأنه الأمور الآتية :

(١) ليس فيصوص الاتفاقية ما يحتم أن يكون الحكم لعام للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس فيصوصها ما يحتم أن يكون مصريا . وكل ما ورد في هذا الشأن هو وجوب اتفاق

مصر وإنجلترا هي الشخص الذي يمين حكمهما . وإذا لم تقبل إنجلترا ، لا أن يكون إنجلترا أمكن لمصر أن تمتنع عن تعيينه ، وإذا أبت مصر إلا أن تمين مصر ، أمكن لإنجلترا أن تمتنع عن ترشيحه . لذلك لا يكون هناك ماس من أن تصطح الحكومتان على ضرب من التناوب .

(٢) القوانين التي يصدرها الحاكم العام لا بد منها من موافقة مصر وإنجلترا ، وهي مقصورة على الأمور الإدارية العادية . وقد أثبت ذلك بوضوح الدكتور عبد الحميد بدوي ، شافى في مذكرة له قيمة أكتفى بالإحالة عليها .

(٣) المفهوم منصوص الاتفاقية أن تشترك مصر وإنجلترا شتركا فعليا في إدارة السودان لا أن تستأجر إنجلترا وحدها بالإدارة ، ويتنصر الشتركة مع مصر على أن يكون رمزيا .

(٤) لم يرد في الاتفاقية نص واحد على وجود جنود بريطانيين في السودان ، فيكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٣٦ لا سدا له من قانون ومعه هذه . وليس الجنود البريطانيون المراطون في السودان بأحق في اللقاء من الجنود البريطانية المراطين في مصر



ونخلص ما تقدم في عبارات موجزة :

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا أراد الانحيز اعترافا أنها تشتركهم في السيادة على السودان كانت باطلية : مصر كانت لا تثبت الاتفاقية من سيادة ، وترى صاحبة السيادة حجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤١ تعرض على احترامها امتدى على حقوق لدولة عثمانية — هذا إلى أن الشكل الذي صيغت فيه الاتفاقية والعبارات التي استعملت فيها كلها تصدق على أنها لم تعرض للسيادة . وكذلك الحال — وانعكس لأصناف — إذا أريد اعترافا أنها تشترك الانحيز في حق مصر لتدنى في إدارة السودان

فلم يبق إذن إلا أن تعتبر أنها قد أنكرت بريطانيا في إدارة السودان الفعلية . ونكون بهذا الاعتبار ضربا من صروب (Molli Vared) ، أى تسوية موقوتة . ولما كانت كل تسوية موقوتة تنطوي مسبقها على أهل تنهين بقصائه ، فإذا لم يذكر لأجل مراحة وحب استباطه دلالة . واتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يذكر فيها أجل صريح . ولم يتصد بظنية الحال أن تكون اتفاقية أبدية ، ولأجل الضمى الذي يستلزم من ملائمتها دوام الظروف والأسباب التي عقدت من أجلها . وقد عرفت هذه الاتفاقية بين مصر وإنجلترا في وقت كانت فيه إنجلترا تسيطر على الإدارة المصرية ، وكان من الطبيعي أن تسيطر أيضا على إدارة السودان ، ما دامت مصر موضوعة تحت هذه السيطرة البريطانية ، وإذا ارتفعت هذه السيطرة عن مصر ، وأصبحت تملك أمرها

وتدير شؤونها بنفسها ، فقد انقضى أجل الاتفاقية ، ووجب أن تمكن مصر من أن تملك أمرها وتدير شؤونها في جميع أراضيها ، سواء في ذلك الشمال أو الجنوب ، مصر أو السودان .

ومصر وهي تتقدم في طلب رفع السيطرة البريطانية عنها بإجلاء قواتها العسكرية عن أراضيها تمن في الوقت ذاته وجوب إنهاء النظام الإداري القائم في السودان .

وما وضع السودان على إثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ لاه يتلخص فيما يأتي

(١) بقي السودان تحت السيادة العثمانية

(٢) بقي السودان جزءا لا يتفصل عن مصر وذلك من الماحية المداوية .

(٣) أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد انفصل السودان عن مصر بمقتضى هذا النظام الموقوف الذي أقامته اتفاقية سنة ١٨٩٩ .



(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :

نصت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتي :

(١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل الاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، يوافق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر مستعدة من لاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين — وطهران متفقان على أن السيادة الأولى لإثرتهما في السودان يجب أن تكون رداوية سودانية — وليس في نصوص هذه المادة أي أساس بمسألة "سيادة على السودان" .

(٢) وبناء على ذلك تنق سلطة أميين المرطفين في السودان وتربيتهم محولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون .

(٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

(٤) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

(٥) لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

(٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في معق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

التعابير القانونية لهذه النصوص :

هذه هي نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان . وعبر الآن في هذه النصوص من ما هو قاطع في أن هذه المعاهدة لم تعرض ، لا لنظام إداري موقوف دون أساس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما قد يسطو على لبس في ذلك نسطر في معناه المحتمل .

يقطع في أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض إلا لنظام إداري موقوف دون أساس بوحدة مصر والسودان من الناحية لدولية النصوص الآتية :

(١) " مع الاحتياط بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل الترتيبات ١٩ يناير و ١٠ راية سنة ١٨٩٩ " هذا ، جاء في صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع في أن الترتيبات سنة ١٨٩٩ قائمة للتعديل ، وأنت تعديلهما موكول ، من اتفاق يعقد في المستقبل فالنظام القائم على هاتين لاتفاقيتين هو ، من نظام موقوف على الطرفين - الآن إلى احتمال تعديله .

(٢) " قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويوصل الحكم العام ، بالبيعة عن كلا نظريتين المتعقدتين ، مباشرة السلطات الدولية له بتمتضي هاتين لاتفاقيتين " . وهذا نص قاطع في أن النظام القائم على هاتين الاتفاقيتين إنما هو نظام إداري ، وأن الحاكم العام يباشر سلطته الإدارية ، إنما عن مصر وانجلترا .

وهناك نصوص تحتج إلى شيء من الإيضاح في المظهر ، تلخصها فيما يأتي :

(١) " وطران المرفقان متفقان على أن العناية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين " . أما أن العناية لأولى من إدارة السودان ، ومن إدارة أي بلد آخر ، يجب أن تكون رفاهية أهل هذا البلد ، وذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه . فهل يشتم من هذا النص أن المرد به هو أن يشار إلى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا إدارة العمة منه رفاهية هذا الشعب المحكوم ؟ لا نرى أن القدرة تتحمل هذا المعنى ، وكل ما يمكن أن يستخلص منها هو أن مصر - وقد ارتضت أن تفصل عنها جزءا من

أراضيها فصلا إداريا محصا ، وارتضت أن تشترك مصر إنجلترا في حق الإدارة — قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الإداري من وجوب أن يتميز السودان عن مصر بميزا إداريا ، فيصح عندئذ أن يكون السودانيون ورفاهيتهم محلا للص .

(٢) " وليس فيصوص هذه المادة أى أساس بمسألة السيادة على السودان " .

وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين : التفسير الأول هو أن النظام المائى على هذه النصوص إنما هو نظام إدارى محص ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التى هى أمر خاص بمصر وحدها ، لا تشترك معها فيه محلاتا كما اشتركت في حق الإدارة . والتفسير الثانى هو أن مصر وإنجلترا لم تتفقا على شىء في مسألة السيادة وكل ما اتفقا عليه هو مسألة الإدارة . ومصر على هذا التفسير الثانى تبقى محتفظة وجهة نظرها من أن السودان جزء لا ينفصل عنها ، وإن كانت إنجلترا لا تعترف لها بذلك . ومما يكى من أمر فإن هذا التفسير الثانى نفسه لا يتضمن أى اعتراف من مصر بأنها نزلت عن وجهة نظرها من أن السودان جزء لا ينفصل عنها .

(٣) في المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموطفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانيين والمصريين والبريطانيين وتتكلم عن هجرة المصريين إلى السودان ، وعن إقامة الرعايا المصريين والبريطانيين في السودان . وهذه النصوص كلها تحمل على أن فصل السودان فصلا إداريا سوع أن يكون هناك سودانيون من الناحية الإدارية المحصنة ، وأن يكون هناك سودان أيضا من هذه الناحية وحدها ، فمكن التمييز بين السودانى والمصرى والبريطانى في الموظفين وفي الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين إلى السودان وأنها حالة من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والظام العام ، والكلام عن عدم تمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين في السودان في شؤون التجارة والمهاجرة والملكية ما دامت هذه الرعايا تنتمى إلى الدولتين اللتين تتوليان حق الإدارة .

(٤) وهناك الملحق الذى يورد الأحكام المتعلقة بكمية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتنص هذه الأحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون على مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهى النص أن هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة ، فتكون إنجلترا مشركة فيها . ولكن المتأمل في النص يرى أن الاتفاقات التى يعنىها هى اتفاقات " ذات صفة فية أو إنسانية " كما يقول النص ذاته ، بل مثل هذه الاتفاقات تسرى على السودان إنما هو أقرب إلى أعمال الإدارة منه إلى أعمال السيادة . ويكون من الطبع أن تشترك فيه مصر وإنجلترا .

يتبين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد أقرتها كما هى ، دون أن تزيد في قوتها شيئا . بل هى قد جاءت بتعديلها أسرا محتملا . ويترب على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانونى للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدي

ولا يزال السودان جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحية الدولية وقد زالت الآن عنه وعن مصر معا السيادة العثمانية . أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد تقدم القول أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر . ولكن هذه الاتفاقية كما قدمنا إنما تضع نظاما إداريا مؤقتا قائم لظروف خاصة . وقد زالت هذه الظروف ، فيجب أن تنقضى كل من اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ ، ويحب أن ينتهي النظام الإداري المؤقت الدائم عليهما .



(ج) موقفان لمصر وبريطانيا يؤيدان وحدة مصر والسودان

والوحدة ما بين مصر والسودان — سواء زال النظام الإداري المؤقت أو بقي — أمر تمسكت به مصر أمام هيئة الأمم المتحدة ، بل إن بريطانيا نفسها انتهت الأمر بها إلى إفرازه



لقد كتبت الحكومة المصرية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى السكرتير العام لجمعية الأمم المتحدة ، جوابا على سؤاله في مناسبة قرار الجمعية العامة لجمعية الأمم المتحدة الخاص بتحديد الأداليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تقول :

" The Egyptian Government considers that since it is the aim of Chapter 11 of the Charter to insure the protection of native peoples against foreign oppression, the determining factor should be the state of dependence of a nation in relation to another with which it has no natural ties. For this purpose those extrametropolitan territories should be considered as non-self governing, in which the peoples are of different language, race and culture from the peoples of the powers which rule them. In this connection the Egyptian Government wishes to point out that despite the special features of its administrative system, the Sudan cannot in any respect be considered as a non-self governing territory falling within the scope of Chapter 11 of the Charter. The Sudan constitutes, indeed, an integral part of Egypt to which it is united by close bonds of language, cult and race and with which it forms a complete geographical entity "

وقد جاء في رد السكرتير العام الذي وجهه إلى حكومة المصرية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ما يأتي :

" Je prends acte du fait que le Gouvernement Egyptien considère que le Soudan constitue une partie intégrante de l'Egypte, et que ce territoire ne peut être considéré à aucun égard comme un territoire non autonome rentrant dans le cadre de l'application du Chapitre 11 de la Charte. "

أما أن بريطانيا نفسها قد انتهت إلى إقرار الوحدة ما بين مصر والسودان فقد كان ذلك في المفاوضات الأخيرة ، ومن يتتبع المفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم ، يلاحظ تدرجا محسوسا في موقف بريطانيا من حيث اعتنائها بعلاقة ما بين مصر والسودان .

وفي المراحل الأولى من المفاوضات لم تكن بريطانيا تعترف بعلاقة بين مصر والسودان إلا في أن مصر لها حقوق في مياه النيل . ثم سارت خطوة بعد ذلك ، وعرفت بسيادة مصر على السودان ولكن على أن تكون سيادة مشتركة هي وهما مع مصر . وفي مرحلة ثالثة أغفلت ذكر سيادة باشا . وفي مرحلة أخرى ذكرت السيادة على أنها مسألة محظوظة . وفي المرحلة الأخيرة اعترفت بالوحدة ما بين مصر والسودان .

ونقل هنا من تاريخ المفاوضات ما يتهد بذلك :

جاء في مشروع مذكر عن السيدان في سنة ١٩٢٠ أن لمشروع بتناول مصر وحدها ولا ينطبق على السودان " البلاد التي تحت كل اختلاف من مصر في أرضها وتركيبها " . وجاء في الكتاب الذي وجهه اللورد ماز إلى عدلى باشا في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ : " إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته لحاية المؤسسة عن مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، ويجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام "منع مثل هذه النتائج الحسنة . على أن نذكر من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إبراء اياه الذى يصل إليه ، مارا في السودان . "

أما ما عرضه اللورد كيررون في سنة ١٩٢١ على عدلى باشا بشأن السودان فهو ما يأتى :

" حيث أن رفق السودان في حدوده وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ ، وثقتها من المياه ،

تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك الملك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل لنوات المصرية في السودان تحت أمر الحكم العام . وعدد ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن ترضى لمصر نصيبها " اقل من مياه النيل ... " .

وعرض السير أوستن شمبرلين في سنة ١٩٢٨ على ثروت باشا النص الآتى : " يعترف الطرفان لمصلحة أن بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما . ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا ، هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان .

وعرض مستر هندرسون في سنة ١٩٢٩ على محمد محمود باشا نصا بأن " تستمر السيادة لالإنجليزية لمصرية على السودان طالما ان شروط الاتفاقات الحالية ... " . ثم اتفقا على النص الآتى : " مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل مع دولة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ، يتفق

الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي يشأ من الاتفاقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن المتعاقدين السلطات التي خولتها لإياه الاتفاقات المشار إليها“ .

وفي مفاوضات هدرسون - الحاس في سنة ١٩٣٠ ، عدل مستر هدرسون النص المقدم على النحو الآتي : ” مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إحلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الباقى من اتفاقية سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وساء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولها لإياه الاتفاقات المشار إليهما“ . وقد طب الحاس باشا أن ينص على وجوب تدحول في مساقطات ودية في خلال سنة من نقد المعاهدة بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وأن تعاد حالة في السودان إلى ما كانت عليه سنة ١٩٢٤ وأن تعود ثورطة من الجيش المصرى إلى السودان . فرفضت هذه الطلبات جميعها . وانقطعت المفاوضات

أما في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رأينا أن المادة ١١ قد جاء فيها ما يأتي
” وليس في نص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان“

وفي المفاوضات الأخيرة ، نص بروتوكول صدق - بين احاص بالسودان على ما يأتي
” إن السياسة التي يتبعها الطرفان الساميان المتعاقدان متابعتها في السودان ، في نطاق وحدة مصر والسودان تحت راجع مصدر المشترك ، ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصانعهم وإعدادهم إعداد فعلى للحكم لدى وتب الملك ممارسة حق اختيار الطام المسئول للسودان . ومن أن يتسنى لظروف ساميين المتعاقدين ، بالامتناع العام لمشاركتهما ، تحقيق هذا الهدف . لأخير بعد التشاور مع سودانيين ، تم الاتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع معجزتها ومقررات من ١٤ إلى ١٦ من النص المتفق عليه المرفق بمعاهدة المذكورة المادة ، وذلك سبباً من حكم المادة الأولى من المساعدة الحالية“ . وقد ط صدق باشا أنه صهر من الإثاير أن عاروا بالوحدة لخدمة ما بين مصر والسودان - وله في ذلك أدلة مقنعة ذكرناها فيما تقدم (نظري ص ٩١ - ٩٢) فإذا الإنمى يعانون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير لمصير أى حق الانفصال عن مصر . وأحرصيغة عرضوها على القرائنى باشا في هذا الشأن - فيها ما يأتي : ” . . . يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقاً لهذا الإجراء أنه عند ما يبلغ السودانىون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المسئول تكون لهم الحرية في ممارسة حق لاختيارهم لمطامهم السياسية ، وطبقاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تحكم نفسها نفسها . . . وفي كل لأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما“

ويحذر بنا هنا أن نشير إلى أن بريطانيا عندما اعترفت بوحدة مصر والسودان لم تشترط موصفاً جديداً ، بل اعترفت بشيء موحّد قَبْلَ اعترافها . وإلى هذه يشير صدق باشا في محادثاته مع مستر بيغن إذ يقول (ص ٣١ من المحضر التي سمعناها الجانب البريطاني) .

" The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new, they only asked that something already existing should not be disturbed "

ونلاحظ أن الخطوات لدرجة أي خضتها بريطانيا نحو الاعتراف بوحدة ما بين مصر والسودان لا يقتصر إلا الخطوة الأخيرة ، وهي أن تعترف بأن حق السودان في تقرير مصيره إنما هي مسألة داخلية بين مصر وسودان ليس بريطانيات تتدخل فيها . وفي هذه المسألة الأخيرة يقوم جوهر الخلاف . وهذا ما ننوّل الآن بسطه



(د) موقف مصر من حق السودان في تقرير مصيره

نبادر فنقول إن للسودانيين حقاً كاملاً في الحكم لذاتهم ، وبما تستقر عليه مشيئتهم ، وإن على مصر واجباً مقدماً في إعدادهم لهذا الحكم . بل ذهب أحد من ذلك يقول إن للسودانيين الحق في تقرير مصيرهم ، ولكن لاكتشف غير محكوم بذاته (N. K. Ghandi) (Jeoply) ، بل اكتشف مدع في وحدة تامة مع الشعب المصري (كما هي حال ملا في اندماج اسكتلندة في المملكة المتحدة) . وفي هذا ، لأن من تعترف مصر بأي حق يعطيه لميلق أو أي قانون دولي أنحر للسودانيين في تقرير مصيرهم . وهي على أنهم مستعدون للتسليم بحقوق السودانيين في هذا الأمر .

ولا خلاف إذن بدا وبين بريطانيا في أن للسودانيين حق الكمال في تقرير مصيرهم في الحدود التي قدمناها . ونحرص على أن نبين ذلك في صراحة ووضوح حتى يصح حداً بالاستفلال ، فتد شوهت دعوى مفضضة مقاصد مصر نحو السودانيين .

والخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا ، هو فيما يأتي . تعتبر مصر أن العلاقة بينها وبين السودان مسألة داخلية محصورة لا شأن لدولة أجنبية بها . فردا اعترفت مصر للسودان بحقه في تقرير مصيره ، فالسودان وحده هو الذي يصدر له هذا الاعتراف . ولا يجوز لأية دولة أن تتحدث باسم السودان في ذلك . أما بريطانيا فتريد أن تتقدم باسم السودان تطالب مصر بأن تعترف بحقه في تقرير مصيره ، بل تريد أن تتعاقد مع مصر على ذلك . ولا يجوز مطلقاً أن تكون مسألة داخلية بين مصر والسودان محلاً للعاقبة بين مصر ودولة أجنبية . وهذا ما فعله صدق باشا نفسه في لمدّة إلى إرسالها للحكومة

البريطانية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . قد جاء فيها ما يأتي . — "ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة . وحيثئذ تتخذ مصر القرار الذي تمل به عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعني إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي أن يرجع إليها أمره وإقراره . واس لأية دولة أخرى ، حتى لو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به " .

لمصر تعترف للسودان بحقه في تقرير مصيره على الأساس الذي أو صحته ، ولكنها تطالب من بريطانيا أن تسد بأن هذا الاعتراف مسألة داخلية بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز لها أن تطالب من مصر التعاقد معها عليه . فإذا سلمت بريطانيا بذلك ارتفع الخلاف الذي بيننا .



٢ — جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

الأمر في وجود الجيوش البريطانية في السودان لا يعدو حائرين :

فإما أن يكون وجود هذه الجيوش نتيجة للنظام الإداري القائم . ويتربط ذلك أنه من رال هذا النظام — وفيه أنذا أنه يجب أن يزول — وجب جلاء القوات البريطانية عن السودان . وإما أن يكون وجود القوات البريطانية لادلاقة له ، النظام الإداري القائم ، فتبقى القوات حتى لوزاء النظام . وهذا يجب أن نحدد الفرض من بقاء القوات البريطانية في السودان في هذه الحالة . ولا يعدو الأمر أن تكون هذه القوات بقية للدفع عن السودان أو للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية .

وإذا كانت القوات بقية للدفع عن السودان ، فمن هذا الواجب إنما يقع على عاتق السودانين والمصريين وحدهم ، ولا شأن لدولة أجنبية في ذلك .

وإذا كانت القوات بقية للدفع عن الإمبراطورية البريطانية — ويظهر أن هذا هو المرض فقد وضعت بريطانيا لأول مرة في معاهده سنة ١٩٣١ نصا لبقاء قواتها في السودان كما وضعت نصا لبقاء قواتها في مصر — فإن الأسباب التي ذكرها لوجوب جلاء قوات البريطانية عن مصر تنطبق على السودان . فما هو لاجز لا يتصل عن مصر ، فإذا وجب جلاء الجنود لبريطانية عن الأراضي المصرية كان هذا الجلاء واحدا عن جميع الأراضي المصرية بما في ذلك السودان .



على هذه الأسانيد القانونية والتاريخية تبقى مصر مطالبا فيما يخص السودان .

ولكن مصر إن حُلب ذلك — بل وقبل ذلك — تعتمد على أمر أكبر خطرا ، وأبقى أثرا . هو أن الوحدة التي تربط ما بينها وبين السودان تقوم على ضرورة اقتصادية وعلى حقيقة نفسية .

بالسودان في أشد حاجة إلى مصر حتى ينهض اقتصاديا . وإذا هو فصل عنها فسيتبقى في وحدة الفقر والحاجة كما هو الآن . والتجربة التي قدمت بها بريطانيا ، بعد أن قصته اقتصاديا عن مصر ، خير دليل على ما قدمنا . فلا يزال السودان — بعد نحو خمسين سنة من الإدارة الإنجليزية وبعد فصله الاقتصادي عن مصر — فقيرا محتاجا إلى معونة مصر . وقد قدمنا السبب في ذلك عندما بينا العاصر الاقتصادية التي تقوم عليها وحدة وادي النيل . ولقد فتح الحكم المصري السودان للحضارة ولأوروبا وللأجنبي ، فأنشئت المصالحات الأجنبية واثرت عددها . أما في ظل الحكم الإنجليزي فقد أنقل السودان — انقسم بلحوى على الأقل — الباب في وجه الأحياء ، ولم يسمح بإنشاء مصالحات أجنبية في السودان .

والوحدة ما بين مصر والسودان تقوم على مشيئة المصريين واسردين على السوء . وللهذا ربطتهما الطبيعة والتاريخ والتذكرات والأمانى برابط مقدس من عند الله ، وما ربطه الله لا يحله الإنسان .



962:Sa22qA

السنهوري

قضية وادي النيل مصر والسودان .

٥١-٥٣٤٢

962
Sa22qA

~~2-2-69~~

~~1-5-69~~

~~1-1-67~~

~~1 Feb 68~~

~~2-7-69~~

JAFET LIB

~~1-6-1976~~

JAFET LIB

14 APR 1992

JAFET LIB

17 JAN 1982

- 6 APR 1986

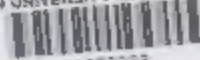
JAFET LIB

29 APR 1998

962:6a22qA:c.1

السنيهورى . عيد الزايق ، احمد
قضية وادي النيل مصر والسودان

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



21055902

962
Sa 22qH
C.I